الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران – السانيا –

كلية: العلوم الاجتماعية
قسم: علم الاجتماع

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي تحت عنوان:

الممارسة السياسية وآليات إنتاج الشخصية المحلية
(اتصال أم انفصال)
- دراسة حالة بلدية عين البرد -

إعداد

الطالب:
معاشو جيلاني كوبيبي

تحت إشراف:
أ.د: أحمد العلاوي

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. سلاك بونوة	رئيسا	أستاذ التعليم العالي جامعة وهران
أ.د العلاوي أحمد	مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي جامعة وهران
د. مولاي الحاج موراد	مناقشا	أستاذ محاضر جامعة وهران
أ.د بورحلة علال	مناقشا	أستاذ التعليم العالي جامعة بلعباس
د. بشير محمد	مناقشا	أستاذ محاضر جامعة تلمسان

السنة الجامعية : 2007\2008

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران – السانية-

كلية: العلوم الإجتماعية
قسم : علم الإجتماع

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع السياسي تحت عنوان :

الممارسة السياسية وآليات إنتاج الشخصية المحلية (إتصال أم إنفصال) - دراسة حالة بلدية عين البرد -

إعداد الطالب:
معاشو جيلاني كوبيبي

إشراف:
أ.د. أحمد العلاوي

السنة الجامعية : 2007-2008

الفهرس

الفصل التمهيدي: الإطار المنهجي والتقني العام

1- المقدمة العامة..... 08

2- طرح الاشكالية..... 13
-أ- أسباب اختيار الموضوع..... 33
-ب- الهدف من القيام بهذا البحث..... 35
3- طرح الفرضيات 37
4- المنهجية الكبرى..... 40
5- صعوبات البحث..... 45
الفصل الأول: تطور مؤسسات الإدارة المحلية قبل، أثناء وبعدالثورة التحريرية
1-1 المرحلة السابقة لقانون 1947 الأساسي..... 50
2-1 الهيكل القانوني لسنة 1947..... 52
3-1 التنظيم الإداري بين 1947- 1962..... 55
أ- الإدارة المركزية..... 56
ب- الادارة اللامركزية..... 58
4-1 البلديات الكاملة الصلاحيات..... 59
5-1 المكاتب العربية..... 60
6-1 بلدية الأهالي الناقصة الصلاحيات..... 63
أ- الدوار – بلدية..... 64
ب- البلدية- الفرع..... 65
ج- البلدية المختلطة..... 65
د- المراكز البلدية..... 66
7-1 البلدية الجزائرية بين 1962-1967..... 67
8-1 البلدية بعد قانون المندوبيات الخاصة..... 76
9-1 المجالس الشعبية البلدية..... 77
الفصل الثاني: الشخصية القيادية والفعل السياسي
1-2 مفهوم الريادة..... 95
2-2 أنواع القيادة السياسية..... 97
3-2 القيادة والنشاط السياسي 100
أ- مميزات القيادة..... 102
ب- الأبعاد الوظيفية للقيادة..... 104
4-2 مسالك العمل القيادي..... 106
5-2 السلطة القيادية وعلاقتها بالفئات الإجتماعية..... 109
6-2 القيادة والفعالية السياسية..... 114
أ- مفهوم الفعالية السياسية..... 115
ب- القيادة كثقافة سياسية..... 116
7-2 الشخصية كأساس للقيادة..... 117
أ-إلزامية التكيف مع المحيط الخارجي..... 118

ب- الميول المكتسبة..... 119
الفصل الثالث: القبيلة والبلدية والنشاط المحلي
3-1 تشكيل وتكوين الدواوير..... 122
أ- تقسيم القبائل..... 123
ب- الوضعية الإقتصادية للدوار..... 125
ج- تحول نمط الحياة الريفية..... 130
3-2 أصناف البدو في الجزائر 132
أ- البدو الرحل والنصف الرحل..... 132
ب- بدو الصحراء..... 132
3-3 أسباب الحراك البدوي..... 137
3-4 الحياة الريفية أو الإستقرار البدوي..... 141
أ- الاستقرار البدوي الصحراوي..... 143
3-5 القبيلة والتغير الإجتماعي..... 144
3-6 الحياة البلدية 146
أ- الإنتخابات..... 146
3-7 الإرث الإجتماعي المحلي للجزائر..... 148
أ- التنظيم المحلي..... 152
3-8 إمتداد مفهوم الإنتماء للدوار داخل البلدية..... 154
أ- حدود التفاعل الإجتماعي داخل الدوار..... 157
3-9 العلاقة العامة لمواطني البلدية بإدارتها..... 159
أ- الخلفيات الثقافية للموقف السياسي..... 162
الفصل الرابع: بلدية عين البرد: التنمية والتسيير
4-1 بلدية عين البرد الإنتماء الإداري..... 169
أ- ولاية سيدي بلعباس..... 169
ب- الإدارة المحلية – الولاية..... 170
ج- الهيكل التنظيمي لبلدية عين البرد 172
4-2- الإطار الجغرافي لبلدية عين البرد..... 173
أ- عناصر تاريخية..... 173
ب- مجالس الفلاحة والإصلاح الغابي..... 174
ج- أصناف التربة..... 175
د- وصف الوسط البلدي..... 177
ه- عين بنت السلطان..... 178
4-3 التوزيع السكاني وتطوره حسب الإحصائيات..... 178
أ-التطور الطبيعي للسكان..... 180
ب-النشاط على مستوى بلدية عين البرد..... 182

ج-تطور برنامج السكن..... 183
4-4 تقرير حول الوضعيةالعامة لبلديات الدائرة..... 188
الفصل الخامس: سوسيولوجيا الممارسة السياسية المحلية
5-1المؤسسة البلدية كوحدة بنيوية..... 208
أ- الفعل الإداري وتنظيم الهيكل البلدي..... 214
ب- الثقافة المدنية :1 - المواطن والبلدية..... 223
2 - الحاكم والبلدية 229
ج- الازدواجية الوظيفية..... 232
5-2 المراحل المؤسساتية للبلدية 237
أ- الوقائع الرسمية لما قبل الإستقلال إلى غاية اليوم..... 238
ب- مرتكزات المجلس البلدي بين الخطاب والممارسة..... 248
ج- تفاعل المجلس مع الوصاية والتوجهات المحلية..... 256
5-3 الإسقاطات السياسية المركزية ووضعية البلدية 265
أ- التضامن كمرتكز للعمل السياسي على المستوى المحلي..... 266
ب- المجال العقلاني للممارسة..... 275
ج- واقعية التسيير والتمثيل السياسي 280
خاتمة عامة 290
الملاحق..... 299
المراجع - باللغة العربية..... 341
المراجع- باللغة الفرنسية..... 347

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين...

إلى رفيقة حياتي : زوجتي الغالية ، إلى إخوتي و اخواتي الأعزاء، و إلى كل إنسان يقدس العلم و يمجده و يؤمن بالتفاوت الذي تنبني عليه الحقيقة.

أهدي هذا العمل

الفصل التمهيدي : الإطار المنهجي والتقني العام

1- المقدمة العامة

2- طرح الإشكالية

- أ- أسباب اختيار الموضوع

- ب- الهدف من القيام بهذا البحث

3- طرح الفرضيات

4- المنهجية الكبرى

5- صعوبات البحث

1- مقدمة عامة:

اهتمت الدراسات الإستراتيجية الحديثة بمحاولة ترجمة واقع الثقافة المحلية وآفاقها لما تمثله من مستويات التعبير الواسعة ،و يعتبر المجتمع المحلي والبلدية على وجه التحديد من أهم الموضوعات التي تستلزم التفكير والتدبير ومتابعة مستجداتها، ودون الابتعاد عن التاريخ المليء بالأحداث للمؤسسة القاعدية نجد أن الاستعمار الفرنسي ركز قبضته بجدية في هذا المجال، و أوجد مختلف الطرائق التعسفية والسلمية التي جعلته يتنوع في صياغة اشكال متنوعة من الانسجام والتحكم في دواليب سير المجتمع، لذلك خضعت البلدية في الفترة الكولونيالية لنظام المكاتب العربية، الذي يهتم بالإدارة والسياسة العامة، ثم كانت تتغير نمطية تسييرها حسب مقتضيات الشروط المجتمعية .فكانت البلدية المتخصصة ومنها المختلطة وكانت هناك البلدية الخاصة بالأهالي تحت نظام إداري خطه الحاكم العام باتفاق ليكون وسيلة اتصال بها إلى أعماق الفئات الاجتماعية المختلفة، خاصة أن هذه التشكيلات هي واسطة بين القمة التي تمثل النظام الحاكم والقاعدة التي لها نظامها وفلسفتها القائمة على أساس هيئة تقليدية تسمى "الجماعة" أو القبيلة أو العرش، والتي لها دورها الكبير في المحك السياسي الذاتي من خلال نشاطه وأساليب عمله، أو من خلال مجابهته للعوامل الخارجية والضغط المتواصل في صيغة رد الفعل. فصيغة التعايش بين النمطين تولد عنها تراكما وثراءا معرفيا يختزنه التاريخ الاجتماعي للمجتمع المحلي وتشهد عليه التجربة الوطنية، لذلك واصلت الجزائر مع السنوات الأولى للاستقلال نسقية تسيير المجتمع المحلي بصيغة المندوبيات الخاصة لما قبل الاستقلال، وتواصلت بنفس الطريقة إلى غاية 1967 بإبعاد عناصر الفعل السياسي المحلي وإبقاء النمطية المركزية في شكلها المباشر، لأن عملية التمثيل والمشاركة والممارسة كانت تتم عبر قنوات حكومية تمثل حركية المجتمع وتجمد نشاطه الانتخابي ،علما أن التمثيل السياسي كان يمر عبر تعيين شخصيات قد تكون محلية وقد لا تكون، خاصة فيما يتعلق بأول مجلس لأول مندوبية، لأن السلطة المحلية كانت مركزة بطريقة مطلقة في يدي أول مجلس ثوري ،وتحت راية التأطير

الكولونيالي من حيث الصيغة القاعدية للعمل، أما البداية الأولى للمجالس الشعبية البلدية المنتخبة في 1967 ، فكانت تجسيدا لفلسفة الحركية السياسية في جميع مستوياتها، باشتراك العنصر المحلي كفاعل يساهم في عملية التنمية والبناء التي باشرتها الجزائر في تلك الفترة، والتي تميزت بركب قطار الاتجاه العالمي السائد أنذاك في شرق أوربا خاصة وهو الاشتراكية. وقد لازمت البلدية مختلف المسارات وتكيفت معها حسب ما تشترطه عليها أساليب العمل الإداري والقرارات والسياسية.

لذلك تعتبر البلدية أداة مهمة لدراسة حيثيات النظام السياسي بمتابعة وفهم دواليب الفعل المحلي في كل حالاته، لأنه يلازم هذا النظام ويكون انعكاسا له لكن الميزة الرئيسية التي يعطيها صيغة الاستثناء ،هي أنها أحسن فضاء لتجسيد الديمقراطية ،كما أقر ذلك واقع المحليات رغم تباين مختلف الجهات، وأثبت ذلك الباحثون من خلال كتاباتهم لسبب وحيد، وهو أن نسيج التركيبة الاجتماعية تتميز بخصوصيات ثابتة تبرز عند أي محاولة للفعل أو النشاط، فصدى القبيلة في علاقة أعضائها التضامنية تعيد إنتاج ذلك في الحياة العامة ،وفي الاستثناءات الخاصة الجاهزة على مستوى الوعي الذي يضمن مشاركة سياسية تأخذ بعين الاعتبار الأطر الفعلية من نظام إداري واقتصادي واجتماعي وثقافي،و التي هي في حقيقة الأمر تواصلا طرديا للدولة، لذلك تنبني خطة التنمية الوطنية على تصورات وتمثلات الشخصية الحاكمة على مستوى المجالس الشعبية البلدية التي نرى أن مشاركتها ضرورية للابداع والتنسيق والتوجيه والمراقبة لمختلف نشاطاتها، التي تعتبر مشروعا ينتظر التفعيل الايجابي، من أجل اعداد وتنفيذ المخطط المجتمعي العام : وقد بين القانون بوضوح مسؤوليات القطاع الإداري للبلدية حماية للمؤسسة وتأطيرا لها، وفسح المجال نسبيا للممارسة السياسية حسب ما يمتلكه الحاكم المحلي من قدرات ومؤهلات لتدبير شؤون إقليمه. فكلما امتلك الحاكم لقدرات تأهيلية كالحنكة النضالية والتجربة السياسية الاستشارية، مكنه ذلك من وضع استراتيجيته المحددة بأفاق وجب عليه تحقيقها بتدرج ،إضافة طبعا إلى القدرات التكوينية والتنشؤوية التي تعطيه فرصة إثبات الذات، و هذه العملية تنعكس على

الشخصية المعنوية التي لها اتجاها سياسيا نموذجيا، لكن هذا وفي حالات بلدياتنا ليس إلزاميا تطبيقه، ربما لعدم توفر هذه الشروط الشخصية أو ربما لتواجد معيقات تحد من خصوبة المجال، ولا يعني ذلك انعداما للممارسة السياسية بقدر ما يعني اختلاف الناظرين لشكلها ، فواقعيا ان تفاعل المعطيات المحلية مع ما تقتضيه الظروف السائدة على اعلى مستويات التراتبية السياسية، يجعلنا نحاول قدر المستطاع مواكبة واقع هذه المؤسسة.

إن أهم النشاطات التي تندرج في إطار القانون وتجدر بالبلدية تفعيل آلياتها الإدارية والسياسية من أجل تحقيقها، اعتبارا لأنها حاجيات ضرورية للجماعة تمتد إلى القطاعات المختلفة في المجتمع، والتي منها المؤسسات المدرسية – نوادي الشباب ،والهيئات الرياضية...الخ، لذلك فإن عنصر المراقبة هو مهم جدا في هذه الحالة، وبقدر ما ينم على مراقبة الهيأة البلدية لنشاطها، ينم أيضا عن مراقبة عكسية شعبية على الهيآت المنتخبة، وان ذلك يتجلى في صيغة رد الفعل الرافض لكيفية متابعة النشاط ، الذي قد يخل بقاعدة العمل السياسي إن لم نقل يشحنها، و قد تكون هذه المراقبة استطلاعية صامتة ينجم عنها تكديس أو تراكم الرؤى والآراء حول الفعل السياسي.فتجربة الحكم المحلي والمجالس البلدية في الجزائر ولدت في ظروف مميزة جدا، حيث تطورت بشكل كبير وبطرق عسيرة جدا في ظل الاحتلال الفرنسي، الذي بقي زهاء القرن وما يربو عن الربع، وفي إطار السيطرة الكولونيالية طبعت النسخة الإدارية مؤسسة البلدية الجزائرية بقوانينها ومراسيمها وصقلت الذهنية الجماعية بأساليب الحكم، إضافة إلى هذه النزعة، فإن ما حاد بها في خضم عملها و نشاطها عن الطريق القويم، هو تلك العراقيل التي كانت توضع دائما أمامها لتأخير وجودها كمجالس جزائرية خالصة لمحليتها في البلديات والمدن.

ولأن هذه الحركة الفاعلة داخل النظام الاجتماعي المحلي، هي قراءة للثقافة وللسلوكات الجماعية والنشاط السياسي والاقتصادي، حاولنا من خلال هذه الدراسة وعبر هذه الفصول المقدمة الوقوف على ترجمة حقيقية للفعل المحلي ،من خلال النشاط السياسي الذي تعج به هذه المؤسسة القاعدية.

واعتبار لأن بلديتنا- عين البرد – واحدة من البلديات الجزائرية، التي خاضت هذا المحك والاستحقاق السياسي في نضالات اجتماعية وتاريخية مستمرة في الفترة الكولونيالية وطيلة العقود الأربعة لما بعد الاستقلال، حاولنا عبر هذه المراحل استقراء التاريخ المحلي الذي يعد لبنة أساسية في بناء المجتمع الجزائري.

ولعل ما حفزنا إلى هذه الدراسة ،هو الطبيعة الثقافية للمجتمع، إضافة إلى متانة الانتماء والارتباط بالتراب والعائلة والتمثيل في كل أنواعه خاصة العشائري والقبلي.

ولقد قسمت موضوع بحثي إلى جزء تقديمي حاولت من خلاله استعراض خطة العمل وطرح الهم المعرفي المتعلق بإشكالية البحث، وتحديد آفاق ومواطن المعالجة الخاصة بالممارسة السياسية لهذه البلدية، ما إن كانت انعكاسا آليا لتلك القوانين، أومنفىً حقيقيا للثقافة المحلية ، ثم خصصت فصلا عن القبيلة وميكانيزمات تحركها لعلمي الكبير بالأثر العشائري الذي تعج به المنطقة، جراء تصادم القبائل الثلاثة المشكلة للبلدية، والعنصر الرابع الدخيل االمتمثل في السكان الجدد. ثم خصصت فصلا يتعلق بالقيادة والسيادة وطرائق الحكم خاصة المحلي منه. ونظرا لتخصيصي شرحا مستفيضا عن القبيلة الجزائرية والقيادة كان لزاما علي، الاستدلال العملي بفصل آخر يتعلق بتاريخانية الإدارة داخل مؤسسة البلدية، ثم خصصت فصلين آخرين يتعلقان ببلدية عين البرد، خاصة كل ما هو تنمية وحركة محلية وممارسة سياسية عبر المشاريع التامة والتي هي في طور الانجاز، وعبر ما تحمله كذلك ملاحظاتي السوسيولوجية من دلالة ، وما تختزنه تصورات المبحوثين من بيانات معرفية حول الموضوع وترجمة لواقع مجتمع يريد أن يعبر عن نفسه بنفسه.لذلك تميزت كتابتي للبحث بالاستنجاد المباشر بالمصادر الأصلية قدر الإمكان والمأخوذة من البلدية أو المتحصل عليها من مركز الأرشيف، إضافة إلى عينة من المراجع السوسيولوجية، خاصة منها المتعلق بعلم الاجتماع السياسي، أو من الإطارات المتخصصة في نشر كتبها المتعلقة بتجربتها بالإدارة المحلية، ونظرا لأني انفردت بدراسة بلدية عين البرد وجدت تقريرا واحد في شكل مخطط للتنمية والتهيئة العمرانية بالبلدية في الوقت الراهن ،لذلك فإن هذا البحث هو اطلالة عامة حول

الإدارة والممارسة السياسية، وهو التشخيص السوسيولوجي الوحيد لمنطقة الدراسة ، إضافة إلى ما يحمله التقرير النهائي من عمليات تنموية وحسابات متعلقة خاصة بمداخل و مخارج الفضاء والإقليم المحلي، من حيث مواكبته لتمدنات العصر عبر محضر عام لكل ذلك من خلال هيئة الإدارة لتقرير نهاية سنة 2004 كعينة بديلة عن التقارير السابقة واللاحقة لبلديات دائرة عين البرد.

لا يفوتني في الأخير أن أتقدم بالشكر لكل من مد لي يد المساعدة أثناء قيامي بجمع المادة العلمية لهذا البحث، وأخص بالذكر العاملين بدار البلدية، ومركز الأرشيف لما وراء البحر بفرنسا، وكل من قبل إجراء مقابلة سوسيولوجية معي ،وأرجو أن أكون قد تمكنت من إضافة شيء جديد في الصرح الواسع.

بينت لنا السياقات التحليلية الخاصة بالأنظمة الشمولية، أن فساد النظام السياسي في كليته قد تتبدى في ابهى صورها المتبلورة على مستوى القاعدة، التي غالبا ما تكون انعكاسا لهذا الاستبداد والفساد، وبما أن البلدية هي جزءا أساسيا في النسق العام، فكيف يتصرف أصحاب القرار بها، أبديمقراطية وشفافية مثلما تم انتخابهم تماشيا مع طبيعة الثقافة التحتية المبنية على تشابك العلاقات الدموية، أو بطريقة جديدة تخضع للولاء الأعمى للأغراض الخاصة، أم إلى ماذا على وجه التحديد ؟ ان هذه الدراسات ترى دائما أن العجز التي تتعرض له هاته المؤسسات، يرجع بالدرجة الأولى إلى الهيئة الحاكمة وإلى هشاشة الرأي والقرار عند الشخص الحاكم، فالمنتخبون لهم دور كبير في ذلك، لأن الانتقاء يمر بين أيديهم وبدل اعتمادهم على الأحسن والأنجع، يتم اختيار من تجمعه بأكبر فئة اجتماعية بالمجتمع المحلي رابطة القرابة والدم، ونرى من جهتنا أن التنمية والتشييد وتلبية الحاجات المجتمعية هي معيارا لنوع من أنواع الممارسة الجدية،و يتطلب الأمر اعتماد أنواع مختلفة من التدعيم المالي، لذلك قد يكون العجز حتمية تفرضها ظروف التواتر والوصاية ،ورغم كل ذلك يبقى بين يدي الحاكم قدرة التدبر وأحقية ذلك من خلال حسن التصرف مع القانون بقراءته له بشكل معمق يعتمد على المبادرة والاجتهاد، من أجل جلب قواعد الحركة والتنمية التي تعطي الوجه المشرف للمنطقة، علما أن المؤسسة

القاعدية بقوانينها هي شخصية معنوية، تمثلت نواتها الأساسية في نموذج التشكيل الهيكلي اليوغسلافي، الذي تلتقي ملامحه بالفلسفة السياسية الجزائرية، إضافة إلى ذلك أصغينا إلى فهم معمق حول التركة الاستعمارية في هذا الشأن.

2. الإشكالية

يتنوع استعمال مفهوم الممارسة السياسية حسب التعدد واختلاف مجالاته، لانه يمكننا أن نتكلم عن سياسة المصاريف البنكية أو عن سياسة الهيئة النقابية خلال فترة الأحزاب، كما يمكننا أن نتكلم عن السياسة المدرسية لبلدية حضرية أو ريفية، مثلما نتكلم أيضا عن طريقة عمل وتسيير هيئة ما لجمعية ما ،ونتفق اليوم على اعتبار السياسة ،هي ذلك التجمع الإداري الذي تمثله الدولة، أو التأثير الممارس على هذه الإدارة، فالفرنسيون لديهم كلمة واحدة، قد تكون بصفة المؤنث La politique ، كما قد تكون بصيغة المذكر Le politique، وكلاهما يستعمل في مجال دراسة الظواهر السياسية، وقد تم اشتقاقهما عن كلمات يونانية أو لاتينية فكلمة Polis: تعني المدنية، أو اجتماع المواطنين الذين يسكنون المدينة أو الدولة [1]، أما كلمة Politicia فهي تتضمن معاني عديدة كالدولة، الدستور، النظام السياسي، حقوق المواطنة ،ولأنها تعني هذه الأشياء مجتمعة، وتتعلق بالشؤون المدنية، فإنها تتصل بحياة الإنسان، وقد تكتب بشكل آخر هو Politicos فهي تعني : فن السياسة وكانت كلمة Techné تعني :الدلالة عليها، لذلك فهي تسعى إلى معرفة أو دراسة الحياة المشتركة للسكان طبقا للهيكل الأساسي للمدينة – أي الدولة – وهو الدستور. أما عند الرومان فإن هذه الاصطلاحات : تعني الشؤون العامة المتعلقة بالمواطنين في الدولة أو جملة المسائل السياسية التي تتعلق بالإنسان الذي تعتبره الفلسفة إنسانا سياسيا بطبعه، لذلك شاع مفهوم

[1] **Marcel prelot : la science politique. Presse Universitaire de France collection : Que sais je ? Paris 1963 p. 5**

Homo-politicus للدلالة على ذلك ،[1] أما تحليل جوهر السياسة، فقد اعتبره أحد الكتاب ليس دراسة للسياسة (la politique) ، و إنما نشاطا عمليا يظهر من خلال مؤسسات مختلفة ،وحوادث تاريخية من كل الأنواع ،وكذلك محاولة لفهم مظاهر السياسة le politique بكل خصائصها ومميزاتها، التي تفرق بين هذه الظاهرة وبين غيرها من الظواهر الجماعية كالاقتصادية والدينية وغيرها. وإيجاد معايير للتمييز بين الظواهر الاجتماعية التي تكون سياسية تماما، وتلك التي لا تكون كذلك،[2] فاستعمال كلمة السياسي

le politique، تكون للدلالة على الانضباط السياسي للبناء الاجتماعي، لأن التركيبة الجوهرية للكائن البشري هي سياسية في حقيقتها، أما السياسة la politique فتتعلق بكل ما يصدر من أعمال وبرامج سياسية، أي كل صور النشاط السياسي فرديا كان أو جماعيا، ولدراستها أو دراسة المجتمع الذي يتعلق بها، فإن ذلك يستدعي دراسة الواقع الذي يندرج في إطار علم السياسة.

لذلك فإن تسليطنا الضوء على مجتمعنا لمعرفة خصوصية الممارسة السياسية، يجعلنا نعتمد على حقيقة المجموعة الاجتماعية في عمق تحولاتها، خاصة من الداخل أثناء الفترة الكولونيالية وأثناء الحرب التحريرية، ثم الوصول إلى الاستقلال الذي جاء بقيم اقتصادية جديدة وضعت المجتمع الريفي الجزائري في وضعية سوسيولوجية جديدة، و لهذا نحاول أن نبين كيف ساير المجتمع هذه المرحلة أو كيف تكيف معها لأن القيم التقليدية في مواجهة مباشرة مع الواقع، والمتطلبات الاجتماعية الجديدة هي مدعوة للمشاركة في المؤسسات الجديدة.

إن من بين الدراسات التي تمت في الميدان تلك التي جرت شهري ماي وجوان سنة 1967 بمنطقة الأوراس وقد سبقتها دراسة أكثر عمومية في أفريل 1965 حول إمكانية تطوير المنطقة، و قد شملت تسعة وخمسون بلدية وتمت المعاينات حول مواضيع ديموغرافية وسوسيولوجية واقتصادية ،كانت بمثابة المرجع والمصدر الأساسي لكل

[1] **Eric well : philosophie politique Paris 1965, Vrin.p : 10**
[2] **شبلي ابراهيم أحمد علم السياسة – دراسة في قواعده الأصولية وضوابطه النظرية –الدار الجامعية 1985 ص16 .**

الدراسات، لأنها قدمت المعطيات الممكنة للأبحاث العلمية المضبوطة و المتعلقة بالمنطقة وكذا تعرضت من خلال جملة من النقاط المتعددة لزوايا البحث المتمثلة في اقتراحات التنمية الجهوية[1].

2 -1 تأثير البني الاجتماعية على التطور التاريخي للجزائر

تعود أصول المجتمع الجزائري إلى العصور الحجرية Néolithique الأولى، التي تركزت تركيبتها الاقتصادية على أسس القطف والصيد، وقد كان لهذا النمط الاجتماعي الموجود بين 5 آلاف سنة والثلاثة آلاف قبل الميلاد دورا في تغير الوجه العام للطبيعة وتحويل النشاطات العامة إلى فلاحية رعوية، حيث كانت القبيلة هي الكيان الاجتماعي والسياسي المستقل عن بعضها البعض، مما صعب من مهمة تشكيل الكيان السياسي الخاص بالدولة التي تستدعي تجاوز هذه التباينات.

فالقبائل المتشكلة من مجموعة كبيرة من العائلات لم تتوحد داخل تنظيم اجتماعي واحد منسجم ،إلا في حالة وجود العدوان الأجنبي، الذي بمجرد ما ينتهي ويزول تعود القبيلة الى انقساماتها الأولى بحثا عن الاستقلالية الداخلية، فالمشاركة الجماعية للقبائل واتحادها في مقاومة العدو لم تكن وسيلة ناجعة للاستقرار ولا للتنظيم الاجتماعي، فالمحفز الأساسي على الترتيب الاجتماعي للعمل السياسي تديره الحاجة إلى التخلص من الضغوطات الخارجية، وقد كان لهذه العوامل أثر على عدم تكون دولة قوية وفعالة مركزيا و موحدة وموحدة مدمجة ومدمجة، لأنه فقط بهذه المواصفات تستطيع الدولة أن تسجل حضورها وقوتها. لذلك ففي حالة الجزائر نقول بأن التشكيلة القبلية في حالتها الاجتماعية جاءت كنتيجة للظروف الجغرافية والتاريخية، التي دفعت بهذه القبائل إلى التمسك باستقلالها الداخلي على مستوى هذه التجمعات الانقسامية الرعوية ،التي أصبحت تعرف

[1] **République Algérienne démocratique et populaire. Direction générale du plan et des études économique : Etude générale des possibilités de développement du département de l'aurés AARDES. Alger CASHA- Aix-En Provence, 1966 7 vol. : 1 les structures physiques 2 : la population : les infrastructures et les équipement collectifs.4 l'agriculture ; 5. l'économie : 6 synthèse et aménagement du territoire ; 7 projet de schéma directeur pour le développement régional.**

في أيامنا هاته بالبلدية الريفية أو الفلاحية. إن أعضاء القبيلة من الرجال يعتبرون دائما محاربين وذلك إلى غاية مراحل جد متقدمة من التاريخ، و لقد حافظت القبيلة في الجزائر على استقلالها النسبي إلى غاية الاستعمار الفرنسي بين (1830 – 1962) ، فهي منذ ماسينيسا مكرهة على التعامل بشكل مباشر مع أجهزة الدولة المستقرة بالمدينة، وقد عبر عن ذلك أرنست جيلير Ernest Gelluer بأنها أي (القبيلة) تتشكل من مجموعات هامشية منحدرة من ذلك التواصل الثقافي و الأخلاقي الواسع، الذي يمس المجموعات الحضرية الغير قبلية، وهذا ما يعني أنه في الجزائر ومنذ القدم توجد بين السلطة السياسية وبمختلف الفئات المجتمعية تواصلا و اتفاقا على أغلبية الإقليم الإداري انطلاقا من سلطات و أجهزة الدولة، كما و أن طبيعة المجتمع المغاربي تتشكل خاصة من السلطة الحيوية التي تتراوح فيما قيمة المراقبة حسب درجة الابتعاد عن المركز.

2-2 . إقليم الدولة المركز :

ينقسم اقليم الدولة الى ثلاثة مناطق :المنطقة الأولى مراقبة ومدمجة في إطار نسق الدولة.المنطقة الثانية مدمجة بأقل درجة من التماسك وتتم إدارتها بطريقة غير مباشرة، أما المنطقة الثالثة فتشكل أراضي السيبا belad el siba أو بلاد البارود

belad el baroud (terre de la poudre) وتتميز بتمرد أهاليها عن سلطات الدولة وخروجهم عن طاعتها إلا إذا تعرضت إلى عدوان خارجي[1]، وتقريبا تعتبر هذه الحلقة التشكيلية للمجتمع الجزائري خاصية التاريخ السياسي للجزائر على نحو 3000 سنة، وهذا ما يلتقي كذلك مع التفسير الخلدوني في ثنائيته الجدلية القائمة على التطور والانهيار، حيث يرى ابن خلدون بأن الدول و الإمارات في بلاد المغرب تقوم على هذا الأساس، وتكون القبيلة سببا في سقوطها حينما تدخل في صراع مع القبائل الأخرى، لكن هناك التحام سامي لبعض القبائل، حيث يتجسد في العصبية الكبرى من أجل القضاء على القبائل ذات

[1] **El. Hermassi – leadership et développement national en Afrique du nord – université de California –Berbeley 1972 P : 18.**

الروابط الضعيفة، و رغم ما عرفناه عن الانقسامات الطبيعية التي تحول المجتمع إلى عدد لا متناهي من الأجزاء، فإن هذا الفعل يعلن بداية مسار وحدة سياسية مؤلفة من مجموعة الوحدات أو الأقسام المتصارعة، وذلك من أجل السطو وغزو الأقاليم الأخرى القائمة على تشكيل دولة جديدة بمدينة جديدة ومؤسسات حضرية قائمة على العمران، فالوحدة والتضامن هي من خصوصيات العمل السياسي عند هذا النوع من التشكيلات الاجتماعية، والذي يبدأ من التشكيل والتطور ثم الرقي والتحسن إلى الأفول والانحطاط، ومن هنا ندرك بأن طور الظفر للأقسام المتحالفة القريبة من المركز ينتج كسادا اقتصاديا يبرز على مستوى التحسن في العمران وتطور الفنون والمهن والعلوم التقنية، وعلى نفس هذا القياس مرت بعض الدول المغاربية كدولة المرابطين والموحدين مبرزة ذلك الصراع بين التطور و التقهقر.

لذلك فإن هزيمة الجيوش الموحدية في الأندلس سنة 1212، كانت وراء تفكك وانحلال العلاقات السياسية داخل هذه الكتلة المغاربية، ولأن قبائل المغرب أثقلت بالضرائب وأرغمت على الخضوع للتسلطات الإمبريالية عن طريق الإدارة، أصبحت التشكيلة السياسية لشمال إفريقيا ضعيفة مما سهل تدخل قوتين كبيرتين في هاته المرحلة تتمثل في : الدولة العثمانية وكذا الإمبراطورية الإيبيرية التي استولت على عدد كبير من من المدن الساحلية، ومع تصاعد العدوان الإسباني استنجد نبلاء الجزائر العاصمة بالأخوين باربروس، وقد أدى ذلك إلى تشكيل أيالة الجزائر بمساهمة سلطان constantinople وحوالي 20000 من المتطوعين من جيجل وبلاد القبائل.

لذلك فإن التشكيلة الاجتماعية والبني الإنقسامية للمجتمع، إضافة إلى الظروف التاريخية الداخلية والخارجية، حددت إلى حد ما طبيعة الخصوصيات المؤسساتية والاديولوجية للدولة، وانعكس كل ذلك على طباع وممارسات الطبقة العسكرية العثمانية، التي حكمت بصعوبة الدولة طيلة الثلاث قرون (1518 – 1830).

العام

اما القبيلة ونتيجة لنشاطها الاجتماعي المتمثل في الفلاحة، فإنها بقت على ارتباط كبير بالأرض تمسكا بقيم الملكية المشاعية البدائية[1]، ونظرا للاستحواذ الإداري التركي على جملة الأقاليم ،فإنه تم الظفر على اهم الأراضي الواسعة التي تم تقسيمها بين البايات و الدايات و أعضاء عائلاتهم مع إبقاء الفلاحين الأصليين إلى جانب أعضاء القبيلة تابعين لها، ونظرا لشدة ارتباط إنسان المنطقة بالأراضي فقد خصص جزء منها للمكافأة[2]، وهي أراضي العزل ولأن البنية الاقتصادية الاجتماعية السائدة كانت متمثلة في غلبة وتفوق ملكية العرش على ملكية الملك عن طريق النمط الآسيوي، ونظرا لمسايرة المجتمع المحلي الريفي في الجزائر لأنواع مختلفة من الحكم، انعكس تأثير ذلك على تركيبته الاجتماعية، وأدى إلى ظهور الطبقة التي نستدل عليها سوسيولوجيا قبل التشكيلة الاقتصادية على الرأسمالية في الجزائر من مرجعية التقاسيم العشائرية، التي تتميز بثلاثة أنماط من الملكية (الملك أي ما يوازي التملك الحر) ، (العرش وهو الملكية الغير قابلة للنقل للغير) ، (الحبوس وهو الملكية تحت الوصاية) ،[3] وقد أدت هذه الأنماط إلى التداخل بين السمات الخاصة والمشاعة، نظرا لانخراط الفرد كشخصية عارفة بفلاحة الأرض. وتماشيا مع نمطية الحكم التركي فإن الدايات استخدموا الملكية العامة، أي أراضي البايلك لاحتياجاتهم الخاصة لتعويض الموظفين مقابل خدماتهم بينما استخدموا أراض العزل استخداما يتماشى مع النمط الطبقي لتحديد مفهوم الأدوار الاجتماعية.

3-2 . خصوصيات أيالة الجزائر:

لقد برزت الجزائر بقوة عرض الساحل المتوسطي بأسطولها المتميز فمثلت قاعدة اقتصادية هامة على مستوى هذا الحوض وإستراتيجية دولية متكاملة نحو إقليم كبير تجاه الجنوب ،جعل سكانها يجدون أنفسهم يسبحون داخل قضاء غير مدمج كلية، لما تتميز به هذه التركيبة البشرية من ثقافة اثنية مركزة بعيدة عن المركز،

[1]- مغنية الأزرق: نشوء الطبقات في الجزائر – دراسة في الإستعمار والتغيير الاجتماعي السياسي ترجمة سمير كروم مؤسسة الأبحاث العربية 1980 ص 36
[2] مغنية الأزرق: مرجع سبق ذكره ص 14
[1] مغنية الأزرق: مرجع سبق ذكره ص 197 .

العام

و لأن طبيعة العلاقة تحتم إلحاق الإقليم بطريقة غير مباشرة خاصة وأن المجتمع منطوي و مغلق 1 منذ تأسيس أيالة الجزائر، ورغم وقوع تصادم مع حاشية الحاكم وحراسه، فإن الجزائريون يعتقدون أن هذه الدولة غير خارجية، لانهم يعتبرون العثمانين مساعدين لهم، فهم لم يأتوا ضدهم، و من ثم فإن الطبيعة الانقسامية للمجتمع جعلت الأتراك يمارسون طبائعهم السياسية والإدارية حسب مقتضيات الطبيعة الجغرافية للجزائر، وكذا حسب الحالة الاجتماعية وطبيعة الإسلام الذي يتميز بمضمونه الرسمي وبجانبه الشعبي الذي يمثله الصلحاء والزوايا. إن الدولة استطاعت أن تقيم كيانها على أساس توظيف التناقضات العامة للمجتمع في إستراتيجية حفظ النظام الاجتماعي والنسق السياسي ، وبالتالي فإن الممارسة السياسية للبايات والدايات كانت تقوم على أساس شعل فتيل الفتنة بين مختلف القبائل والزوايا لإقامة الاستمرارية والسيطرة، لأن اتحاد القبائل وتضامنها على المستوى الاجتماعي قد يؤول إلى نفس الاتفاق سياسيا وهذا ما يهدد كيان الدولة، لذلك تركز الاهتمام الإداري على سياسة الارستقراطية الدينية و أرستقراطية المخزن لأجل إبقاء الامتداد والتبعية الإقليمية للمركز. اما الفلاحون و كنتيجة لكل ذلك، كان عملهم بالمشاركة في المحصول وترسخ وجود الخماس من خلال الدور الكبير الذي يقوم به، اما تعلقه بالأرض فقد أدى إلى نشأة بورجوازية تجارية، صاغت بشكل واقعي النمط الاقتصادي المحلي ونسخت شكلا سياسيا متميزا صنفه تونيز Toennies على أساس التباين بين الإدارة الطبيعية و الإدارة العالقة، أي بين المرادف السيكولوجي للجسم البشري ونتاج التفكير ذاته، وقد أطلق مصطلح المجتمع المحلي على جملة الروابط التي تسيطر عليها الإدارة الطبيعية وأهم ما يميز هذا المجتمع هو الحياة العضوية المعبرة عن التآلف والتضامن عبر نسق اللغة و الأعراف والمعتقدات[1]، ونظرا لأن منطق مسار توحيد القبائل هو الوقوف في وجه النظام الحاكم وتحرير البنية الثقافية من الانغلاق، فإن

[1] **محمد عاطف غيث علم الاجتماع الحضري مدخل نظري – دار المعرفة الجامعية 1987 ص 47 .**

خاصية النظام المركزي هي مجابهة هذا المنطق إضافة إلى أن الانقسامية لم تسمح أبدا بالانفتاح وبالوعي وبالتالي فإن هذا التقوقع دعم منطق الانغلاق إلى أن تم استعمار الجزائر سنة 1830

2-4 . الإصلاح البلدي كخطوة أولى لإصلاح المؤسسات:

إن البلدية هي الخلية الأساسية لتنظيم البلاد، لأنها قريبة من مواطنيها ومن أطرهم الاجتماعية ونشاطاتهم المهنية، ومن أجل تكوين رتبة قاعدية لنمط الإدارة العامة مؤهلة لتسيير المنجزات التي يجب أن تتماشى والحاجات الضرورية للسكان، فإنها نقطة الانطلاق في التنمية الاقتصادية ولتحسين تنظيمها الإداري فإنها من جهة أخرى خلية للأمة متمثلة في شكل وحدة بالدولة هي مرغمة على خدمتها، كما أن تلك النشاطات التنموية تتم على عاتقها (مستخلص من القانون البلدي) ، لذلك يمكن تسجيل أثر الإصلاحات البلدية على أنها الحلقة الأولى لإصلاحات الدولة ،وقد اعتبر المشرع بأن المؤسسات الراهنة تتحرك حسب ما ورثناه عن النظام السابق قبل الاستقلال.

لذلك وجب إعادة النظر في كيفية تحويل المؤسسات على مختلف المستويات البلدية الإقليمية منها والمركزية، ومن أجل بداية صحيحة كان لازما الشروع بإصلاح البلدية والانطلاق من القاعدة ،لأن المساءلة الحقيقية لتغيير هذه المؤسسات، يستدعي البدء من الهيآت التي تشخص القرب من الشعب والقرب من المعطيات الحقيقية للبلاد، من أجل ضمان الأسس التي يتركز عليها كل البناء.

2-5 . اللامركزية وعلاقتها بالوحدات الإقليمية الأخرى:

يجب أن نشير أولا إلى الإدارة اللامركزية التي تتجلى أكثر في تفسير وفهم البلدية أكثر من أدائها الفعلي. وقد بينت نصوص الحزب بأنه: " يجب أن تكون منظمة التسيير لامركزية على أن تكون في خدمة السلطة الثورية ،لأنها ليست للتعبير على استقلالية البلدية، وإنما هي وسيلة للترقية و المشاركة الجماعية للمواطن في السلطة الثورية (الميثاق البلدي 2).

وقد تداولت القوانين الإصلاحية الخاصة بالبلدية لتحديد علاقتها بذاتها كبنية اقتصادية وثقافية وسياسية مستقلة عن الأجزاء الإقليمية الأخرى، وتحديد علاقتها بالبناء الخارجي لكي تعكس قانون التسيير المركزي الخاص بالدولة.

وقد سجل المهتمون بكثير من التأكيد الفرق بين اللامركزية والاستقلالية من أجل رفع الالتباس بين مختلف الاتجاهات القائمة على إعداد النصوص.

" ليست اللامركزية للتعبير عن استقلالية تامة للبلدية كالجمهورية، فهي لا تملك حق التشريع في بعض الأمور المتعلقة بها من جهة وتتواصل مع السلطة المركزية من جهة أخرى، خاصة وأن الدولة الجزائرية موحدة بكل أجزائها " (la nouvelle organisation communale) (التنظيم البلدي الجديد).

إنه استنادا منا على مراجع قانونية

- يجب أن نسجل أن العلاقة بين البلدية وباقي المقاطعات الإدارية الأخرى هي نادرة مما يعني أن الإصلاح ما هو إلا حلقة من سلسلة كبيرة تتعلق بكل الأقاليم، فرئيس المجلس الشعبي البلدي هو ممثل الدولة في البلدية، لكن الممارسات بينت عدم جدوى الرئيس من القيام بمهامه دون وجود ذلك الالتصاق الرهيب لوصاية الدائرة والولاية، فقد يتسنى للبلدية ولشخصيتها المعنوية الاستقلالية الفعلية فقط عند الإشارة القانونية لمتطلبات الواقع القاعدي أو عند اشتراكها مع باقي البلديات الأخرى لنفس الولاية كتجمع نقابي له وزنه في تأكيد المطالب. إن هذه الوضعية ليست إلزامية ولا رسمية لأن القوانين الخاصة بالنقابات البلدية لا تنص على أدنى التقاء وسطي بين البلدية والولاية .

من خلال كل ذلك تظهر لنا البلدية في شكل تعريفي لها هو أقرب إلى النموذج الفرنسي منه إلى أي نموذج آخر فحسب المادة الأولى من القانون: هي جماعة قاعدية تتميز بحدودها الإقليمية القابلة للتغيير حسب (المواد من 3 إلى 8، وذلك من أجل تصحيح تبعات ما خلفه الماضي، فهي إذن ليست مغلقة بشكل مطلق

فالتجمع والتعاون ما بين البلديات وارد تحت وصاية الدائرة أو الولاية من أجل انجاز الأهداف المحددة في المواد (12 إلى 15)).

فتغافل القانون للأقاليم الأخرى يعطي بطريقة غير مباشرة إدارة التكيف مع واقع التعددية الجهوية.

6-2 . تنظيم البلدية:

على رأس كل بلدية يعين مجلس شعبي بلدي منتخب لأربع سنوات من بين القوائم الموحدة التي يقدمها الحزب بعدد من المرشحين الذين يساوي عددهم أو يزيد عن عدد مقاعد المجلس، ويتحدد عدد أعضاء المجلس حسب عدد سكان البلدية، فالقانون يبين بأن بلديات الأوراس يتراوح أعضاءها من 9 إلى 29 (المواد من 33 إلى 38 .) بينما تعتبر المواد من 38 إلى 59 كل الجزائريين والجزائريات منتخبين بكسر الباء عند سن التاسع عشر ومنتخبين بفتح الخاء بعد الترشح والحصول على الأصوات المؤهلة عند سن الثالث و العشرون وتتم الانتخابات بطريقة الأغلبية في دور واحد على القائمة التي تم تشطيب عدد من الأسماء الواردة بها، ويتم حساب الأوراق أو الأصوات المعبر عنها فقط وتحاشي الأصوات أو الأوراق الملغاة، مما قد يسفر عن انتخاب مجموعة تحصلت على نسبة ضعيفة من الأصوات مقارنة بعدد الناخبين.

يجتمع المجلس الشعبي البلدي إجباريا مرة على الأقل خلال ثلاثي من السنة من أجل تسوية شؤون البلدية عن طريق المداولات، كما ينتخب المجلس رئيسا ونائبين أو أكثر للرئيس من بين أعضائه لإعطاء الصبغة التنفيذية للبلدية التي من مهامها مسؤوليات مختلفة كتمثيل البلدية وتمثيل الدولة إضافة إلى مهام الضبط، تماشيا مع المهام المتعارف عند أمير البلدية ،أما إدارة خلق الإجماع والاتفاق هي من تباين الآراء المختلفة الناجمة عن الإصلاح البلدي لأن القانون يعطي الأولوية للرئيس أو لنائبه الذي يقوم بهذه المهام بوكالة.

يشكل المجلس من بين أعضائه لجانا دائمة أو مؤقتة لدراسة المشاكل التي تهم البلدية بينما يقترح القانون إمكانية خلق الهيآت التالية:

الإدارة المالية ،هيئة التخطيط والاقتصاد، التجهيزات، الأشغال العمومية، هيئة الشؤون الاجتماعية والثقافية.

كما يتسنى لموظفي مصالح البلدية التي هي على اتصال بهذه الهيآت المشاركة في أعمال اللجان ولو بالاستشارة على أقل تقدير، كما يتسنى كذلك للموظفين تقديم المساعدات المتمثلة خاصة في الأدوات الإعلامية.

وتبدو مهمة كاتب البلدية أو الأمين العام الغير واردة بالقانون الأكثر أهمية، نظرا لمعارفه العامة والشاملة لكل الشؤون فهو مشارك فعال من خلال اللجان ومن خلال الأعمال والنشاطات البلدية، فهو على دراية بالممارسات الإدارية وفي بعض المرات هو الوحيد الذي يملك تكوينا يسمح له بقراءة النصوص الرسمية.

2-7 . الوظيفة الاقتصادية للبلدية :

تتميز البلدية الجزائرية بأربعة خصائص وظائفية : الوظيفة السياسية، الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاقتصادية والوظيفة الاجتماعية والثقافية، إن الأولى والثانية ليستا بجديدتين خاصة وأنهما تمثلان قاعدة للحزب وقاعدة للدولة، لذلك فعلى البلدية الجديدة أن تبادر للقيام بكل المستلزمات المنبعثة عن السلطة المركزية.

أما الوظيفة الاقتصادية فهي أكثر تأصلا لأنها تسعى لتدعيم مشاركة البلدية في "التطور الاقتصادي العام" من اجل إيجاد حلول آمنة وفي ظروف جيدة للمشكل الأساسي المتمثل في الشغل وما يدور حوله (القانون البلدي 2).

لذلك يجب تسجيل أهمية المستلزمات حسب قيمتها وحسب تجلياتها الزائدة عن النشاطات المحلية.

المادة 135 " و يعد المجلس الشعبي البلدي برنامج التجهيزات المحلية حسب حدود الموارد والوسائل الخاصة بمستلزمات ومتطلبات البلدية التي تسطرها وتضعها حسب المخطط الوطني للتنمية، فالنشاطات الاقتصادية في إمكانها أن تضمن التنمية البلدية مع تقدير الوسائل الخاصة بالإنجاز".

المادة 136 " يشارك المجلس الشعبي البلدي في إعداد وتنفيذ المخطط الوطني للتنمية وتتم استشارته حول كل المشاريع التي تنجزها الدولة أو أي جماعة عمومية على مستوى إقليم البلدية ".

إن هذه المشاركة المحلية في التخطيط الوطني حتى وإن كانت مطروحة بشكل غير واضح فإنها ذات أهمية كبيرة، لأنها تساهم في توجيه مهام البلدية وتتم عبرها التقاءات مهمة حول وظيفتها السياسية والإدارية.

لان المجلس الشعبي البلدي يوجه وينسق ويراقب بين مختلف اللجان والهيآت البلدية لضمان التنمية المحلية (المادة 138).ففيما يتعلق بالقانون البلدي الأول وبمنطقة الدراسة الخاصة بمنطقة الأوراس، فإن 80 % من البلديات هي ذات طابع ريفي ويمتلك القطاع الاشتراكي مكانه ضيقة بينما يمتلك القطاع الفلاحي المسير ذاتيا والذي يشتمل على المزارع الكولونيالية القديمة التي تشغل 5 % من الأراضي الفلاحية مكانة أوسع ،لكن رغم ذلك فإن التكفل بهذه الأراضي وفلاحتها طرح عدة مشاكل ، لم يتم بأي حال من الأحوال إيجاد حلول لها من قبل البلديات، و هي في حاجة ماسة إلى الوسائل والأدوات اللازمة. ورغم كل هذا يتجلى الاختلاف بين القطاع الاشتراكي والتقليدي من خلال المداخيل والتباين بينهما، حيث يؤثر ذلك على الهيكل الاجتماعي وعلى الإدماج ويؤثر من جهة أخرى على أسس الانسجام والانخراط في وحدة شاملة تتطلب مشاركة أغلبية السكان الريفيين. إن إعطاء الحق القانوني للمجلس الشعبي البلدي في متابعة ومراقبة القطاع الاشتراكي كفيل بتحاشي القطيعة بين الفلاح والعامل بالمزرعة المسيرة ذاتيا وبإمكان المجلس إعطاء فرص إدماج فلاح الاشتراكية في اقتصاد البلدية، ولأنه يملك صلاحية تسجيل الملاحظات المتعلقة بالتسيير الضعيف للسلطات العليا، فإنه من جهة أخرى بإمكانه اقتراح السبل الممكنة لتحسين الإنتاجية ومردودية مختلف القطاعات نظرا لكل ذلك، فإن القطاع الفلاحي أمامه مختلف الإمكانيات للخروج من عزلته من أجل أن يصبح مثالا نموذجيا خاصا ببلديات الأوراس المقصودة في الدراسة والبلديات الأخرى التي لها نفس الخصوصيات.

أما فيما يتعلق بالنشاطات الثانوية والفرعية ذات الصف الثالث كقطاع الخدمات البنكية والضمان الاجتماعي والفندقة والتجارة، فإن البلدية في إمكانها خلق مؤسسات حرفية تقليدية وصناعية (المادة 142). في إمكانها تسهيل وتنظيم وسائل النقل (المادة 144) ، بإمكانها إنشاء المؤسسات السياحية (المادة 147) ، في إمكانها إعداد المخطط للتسيير العمراني من أجل تشجيع البناء (المادة 156) ، تعتبر مكلفة بالنشاط الثقافي والاجتماعي (المادة 159) ، تبعا لهذه المهام المنسوبة لها، فإنه يتوقف على عاتقها المصير المستقبلي للإقليم، و إن ذلك يبدو صعبا للغاية، نظرا لقلة الإمكانيات المادية والبشرية أمام الجماعات المحلية ورغم ذلك يبقى أمامها التحدي الذي يتمثل في إمكانية المشاركة في مجهودات التخطيط لوطني، الذي يجعل منها فعلا خلية قاعدية للتنمية ليس فقط على المستوى الاقتصادي ولكن الاجتماعي أيضا، لأن هذه المشاركة تقترح اندماجا على كل المستويات.

ودون أن نلج بشكل مفصل في القانون نشير فقط إلى القوانين المتعلقة بالميزانية والمالية العامة، حيث أن البلدية تستفيد من ميزانية للضمان وميزانية للتضامن من أجل تدعيم البلديات الفقيرة خاصة من هذه المصادر بشكل قياسي، دون التركيز والاعتماد المطلق على المداخيل المحلية، إن العرض المذكور ما هو في الحقيقة، إلا سردا نظريا وقانونيا سريعا للإدارة البلدية لذلك، فإن مصداقية النصوص التشريعية ليست كفيلة بمعالجة وتغطية الواقع البلدي الأكثر تشعبا وتعقيدا.

2-8 . التصور الفيبري للفعل:

حسب Max weber ماكس فيبر يعتبر الرجل السياسي أحد أفراد المجتمع الذين يعكسون خصوصية شخصية تصنفهم ضمن الفئة الاجتماعية المؤهلة حسب الأفراد لتولي الشؤون الإدارية للمجتمع، لذلك تجد نفسها ملزمة على لعب دور سياسي ، وبالتالي يمارس الحاكم مهنته السلطوية على أفراد المجتمع بمقتضى عرض ترسمه القيم المتجددة في هوية هذا المجتمع، وتختلف مكانة الواحد منهم حسب المهام الموكلة إليه،

فمنهم الحاكم المركزي والإقليمي والمحلي حسب مستويات السلطة كالرئيس الذي ينشط في نطاق الجمهورية لصياغة القرار السياسي ، أو كشيخ البلدية الذي يعمل على مستوى إقليمه على تحريك الوضع الإداري ومطابقة القوانين المحلية مع واقع برامج مجتمعه، ويسعى كذلك إلى تمرير خطاباته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وتبقى الرؤية الفيبرية Webirienne المؤهل النظري والمرجع المركزي لبداية السلطة[1]، لذلك تعود هذه القراءة إلى تحليل تفكيكي لشخصية الحاكم ما إن كانت ذات كفاءة وإدارة عالية في تسيير شؤون المجتمع ،ويبقي مجال تحكيم الفعالية في تطبيق كل ذلك لتوفير القدر الكافي من الاستقرار شرطا ضروريا لاستمرارالاجتماع البشري المتين والمتزن اتزان الحاكم والوازع الذي يستندون إليه،[2] لكن خصوصية الحاكم العربي وأولويات التغير الاجتماعي التي لها علاقة بالتحولات الاقتصادية في مراحل معينة من التاريخ، جعلت منه قائدا تتمركز فيه الشرعية الفردية، التي تتعلق بكل أنواع السلط إذا ما كان حازما وقادرا على فك النزاعات الإدارية وتسوية مسار الشؤون الاجتماعية حسب الطبيعة التي يبتغيها المواطن، ويتسنى للحاكم أن يكون في نطاق رسمي متمثلا في هيئة حزبية أو حكومية تعرف الصبغة الديمقراطية، لان مآلاته و أهدافه هي تحقيق المصلحة المشتركة بين الأفراد، وانطلاقا من مكانه المؤسساتي سواء كان المجلس الشعبي البلدي، (البلدية) أو المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) ، أو هيئة أخرى كالدائرة أو الولاية، فهو المشرع الذي يقرر طرائق تسيير التناقضات داخل المجتمع ويتحول بالمفهوم التشريعي والنظري إلى مؤسسة معنوية قائمة بذاتها لها تصورها التجريدي للشرعية[3]

حيث يملك سلطة التغيير والتحويل والتسيير حسب متطلبات الوضع الراهن للمظاهر الشكلية والباطنية للمرتكزات الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة والمعقدة مع تحصينها قانونيا بشكل ما من أشكال التراض أو التنازع أو الإجماع أو التعسف، وقد تتبعنا عبر مختلف مراحل الحياة السياسية ان الحاكم السياسي أو

[1] **عمار بلحسين – الأزمة الجزائرية ص 508 الطبعة الثانية 1999 .**
[2] **مصطفى القباح / مقولة ابن خلدون/ أزمة الديمقراطية ص 405 الطبعة الأولى 1984 .**
[3] **علي خليفة الكواري – الديمقراطية و الأحزاب في البلدان العربية /الطبعة الثانية /2001 .ص55 .**

الشخصية الحاكمة خاصة في مجتمعاتنا، هي في غالب الأحيان غير مهيأة لإشراك الآخرين اللهم إلا في حالة الاعتماد عليهم وعلى تزكيتهم بغية الوصول إلى مصاف الحكام، لذلك تعمل هذه الشخصية بطريقة سياسية على حسن استعمال العامل العرقي كمجال خصب للاستحواذ على السلطة وعلى أعلى مستوى يمكن إدراج التضامن الاجتماعي حسب نوعية الفئات المختلفة كشرط أساسي للوصول إلى سدة الحكم، فمسألة السلطة في الجزائر هي ذات طبيعة بيروقراطية عسكرية[1] استندت أول الأمر على جماعة تضامنت وتآلفت حسب هذه الطبيعة، لأن شروط تآلفها إن تعرضت إلى ضيق فإنه يؤدي حتما إلى زوالها وذهابها، وبقائها بشكل نسقي يؤدي إلى استمرارية المجتمع في تناغم متواصل ،لأن السلطة المركزة تعمل على الحفاظ على ذلك، ويعتبر ما دونه أطرفا ثانوية وشكلية قد تعود إليها في حالات نادرة جدا، ويعكس هذا الموقف السياسي نوعا من أنواع الممارسة وشكلا متميزا لخصوصية الرجل السياسي[2].

لقد أثبتت القراءات السوسيولوجية عامة ورؤية بولانزاس أن خصوصية العمل السياسي ومميزاتها تتجلى في الحاكم وخطواته العملية، حيث أنه يصبغ النظام العام بصبغة إيديولوجية يكون قد تشرب فكرها مسبقا بحيث تعطيه القدرة على سن القوانين السياسية التي تضمن السير العادي وبشكل موفق نسبيا للمجتمع المحكوم، بحيث يخفي خدمة مصالحه الخاصة ويظهر خدمة مصالح الجماعة ، على أن لا ينتمي السياسي لفئة معينة يرجع لها فضل تصنيفه، بل يجب أن تتلاءم طموحاته وأهدافه مع جميع فئات المجتمع، لذلك قد تبدو هذه الممنوعات وبعض الواجبات المذكورة شكلا قياسيا لممارسة قياسية لكن اختراقها هو كذلك شكلا اجتماعيا قد يكون نسقا سياسيا ما، يبين أن الحاكم لا يتمتع بالحرية المطلقة مما قد يلغي وبشكل جذري قرارات ومبتغيات الناخبين[3]، وقد يولد اللاتوازن بينه وبينهم رغم أنه يملك حق الإقناع بوسائل مختلفة كالقهر والقوة والعنف، لكن

[1] عبد القادر يفصح – مشكلة السلطة في الجزائر / الطبعة الثانية /1991. ص79 .
[2] خروع أحمد – دولة القانون في العالم العربي الإسلامي – بن عكنون الجزائر الطبعة 12، 2004. ص45 .
[3] حسن ملحم / التحليل الاجتماعي للسلطة- ص121 .

يجب أن تتوفر فيه قوة الشرف والاحترام، وقد تتعدى خصوصياته هذه المفاهيم على نحو ما ذهب اليه ميكيافيلي من دهاء ومكر وحيلة، لكن امتيازه بالعزة والشخصية يعطيانه ثقة متزايدة في نفسه بغية زعامة وثقافة واستقلالية في الرأي، لأن ذلك يجعله قادرا على الحديث ببراعة باستعماله لأساليب السخرية والجاذبية في نفس الوقت[1] .و هي إذن خصوصيات شخصية لا تتم أية ممارسة دونها.

2-9 . **البنية القاعدية:** تعتبر البلدية قسما إقليميا، إداريا وسياسيا. تعود أصولها في أوربا إلى القرون الوسطى، ولعل ضعف الحماية البابوية في القرن التاسع والعاشر ميلادي وما قابله من تجديد: مدني عرفته أوربا جعل مظاهر التجارة الجديدة تبرز على شكل معارض ببعض المدن، وقد أدى ذلك إلى استقلالية الفضاء البلدي، أي الإقليم الذي تصبو عبره النخب المحرومة من الحكم إلى تنمية هذا الفضاء وتسيير دوالبه، وتعتبر زمرة الحرفيين الفئة المبادرة لخلق هذا التصور وبدافع المصلحة العامة للمدينة، تسعى كصفوة إلى التحرر من التراتبية الإقطاعية، لكن الاستقلالية الإقليمية كانت متوقفة على رجال الدين، سواء منهم اللائكيون أو الكاثوليكيون بمصادقتهم على مواثيق للحرية وقوانين للسمو المدني.

أما الطبقة البورجوازية فقد أنشأت هيئات وجمعيات لحماية مصالحها بعقود قانونية جماعية تهدف الى تحقيق التنازلات الواردة بالميثاق، فتدعم بذلك المد الإيديولوجي للحركة البلدية في القرن 12 الثاني عشر ،فبرزت الهيئات المحلية بمسيريها المنتخبين ،الذين أصبحوا يتمتعون بسلطة إدارية واقتصادية وعسكرية مهمة جدا تحسب كنتاج لمواثيق الحرية في القرن الثالث عشر. وقد حركت القفزة الاقتصادية في ظل البلدية الأوربية تطور وتوسع المدينة الذي أخذ البعض منها شكل المدينة الدولة، وأخذ البعض الآخر شكل الجمهوريات الصغيرة، فارتبط التحرر السياسي كخيار حضاري بالحرية البلدية بألمانيا وإنكلترا، بينما في إسبانيا وعن طريق النهج المدني للبلدية، تم إعادة تعمير المدن مع توضيح طريقة التمثيل المحلي على المستوى الوطني، لكن التصميم

[1] **مجلة الأهرام / مقالات أسبوعية /01 /01 /2001 .**

العام

الذاتي للبلدية عرف الظهور في القرن الرابع عشر، آخذا بعين الاعتبار حدود السلطة المطلقة المركزية، فالحاكم سيد في تدبير الشؤون المحلية الإقليمية، وقد عززت الأزمة السياسية والدينية موقف المنتدبين الملكيين أثناء مراقبتهم لهذه الأقاليم، ومع نهاية القرن السابع عشر استطاعت الأرستقراطية توحيد نمطية الإدارة المحلية، التي أصبحت تستوعب في طاقمها المسير رئيسا للبلدية وأعوانا له من أجل تنفيذ القرارات الملكية ويتسنى للسكان عقد جمعيتهم العامة إلا في حالة أزمة خطيرة، وقد وضحت المهام الأساسية لرئيس البلدية سنة1692 في عهد لويس الرابع عشر louis XIV .

لذلك تحولت فرنسا في القرن 19 إلى تقسيمات ضيقة لوحدات إقليمية تميكلها قوانين موحدة تستند على انتخابات المجلس البلدي وتعيين أمير لتسيير الهيئة المحلية، فهو منتدب للإدارة الجمهورية والسلطة البلدية هي قاعدة لهرم الدولة رغم ما يمتلكه الحاكم على هذا المستوى من قدرات لتنظيم الخيرات المشتركة وحفظ الأمن العام والسهر على ضبط الوقاية الطبية للسكان. لذلك فرئيس البلدية كإداري هو أكثر تمثيلا منه كرجل سياسة. لأنه من النبلاء الموالون.

إن هذه الصورة الموزعة انتروبولوجيا بكيان المجتمعات المستعمرة، نجد ملامح إدارتها المركزية والمحلية تعج بمثل هذه القيم والمبادئ على اعتبارها الخلفيات، التي تستند عليها صور المؤسسات الحديثة، لكن طبيعة الثقافة والسلوك الاجتماعي هي أيضا لها ما يبررها على مستوى الممارسة ،لأن الإدارة العمومية في الجزائر تعي جيدا ضرورة بلوغ التطور في مجالات الحياة، لكنها غير مهيأة للعب هذا الدور ولأن تفرع الجهاز الإداري الخاص بالدولة يرجع إلى غاية عالم الريف وانطلاقا من التركة الفرنسية التي أطرت البلد بين شبكة إدارية ومواطنون منطوون على ذواتهم، فإن الهيئات المحلية لا تستقبل من الجهاز المركزي إلا بعض القرارات المحددة، لأن أساس الاتصال يتشكل من القمة إلى القاعدة، لذلك قد ينعدم التعاون في بعض المرات.

يتضح من خلال هذا الطرح وجود العقبات أمام التنمية ويتجلى عدم تماثل البني الإدارية للحقائق المحلية ،كما أن غياب الأطر العملية لفهم خصائص التشكيلة الاجتماعية ومتطلباتها في بعض الأحيان يجعل من الحاكم على المستوى المحلي عاجزا على الظهور من أجل تنشيط إقليمه.

لذلك فإن أي دراسة مركزية على البلدية تمثل حتما اهتماما منهجيا من أجل البحث ومن أجل العمل.

إن المؤسسة البلدية بالجزائر ليست جديدة فقد تم تشكيل لبنتها الأولى وإعدادها في المرحلة الاستعمارية، ومنذ ذلك الحين عرفت هذه الهيأة مستجدات ومحاولات للتغيير العملي العام ففي عام 1967 تم وضع القانون البلدي، الذي حدد ووضح معالم ومبادئ الإدارة المحلية، وأقر لأول مرة انتخاب المجالس الشعبية البلدية فما هي حقا ماهية البلدية الجزائرية ؟.

– يعطي القانون البلدي تعريفا محددا وواسعا للإطار الذي يجب أن تتجه إليه وتتسجل فيه النشاطات الخاصة بالبلدية الريفية في الجزائر، وذلك منذ انتخابات فبراير 1967 (قانون رقم 67 -24 ل18 جانفي 1967).

– " البلدية هي جماعة إقليمية وإدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية قاعدية." القانون البلدي رقم 11 art.

وبالتالي فإنها كيان إقليمي لذلك فإن الأقسام الإقليمية الراهنة في الجزائر هي نتيجة التغيرات والترددات أو التجديدات التي تركزت كل منها أثارا على وظيفية الإدارة البلدية.

وككيان إداري تسعى البلدية لأن تكون عنصرا إداريا جزائريا مجددا " إن التنظيم البلدي الجديد هو في نظر الإصلاح الواسع للدولة نقطة انطلاق ونقطة اعتماد "

(Résolution au conseil de la révolution, adopteé le 28 octobre 1966.) لكن اعتبار البلدية الخلية القاعدية للحياة الاقتصادية للأمة في حالة المجتمع الجزائري يجعلها تنفرد بخاصية غير واردة بالنموذج الفرنسي المستعمل، ولأنها تعتبر هيأة جماعية اجتماعية وثقافية، هل تعتبر نتاجا للتقسيم الإقليمي والخصوصيات والممارسات الإدارية المشتركة ؟.

هل متطلبات التقسيم والتنظيم الإداري والاقتصادي كفيلة بتحديد ذلك التضامن والاشتراك في ذلك النموذج الجديد للمجتمع ؟.

مما لا شك فيه فإن المبادئ الواردة بالقانون البلدي هي أكثر حداثة، لذلك يستحيل إعطاء إجابات دقيقة ومحددة للأسئلة المطروحة. لكن المراحل الانتقالية التي عرفتها البلدية كافية للبحث والملاحظة لمعرفة مدى تناسب عمل البلدية مع الطموحات الشرعية.

إن ما يمكن تسجيله على نتائج حركيتها اللاإنسجام، واللاتناسب، ومرجع ذلك العادات المكتسبة عن البني الاجتماعية والاقتصادية السابقة، لذلك يتطلب الأمر توافقا مرحليا أو إلزاميا للتكيف مع المعاير التي ستتخذ من أجل الحد من هذا الوضع ... " يتعلق الأمر بهدف يجب بلوغه في مرحلة انتقالية محددة وضرورية "." لأن النصوص والقرارات كيفما كانت فإن أهميتها تتجلى من خلال تطبيقها التصاعدي الأكيد وذلك من أجل إنجاح الإصلاحات." (الميثاق الوطني II .).

من بين المشاكل التي يجب أن نعرفها كذلك هو ماذا تمثل الفضاءات الاقتصادية والإدارية وإلى أي مدى يلتقي الفضاء الاجتماعي مع التقسيمات الإدارية الحالية بالنسبة لسكان بلدية ما ،كما يجب أن نعرف من خلال الانطباعات الجماعية لهؤلاء السكان ما يمكن أن تشكله العوائق للتعاون مع الجهات المكلفة بتطبيق جوهر حركة التطور والنمو،و يجب أن نعرف كذلك العوامل المحفزة مثل أن نعرف ما إذا تطابقت الإدارة الحالية مع المهام المنوطة بها، ومدى وعي هذه الإدارة بالصعوبات الممكنة للسياسة التنموية، وهل يمكنها الوقوف الفعلي على المعيقات، هل هي مدركة لحاجات وتطلعات وطموحات السكان منها ؟.بعبارة أخرى بأي طريقة وبأي كيفية هي جاهزة لهذا التحدي ؟.

إن هذه المحاولة البحثية هي مقارنة تتركز أساسا في مسألة السياسة والسياسي، وهي تفكير للعلاقة القائمة بين الأنماط الثقافية والاجتماعية المركزة على المستوى المحلي في اثنية معينة، ولأنها تتفاعل كمعطيات فإنها تقر ظهور

الشخصية المحلية، كما تذهب إلى مناقشة الانساق التشكيلية للنظام العام، خاصة التداولي بغية معرفة وتجريد طبيعة الممارسة السياسية المتجهة كدلالات تطبيقية للقرارات المتخذة، وكترجمة لتلك الأنماط في تواصل وانسجام. واعتبارا لأن الصناعة السياسية بالمفهوم العملي شيئا آخر يتركز خصوصا في مصادر سياسية كامنة في المركزية وأخرى متحررة ومستقلة بذاتها متجلية في طبيعة الأنماط ومعايير الوعي السياسي على مستوى المجتمع المحلي من جهة، وفي التكوين الثقافي والاجتماعي والسياسي للشخصية المحلية من جهة أخرى. يقودنا كل ذلك إلى اعتبار السياق الجامع بين طرفي الظاهرة السياسية والمتمثل في التراكم الذي تجسده مصادر سياسية والعمل السياسي الذي ينسق العلاقة بين الأشياء داخل المجتمع ،هو الذي يقودنا إلى مسايرة الظاهرة تاريخيا، من حيث التركيبة داخل الإطارات البنيوية المهيكلة لعلاقة الحاكم بالمحكومين، دون أن نهمل الجانب المفهومي المتمثل في المؤسسة التي تكمن فيها عملية الممارسة أو الدور المطلق بالمفهوم الوظيفي للكلمة، لأنه يواجه مختلف المظاهر الاجتماعية أو المطالب التي تصبوا إلى التغير والحركية في البناء الاجتماعي والتواصل فيه لضمان بقاء النسق السياسي بعيدا عن الفساد ومن ثم، فإن هذه الممارسات تعكس صفات جماعة أو إقليم ثقافي واقتصادي معين، يتحملها حاكما مكلفا بمهام مكيفة حسب طبيعة المجتمع بسيطا كان أو معقدا.

ولأن الظاهرة السياسية لا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تكون في غنى عن المشرب التاريخي، الذي له علاقة مباشرة بالنظام الكولونيالي مثل ما هو الشأن بالنسبة لمجتمعاتنا، فإن هذا الإرث أعطى من جهته، صيغة خاصة بتوزيع سياسي وتسيير الممارسة السياسية.

إن التراث المعرفي العالمي يشير إلى نقطة هامة تشترك فيها كل المجتمعات في علاقة الإنسان بالبيئة التي يعيش فيها أو بالأحرى علاقته بالأرض، خاصة في حالة المجتمعات البسيطة القبل المعقدة التي تنبني علاقتها في إطار البعد الاقتصادي بفضاءات اجتماعية كالمصنع والمؤسسة.

لذلك تتمثل العلاقة في حالة مجتمعنا بصفة عامة والمحلي منه بصفة خاصة في أن المالك للأرض هو لم يرث الأرض في الحقيقة عن آبائه فحسب، بل استعارها من أبنائه، هذه العلاقة الحميمة ترسم البناء الثقافي للمجتمع الذي يخلق بدوره النسق السياسي: فالمجتمع الريفي في الجزائر انطبقت ذهنيته المحلية على أنواع مختلفة من الحكم والممارسات، فأصبحت في الأخير شكلا من أشكال البيروقراطية: وقد أثرت طبعا وبشكل جلي السيطرة الاستعمارية على البنية الاجتماعية التي تحولت تدريجيا إلى تقاسيم عشائرية متداخلة، أعطت بالتالي تشكيلة اقتصادية وثقافية داخل شبكية اجتماعية معينة تضبطها نمطية حكم كشكل من أشكال السلوك السياسي، الذي قد يتمثل في القوة والقمع الضروريين، بشكل ظاهري ممارس أو بشكل معنوي علني بغية السيطرة على الصراعات المختلفة لبلوغ الحاجات الاجتماعية.

إن الدراسات الناجمة عن التحليلات البنيوية تحصرنا في ناحية معينة، حيث نركز تحديدا على دراسة تراكيب الحياة الاجتماعية، انطلاقا من مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية، لذلك ولتغطية المعالم السوسيولوجية التي منطلقها الممارسة السياسية، فإن رؤية الإجراء البحثي هنا أساسية في مجال علم الاجتماع السياسي، الذي يركز على الامتداد الأنثروبولوجي بتناوله للمجتمع البدائي وتكيفاته مع المنظومة السياسية، التي تستند بدورها على أنواع الريوع خاصة الاقتصادية منها.

إن الجزائر اتبعت مع بداية الاستقلال على المستوى المحلي نهجا سياسيا، برز مع المندوبيات الخاصة منذ 1962 وإلى غاية 1967، ثم تميزت سنة 1967 بانتخاب أولي للمجالس الشعبية البلدية تحت راية حزب جبهة التحرير الوطني، الذي استمر بقاؤها أكثر من عشريتين ،وإلى غاية انسداد الطريق أمامه وأمام الأحادية السياسية في سنة 1988 بعد أحداث أكتوبر، ثم تواصلت مسيرة المجالس الشعبية البلدية في صيغة جديدة مع بداية التعددية الحزبية منذ جوان 1990 وإلى غاية نوفمبر 1992 ، لتدخل الحياة السياسية بالجزائر النفق المظلم، حيث استمر المأزق أكثر من عشرية تميزت فيها المؤسسة المحلية باستحداث ما يسمى بالمندوبيات

التنفيذية البلدية ،التي بدأت في شهر ديسمبر 1992 واستمرت إلى غاية أكتوبر 1994 ،لتعود الجزائر إلى الانتخابات المحلية التعددية الثانية من سنة 1995 وإلى غاية اليوم، بمعدل عهدتين حتى الآن.

أما إذا رجعنا إلى أول تشكيل في الجزائر، فإن ذلك يأخذنا إلى أولى الهيئات الثورية التي جمعت حولها مهندسي الاختيار الاستقلالي ومدبري ومنفذي العمل التحرري في كتلة واحدة ملتحمة، قبل أن يحدث الانشقاق بين النسق السياسي والنسق الاجتماعي، حيث تتجلى أحقية فئة الحكم دون سواها من الفئات الأخرى بفعل الشرعية الثورية، ثم إن ديناميكية الممارسة السياسية ودواليب النظام الإداري بشكل عام، بقيت على حالتها السابقة ولم تتغير رغم تغير شكل المؤسسات والشخصيات والمناهج القانونية، التي تخضع للمتغيرات والشروط الاجتماعية والسياسية الجديدة، فرغم خروج المستعمر إلا أن الجزائري وجد نفسه أمام نظام إداري أجنبي ومعاملة جزائرية لا تختلف عن العقلية السابقة، وهذا ما أحدث شرخا بين السلطة السياسية عبر قنواتها المركزية والامركزية وبين المجتمع المدني وبعبارة أخرى هيمن اللاتوازن بين النسقين الاجتماعي والسياسي: فهل الممارسة السياسية على المستوى المحلي هي انعكاس لطبيعة الشخصية المحلية أم أنها تخضع للقوانين الرامية الى اقصاء الحاكم على هذا المستوى وارغامه على التنفيذ التعسفي لقوانين وقرارات المركزية،؟ فيم تكمن اذن هذه الممارسة إذا اعتبرنا أن المؤسسات المحلية هي بمثابة الخلية الأولى للسياسة في أي مجتمع؟.

أ- أسباب إختيار الموضوع:

إن طبيعة الموضوع المحلية التي نتصور أننا نحتويها قد توقعنا في الخطأ وتحتوينا دون دراية منا لمعرفة دقائق ظاهرة الممارسة السياسية ،التي يحتويها كيان هذه الشخصية المعنوية المتمركزة في المؤسسة البلدية وفي تصورات المجتمع المحلي، لذلك إخترنا البحث في هذين الاتجاهين حتى نلم بالأسباب الذاتية كوننا إنتماءا مباشرا لمنطقة دراستنا، خاصة وأن التاريخ المحلي يحمل آثار مشاركتنا بطريقة أو بأخرى عن طريق أقاربنا ومعارفنا في صناعة الفعل الاجتماعي والسياسي، وفي نفس الاتجاه حتى نتحكم في الموضوع ونتمكن من تفكيك معطياته

السوسيولوجية، أما الاتجاه الثاني فهو علمي محض يتمثل في استثمار معارفنا وتجربتنا البحثية في ميدان يمثل الحيوية المنهجية والاطار السوسيولوجي، خاصة وأن المعالم الثقافية التي تزخر بها المنطقة هي متواصلة في الزمن، تدفعنا لمعرفة ما إن كانت لها صلة في بناء البنية السياسية التي نلمسها اليوم في هذا الواقع المحافظ الذي يحركه في الأفق المؤسساتي القبيلة والعشيرة والعائلة والعرف والمصلحة الخاصة، ففي خضم كل هذا كيف تكون الممارسة السياسية على مستوى البلدية وعلى مستوى المجتمع وكيف يصنفها القانون.

إن الداعي إلى هذه الدراسة هو كذلك معرفة تفاعل هذه المعطيات التي تجيبنا على هذه الأسئلة من خلال المستويين التاليين :

المستوى الأول: ما من شك فإن الدواليب السياسية هي لخدمة أغراض إجتماعية ولتحقيق أهداف معينة فهل تكمن ممارستها في العلاقة القائمة بين الفئة الحاكمة والمجتمع الذي تنبع منه وإليه، أم أن علاقة الشخص الحاكم بالمؤسسة البلدية مع المواطن هي إجتماعية وثقافية تكمل الصيغة التي كانت عليها دائما، أم أنها تتحول بتحول المراكز والقيم الاجتماعية.

إن في ذلك محاولة معرفة ما إذا كانت العلاقة القائمة بين المواطن الذي شارك في بلورة الشخصية الحاكمة والمؤسسة المحلية التي تدر له بكل أنواع التفاعل، ولأن في إختيار المواطن الحرية والمنطق فيه في حقيقة الأمر نوع من إعادة إنتاج الذات، التي تتميز بأبعادها التقليدية التي تصطدم بكل ما هو تاريخي، لأنه يمثل هوية المجتمع، وبكل ما هو قانوني، لأنه يمثل التغير والحراك الضروري له، وبكل ما هو معرفي، لأنه يمثل إطار الوعي الفردي والجماعي الذي يكون وسيطا بين التاريخ الاجتماعي والقانون المجتمعي،لذلك يتمثل البعد التاريخي اولا في تلك الحقيقة الاثنية التي تمثل النسيج الاجتماعي لمجتمعنا، والتي عرفت ببقائها ونقائها رغم المتغيرات المختلفة التي اخترقت كل ما هو تقليدي وقديم.

أما البعد القانوني فرغم أهميته لوضع ثوابت المجتمع إلا أنه يمثل سبب الاختراقات والتجاوزات التي لا تقف عند العرف والتقليد، لأنه يحمل مبادئ تحديد النفس والخروج عن المألوف في إطار منظم.

ولعل تصادم البعدين الأوليين كانا وراء معرفة أسباب إختيار هذا الموضوع في بعدها المعرفي الذي يقف بإلحاح كبير على العلاقة الناتجة عن القانون والثقافة الذاتية من أجل الوصول إلى صورة مثالية عن ممارسة مثالية على المستوى المحلي قد تخدم الجميع خاصة، وأنها تنبع من تصورات عقلانية حديثة تستند بكل تأكيد على تجارب الماضي وتقبل بكل وعي ودراية على تصفية وتصنيف تجارب الحاضر.

المستوى الثاني: تعتبر المؤسسة البلدية الحاكمة أقرب تمثيلا للمواطن المحلي من أنماط الحكم المختلفة ،التي توجد بأعلى هرم في الدولة، لذلك فإن صياغة تعامله الواعية والقريبة منه تشعره دائما بوجود صورة أعم وأشمل تمثله على أعلى مستوى ويقدر ما تكون العلاقة القاعدية للمواطن من ذوي السلطة والجاه ناجعة، تكون تصوراته تمثل سلوكا حضاريا يساهم في إنتاج وبناء نمط حضاري ، فهل يعتبر في حقيقة الأمر الوفاء التقليدي للثقافة الذاتية محفزا للدخول في السلوكات السياسية، أو على الأقل تقبل صدى تفاعلها، وهل يتسنى لنا رسم صورة عن التمثيل والممارسة السياسية داخل هذا الزخم الذي يجمع عند الأفراد الاجتماعيين بين الثقافة المحافظة والانتماءات العرقية والتصورات المعرفية الحقيقية للفعل السياسي.

ب- الهدف من القيام بهذا البحث :

إذا كان يصل إلى سدة الحكم على المستوى المحلي من الناس من هو أكثر تزكية من غيره، نتيجة للالتفاف التضامني حوله خاصة اذا كان قبلي النزعة، و كان القانون يحتضنه عبر اجراءاته العملية لأنه التزم إتباع الأسلوب الصحيح في الاختيار، فإن لهذا الحاكم مطلق الحرية في الحكم واتخاذ القرارات، ثم إن لهذا التدعيم الثنائي الموضوعي الذي يخضع له الحاكم ويؤهله لأن يكون صاحب القرار في تدبير الشؤون المحلية خصوصية دفعتنا للبحث فعلا على مدى تأثير كل ذلك على نسقيته ،ومن ثم إستجابته العملية التي ترضي

المجتمع وتتماشى مع القانون عبر لمساته الشخصية وممارسته المهنية لهذا النوع من الوظيفة الكلاسيكية والعضوية بتعبيرغرامشي، ولأن النظام السياسي الشمولي يتشكل من تركيبة هي جد معقدة، فإن فرصة دراسة الجماعات المحلية وفهم مغزى الممارسة السياسية على مستوى البلدية يقودنا بالتأكيد إلى معرفة حقيقة النظام من حيث طبيعة نسقه السياسي الشمولي أو الديمقراطي أو غيره، لذلك ستكون لنا فرصة القياس من الخاص على العام، و المسح المعمم من الجزئي إلى الكلي، كما أن بحثا من هذا القبيل قد يجنبنا تلك الرؤية التي مآلها أن الممارسة السياسية المحلية فصل فيها النظام المركزي وتحكم فيها عبر قراراته وقوانينه دون سبيل إلى وساطة بين الدولة ومؤسساتها البلدية.

فلا أحد غير البحث الميداني قادر على تحديد منطلق المعنى السياسي كوعي وكمشاركة وممارسة، ما إن كانت خلفياته و جذوره قانونية فقط أو عرفية أو ثقافية أو حضارية أو تقليدية.

يفسح لنا البحث كذلك فرصة معرفة مدى نجاح مخطط الدولة على مستوى بلدياتها، أو العكس بظهور الثقافة المحلية وتفاعل عناصرها المختلفة التي تنتج نموذجا للممارسة، يحاول الاستراتيجيون فيما بعد قياس قوانين جديدة تتماشى بشكل كُيف مع هذه الثقافة ، إننا في الأخير نريد أن نصل إلى معرفة مدى قدرة الهيئة الحاكمة على مستوى القاعدة في التحكم التمثيلي لجميع فئات المجتمع المتباينة، ومعرفة قدرة الشخصية المشكلة لهذه الهيئة على قراءة القانون والتعمق فيه، ثم التعبير عن ذلك من خلال خصوصياته الذاتية عن كيفية خدمة مجتمعه عبر الممارسة الالزامية.

لذلك كانت قراءتنا النظرية في هذا البحث قراءة جمعت بين الفهم الأنثروبولوجي لبنية القبيلة كثقافة اثنية متواصلة والرصيد الإداري الكولونيالي كمخلفات حتمية لتأطير النظام المؤسساتي والسلوكات القيادية عبر نماذجها وسلوكياتها المختلفة، و من ثم حق لنا ان نتسائل عن الجهة التي تميل اليها هذه العناصر الهجينة

المشكلة للفعل السياسي في ممارستها السياسية، وهل لها القدرة على الممارسة الشاملة التي تجمع بين هذه الأقطاب الثلاثة.

3- طرح الفرضيات :

بعد وقوفنا على المحطات الرئيسية للثقافة المحلية، واطلاعها على ميثاق الإدارة المحلية في تركيبتها الماضية والحديثة للوصول إلى فهم فلسفة السياسة المركزية وتشديد آليات ضبطها النظامي على مؤسسات المجتمع خاصة الجماعات المحلية و فهم الانتقادات و التحولات التي عرفتها هذه الفلسفة في سبيل تحرير المؤسسات المحلية و استقلالها في سبيل التسيير السياسي المتعلق بلامركزية الحكم عبر البلديات، إرتأينا عبر بلديتنا ترجمة واقع الممارسة السياسية في بلورتها لثقافة إدارية أو سياسية، و هل لهذه الممارسة إرتباطات تقليدية تبرز عبر مختلف الأفعال و النشاطات المحلية المختلفة، أم أنها تجدد كيانها عبر ما تقتضية ظروف الوقت الراهن بظهور الخصوصيات الذاتية.

لذلك و للاجابة على هذه الرؤية المتباينة في سلوك ممارسة السياسة حاولنا وضع الفرضيات التالية :

3-1 رغم محاولات تكييف القانون البلدي مع متطلبات الواقع و احتياجات المجتمع المدني، فإن النظام الإداري الذي يهيكل قوام البلدية قديما جدا لا يتماشى مع طموحات و آفاق البلدية من حيث مكانتها الجغرافية و مكانتها الاستراتيجية التي تزخر بأهم الأراضي الفلاحية الخصبة الخاضعة لطبيعة مناخية مؤهلة لحياة اجتماعية جيدة، من جهة أخرى لا يتماشى هذا النظام مع طبيعة الفئات الاجتماعية المؤهلة للشغل و الفاعلة في الحياة المدنية عبر الجمعيات التي تتوفر عليها البلدية و حتى بعض المؤسسات العمومية الصغيرة التي بامكانها توفير فرص العمل لأكبر الشرائح العاطلة عن الشغل.

فطرائق الاعتماد على القانون الإداري بالبلدية هي إذن إما متحجرة و متزمتة تنبعث من قدرة و قوة السلطة المركزية التي تخنقها و تغيبها في استعمال آلي و مطلق لها. أو أنها تستغل ما أمكنها من فرص لتحويل منافع هذا القانون للمصلحة الآنية الضيقة الخاصة بالأنا.

و قد تتجلى لنا حقيقة هذا الأفتراض عبر العلاقة العضوية القائمة بين المواطنين و شبابيك المصالح الإدارية بالبلدية، فهل هناك قناعة و إيمان من مختلف هذه الشرائح بكيفية صيانة القوائم النهائية المستفيدة من السكن الاجتماعي، الذي تخصصه الدولة لفئات محددة بدقة، و هل جملة الخدمات الادارية البسيطة التي تقوم بها مصلحة الحالة المدنية هي على ما يرام ، هل هي متقنة وجيدة دائما، هل المواطن راض على الخدمة المقدمة له من قبل هؤلاء. إن إجابتنا على ذلك كافية لمعرفة طبيعة النظام الاداري و نجاعته من عدمها لأن هذه النشاطات هي انعكاسا مباشرا له.

كما أن قوانينه العامة تخضع لقوة مركزية تتحكم دائما في صياغة التشريع القانوني حسب احتياجات البلدية من حيث النوع و الحجم و التصنيف و قدرة أصحاب القرار على مستواها من تحقيق مآرب المؤسسة القيمية و المالية، لذلك قد تتجاوز البلدية وظيفتها في تأدية واجبها المتعلق بالتنمية و الانجاز الحديث الذي تعرفه المجتمعات، و لأنه أي القانون فوت الفرصة التنموية على المجتمع، فانه أعطى صلاحيات للنخبة الحاكمة للمساهمة في هذا الاقصاء و العمل على الرجوع للذات و قضاء مختلف الحاجات، و ان كان في صالح المؤسسة و المواطنين، فهل الوجهة الحقيقية التي يسهر عليها الحاكم عبر هذا القانون هي جيدة ومقبولة، ان الحاكم باستناده على القانون يستطيع أخذ القرار من أجل التدبير و تصحيح مسار النظام المحلي، لان المواطنين تنتهي قوتهم بانتهاء مشاركتهم في العملية الانتخابية، فهم بذلك يسندون هذه القوة الى هيأة تحملها وتتبناها، فهل تحسن استعمالها بمعية هذا القانون

2-3 .ان القوة المكتسبة والتي يخولها القانون للحاكم المحلي بتصرفه في كل اجراءات اللعبة السياسية بتسخيره له أهم مؤسسات الدولة القضائية و التنفيذية بعدما إنتقلت اليه القوة الشعبية في عملية الانتخاب من أجل أن يكون مسؤولا بسيادة مطلقة في اطار حدود رسمها القانون بشكل جيد، يجعله ذلك يفهم القانون جيدا و ينفذ عمله بما يرضي الدولة و المجتمع، أما التدرج في الممارسة السياسية فيبدو لنا كقرارات شخصية نابعة عن مؤهلات تتماشى و التوفيق بين ما يجب أن يكون عليه الامر حسب القانون و بين تأطير ماهوكائن فعلا عبر التجربة و الملكات الذاتية التي هي بحوزة هذا القائد. فما قد يبدو لنا هو فوضة عارمة في مجتمع منظم تنظيما مؤسساتيا ينم اما عن حقيقة مفادها أن خللا ما يشوب القانون في حد ذاته،و هذا مستبعد حتى وان وجدت أخطاء قانونية ، واما عن سلوك شخصي لا يوافق التناعم البنيوي للنسق، فهل عدم التوفيق بين النظام العام للقوانين و المجتمع هو من المساءل التي تعترض حياتنا السياسية حتى على المستوى المحلي، لاننا جنينا ارثا استعماريا أنشأنا على سوء التسيير، أم أننا بقينا حبيسي الخصوصية التقليدية التي تميز مجتمعاتنا المحلية .

3-3 . لا تتعدى أن تكون عملية انتقاء و اختيار أعضاء الهيأة الحاكمة على المستوى المحلي انتقاءا على أساس شروط حزبية (العضوية بالحزب) ، ثم تسمح عملية التصفية هاته بتأهيل المعنيين للاختيار الثاني الذي يمارسه الأفراد المنتخبين، و تعتبر هذه الطريقة من أسلم و أحسن الأساليب التي تتبعها المجتمعات في انتخاب حاكميها بطريقة حضارية، أما مفهومي الولاء والقرابة الذين يهيمنان على أسلوب الحكم بمجتمعاتنا المحلية، فان مرد ذلك في حالة الولاء، هو اتباع ما تسنه القوانين و اهمال المواطنين، أما في حالة القرابة فالعكس تقريبا هو الصحيح، بحيث يبرر الولاء للقرابة باسم القوانين. فيكون الحاكم بذلك ترجمة حرفية لاحد طرفي المعادلة التي تمثلها الدولة و المجتمع و في سلوك أيهما يكون قد خدم أمته، اللهم الا اذا أبتعد عن الجهتين و سلك مسلكا آخر. ألا يمكن بعد هذا الطرح أن يكون المترشح طرفا محايدا لا ينتجه لا الولاء و لا القرابة بقدر ما

ترفع من شأنه مواصفاته و سلوكاته الاجتماعية و قدراته الشخصية ،التي تمكنه من التعامل مع كل ما هو طارئ و غير طارئ على المستوى المحلي، عند ذلك ستكون الممارسة السياسية شكلا ما من الاشكال الثلاثة المقدمة. و لأن أواصر العلاقة الدموية تطفو على السطح دائما، فانها في حالة مجتمعنا على الاقل تلغي كل الضوابط التي وضعها العقل و أتبعها القانون، لان الصراع القبلي المشكل للنسيج الاجتماعي يفرض نفسه و يعود لعقلانية الرؤية التي تخدم جانبا ديمقراطيا تجسده المراقبة المتواصلة أثناء عملية الانتخاب التي تكون كالمنافسة التي تتقلص فيها كل أشكال الغش. فهل مثل هذا الانتاج و الممارسة للشخصية الحاكمة في مثل هذه الحالة يراعي حق الذين تضامنوا مع هذا المنتخب وتنافسوا مع الآخرين من أجله في شكل تعاون و تضامن .

4- المنهجية الكبرى : لسنا بحاجة إلى التأكيد بأن الدرسات الميدانية ستعود علينا بالفهم لطبيعة المجتمع المدروس و فهم نظامه و وسائل الضبط فيه، لذلك كانت دراستنا هاته محاولة لفهم الانساق الاجتماعية في استمرارها و تغيرها و فهم تراثها الثقافي، و ما هيمنة الممارسات القبلية على مستوى مؤسسة البلدية إلا تأكيدا على البنية التحتية لمعتقدات و تصورات و حراك المجتمع. و يعتبر هذا النوع من الدراسات السوسيوانثروبولوجية الوصفية سبيلا لكل ذلك، من خلال المناهج و الأدوات المعتمدة و المتمثلة أساسا في:

المنهج البنائي – الوظيفي LA-METHODE STRUCTURO – FONCTIONNALISTE الذي يعتبر من المناهج الأساسية لدراسة المجتمعات المنعزلة و البسيطة و يعتمد على النظرة الشاملة في دراسة المجتمع.

أما اعتمادنا في الدراسة لنظام السلطة أو الرئاسة كممارسة بمجتمع قبلي فانها تجرنا إلى التحليل أو التقرب على الأقل بهذا البناء القرابي و كل ما يتبعه من علاقات اقتصادية و وراثة و ملكية في العائلة و ما يتبع ذلك من نظام السلطة بالتضامن و مساندة الجهة المقدمة للتمثيل، أو بالانشقاق عنها في إطار الوحدة القبلية الانقسامية و هي ميزة قلما وجدناها في حالة مجتمعنا، فيما يتعلق بالممارسة السياسية خاصة، لأن نظام

الأراضي العقارية الذي كانت تتولد عنه الانقسامات أو تنصهر حوله الخلافات قد ولى مع النظام الكولونيالي، لكن ممارسة الحق الانتخابي و الإدلاء بالأصوات التعبيرية كانت دائما لصالح من ينتمون لنفس العرش أو القبيلة.

ففي هذا النسق المجتمعي الذي تتداخل فيه الجوانب القرابية و الجوانب السياسية و بدرجة أقل الجوانب الاقتصادية، حيث يتبلور القسم المتعلق بالمجتمع القبيلة، الذي يتباين مع التوزع القرابي والسياسي من حيث الحيازة القبلية ،و لعل خاصية التساند البنائي تبرز بين النظم الاجتماعية و هذا ما تقف عليه النظرية البنائية بدرجة كبيرة من الوضوح، إضافة إلى اعتمادنا على الطرق التقليدية التي اتبعها الباحثون الأوائل في الانثروبولوجيا – كطريقة الملاحظة بالمشاركة L'OBSERVATION PATICIPANTE، أو الاعتماد على المعلومات المستمدة من العارفين بالعادات و التقاليد و المعلومات.

فالخصائص الاجتماعية التي تميز بها مجتمعنا القبلي حتى و إن بدأت تخرج عن اطار بساطة الحياة الاقتصادية إلى وجهة أكثر تكنولوجية و من قلة السكان إلى تزايدهم و تغير نمط حياتهم بالخروج عن استغلال عناصر الثروة في البيئة الطبيعية النباتية و الحيوانية، إلى ما أصبح يقرضه السوق من تنوع و تعدد للمواد الاستهلاكية. و قد أدى كل ذلك إلى تفكك نسبي و جزئي في جوانب معينة من الحياة الخاصة. لكنه أبقى على ذلك التساند الوظيفي على الأقل عند أفراد القبيلة حين تأهبهم للإختيار، و قد بينت التجربة السياسية في حالة مجتمعنا هذه الصيغة الفعلية بشكل دائم، لكن ليس بنفس الشكل يرد المنتخب على أعضاء قبيلته بالتواصل و التعاضد الوظيفي معهم، إن الإطار المنهجي في مثل هذه الدراسات يتحدد في التحليل الانثربولوجي.

اما الدراسة النظرية للموضوع فقد تميزت بالمنهج التاريخي كاساس للكشف عن الحقائق الاجتماعية و البناء المؤسساتي المدروس في مراحل تاريخية محددة في الفترة الكولونيالية و ما بعدها، و شملت محاولة لفهم فلسفة التاريخ الاجتماعي للقبيلة بصفة عامة من أجل المقاربة به، و يعتبر دور التحليل الاجتماعي في هذا المجال دورا

علميا محضا، لأنه يقف على تفسير الحقائق و ربطها بعضها ببعض للتعرف على العوامل التي أسهمت في استمرار، أو تغير هذه النظم سواء من العوامل المحلية التي توجد بداخل المجتمع أو من العوامل الخارجية التي تؤثر فيه.

إن استفادتنا من المنهج الأنثربولوجي تمثلت في الجوانب المتعلقة خاصة بالنظرة البنائية الوظيفية كمرشد أساسي في البحث ،حيث تصورنا ان مجتمع الدراسة يعد نسقا مكونا من بناء كلي من العلاقات الإجتماعية المتباينة، التي تربط بين أفراد الجماعة وكيف أن هذا البناء يترابط مع أجزائه ترابطا وظيفيا منسقا مع طبيعة النظم الإجتماعية و الثقافية فيه، ويعمل على تعزيز وإستمرارية المجتمع ،ومن بين ما يميز هذا الإتجاه الأنثوبولوجي هو إعتماده على التحليلات الكيفية للمعلومات الوصفية التي يتم جمعها من الميدان. وهذا لاينفي أن دراستنا جمعت بين التوجهات السوسيولوجية المعتمدة على النظريات الوضعية المحدثة والتاريخية والأنثوبولوجية التي إعتمدت على النظريات البنائية الوظيفية أساسا. ففي الحالة الأولى تتجه الدراسة إلى الوقوف على الجوانب الحضرية التنموية، وتتجه في الحالة الثانية إلى الملاحظة بالمعايشة أو المشاركة كأداة لجمع البيانات، خاصة وأن ميزة البحث العلمي هي جمع ما يمكن من المعلومات العلمية الدقيقة حول المشكلة التي يعيشها أو يعاني منها المجتمع ،وذلك من أجل الوصول إلى سياسة تنموية منبثقة من المجتمع ذاته تتفق مع طبيعته، ومثل هذه المجتمعات تستخدم العلم والمعرفة والوعي والطموح مع القدرة على العمل والخلق والإبداع والإنتاج وتسخر ما في البيئة لصالحها.

لقد تم جمع البيانات من المفحوصين بإستعمال وسيلتي الملاحظة والأسئلة الموحدة ،التي طرحت شفهيا وسجلت إجاباتها، ولان طريقة الأسئلة والإجابة عليها كانت الوحيدة في جمع المعطيات من الميدان، ركزنا على الملاحظة في حالات كانت بالمشاركة ببقاءنا الرسمي بمؤسسة البلدية لإجراء شبه تربص يتعلق بالبحث والإطلاع على الأرشيف وبالمشاركة كذلك في تأطير بعض العمليات الإنتخابية، التي جرت على

مستوى مراكز إنتخاب بلديتنا بتتبع مراحل العملية ومكاشفة الرأي المحلي حولها، وما زادنا إهتماما بهذا النوع من أنواع الملاحظة، هو الإقبال الكبير للمنتخبين على المحليات وفي كل الظروف وعزوفهم النسبي على عمليات الإقتراع الأخرى .

وكان للملاحظة بدون مشاركة في بحثنا كذلك دورا في مراقبة وتتبع الأحداث وتقصي الحقائق من أفواه المواطنين بشكل مجاني ،حيث مكننا ذلك من متابعة سلوكاتهم الطبيعية والواقعية دون تكلف.

أما فيما يتعلق بأسئلة المقابلة التي وجهناها إلى أفراد عينتنا الإنتقائية، فجاءت بالحوار الصريح وبطبيعتها المقننة، لأنها مست بعض المسؤولين في مجتمع الدراسة خاصة الهيئة المستخدمة في مصالح إدارة البلدية وبعض أعوان الإدارة بالدائرة وبعض المثقفين من أساتذة وإطارات والعارفين بدواليب حركية المجتمع.

لكل هاته الاسباب إستعملنا المنهج البناني الوظيفي، خاصة إذا علمنا أن البنوية عند متزعميها تتم على أساس عضوي، وليس على أساس الشرح، بينما يشير الأنجلوساكسونيون إلى البناء الوظيفي العضوي أو التنظيمي عند سبينسر Spincer مثلا، وكذلك الوظيفي عند غي روشي Guy rocherS في حالة التغير الإجتماعي بتقديمه شرحا مفصلا للفضاء الإجتماعي والسياسي الذي يعتمد على المخطط الجغرافي الوصفي لتنظيم معين، وتجدر الإشارة هنا إلى إسهامات تالكوت بارسونس Talcolt Parsons ذات البعد الأنثروبولوجي عبر مؤلفه الأنثروبولوجية السياسية.L'anthropologie politique، بينما الوظيفية البنائية كاتجاه عند ريد كليف براون R.K. Brownأو كمنهج عند مالينوفسكي Malinowski فإنهما يطالبان بإعطاء نسق لترجمة المفهوم و ليس لإظهار الحياة الإجتماعية لشعب ما من الشعوب ككل متجانس، ولكن ككلية مبنية في شموليتها المتشكلة من العلاقات البنيوية Normative Structurales والمبنية فيما بين الأفراد من أجل إبراز وظائفية العلاقات التي تضمن التوازن في النسق والبقاء. فوظيفة المجتمع تتحدد من خلال وحدته وشموليته نظرا لتواجد البنيات الإجتماعية.

فحسب بروان عند تطرقه لوظيفة المجتمع وإعتماده نسقية الولاء Parente، الذي قدم من خلالها شرحا علميا مفصلا، يبين فيه ذلك التطور النظري ويستعمل مفهوم البناء أكثر من مفهوم الوظيفة، لأنه معطى أمبريقي Empirique، يستعمل كقيمة تشريعية أو شبه تشريعية، ويقترح إختصار القيمة العاداتية أو العقيدية Valeur rituelle – إلى قيمة إجتماعية، حيث أن المجتمع في إتصاله الواضح مع العضوية يوحي بإستمرار صورته الميكانيكية.

لذلك فإن بحثنا الذي يتمثل في تشكل المجالس الشعبية البلدية وصيغ عملها داخل مجتمع بخصوصيات ذاتية وتركيبة إجتماعية متجانسة خضعت عبر التاريخ للنظام الكولونيالي، وتتابع اليوم عن قرب تحولات الساحة السياسية، وهذا ما يجعلنا نعرج على البيئة الإجتماعية والسياسية التي عاشها الوطن ونجد صداها إنعكاسا لطبيعة المجتمع المحلي. كما أننا نقر عبر قناعتنا العلمية أن المجتمع كلما كان أكثر تقنية في تركيبته وسيرورته كلما كانت السياسة واجهة لعرض الأنماط والإهتمامات الإجتماعية المحدودة لذلك، و وجب علينا تحليل طبيعة القانون المستعمل للتعرف على نمطية التسيير المحلي، ومعرفة مدى نجاعته وفعاليته مع الطاقات الإجتماعية التي لا تستغل بطريقة مباشرة في إنتاج هذا القانون، لذلك يركز البحث على ميكانيزمات الإختيار والممارسة السياسية للطاقم الذي يؤطر البلدية في كيفية نشاطها الداخلي بين مختلف أعضائها، أي الحكام المسؤولين على تسيير الأعمال الإدارية والشؤون السياسية، وكذلك الإداريين الذين يتعاملون بشكل مباشر مع المواطنين . ويتركز البحث كذلك على القانون العام والداخلي للبلدية، وللوقوف على حقيقة كل ذلك، إعتمدنا على دليل المقابلة التكميلي (Entretien complémentaire) ،

إضافة إلى تحليل مضمون الخطب التي تحصلنا عليها (L'analyse de contenu) ، فمستجوبينا هم مجموع مستخدمي البلدية التي نقوم بدراستها لبقاءهم ولمدة طويلة داخل المؤسسة المدروسة في إحتكاك متواصل مع العمال والحكام والمواطنين، فهم يحملون تصورات قابلة للتحليل والفهم ،لأن مركزاتها عقلانية وواقعية تحبذ كل

ما هو قدرات إيجابية ومؤهلات عملية لممارسة الإشراف على هذه المؤسسة، ومنه على مواطني المجتمع. إضافة إلى إستجواب ثلاثة أمناء عامون لثلاثة بلديات بدائرة عين البرد وفئة قليلة من مواطني البلدية وهم تحديدا أساتذة في سلك التعليم الثانوي.

فالتشكيلة التي تمثل سكان بلدية عين البرد متجانسة، لأنها تتكون من ثلاثة إنتماءات عشائرية أو قبلية رئيسية،و فئة أخرى تعتبر قليلة جدا حتى وإن كانت تعرف توافدا كبيرا في الآونة الاخيرة جراء المخططات التنموية السكنية التي تقدم أحسن الخدمات بمبالغ مقبولة تساهم الدولة في جزء كبير منها لتعرض على جميع الموطنين دون إستثناء . لذلك فالعلاقة الدموية والتناسب الأثني الذي يحدث على مستوى القبيلة أو على مستوى القبائل الثلاثة فيما بينها له أثره على الحياة الثقافية والسياسية، فكل قبيلة تنظم مهرجان الوعدة Fantasia بإسمها، فقرية أولاد علي أو علياوة يحيون وعدة مولى عبد القادر الجيلاني .

والمعايشية يحيون وعدة سيدي معاشو، والغوالم يحيون وعدتهم ،وفي الحياة السياسية تقدم كل تشكيلة عناصرها التي تدافع عنها إلى آخر نفس ويتجلى ذلك في الإنتخابات المحلية الساخنة .

لذلك نريد أن نستقرئ من تصورات هؤلاء واقع الفعل السياسي ومن يتسنى له تصدر قوائم الممثلين الإنتخابية؟ فهل تخضع العملية لنظام القبيلة وثقافة العائلة العشائرية ،أم تضبطها قوانين المركزية؟ وماهي ميزات أولئك الذين تولوا السلطة، هل هم أولئك الذين يملكون القرارات وقوانين الحكم المركزي، أم هم صنف إنفرد بقوة الشعب الذي إختاره لهذه المهمة، أم هم أولئك الذين يثنون بولائهم الكبير لقبيلتهم التي تكون دائما ورائهم؟ إن الإجابة على هاته الأسئلة تتطلب طرح أسئلة مفتوحة أكثر والدخول في مناقشة مباشرة مع المبحوث مع الإعتماد على طرح أسئلة خاصة بالمراقبة و حشر المبحوث في التحدث عن أحسن الفترات التي عاشها مع ذكر اسباب ذلك، وقد حاولنا تجنب كل ما قيل لنا باللغة المستعملة، فمحورنا الفهم الخاص بالمقابلة حسب متطلبات البحث .

5-صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهناها خلال البحث ندرة الدراسات الإجتماعية عن منطقة عين البرد، ووجدنا الأمر طبيعيا جدا، حيث حاولنا بكل ما أوتينا من قدرة وعلاقات إجتماعية، وأدوات منهجية تجاوز هذه العقبة خاصة وأننا وجدنا دراسة فوتوغرافية عن المنطقة إستعملناها إستعمالا تفريغيا لجملة الأرقام والنسب، التي إحتوتها مع محاولة تصنيفنا لها ومقارنتها مع الواقع من قبلنا، خاصة وان كل مجتمع محلي له خصوصيته، لذلك أرغمنا إلى التطرق لخصائص المجتمعات المماثلة والقبائل الجزائرية عبر حراكها التاريخي مع التراب والمجتمع والآخر .

ولأننا من ابناء المجتمع المدروس فإن ذلك حقق لنا قدر كبير من الإستفادة وذلل لنا بقدر معين الصعوبات، لكن هذا لا ينفي أبدا غياب الكتابات أو المراجع الخاصة بالموضوع مباشرة، لذلك كان إتجاهنا الكتب العامة التي تتكلم عن الإدارة المحلية والشخصية السياسية والقبلية والقيادية في طابعها العلمي والفلسفي ، ولأن موضوعنا يتعلق بمشكل الجماعات المحلية الذي يمثل في الجزائر النواة الرئيسية للمجتمع، ركزنا على المراسيم والقوانين التي تستند إليها البلدية، وأمام هذه الوضعية البحثية كنا مرغمين على الإعتماد على المخطط التسييري للتهيئة العمرانية لبلدية عين البرد.

Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme – commune de Ain el Berd

إضافة الى إستعمالنا جملة كبيرة من المداولات السابقة المتعلقة بالمجالس البلدية أو المندوبيات الخاصة او التنفيذية. من بين الصعوبات الاخرى طبيعة الموضوع المتنوعة المعالم المعرفية في المجالات التشريعية و الثقافية و الاثنية و السياسية و القانونية، لذلك رضخنا لتداعيات الموضوع في أكثر من موضع.اما المفاهيم اللغوية المحلية الخاصة فقد شكلت أمامنا صعوبة كبيرة حيث كنا نستعين دائما ببعض العارفين من الاعيان و كبار السن .و لعل أكبر صعوبة واجهناها أثناء عملنا، هي الاستجواب الذي أخذ طابعا رسميا بأحد مكاتب دار البلدية

لأغلبية المستخدمين الذين كانت عليهم ملامح الحذر و الخوف من أسئلتنا، أما المقابلات الأخرى فكانت عفوية تتحكم فيها الظروف لأنها كانت خارج المؤسسة .

كنا نضطر في أكثر المرات إلى طمأنة مستجوبينا بالشرح المتعلق بفحوى العمل، فكنا نقدم بعض الوثائق اللازمة خاصة وأن عمال الإدارة وعناصر هذه الفئة عموما يؤمنون أكثر فأكثر بالرسميات ورغم ذلك ،كانت الشكوك تنتابهم دائما، لأن موضوع الأسئلة يتعلق بأشخاص يعرفونهم ويتكلم حول مسائل إدارته وسياستها التي قد تكون تمهيدا وتحضيرا لمشروع سياسي في الأفق أو أمرا أمنيا أو شيئا آخر من هذا القبيل مما يجعلهم- يخافون ويجيبون بحذر كبير.و تقريبا فإن عناصر عينتنا تغيرت من حيث النوعية رغم أننا بقينا بالمؤسسات الإدارية المحلية و نخص بالذكر هذه المرة الدائرة إضافة إلى بلديتنا طبعا ، و قد ركزنا على أكثر العناصر خبرة فإستجوبنا ثلاثة أمناء عامون من ثلاثة بلديات مختلفة لدائرة عين البرد ، فهم إضافة إلى تجربتهم يملكون باعا كبيرا في هذا التخصص خاصة بعد إجرائهم لتربصات إستثنائية على غير العادة و كذا قيامهم بطريقة غير مباشرة بمهام رؤساء البلدية ، لأن هؤلاء المنتخبين هم في الغالب ممثلين لقبائلهم و إنتماءاتهم العشائرية الحاضرة بقوة ، و هم كموظفين سامين في هذا المستوى لهم قدرة التسيير بطريقة ما من الطرق فهم أمير خلف الستار المؤسساتي لأن المسؤول الأول يقع في غالب الأحيان ضحية النظام البلدي فيستسلم لدواليب الثقافة المحلية ، خاصة وأن البلدية الجزائرية إشتهرت في فترة معينة إن لم نقل في أغلب المراحل بالفراغ الذي جسدته هذه الشخصيات ، فكانت الفرصة أمام هؤلاء لتعويضهم ، وهاهم اليوم يعودون في هذه الفترة الخاصة بالعطلة المتعلقة بأعضاء المجلس الشعبي البلدي لتحضير إنتخابات العهدة الثالثة بعد المندوبيات طبعا التي جاءت بعد التعددية الأولى . الفئة الثانية من مبحوثينا هي عناصر من عينتنا الأولى في البحث الأول و نظرا لتغيير مناصب بعضهم و تأهل البعض الآخر مهنيا إرتأينا إضافة عناصر للغينة من المجتمع المدني و لأسباب شخصية متصلة

من جهة بعلاقاتنا المحلية و علمية من جهة أخرى إخترنا بعض العناصر من أسرة التعليم الثانوي خاصة ، ونظرا لإستفادتنا من هذه التجربة الأولى و نظرا كذلك لخصوصية هؤلاء المبحوثين ، فإن التدخلات كانت واعية و بلغة علمية لأنها جاءت مخالفة للأولى من حيث الشكل خاصة .

الفصل الأول: تطور مؤسسات الإدارة المحلية قبل، أثناء وبعد الثورة التحريرية.

1-1 المرحلة السابقة لقانون 1947 الاساسي

2-1 الهيكل القانوني لسنة 1947

3-1 التنظيم الإداري بين 1947-1962

4-1 البلديات الكاملة الصلاحيات

5-1 المكاتب العربية

6-1 بلدية الأهالي الناقصة الصلاحيات

7-1 البلدية الجزائرية بين 1962-1967

8-1 البلدية بعد قانون المندوبيات الخاصة.

9-1 المجالس الشعبية البلدية

إن الحديث عن الإدارة المحلية في الجزائر بصفة عامة، أو عن أي نظام إداري علي مستوى أية مؤسسة محلية بلدية كانت أو ولائية ،فانه يأخذنا أول الأمر للتكلم عن ملمح تاريخي لتحولها و تطورها، لأن الأسس الحالية تجد منطلقاتها نهاية النظام الكولونيالي، وقد عرفت السياسة الفرنسية في الجزائر اتجاهين :

- يتمثل الأول في كل ما هو مركزي والذي يدعو إلي ربط ودمج الجزائر مع فرنسا وهذا ما جاء به دستور 04 نوفمبر 1848 في مادة 109 الذي ينص بأن إقليم الجزائر والمستعمرات تعتبر أقاليم فرنسية إلي حين صدور قانون خاص يضعها ضمن نظام هدا الدستور الذي يعتبر الجزائر جزءا لا يتجزأ من التراب الفرنسي[1] و يتمثل الثاني في اللامركزية التي ظهرت مع ظهور مؤسسات خاصة بالجزائر ولعل أهمها تمثيلية هي مؤسسة الحاكم العام[2]، وتعتبر هده القوانين اللبنة الأولى لميلاد الإدارة بالجزائر، والتي تنص على أن القيادة العليا والإدارة السامية للأملاك الفرنسية في إفريقيا الشمالية (حكم العاصمة سابقا) ، تخول للحاكم العام ممارسة سلطاته تحت إدارة وأوامر وزارة الحربية كما تميزت الإدارة الكولونيانية بخاصية ثابتة في هذا النظام وهي المزاوجة أو التقابل الإلزامي العسكري و المدني معا من أجل ممارسة الحكم، فالجيش الفرنسي كان يشترك و بدرجات متفاوتة مع الإدارة المحلية نظرا لعدة أسباب تتمثل في الغزو والسعي لإيجاد مناطق تحت ولاء السلطة العسكرية، لمواجهة حركات المقاومة التي لم تتوقف إلى غاية 1954، فالإدارة المركزية والمؤسسات الحكومية لم تستقر على نمط واحد من حيث السلطة والتسيير ولا من حيث المدة الزمنية التي تستغرقها نظرا لأنها تتأثر كما ذكرنا من جهة بالأحداث والتحولات التي تصيب نظام الحكم في فرنسا وردود الفعل التي تسببها آثار المقاومة 3 وأعطى منصب الحاكم العام صلاحيات واسعة إن لم نقل سلطات مطلقة عسكرية و مدنية لدرجة أنه شبه بنائب

[1] **Benakzouh, chaâbane, la déconcentration en Algérie, du centralisme au de centralisme. Alger : O.P.U , 1984, P13**
[2] **Lambert. J. Manuel de législation Algérienne. Alger, 1952. p36 .**
[3] **Vatin, J.C. l'Algérie politique : histoire et société, Paris : F.N.S.P/A colin, 1974, p .117.**

الملك(vice roi) [1] وسميت المؤسسة التي تولت تسيير هدا النوع من السياسة الكولونيانية بالمكاتب العربية « bureaux arabes » التي ظهرت في سنة 1854، ثم ظهرت مرة أخرى خلال حرب التحرير باسم " قسم أو فئة الإدارة المتخصصة (S.A.S)

" « section d'administration spécialisée » " وقسم الإدارة المدنية أو الحضرية " (S.A.V) « section d'administration urbaine ».

1- 1 الإدارة قبل الهيكل القانوني لسنة 1947 :

ظهر الحاكم العام بالجزائر لأول مرة سنة 1835 وهو يخضع من حيث التراتبية الإدارية و السلطوية للوزارة الحربية، حيث قسمت البلاد في سنة 1845 إلى مناطق مدنية واخرى عربية مع التنكر للصفة المدنية للجزائريين، حيث خصصت أماكن الإقامة الأوربية للمدنيين. أما المناطق العربية التي لم يستولي عليها المعمرون بعد، فانها كانت تخضع للسلطة العسكرية، وفي هده الفترة بالذات أنشأت المكاتب العربية من أجل حفظ الأمن و العدالة، أو تسديد الضرائب إضافة إلى الإحصاء والمعلومات المتفرقة ومن بين مهام هده المكاتب في بعض الحالات التصدي لاختراقات المعمرين ضد الجزائريين.

لقد أجبرت ثورة 1848 الإدارة الكولونيالية على تطبيق السياسة المثالية للإدماج حيث أدت إلى إنشاء المناطق المدنية على شكل أقسام و ظهور سياسة الدمج أو الربط تبعا لقانون 9 و 10 ديسمبر ،1848 لتصبح بدلك الإدارات الجزائرية تابعة بصفة مباشرة لمختلف الوزارات المتواجدة بالعاصمة الفرنسية باريس بدلا من الهيئة الوزارية الوحيدة الخاصة بالحرب.

تصور زعماء الإمبراطورية الثانية أنهم يستطيعون مواصلة المجهودات الخاصة بسنة 1848، حيث تم إلغاء الحاكم العام و تأسيس " وزارة المستعمرات و الجزائر" Ministre de colonies et de L'Algérie التي

[1] **Lambert, J.OP, cit, p.159.**

يعود فيها الفصل إلى الأمير ج بونابرت Jerone Bonabarte، وبذلك تم ربط الإدارات القطاعية بالجزائر بالإدارات المركزية المماثلة لها بفرنسا، و تم إنشاء وزارة الجزائر طبقا للمرسوم

المؤرخ في 31 أوت 1858 لتحل محل الحاكم العام [1] لكن ظهور المقاومات أجبرت الحكومة على إعادة النظر في هذه المسألة وهذا مما دفع بالإمبراطور بونابرت الثالث إلى ضرب الجزائر مرتين الأولى في سنة 1860 والثانية في سنة 1865 لمعاينة الوضع عن قرب حيث توصل إلى ملاحظتين : تتمثل الأولى في اعتبار سياسة الإدماج خطأ. وتتمثل الثانية في ضرورة تعويض المدنيين بالعسكريين ،لأن البلد في حالة مقاومة مستمرة وبالتالي فإن هذا الهيكل لم يعمر طويلا حتى عاد للظهور من جديد منصب الحاكم العام بأحكامه الجديدة وأصبح تابعا مباشرة للإمبراطور[2] وفي خضم السياسة الكولونيالية، سعى نابليون إلى خلق ما يسمى بالمملكة العربية [3] ليكون إمبراطورا على الفرنسيين و العرب، هذا في الوقت الذي بدأت تتبع إجراءات تهدئة الوضع العام والتخفيف من اختراقات المعمرين من خلال التحديد العقاري للأراضي ومنع المعمرين من استلاءاتهم لها مع إلحاق إمكانية المواطنة الفرنسية للجزائريين عن طريق التجنيس. إضافة إلى إمكانية تمثيل الجزائريين بنسبة الربع 1/4 في المجالس العامة.

من بين ما ظهر مع الجمهورية الثالثة هو معارضة الإدارة العسكرية من قبل الفرنسيين سواء بفرنسا أو بالجزائر، لأنها أعطت نوعا من الأولوية للجزائريين، و ترددت في نظرتها للنظام الإداري بالجزائر. حيث اتبعت من جهة سياسة الادماج لإخضاع البلد للقانون والسلطات المركزية وبمقتضى المرسوم المؤرخ في 29 مارس 1871 ،تم تجديد الحاكم العام و تحويل معظم صلاحياته في المناطق المدنية إلى الوزارات المماثلة في باريس، وبالتالي أصبح

[1] **Benakzouh, Ch. OP.Cit, p . 04**

[2] **Girault,, A. principe de colonisation et de législation coloniale. Paris : Sirey, 1933, 4 Vol, p . 145 .**

[3] **Anisa Lazib : le royaume arabe : idiologie et réalité coloniale, Mémoire de D.Z.S. Fac de droit d'Alger 1973. p41.**

منصبه منصبا رمزيا وشرفيا و مكلفا [1] وأحدث تغيير آخر من جهة مخالفة، لذلك بادر مجلس الأمة الفرنسي إلى تكوين لجنة برئاسة جيل فيري Jules Ferry سنة 1872 للنظر في كيفية إدارة و تسير المستعمرة. وبعد التقرير الذي أعده هذا الأخير، رجعت الحكومة الفرنسية إلى صيغة ومؤسسة الحاكم العام ولكن بتعديل جديد، وهو أن يكون ممثلا لحكومة الجمهورية وبصلاحيات واسعة أكثر من السابق [2] بعد ما أعطيت الجزائر الشخصية المدنية و الاستقلال المالي حسب نص قانون 19 ديسمبر 1902 وطبقا لهذا النص ، وبعد التعديل، أصبحت مؤسسة الحاكم العام هي السلطة العليا في الجزائر[3] وتتمتع بصلاحيات مطلقة؛

إعادة ظهور الحاكم العام مرة أخرى وممارسته لجميع سلطاته على المصالح المدنية للجزائر خاصة بولاية الجزائر و قسنطينة ووهران. أصبحت الجزائر تتميز باستقلالية مدنية ومالية، حيث أصبح يخصص لها الحاكم العام ميزانية تصادق عليها كل المندوبيات المالية وتوضع في قرار من رئيس الدولة الفرنسية.وتم خلق لجنة استشارية مع الحاكم العام.إن هذه الإجراءات الإدارية تخضع في حقيقة الأمر إلى الفرضية الفرنسية السياسية التي تعتبر الأقلية مهيمنة و الأكثرية الجزائرية مهيمن عليها [4]

1-2 الهيكل القانوني لسنة 1947 :

يمثل قانون 20 سبتمبر 1947 المتضمن للهيكل العضوي للجزائر محاولة تصحيحية للنمط السياسي الإداري للبلد، لكنه يطرح إشكالية إشراك الجزائريين في بعض المسؤوليات الإدارية و إقصائهم من المسؤوليات السياسية ومن بين ما تضمنه هذا القانون؛ الحاكم العام – و المجلس الخاص بالتنظيم المحلي للجزائر فيما يتعلق

[1]Ageron, R. « Juls Ferry et la question Algérienne », revue d'histoire moderne et contemporaine , Avril, juin, 1963, p.127.
[2] Lampue, P. « le statu de l'Algérie », (revue de l'union Française) 1947, p.477.
[3] Benakzouh, chaabane . OP.Cit, p.159.
[4] Mahiou. A. -cours d'institutions administratives. Office des publications universitaires. 3eme édition Alger 1981 p.83.

بالحاكم العام هو مواصلة ممارسة السلطة الأساسية المتمثلة في التنظيم [1] المستنبط من القوانين لتنفيذ قرارات المجلس التي يوافق عليها و يطبقها.

يعتبر الحاكم العام بمقتضى هذا القانون مسؤولا عن الدفاع و أمن الجزائر، حيث يخضع لسلطته كل الضباط المقيمين بالجزائر، فالمادة الخامسة خولته سلطات استثنائية وغير محدودة، و يتمتع بصلاحيات واسعة لاتخاذ كل الإجراءات الاستثنائية التي تقتضيها الظروف بغرض استعادة النظام و حماية الأشخاص و الممتلكات و سلامة الأقاليم[2]

– يضمن الحاكم العام إدارة كل المصالح المدنية ما عدا قطاع العدالة و التربية الوطنية التابعين مباشرة للهيآت الوصية بفرنسا[3] ،خاصة بعد حل الجمعية الجزائرية فإن الصلاحيات آلت إلى المندوب العام قائد القوات الذي أصبح حاكما مطلقا لدرجة أنه لقب بالحاكم الدكتاتور.

وتشرف هيئة استشارية مكونة من ستة أعضاء على كل هذه المهام باعتبارها مجلسا من الحكومة لكن ما يلفت الانتباه هنا، أنه في إطار الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية نتيجة الثروات البترولية وحدودها المترامية مع أربعة دول[4] ، حاولت فرنسا فصلها عن الشمال ثم أنشأت وزارة الصحراء لأن المنطقة عرفت هوسا أوربيا لم ولن تشهد له مثيلا في كل تاريخها السابق و اللاحق

أ) المجلس الجزائري :

يعتبر المجلس من بين ما أحدثه القانون لتعويض المندوبيات المالية بجمعية تتكون من 120 عضوا معينا نصفها الأول أوربيا ونصفها الثاني إسلاميا، ولا يعتبر هذا المجلس مجلسا سياسيا أو هيئة برلمانية و إنما جمعية إدارية تسمح لها المادة 14 من القانون بإلحاق المركز إلى الجزائر بتكييفه و تعويضه أو دون ذلك أو سن قرارات

---

[1] Art. 5 de la loi du 20 septembre 1947
[2] Benkzouh, chaabane . OP.Cit, p. 159.
[3] Droz .B / E. lever. Histoire de la gerre d'Algerie, 1954 – 1962. Paris : Sirey, 1982, p.79.
[4] عدواني محمد الطاهر" المشاريع الإستعمارية في الصحراء و المقاومة" . مجلة الباحث), المحافضة السياسية للجيش الوطني الشعبي العدد الرابع، نوفمبر 1986 ص 83

تنظيمية خاصة بالجزائر من القانون الهيكلي[1] وأما اختصاصاته فهي اختصاصات مالية تتمثل في إقرار الميزانية العامة للجزائر و النظر في الضرائب المحلية و تكييف تشريعات الوطن الأم مع وضع الجزائر.

كما أصبحت للمجلس الجزائري إمكانيات تنظيمية كانت تابعة للحكومة الفرنسية، كإنهاء صلاحيات البلديات المختلطة، واستقلالية الممارسة الدينية وتنظيم التعليم باللغة العربية وكذا شروط ممارسة الانتخابات عند النساء الجزائريات.

وقد تولت السلطات الحاكمة المتمثلة في شخص الحاكم العام و السلطات المركزية تحديد المهام المذكورة للمجلس، وللموافقة على أجرأة هذه المسؤوليات يتطلب الأمر الموافقة والمصادقة على أعمال المجلس المرسوم من الحكومة الفرنسية (المادة 15 من القانون) ،و نظرا لغلبة فئة المعمرين بالمجلس و الموالين لهم من الجزائريين فإن جدول الأعمال يخدم بشكل كبير إيديولوجية المعمرين ،و بالتالي فإن القانون الهيكلي لا يخدم بشكل عام الجزائريين حتى على المستوى الإداري لأنه كان يخضع إلى رقابة مستمرة من السلطة الوصية التي تملك كل أنواع السلطات المقررة للرئيس قانونا من أجل مواجهته مما جعله في نهاية المطاف ظلا للسلطة الفرنسية بالجزائر إلى أن حل سنة 1956 [2]

ب) التنظيم المحلي :

تعتبر المادة 53 من القانون بأن الجماعات المحلية الجزائرية هي البلديات و الفروع أو الأقسام الملحقة و يعني ذلك إنهاء لمهام البلديات المختلطة و توقيف النظام الخاص لإقليم الجنوب مع إعادة تنظيمه كفروع ولم يتسن تطبيق ذلك حتى سنة 1954 كنظام محلي للجزائر حيث تم :

[1] **Belkheroubi, Abdelmadjid. La naissance et la renaissance de la république Algérienne. Alger : SNED, 1982, p.29 .**

[2] **د. عمر سعد الله. الأبعاد السياسية للتنظيم الإداري في الجمهورية الجزائرية، دبلوم الدراسات العليا في القانون العام. معهد الحقوق و العلوم السياسية و الإدارية جامعة الجزائر.**

1- إنشاء ثلاثة فروع على رأس كل منها والي و مجلس عام وتحديد تمثل المسلمين في حدود 2/5 (أمرية 7 مارس 1944) ثم بالتساوي مع قانون 11 سبتمبر 1954 أي مع اندلاع ثورة التحرير communes en plein exercices [1]

2– ظهور بلديات كاملة النشاط تماشيا مع تواجد الجزائريين ببعض المناطق و هذا حسب القانون البلدي لسنة 1884 حيث يتم تسييرها مثل البلديات الفرنسية عن طريق مجلس بلدي ورئيس بلدية منتخب.

3– ظهور بلديات مختلطة– communes mixtes –كذلك حسب مناطق تواجد الجزائريين عملا بمرسوم 8 فبراير 1919 علي رأس كل منها إداري مدني من تعيين السلطة المركزية بمساعدة قايد caïd على رأس كل دوار.

تشمل هذه البلديات في بعض المرات على مراكز بلدية أنشئت 1937 . تولى قيادتها بعد الحرب العالمية الثانية قايد caïd بمعية الجماعة djamåa ورئيس منتخب ،ولكن هذه المراكز هي محدودة جدا.

بينما بقية منطقة الصحراء من حيث التنظيم تابعة للإدارة العسكرية، عموما فإن نظام التسيير المحلي خضع لتقسيمات متباينة يعود بعض منها لقوانين عادية ويعود البعض الآخر إلى نصوص خاصة و تمثلت في البلديات كاملة النشاط و البلديات المختلطة والدواوير والمراكز البلدية، سلطات محلية منتخبة وأعوان معينون.

إن هذا الأسلوب الإداري على المستوى المحلي أقصى كلية المعنيين من تسير شؤونهم لذلك آل للفشل، و حتى نظام الانتخاب كان بيد الإدارة و المعمرين ولم يكن اختيارا حرا من الشعب و ممثليه.

3-1 التنظيم الإداري بين 1947– 1962 :

[1] **MAHIOU. A. OP.Cit p.85.**

إن اندلاع ثورة التحرير كان بمثابة إعادة النظر ليس فقط في مستوى التنظيم الإداري، بل كان على مستوى التنظيم السياسي وقد تجاهلت السلطات المعنية المستوى الثاني وركزت فقط على الجانب الإداري باتخاذ تدابير وإجراءات متعددة مروعة للغاية ومعبرة عن المس الذي أصابها، وقد برزت هذه الإجراءات خاصة على مستوى الإدارة المركزية والإدارة المحلية.

أ- الإدارة المركزية:

أول إجراء عملي على هذا المستوى هو حل المجلس الجزائري المتوقف أصلا و تحويل مهامه للحاكم العام في 12 أفريل 1956، ولتعويضه بشكل جيد تم ضبط قانون مركب بتاريخ 5 فبراير ،1958 لم يتسن له التطبيق ما عدا ما تضمنه حول رؤيته لتقسيم الجزائر إلى خمسة مناطق التي يوجد على رأس كل منها:[1]

- ممثل عن السلطة المركزية (الحكومة الفرنسية).
- مجلس خاص بالقسم المذكور منتخب بشكل موحد.
- حكومة إقليمية خاصة بالمناطق.
- مجلس إقليمي.

ويخضع الكل لمجلس فيدرالي ومحكمة من أجل أن يتوصل هذا الصرح المؤسساتي الكبير إلى حل المشاكل العسيرة التي تواجه السلطات في خضم تشريع ضخم الذي يكون بمثابة الرمز الخاص بعجز الجمهورية الرابعة على مواجهة الحرب في الجزائر، ومن ثم فإن أحكام المادة الثالثة عشر من الأمر الملكي المؤرخ في 15 أفريل 1845 المتضمن تقسيم الجزائر إلى ثلاثة وحدات إقليمية يعتبر النص القانوني الأول لبداية إنشاء الإدارة

[1] **COLLOT : « tradition et innovation dans l'administration Française : l'expérience Algérienne de 1955 a 1962 Revue historique de droit français et étranger 1974, N° 4, p.28.**

الإقليمية بالجزائر في هذه الفترة، حيث قسمت الجزائر إلى ثلاثة مقاطعات هي الجزائر و قسنطينة ووهران تضم كل واحدة من هذه المقاطعات ثلاثة أنواع من الأقاليم ،فعندما يتعلق الأمر بالأقاليم التي يقطنها جزائريون فإنها تصبح أقاليم عربية و الأقاليم التي تسكنها أقلية أوربية و أغلبية عربية تسمى أقاليم مختلطة و التي يقيم بها المعمرون فإنها تسمى أقاليم مدنية[1]، إضافة إلى كل ذلك مثلت السلطات المركزية في كل من : مندوب حكومة الجمهورية في الجزائر الولاة ورؤساء الدوائر ومسؤولي كل من قطاع الإدارة المتخصصة S.A.S وقطاع الإدارة الحضرية S.A.V

1- المندوب العام :

وهو الذي يمثل السلطات، حيث عوض كل من المجلس الجزائري و الحاكم العام و بالتالي فهو المسؤول عن حفظ الأمن وهو المسير لكل المصالح العمومية ما عدا مصالح الارتباط بالمركز.

ويساعده في مهامه هاته أمين عام و كاتبين مساعدين أحدهما مكلف بالشؤون الاقتصادية، و الآخر بالشؤون الإدارية يملكون سلطة تسيير اثنا عشرة مديرية وخمسة مصالح و بالتالي فإن هذا الكل يشكل الإدارة المركزية للجزائر.

أ) الولاة و رؤساء الدوائر :

تقع فئة الولاة les prefets تحت سلطة المندوب العام ،ويخول لها القانون بعض الصلاحيات الأخرى لتدعيم موقعها من أجل مواجهة قوات التحرير الوطنية، وإضافة إلى ذلك تملك هذه الفئة في كل من الجزائر و قسنطينة ووهران مهمة المفتش العام للإدارة في المهام الغير عادية حيث يعتبرون مكلفين بالمراقبة العليا و

[1] **Lambert, J. OP.Cit،Alger, 1952. p.161.**

التنسيق العام للسلطات المدنية و العسكرية. يستطيع الوالي أو المحافظ أن يعين الموظفين في المناصب الخاصة بإدارة العمالة، كما أنه يراقب و يصادق على الأعمال البلدية بمعية مجلس المحافظة أو الوحدة[1]

بينما تزايد عدد رؤساء الدوائر ليصل إلى العدد 91 رئيسا، و ذلك من أجل تدعيم تحالف كل هذه الهيآت لمواجهة جيش التحرير الوطني A.L.N جبهة التحرير الوطني F.L.N . إن محافظي العملات في حاجة إلى تركيز أعمال السلطات الإدارية و التحكم الواقعي و المدني لكل الفروع الإدارية من خلال اجتماعات في لقاءات دورية من أجل أن تعطي لهم تعليمات حول وحدة وسرعة العمل من أجل التعرض إلى وضعياتهم الإجرائية [2]

ب) **فئة الإدارات المتخصصة(S.A.S) والإدارات الحضرية (S.A.V)** :

تأسست هاتين الفئتين في 1955 / 1956 من أجل ضمان الإدارة المحلية في المناطق التي تعطلت فيها مهام السلطات البلدية بسبب حرب التحرير الوطنية و تمثل إدارة هاتين الفئتين الطريقة التي اتبعتها المكاتب العربية و لكن بطريقة حديثة فما يلاحظ على البلديات الكاملة الصلاحيات أن الأهالي فيها لا يتعرضون للمراقبة كما ينبغي، و يلاحظ عليها انعدام إدارة ضرورية تهتم بمصالح معينة كمصالح للاحتلال و المعمرين أنفسهم، لدلك تم إنشاء منصب ثان للأمن العام في كل عمالة يتكلف بالأهالي و الشرطة العامة يختار من بين الموظفين الذين يعرفون اللغة العربية و عادات و تقاليد الأهالي[3]

ب) الإدارة اللامركزية:

[1] **Lambert, J. OP, Cit,p. 182.**
[2] **Benakzouh, chaabane . OP.C.T, p.39.**

[3] **Benakzouh, ch. OP.Cit, p.**42.

1- تنظيم الفروع: تم إتباع الطريقة الموجودة بفرنسا تبعا للامتداد التطوري للنظام المركزي وقد جاء مرسوم 28 جوان 1956 الخاص بالإصلاح الإقليمي لمضاعفة الفروع التي انتقلت من 9 إلى 13 فرعا، في حين تم حل المجالس العامة في انتظار انتخابات جديدة، وتعويضها بلجنة إدارية. ثم كان مرسوم 7 نوفمبر 1959 ليثبت عدد الأقسام في خمس عشرة (15) لينسق عملها وتنظيمها على طريقة الفروع الفرنسية[1]

2- التنظيم البلدي: ويندرج هذا النوع من التنظيم كذلك في إطار قانون الإصلاح الإقليمي ليوم 28 جوان 1956، الذي يشمل على قرار إلغاء البلديات المختلطة وتغييرها ببلديات كاملة النشاط، التي قدر عددها ب 1485 بلدية بنظام إداري مطابق للقانون البلدي لسنة 1884 ما عدا استثنائين يخصان من جهة المجلس البلدي المنتخب بشكل تمثيلي بين الفرنسيين و الجزائريين، و كذا توسيع مهام رئيس الدائرة الذي يمارس عمل الشرطة البلدية .إن كل هذا يؤكد القاعدة التي دأب إليها نظام الاحتلال بالجزائر و الذي ينبني على خلفية عرقية وإثنية تتجلى من خلال إنشاء إدارة للأوربيين و إدارة للأهالي [2]

كما خصص هذا التنظيم من جهة أخرى عبر المرسوم 24 فبراير 1959 ،قانونا خاص بمدينة الجزائر الكبرى حيث يكون رئيس بلديتها إداريا معينا بمرسوم و تقسم البلدية إلى عشرة تجمعات بلدية تنتخب عددا من المستشارين الذين يختارون بدورهم رئيسا للمجتمع البلدي و تتميز هذه المجتمعات بتعيين الرؤساء بدلا من انتخابهم.

1-4 البلديات كاملة الصلاحيات La commune de plein exercice :

من بين المؤسسات المحلية الكولونيالية البلديات الكاملة الصلاحيات، وهي مؤسسات شهدت تحولات بفعل ما كان يجري على أعلى مستوى في الحكم الفرنسي و على مستوى مبتغيات المد الاستيطاني، و من جهة أخرى ما كان يقوم به الجزائريون كرد فعل لكل هذا و بالتالي، فإن البلديات الجزائرية لا تماثل نظيراتها

[1] **Mahion. A. OP Cit. p.87.**
[2] **Benkzouh, ch. OP.Cit. p.** 43.

في فرنسا، لأنها من طبيعة خاصة حيث تمثل وحدات إقليمية لعدم التركيز الإداري، وقد عرف تنظيمها ثلاث مراحل [1] :

1-4-1- اللجان البلدية commissions municipales (1830 – 1833):

إن أول تنظيم فعلي واجه الفرنسيين بالجزائر بعد الاستيلاء على الإدارات الرسمية لها، هو كيفية تسيير مدينة الجزائر[2] حيث شكلت لجنة غير متجانسة من اليهود و أعيان المنطقة ليس لتنفيذ مهام معينة لذا تم فقط تعيين ضابط سام لتمثيل الشرطة العامة [3]

1-4-2- المجالس البلدية (1834 – 1847):

تم ترقية خمسة تجمعات سكانية إلى بلديات، حيث عرفت كل من مدينة الجزائر وهران وعنابة تأسيس مجلس بلدي في حين تحصلت كل من بجاية و مستغانم على محافظة الشرطة المدنية، يتكون المجلس البلدي من رئيس للبلدية و مساعدين فرنسيين و مسلمين و يهود ومستشارين بلديين يعينون من طرف الحاكم العام، و يعتبر هذا المجلس مماثلا لنظيره بفرنسا ما عدى أنه يعتمد على التعيين في الجزائر وعلى الانتخاب بفرنسا، ومع تواصل ظهور القوانين و المراسيم الإمبراطورية أصبح من الممكن التكلم عن بلدية كاملة الصلاحيات لأنها تشمل من جهة على هيئة يترأسها عضوا معينا و مساعدين ويكون هذا العضو بمثابة رئيس لها، أما الهيئة كمؤسسة فإن عدد الأعضاء المعينين بها يتماشى حسب أهمية البلدية من حيث عدد السكان، إن ما يجب أن يشار اليه في حالة هذه البلديات، هو أنها تعتمد على طريقة التعيين من قبل السلطة الوصية، لكن عملية الترسيم تخضع لمقياس الانتخاب[4] للجزائريين دون أن يكون لهم حق الارتقاء إلى مرتبة رئيس للبلدية أو أحد

[1] **سعودي محمد العربي: المؤسسات المركزية و المحلية في الجزائر. الولاية– البلدية 1516– 1962 ديوان المطبوعات الجامعية–2006 ص171**

[2] **بوحوش عمار . التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 بيروت دار الغرب الإسلامي 1997 ص 109**

[3] **Bontems, claude, Manuel des institutions Algériennes de la domination turke à l' indépendance, Pris : édition cujas , l'année 1976 p. 276**

[4] **De Menerville, M. P. Dictionnaire de la legislation Algérienne (1830 - 1872). p. 216**

مساعديه، وقد عرفت هذه السياسة مواجهة احتجاجية من المعمرين أنفسهم لأن في هذا الإقصاء فشلا لسياسة الإدماج ،فجاء التوضيح القانوني الجديد بإمكانية السماح للجزائريين للترشح كمستشارين فقط دون تجاوز نسبة الثلث على أن تكون هذه الفئة من ملاك العقار الكبار أو أن تكون من بين أولئك الذين يمارسون التجارة أو من الصناع و يكون قد حصل مسبقا على ميدالية من الجيش الفرنسي، لذلك فإن هذا القانون لا يمس الأهالي ولا يهمهم في شيء، ولعل الضغوطات القانونية التي تعرض لها الجزائريون هي التي أعطت عينة ضئيلة جدا لمشاركة الأهالي[1] في المجالس البلدية كمستشارين ،ونظرا لتركيز الصلاحيات المدنية و العسكرية أو مصالح الشرطة في يد رئيس البلدية الفرنسي المعين فإنه يعتبر ممثلا للمصالح العامة للدولة ولمصالح الاستيطان و المعمرين، فالبلديات الكاملة الصلاحيات التي تدعمت بحصانة قانونية كبيرة، هي من أجل المصلحة المركزية و المصلحة المحلية للمجتمع الكولونيالي

1-5 المكاتب العربية (les bureaux arabes) :

تعتبر المكاتب العربية من بين أهم المؤسسات الممثلة للإدارة المحلية المتعلقة بالأهالي ، إذا نظرنا إليها من حيث التنظيم فهي غير متماثلة على المستويين المركزي و المحلي، حيث تتفرع على المستوى الأول في قوة التحكم في القانون من طرف الحاكم العام، و تتدرج عنها القيادة العسكرية في المستوى الثاني، وهذا في المقاطعات الثلاثة أما في باقي المناطق فتشمل على مكاتب عربية من الدرجة الأولى و أخرى أقل درجة منها ويعتبر القرار المؤرخ في 16 أوت 1841 أول نص تنظيمي يتعلق بها و يتضمن القاعدة القانونية و التشريعية لهذه المؤسسة، ثم جاء بعده قرارا آخر يتعلق بالأهالي و تنظيم إدارتهم ثم تلاه آخر يتعلق بتحويل مكتب الأعمال الخيرية إلى مصلحة الإدارة المدنية المتعلقة بالوضعية الخاصة بضباط المكاتب، ويعتبر المنشور المؤرخ في

[1] سعود محمد العربي – مرجع ذكره ص 176

2 سبتمبر 1888 آخر القرارات و أسوءها بالنسبة للأهالي الذين يعتبرون مغتربين في المناطق المدنية لانهم يمثلون اليد العاملة الاحتياطية بالنسبة للمعمرين.

إن من بين المهام الأساسية لهذه المكاتب هو إدارة الجزائريين عكس التسيير المدني للمؤسسات التي تدير الشؤون الأوربية ومن أهدافها تأطير و حراسة و مراقبة و معاقبة الأهالي ما دامت تابعة للقيادة العسكرية و بالتالي، فإن عملها يتمحور حول تنظيم المرافق المكلفة بإدارة الأهالي و كذا التعليمات السياسية و الإدارية المعطاة كقواعد للسلوك المتبع 1 فهي تعمل على متابعة الثقافة المحلية لفهم العقلية الخاصة بالأهالي انطلاقا من المؤسسات التقليدية من زوايا و قبائل و مساجد ، لأن ذلك يكسب المعمرين قوة في التحكم العام خاصة ردات الفعل العصيانية، ومن ثم يتسنى للمعمرين إيجاد أساليب مواتية لاستلاب الأراضي الخصبة من أصحابها إن هذه المؤسسات من حيث الاختصاصات هي في خدمة المحتل للقيام بنشر الدعاية و الحصول المعلومات لدى القبائل[2] ، فالمكاتب العربية تساعد القوات العسكرية علي التدخل بناءا على المعلومات التي بحوزتها و بما أنها تضمن أعمال الشرطة وتحفظ الأحكام القضائية و تراقب المداخل الضريبية و توجه الأشغال العمومية و تعاين الملكية العقارية، فإنه بإمكانها نزع الأراضي الخاصة بالاستيطان[3].

إن الاعلام المتبع من قبل المكاتب العربية على مستوى منطقة الأهالي يتعلق بكل الشؤون المحلية سواء كانت طبيعية أو اجتماعية أو أي نوع آخر من المعلومات التي تساعد على التحكم في الشؤون الداخلية، و من ثم الاستيلاء على الأراضي خاصة. فالضباط المتواجدون بهذه المكاتب ينضوون تحت لواء الإدارة العسكرية التي تسعى إلى فهم و معرفة مشاعر القبائل[4]، و طبعا السيطرة على السكان الذي هو الهدف الأول للسياسة،

[1] **Menerville, OP, Cit, p. 59.**
[2] **Benakzouh, chaabane . OP.Cit, p.** 21**.**
[3] **Charles – Andre Julien, OP,Cit, p. 335.**
[4] **Menerville, OP, Cit, p. 60.**

لذلك نجد أن مهمة الضابط بالمكاتب العربية تنحصر في جمع المعلومات المتعلقة بالطبيعة الجغرافية من أجل إحصاء أخصب الأراضي و منابع المياه.

من بين المهام الأخرى الأساسية لضابط المكاتب العربية تحديد الوعاء الضريبي للسكان، فهم يعرفون مدى تخفيض أو رفع مقادير الضريبة الممكنة و بالتالي فإن ضابط المكتب العربي إضافة إلى اختراقه صلاحية السلطة التشريعية فهو يصبح ضابطا قابضا و مراقبا للضرائب في نفس الوقت.

إضافة إلى كل ذلك فان ضابط المكتب العربي يمارس الرقابة على الأحكام القضائية الصادرة عن قضاة المحاكم الإسلامية، فهو يقرر الأحكام الصادرة عن المحاكم المدنية [1] وهناك اعتداء آخر صارخ تقوم به القيادات العسكرية عن طريق هؤلاء الضباط بإصدارهم أحكاما قضائية لتدنيس مبدأ الفصل بين السلطات، إن المكاتب العربية التي تفرض على الأهالي الغرامات المالية وتقرر في حالات أخرى العقوبات الجسدية ،هي مكاتب كان يجب أن يتبين هيكلها القانوني، فكان المرسوم المؤرخ في 8 أوت 1854 لتوضيح نوعين منها: تلك التابعة مباشرة للأقاليم العسكرية وتلك التابعة للمناطق المدنية، و التي تقوم بدور الوسيط بين البلدية والعمالة أو الولاية التابعة لها، و لأن هذه المكاتب تتحكم بشكل كبير في تحركات الجزائريين حق لها أن تتدخل في بناء حتى المدارس الفرنسية لتكون بالتالي، السند المباشر للكولون لأنها بأسلوبها هذا تخضع الأهالي وتحاصرهم معنويا و تؤدي ما تريد من أهداف، أو ما تريد السلطة المركزية من أهداف.

1-6 بلديات الأهالي أو البلديات الناقصة الصلاحيات:

وهي وحدات أقرب إلى الإدارة المحلية منها إلى مؤسسة البلدية التي تعكس لامركزية التسيير على مستوى الإقليم وتتمتع بالاستقلالية المالية عن طريق مجلس التداول المنتخب، و لأنها تتمتع بالشخصية المعنوية فهي مسيرة من طرف السلطة المدنية القانونية في الدولة. يعتبر قانونLe Marechal de Bourmont المتعلق

[1] **Bontems, claude. OP, Cit, p. 233.**

بمدينة العاصمة الذي يقر بأنه تبعا للاحتلال العسكري يجب إلحاق الأملاك و الإدارة المدنية كلية إلى السلطات الفرنسية، ثم اتبع هذا القرار ملحقا يتمثل في إنشاء لجنة أخرى تسمى المجلس البلدي للأهالي يتكفل بالاحتياجات الضرورية المستعجلة، و تقوم بتنفيذ ذلك هيئة تتمثل في رئيس البلدية و مساعد فرنسي وآخر مسلم و آخر يهودي ومستشارين بلديين يختارون من طرف الأعيان، وتتم العملية النظامية لهذه البلدية حسب إجراءات مركزية تتمثل فيما يلي: رئيس مجلس بلدية الجزائر يعين من طرف وزير الحربية، وبقية رؤساء البلديات يعينون من طرف الحاكم العام، وكانت سلطة الوصايا على هؤلاء تمارس من طرف المقتصد المدني ببلدية الجزائر ومن طرف نائب المقتصد المدني لبلديتي وهران و عنابة ومن طرف محافظ الشرطة المدني لكل من بجاية و مستغانم فتقلصت بالتالي مهام رئيس البلدية و مساعديه إلى الإشراف على الحالة المدنية فقط .[1] إن القوانين المتعلقة بهذه المؤسسة أبقت على نظام التعيين بدلا من الانتخاب و بالسماح بالعضوية للأهالي في حدود الربع من المجموع، ثم ظهرت اللجان البلدية مع البلديات المختلطة بدلا من البلديات الدوائر، لدلك عوض المتصرف الإداري للبلدية بمتصرف المصالح المدنية. وبعد خمس سنوات من ذلك أي في 1947 صدر قانون الجماعات المحلية بالجزائر وبقي ساري المفعول إلى غاية المرسوم المؤرخ في 28 جوان 1956 المتضمن تحويل البلديات إلى بلديات كاملة الصلاحيات. إن تطور البلديات الخاصة بالأهالي يتماشى مع أول تنظيم المتعلق بتشكيل لجنة بلدية للأهالي للتكلف بالضروريات المستعجلة خاصة بعد القضاء على الإدارة الرسمية من طرف قوات الاحتلال و غير بعيد عن القانون الخاص بهذا النوع من البلديات صدر قانون مجلس الشيوخ المعروف بالسيناتوس كوسيلت senatus consulte [2] بتاريخ 22 ماي 1866 حيث يقضي بحيازة الأراضي و يتكفل بالأحوال الشخصية ،فتطورات البلدية المختلفة ما كانت لتعود بالفائدة العقارية الكبيرة للمعمرين لولا تطبيق تدابير قانون مجلس الشيوخ الذي يركز على فهم طبيعة التنظيم الاجتماعي التقليدي المتمثل في القبيلة و

[1] **Benakzouh, chaabane . OP.Cit, p.** 56.
[2] **De Saint – Marie, A. » l'application du senatus- consulte du 22 / 4 / 1863 dans la province d'Alger (1863 - 1870) mémoire de D. E. S D'histoire. Alger 1969.p115.**

العرش، فكان الانتقال من هذه الوحدات إلى وحدات أقل تكتلا عن طريق التخطيط لإرجاع القبيلة إلى دوار و التحكم في الأراضي بإرجاعها إلى أراضي فردية يمكن التصرف فيها بشتى أنواع الاستيلاب كالرهن و البيع و المصادرة. فقانون السيناتوس كونسيلت هو وسيلة لتحليل القبيلة و انهيارها كوحدة اجتماعية لتترك أفرادها ينصهرون في البلدية الجديدة[1] ومن بين محاولات السلطات الكولونيالية لتنظيم بلديات الأهالي نذكر:

أ) الدوار – بلدية (douar - commune) :

إن ما أحدثه مجلس الشيوخ senatus consulte من تنظيم على مستوى القبيلة و تحويلها إلى دوار فسح المجال لإحداث مجلس يسمى "الجماعة" نابع عن الدوار–البلدية[2]

ولكن هذه الجماعة رغم أنها هيئة للتمثيل و التنفيذ، إلا أنها فقدت مفهوم الجماعة التقليدية[3] و كتجربة فإنها أثبت فشلها مدة بعد اصدار القانون على المستوى التشريعي و الواقعي لتفسح المجال لتجارب جديدة فكانت بعدها :

ب) البلدية – الفرع (la commune - subdivisionnaire):

توجد هذه الهيئة خاصة بمناطق لم تدخل في اهتمام حركة الاستيطان فهي تابعة للسلطات العسكرية لأنها توجد بنفس الإقليم، لذلك يتولى تسييرها قائد الوحدة العسكرية بمساعدة:مجلس الفرع البلدي الذي يترأسه هو و يساعده ضابط المكتب العربي و قادة الوحدات و نائب المقتصد العسكري و بعض عملاء جيش الاحتلال من الأهالي، و يصادق رئيس المجلس على كل الأعمال و المداولات و يساعده من جهة أخرى مجلس الجماعة المستمد من القبيلة حيث يعمل بمعية أعضائه المعينيين من قبل الأعيان بالاشتراك مع السلطات

[1] **سعودي محمد العربي مرجع سابق، ص 198 .**

[2] **Menerville, OP, Cit, p. 103.**

[3] **سعودي محمد العربي مرجع سابق. ص200 .**

العسكرية لتحديد حدود القبيلة وتكوين الدواوير علما أن الأعيان من الأهالي الوارد ذكرهم آنفا هم فئة اجتماعية محلية سبق لأصحابها أن حصلوا على ميداليات عسكرية في الجيش لإظهارهم المواقف الخارقة في المعارك ضد الجزائريين فهم أعوان جيش الاحتلال إن هذا التنظيم المحلي الذي جاء نتيجة المرسوم 22 ماي 1866 المتضمن السيناتوس كونسلت تم حل طبقا للقرار المؤرخ في 13 نوفمبر 1874 [1]

ج) البلدية المختلطة (communes mixtes) :

توجد هذه البلديات في مناطق عسكرية وهي موجودة بشكل ثانوي في الأقاليم المدنية لذلك فهي كذلك بيد السلطات العسكرية لتسيير الأهالي و تعرف على أنها مؤسسة سياسية و إدارية لها خاصية الشخص المدني[2] وقد يعتبرها البعض الأخر بأنها دائرة من نمط استثنائي لأنها خلق تعسفي للحاكم العام بدون وحدة اجتماعية و جغرافية و اقتصادية محصورة بين المراكز الأوربية و الدواوير، وهي بلديات ذات مساحات كبيرة لدلك فهي تنظيم إقليمي[3] تركز كذلك عملها على الانشغالات العسكرية لأنها خليطا من الوحدات الإدارية القانونية و الانتقالية يمثلها رئيسا يجمع في يده كل الصلاحيات معه مساعدين وأعضاء منتخبين لمدة 06 سنوات (مرسوم 26 أفريل 1933) من طرف الفرنسيين ثم من المواطنين من الدرجة الأولى و يكون هنا التمثيل تقريبا منعدما تشمل اللجنة البلدية على عضو مكلف بالحالة المدنية وعلى القياد و شيوخ الجماعة. ومن بين الدراسات التي تعلقت بالبلدية المختلطة ندرج الجدول التالي الذي يبين قيمتها من حيث السكان و المساحة لسنة 1874 [4]

[1] **سعدوني محمد العربي مرجع سابق. ص 200.**

[2] **Bontems, claude. OP, Cit, p. 233.**

[3] **Viard, P. E. Les centres municipaux dans la commune mixte d'Algérie. Paris : Sirey, 1938,p.18.**

[4] **De Peyer, A. administration des communes mixtes ،Alger.1884. p. 10.**

المساحة بالهكتار	عدد البلديات	العملات	السكان			
			الأجانب	المسلمون	اليهود المتجنسون	الفرنسيون
2240529	26	الجزائر	410	603714	25	2281
2460336	19	وهران	5432	316578	378	5977
4049526	32	قسنطينة	1269	649274	136	3990
8750391	77	المجموع	7111	1569566	539	12248

وبقي ارتباط الهيئة الإدارية بالبلديات المختلطة بالسلطات العسكرية متواصلا ومن أجل تزويد هذه المؤسسة بموظفين من قطاعات أخرى تم تغيير فقط الهيكل الخاص بالمتصرف الإداري الخاص بالبلدية المختلطة إلى متصرف إداري مدني المنصب الذي لم يتسنى للجزائريين الوصول إليه إلا بعد اندلا ع ثورة التحرير الوطنية حيث وصل عدد قليل منهم إلى هذه المرتبة إضافة إلى استبدال منصب نائب أهلي بالمجلس إلى موظف المصالح المدنية (قايد) الذي أصبح فيما بعد تابعا للمتصرف الإداري ويتجلى دوره في المراقبة السياسية للأهالي والمساعدة على تحصيل الضرائب [1]

د) المراكز البلدية [2](les centres municipaux) :

يندرج هذا النوع من التنظيم المحلي في إطار قرارات الحاكم العام التي يصادق عليها وزير الداخلية الذي يتسنى له كذلك إصدار مرسوم إلغائها و قد ظهر هذا النوع من التنظيم ابتداء من سنة 1938 في كل من البرج بمعسكر, عين الجايز بقسنطينة أومالو بالقبائل وسرباط بتابلاط و اعتبارا لأنها تتمتع بالشخصية القانونية فإن الهيئة المديرة لها تتكون من الجماعة و رئيس البلدية و مساعدين و تعتبر لا مركزية بالنسبة للجزائريين حيث تتولى القضايا الهامشية وتعمل على مساعدة المتصرف البلدي بطريقة غير مباشرة لأنها

[1] **Benakzouh, chaabane . OP.Cit, p. 75.**
[2] **Viard, P. E. OP, Cit p. 22.**

تصادق على الميزانية[1] إن هذا النوع من البلديات أو المراكز على وجه التحديد لم ترقى إلى مستوى البلديات لا من حيث العدد و التنظيم وبقيت تابعة للبلديات المختلطة رغم مجالسها و رغم توسع نطاقها إلى 163 مركز فإن أعمالها لا تأخذ الصيغة التنفيذية إلا بعد ان يصادق عليها عامل العمالة[2] إن وضع البلديات الجزائرية لم يطرأ عليها اي تغير إلا بعد صدور المرسوم المؤرخ في 28 جوان 1956 المتضمن إعادة التنظيم الإقليمي للجزائر تحت ضغط أحداث ثورة التحرير ومن أهم ما جاء فيه هو تحويل البلديات الأهلية الخاصة بالجزائريين إلى بلديات كاملة الصلاحيات بمجلس و هيئة منتخبة مع أحداث مشروع 1071 بلدية انطلاقا من 158 مركز بلدي قديم و79 بلدية مختلطة و مضاعفة عدد العمالات إلى 14 عمالة و20 دائرة إدارية ومع اشتداد الحرب بدأت ملامح تجسيد القانون المذكور ابتداء من 1 أوت 1960 بالإعلان عن 1484 بلدية و 54 بلدية بالصحراء إن هذا التغيير مرجعه الاعتبارات العسكرية حيث أن البلديات الجديدة هي بمثابة خلايا لمقاومة الإرهاب لأن الحكم المركزي بمؤسساته القمعية يستند إليه[3]

1-7 البلدية الجزائرية بين 1962 – 1967 :

تعبر هذه المرحلة عن البدايات الأولى لممارسة الاستقلالية الإدارية و تعبر كذلك عن الأزمة في التسيير نتيجة شغور منصب الحاكم الكولونيالي، فاضطر المعنيون إلى تعيين مندوبيات خاصة على رأس كل منها رئيس يمثلها و يتولى تسييرها (Maire) و ذلك في غياب نسقية قانونية لتوضيح رؤية التنظيم المحلي المستقل كما كان لزاما على المعنيين دائما إيجاد بعض الطرق الناجعة من أجل التحكم في استثمار الطرائق الإدارية و السياسية على هذا المستوى و نظرا لكون 1500 بلدية عاطلة على جميع الأصعدة كان التنظيم القانوني

[1] **Benakzouh, chaabane . OP.Cit, p.** 77.
[2] **Collot, C ; OP, Cit, p. 111.**
[3] **سعودي محمد العربي :مرجع سابق. ص206.**

الجديد الخاص بسنة 1963 يرى ضرورة تخفيضها إلى 676 بلدية [1] بأقل من 20000 بنسبة لأغلبيتها، لذلك تم توزيعيها من حيث الكثافة على الشكل التالي[2]:

من 0 إلى 5000 ساكن ← 38 بلدية

من 5000 إلى 10000 ← 209 بلدية

من 10000 إلى 20000 ← 275 بلدية

من 20000 إلى 40000 ← 113 بلدية

من 40000 إلى 100000 ← 34 بلدية

وما يزيد عن 100000 ساكن ← 7 بلديات

لكن قانون البلدية لسنة 1967 أدمج بعض المهام الحيوية تماشيا مع نمطية التسيير الاشتراكي، و ذلك بالسماح لممثلي الشعب و التقنيين المختصين تحت رعاية رئيس المندوبية لتخطيط الشؤون الاجتماعية بالمصادقة على البرامج التمويلية. إن المندوبية الخاصة التي تشرف على البلدية الجزائرية في هذه المرحلة تعتبر عنصرا أساسيا لتشكيل المجلس البلدي، الذي يضم إضافة إلى رئيس المندوبية أعضاء لجان التسيير الذاتي ممثل الحزب , عضو من الإتحاد العام للعمال الجزائريين وعضو من المجلس الشعبي الوطني يعمل هؤلاء على انتخاب ممثلا من بينهم لرئاسة فرع التسيير الذاتي على مستوى البلدية، ولعل المزاوجة بين الإدارة و التنظيم الاقتصادي, الاجتماعي دليل على التسيير المحلي في شكل من أشكال النمط الاشتراكي[3] لذلك استحدث هذا الفرع الإداري عدة قوانين تحدد طرائق العمل دوريا و خلال مراحل مختلفة من السنة ككل حصيلة التطور الحاصل بشكل عام لم ترقى إلى ما كانت تصبو إليه المتطلبات على مستوى الواقع نتيجة لدخول كل الفروع المشكلة

[1] Un dec.Du 20 janvier 1971 (J.O.p.139) Ajoute 15 communes d'autres modifications résultent des dec. Du 5 octobre 1972 (p. 1198). Du 12 juillet 1974 (p. 663) et 27 février 1975 (p. 235) .

[2] مجلة الجماعات المحلية 1967 , رقم 01 . ص 39.

[3] J, O. p. 298.

للمندوبية أو البلدية في إضرابات، مما يفسر عدم قدرتها على إيجاد سبيل للعمل الإداري و السياسي و كانت هذه الأحوال من العوامل المباشرة لإعادة التفكير في تقنية جديدة، و تجدر الإشارة هنا إلى نصوص جبهة التحرير الوطنية **F.L.N** قبل الاستقلال، ففيما يتعلق بالجماعات المحلية وبعد هذه الفترة ورد مشروع طرابلس يبين أن البلدية المختارة بالانتخاب يتعلق تكوينها بالضوابط بينها وبين الحكم المركزي بالتبعية إليه، ثم جاءت النصوص لتعطي الأولوية للإصلاحات البلدية اعتبارا لأنها مؤسسات قاعدية، فقانون 10 سبتمبر 1963 [1] يولي الأهمية الكبرى للبلدية في تنظيمها للدولة. ويرى أن الإقليم الإداري و الاقتصادي و الاجتماعي على طريقة البلدية اليوغسلافية إما الدستور فيشير إلى الإصلاحات الضرورية الموروثة عن فرنسا في الوقت الذي تتنازل فيه عن التواجد الأساسي لإيديولوجيا فرنسا التي تتماشى مع التواجد الاشتراكي. أما ميثاق الجزائر فإنه يؤكد بأن الاختيار الاشتراكي ووظيفة عمله الخاص بالتسيير الذاتي، و المسؤوليات الحقيقية التي يجب ان تعطي لهذه الهيئة البلدية يعني بأن كل هذا القانون يرى بأن البلدية هي أساس التنظيم السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للبلد لأنه يتصور بأن الوظائف الإدارية و ما يجب أن تتمتع به البلدية من سلطات كفيل بأن يضعها في مصاف تسيير النمو الاقتصادي بالاعتماد على جزء من المردود الإقليمي للاستعانة به واستعماله في الاكتفاء لحاجات المجتمع المحلية. كما يجب على البلدية أن تسهر على مصالح سكانها دون المساس بالمصلحة العامة، بتحريك مجالات التطور الممكنة و الإنتاجية على صعيدها لأنها في الوقت الذي تمثل فيه سكانها فإنها تمثل قانونيا المنتجين و المتعاونين ...)[2] ويتصور الميثاق مجلسا بلديا يملك صلاحيات عقارية خاصة بالبناء على أراضي البلدية في إطار الاختيار الاشتراكي.

[1] **Mahiou. A. OP. Cit p. 120.**

[2] **Au congrès de l' UGTA des 21 – 27 Mars 1965, la résolution sur la réforme communale apporte encore une précision supplémentaire concernant l'assemblée communale en insistant sur la nécessité d'assurer aux producteurs une représentation des 2/3.**

إن سنة 1966 تعتبر السنة الخاصة بالبلدية لأن المشروع الأولي الخاص بذلك لقي زواجا إعلاميا، وفي الصيف من نفس السنة عن طريق الحزب الذي عنون هذا العمل بالتنظيم البلدي الجديد، الذي كان فضاء لكل المعنيين لمناقشته، و في غياب الحوارات البرلمانية كل هذا كان من أجل إصدار قانون بلدي خاص من أجل المصادقة عليه. وقد تم المصادقة على ما توصلت إليه هذه الأطراف من قبل الحكومة يوم 20 ديسمبر 1966 ومن طرف مجلس الثورة في 04 جانفي 1967 ووثق في مرسوم 18 جانفي 1967 [1]

1-7-1 الخلفية المؤسساتية و الاديولوجية للبلدية الجزائرية:

إن أول نقطة يمكن ملاحظتها و تسجيلها على البلدية الجزائرية هي أنها اتفاقا وامتدادا للنموذج الفرنسي و اليوغسلافي. أولا إن الهيكل الأساسي للبلدية الفرنسية لسنة 1884 تحول إلى قانون للإدارة البلدية مع سنة 1957، لقد بلغ العدد الإجمالي للبلديات الفرنسية إلى 38000 بلدية لا يزيد عدد سكانها عن 24000 نسمة ولاعتبارات مالية كانت من الصعوبة إدارتها و لأن بعضا منها لا يتجاوز 50 ساكنا، كان صعبا عليها إيجاد مجلس بلدي، أما الهيئة الإدارية فهي مؤطرة من قبل سلطة للمداولة، تتشكل من مجلس بلدي وسلطة تنفيذية، المجلس هو جمعية منتخبة من قبل منتخبي البلدية و يتراوح عدد المستشارين حسب الأهمية بين 9 إلى 37 عضوا على الأكثر، و تعتبر مدينتي ليون و مرسيليا ممثلتين من خلال 61 و 63 مستشارا بلديا عكس مدينة باريس التي تختلف عنهما اختلافا كليا.

وتصل الفترة الخاصة بالمجلس إلى 6 سنوات قابلة للتجديد في حالة فقدان 1/3 أعضائه، ويوضح القانون طريقة اجتماعاته وكيفية المصادقة على أعماله، لكن تشريح واقع المؤسسات اليوم يختلف اختلافا كليا عما

[1] **J. O. p. 82 et Revu Algérienne 1967-p. 426.**

تقدم من تحليل فالمؤسسات بفرنسا تعمل طبقا لقواعد الشرعية و المساواة أمام القانون و هي موجهة لخدمة المواطن و احترام حقوق الإنسان انطلاقا من مبادئ الثورة الفرنسية[1]

ومن صلاحيات المجلس تنظيم مداولات البلدية التي تسهر على انتخاب الميزانية التي يحضرها رئيس البلدية فهو يسهر على تنفيذها ويتولى مسؤولية تنفيذ الضرائب و أخذ الهبات المحلية – ويدير في المجال البلدي تيسير شؤون العقار و الأراضي الفلاحية و الغابية ويقرر إنشاء تنظيم خاص بالمصالح العمومية البلدية ،و يجب توضيح دقة التشريع الضيق الذي تحدده النصوص، فبعض المصالح لا يتسنى لها القيام بعمل البلدية دون إعطاء الاعتبار لمبدأ الحرية التجارية و الصناعية مثلا، و لأن سلطة المجلس البلدي هي السيدة على هذا المستوى، يتسنى لها إعطاء بعض الآراء و المبادرات بموافقة الوالي أو الوزير كما يتسنى للمجلس الإدلاء بكل أنواع الرغبات السياسية ما عدا الممنوعة منها، وتعتبر هذه المبادرات من بين بعض الصلاحيات الموكلة للبلدية اعتبارا لأنها سلطة لا مركزية خاضعة لمراقبة السلطة. التي تتابع أعمال البلدية و تسهر على وصايتها لها من خلال التنظيم الكلاسيكي الذي كان أوجد ظروفا لقهر الجزائريين و تجريدهم من أملاكهم لفائدة المعمرين باستعمال القوة العسكرية و البطش و الاغتيالات الفردية و الجماعية طوال الحقبة الاستعمارية، و رغم ذلك تتابع البلدية وصايتها من خلال الفعل السياسي[2] والإداري ،فالحصانة التشريعية تخول لها الحق في محاسبة كل عون أو عضو داخل المجلس على حدى و الوصول بها إلى امكانية إيقافه تبعا لسلوكه الفردي كغيابه المتكرر ثلاثة مرات دون تبرير مثلا، أوتعرض كل المجلس للمعاقبة من قبل الوالي أو الوزير إلى مدة قد تصل إلى ثلاثة أشهر حسب طبيعة المخالفة أو الفعل، كما يمكن أن تتوقف مهام هذا المجلس تبعا لمرسوم أو لقرار رئيس المجلس لشل مهامه وفي كل هذه الأحوال يتوجب على الحكومة تعين مندوبية خاصة تتكون من ثلاثة إلى سبعة أعضاء من أجل

[1] **Heymann. A.Les libertés publiques et la guèrre d'Algérie. Paris : L. G. I. J, 1972, p. 72.**

[2] **سعد الله. أبو القاسم – الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1900 – الجزء الأول. بيروت: مكتبة دار الغرب الإسلامي، 1992ص228 229.**

إدارة البلدية في انتظار انتخاب مجلس بلدي جديد هذه العقوبات التي تسلطها الوصاية على المجلس البلدي تكون سارية المفعول خمسة عشر يوما بعد إرسالها للسلطات المركزية (الولائية – الوزارية). إن هذا المبدأ يشمل مجموعة من الاستثناءات خاصة وأن أهم المداولات يتم المصادقة عليها من قبل الوالي (إن هذه الإجراءات ورد ذكرها عن البلدية الفرنسية لأنها مطابقة تقريبا في عموميتها للبلدية الجزائرية) ، وقد صدرت قوانين تخص الجزائر أهمها الأمر الملكي المؤرخ في 22 جويلية 1834 المدعو ميثاق الجزائر الذي يمكن اعتباره اللبنة الأولى لميلاد الإدارة بالجزائر[1]. إن هذا التحليل المتعلق بالبلدية من حيث أنها مؤسسة تحت وصاية سلطة مركزية هو كذلك توضيح للفعل و النشاط البلدي سواء كان إداريا، قانونيا أو سياسيا، لذلك وجب الوقوف على نشاط وصلاحيات رئيس المجلس البلدي الذي يعتبر ممثلا إداريا و سياسيا يتولى السلطة التنفيذية على مستوى الهيئة التي يترأسها و يعتبر ممثلا للدولة من جهة أخرى، فهو يعين نوابه ويمثل البلدية أمام مختلف الهيئات و السلطات و الأجهزة ليمارس صلاحيات لها علاقة بالقوة العمومية كضابط الشرطة القضائية وضابط الحالة المدنية، وله الحق في تسخير المؤسسات و الأشخاص،ويأمر بالصرف لميزانية البلدية ويمضي على المداولات و القرارات والمقررات، و يمارس صلاحياته تحت سلطة الهيئة الوصية[2]. إن رئيس البلدية هو عضو من أعضاء المجلس البلدي يتم انتخابه من قبلهم لتمتد مدة ولايته لنفس المدة الخاصة بالمجلس، و يتسنى له بموجب هذا العقد أن يراقب المجلس الذي لا يعتبر مسؤولا أمامه، بل تتم متابعته في حالة عدم مسايرته القانونية لعمل البلدية إلى السلطات الوكيلة من أجل محاسبته و توقيفه لمدة شهر من قبل الوالي أو لمدة ثلاث أشهر من قبل الوزير كإجراء رسمي مدون في مرسوم قانوني،و من المفروض أن تكون مدة ولاية رئيس البلدية على هذه الهيئة مجانية وليست حقا وظيفيا يتقاضى عليه أجرا ،فهو يستفيد من حقوق الوظيفة وحق التمثيل و التنقل و الأمريات وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى الفصل بين شخصه كممثل للبلدية وكممثل للدولة، من مهامه نشر وتنفيذ

[1] **Benakzouh, chaabane: OP.Cit , p. 13 .**

[2] **بوجيط العمري – البلدية إصلاحات مهام و أساليب – شركة زاعياش للطباعة و النشر 1997 ص 12.**

القوانين وإتباع تدابير الأمن العام، السهر على مراجعة القوائم الانتخابية، إجراءات الإحصاء الإقليمي المصادقة و الإمضاء... من مهامه كذلك بعض الأعمال التشريعية كمشاركته في البحث عن الخلفيات و المخالفات التي تحدث على مستوى إقليمه البلدي وباعتباره ضابطا للحالة المدنية ،فإنه يسير المصلحة العمومية للحالة المدنية ويتكلف بتثبيت عقود الزواج، و كممثل للبلدية فإن مهامه تتجلى تبعا لعلاقته بالمجلس البلدي فهو من يتولى تحضير مداولات المجلس الذي يشكله.و يمثل هيئة المبادرة في اقتراح الميزانية ويترأس المناقشات، ويقوم بتنفيذ حصيلة المداولات خاصة وأنه ممثلا للبلدية على مستوى السلطة القضائية، من جهة أخرى يسهر على حفظ الأمن، يقوم بتعيين المجلس التأديبي على مستوى الهيئة البلدية التي يترأسها.

أما التنظيم المؤسساتي للبلدية اليوغسلافية فهو النموذج الثاني الذي تشربت به البلدية الجزائرية، ويختلف هذا النوع من البلدية عن البلديات الاشتراكية، لأنها تعمل على تجاوز المركزية و البيروقراطية ويعتبر دستور 1953 و 1963 إصلاحا عميقا للهيئات الوطنية من أجل تأسيس لامركزية عميقة اقتصادية وسياسية و إدارية من خلال مبدأين أساسيين: أولهما الملكية الجماعية و التسيير الجماعي للعمال ثم ثانيا، الإدارة الذاتية التي تسمح فقط للأشخاص المعنيين بها بأخذ القرارات، وتتميز هذه البلدية بنوع معين من الوظيفة اعتبارا لأنها الخلية الأساسية للمجتمع، حيث تمارس مهام ذات الطابع الإداري والاقتصادي و الاجتماعي و العمومي.فالمهام الإدارية منظمة بطريقة واحدة بحيث تتولى مصالحها المختلفة وظائف أساسية تجعل الدولة ممتنعة عن التدخل في شؤونها.

تعتبر البلدية وحدة اقتصادية قاعدية أي للعمل و الإنتاج، لذلك فهي تتكئ على هذا الأساس لتتحكم في زمام التسيير، أما الأبعاد الإنتاجية و الاقتصادية فهي معطيات تنبع عن المشرب الاشتراكي، وتختلف في هذا المجال البلدية التي تسعي إلى تحقيق الاكتفاء الجماعي للحاجيات المحلية عن البلدية التي تستغل طاقاتها المتركزة في قدرات بعض الأفراد فهي عموما شكلا من أشكال التنظيم الذي يعتمد على قوى الإنتاج في إقليم جغرافي

معين، لذلك يتسنى لها ضمان تطوير هذه القوى مع توجيه وتنسيق التطوير الاقتصادي الذي يحدد ويقسم الطاقات و الضروريات لحاجيات البلدية.

و كما أنها وجهة للتنظيم الاقتصادي فهي كذلك وحدة للتسيير الاجتماعي في الحياة الجماعية، فإذا كانت تشكل تقسيما إقليميا يناسب بصفة عامة التجمع، فإنها من الوجهة السياسية تتبلور في نمطية سياسة محلية منفصلة عن الدولة بطريقة اجتماعية تتركز على العلاقات بين الأفراد و الجماعات، ولبلوغ هذه المساعي التنظيمية شكلا ومضمونا تداولت الإصلاحات نحو هذا الشأن منذ 1946 فكانت عدد البلديات في هذه السنة 11500 ثم 4125 بلدية في 1952 و 1193 بلدية في سنة 1959 إلى أن وصلت إلى 501 بلدية في سنة 1967 كل هذا في إطار إقليم محدد ب 440 كلم^2 من حيث المساحة و بنسبة 33000 ساكن [1] إن هذه البلدية من حيث المبادئ القاعدية للتنظيم هي التسيير الذاتي و التواصل بين الحاكمين و المحكومين، لأن أصل الحكم تثبته هذه القاعدة إضافة إلى الديمقراطية التمثيلية التي تحققها ديمقراطيات مختلفة في أشكالها المباشرة و غير المباشرة، وتعتبر الجمعية البلدية مؤسسة أساسية للحكم اما التسيير الذاتي التمثيلي لشعب البلدية فانه يظهر في شكل انتخابي يتجدد كل 4 سنوات، و تخضع تشكيلته إلى التمثيل السياسي و المهني كمواطنين و كعمال، فالمجلس البلدي المنتخب يشكل تمثيلا و انتدابا سياسيا للمواطن، بينما يشكل مجلس جماعات العمال التمثيل الاجتماعي وانتداب العمال الذين ينتخبون أعضاءه، فالفرد المنتج أو العامل يستفيد مرتين من الانتخاب مرة لمجلس العمال كعامل و مرة أخرى لتعيين واختيار عضو المجلس البلدي شريطة أن يكون المنتخب مسجلا بالقائمة الانتخابية عن طريق المطالعة عليها، لأن المعني بالأمر قد يقدم طلب تشطيب من القائمة من أجل تغيير الإقامة[2] ليجسد دوره كمواطن، إن الجمعية البلدية هي مركز القرار حيث تضبط التنظيم بواسطة المراسيم التي تخط المشروع الاجتماعي والميزانية و الضرائب البلدية. وهي كذلك هيئة للتنفيذ و

[1] **Mahiou. A. OP. Cit, p. 1**15.

[2] **بوحيط العمري –إصلاحات...مرجع سبق ذكره ص 77 .**

متابعة القرارات بتعيين وتوضيح الهيآت السياسية التنفيذية كما أنها الهيئة العامة للإدارة تتدخل في كل المجالات الوظائفية الخاصة بالبلدية.

لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نجد فيما يتعلق بالبلدية اليوغسلافية الجانب التنفيذي مجسدا بطريقة كلاسيكية، لذلك فإن هذه الهيئة هي مجموعة من المجالس المشكلة من مستشارين معينين و مواطنين ومن مهام هؤلاء ،أنهم يقومون بوضع المخططات الاجتماعية والنشاطات الأخرى التي تؤطرها الجمعية البلدية ،حيث يقوم هؤلاء الأعضاء باقتراح أراء لهذه الجمعية، كما يصفون بعض التوجهات التي يسيرونها بشكل إداري،و تعتبر هذه الهيآت الإدارية آخر المصاف التسلسلية التي تتكفل بتطبيق المجال التنفيذي و يجد المواطنون أنفسهم أمامها مسؤولين وهذا ما يتناسب مع المصالح الإدارية البلدية، لذلك لا يمارس رئيس الجمعية البلدية أية صلاحية تنفيذية وينفرد فقط بمهمة تنظيم الأعمال الخاصة بالجمعية و المجالس من أجل تنسيقها مع نشاطات الهيآت الإدارية التي يسهر على متابعتها و مراقبتها وبالتالي فإن عليه أن يستوعب فكرة ضرورة تطبيقه للقوانين و النظم قبل توجيهات حزبه وتطبيق مداولات المجلس الشعبي البلدي قبل مبادرته الفردية، كما أنه غير مكلف بالسلطة السلمية على المستخدمين و لا يملك حق التعيين في المناصب ولا حق التحصيل المالي[1] .

إن النموذج اليوغسلافي يسعى من خلال الأسس الخاصة بالتسيير السياسي الذاتي إلى بلوغ الديمقراطية المباشرة ،ومن بين المؤسسات المسخرة لذلك، نذكر على وجه التحديد اجتماعات المنتخبين و الاستفتاء البلدي و تداول المسؤوليات.

فاجتماعات المنتخبين تسعى تحديدا إلى بلوغ المشاركة للمواطنين في المسؤوليات على أن تخلق البلدية الظروف اللازمة والمناسبة لمبادرات هؤلاء المواطنين، لأنه يتم خلال هذه اللقاءات تقديم وتعيين المرشحين للانتخابات.

أما الاستفتاء فهو الإدارة الكلاسيكية للمشاركة المباشرة للمواطنين في القرار السياسي من أجل أن تضمن عملية التسيير السياسي الذاتي مسألة التداول على السلطة فلا يتسنى لأي كان العضوية تباعا لمرتين في الجمعية

[1] **بوحيط العمري –إصلاحات...مرجع سبق ذكره ص 12.**

البلدية أو في المجلس التنفيذي ، وتعتبر هذه العملية إرثا إكتسبته الأمة من التاريخ إن سلبا أو إيجابا إنها تسعى لأن تشرك الأشخاص المهتمين بإنجاز شؤونهم تحت مسؤولياتهم وبقدر ما تبدو هذه المجالس وهذه البلديات مستقلة فهي ليست منعزلة عن الدولة بحيث تؤسس العلاقات مع السلطة المركزية و المجتمع المحيط فالأمين العام مثلا على مستوى البلدية يتم تعيينه من طرف السلطة الوصية أو باقتراح منها حسب وزن كل بلدية، أي عن طريق وزير الداخلية و باقتراح من الوالي وفقا للقانون الخاص الذي يستوجب بعض الشروط كالشهادات والخبرة و المسابقة المحلية أو الوطنية مع تحديد طرق التعيين و الاقتراح وجدول الترقية[1].

فالسلطة الفيدرالية تمارس مراقبة تشريعية إزاء قرارات الهيآت البلدية هذه المراقبة تسهر على نشر القرارات اللا شرعية أمام المجلس الدستوري الذي هو الهيئة الوحيدة لإلغاء القرارات، لذلك فكلما كان هناك تقاعس في تطبيق القوانين و النشاطات الفيدرالية من قبل المجالس البلدية، فإن الهيآت الفيدرالية تنوب عنها في تطبيق ذلك، لذلك فحق حل المجلس يقبع تحت مراقبة القانون، كما توجد مراقبة غير مباشرة في حالة ما إذا كانت الهيآت المركزية تمثل أراء ومواقف يجب أخذها بعين الاعتبار. كذلك على المستوى الاقتصادي تستطيع الفيدرالية التأثير على الحركة المحلية بإمدادها بالهبات ،و تخصيص الميزانيات نظرا لوجود هيئات للمساعدة و الاستشارة إضافة إلى كل ذلك هناك رابطة الشيوعيين اليوغسلاف التي تمثل الحزب الموحد الذي يشرح السياسة العامة للبلد ،و يتابع نشاطات كل الهيآت. إن هذه الأشكال المتباينة للمراقبة لا تحد من صلاحيات البلدية بقدر ما تعطيها كل الوسائل الضرورية لخلق ظروف التطور الاقتصادي و الاجتماعي و إعطاء تناغم لحاجيات المواطنين و المجتمع[2]. إن هذا النظام يبدو معقدا للغاية ويتطلب نسقا معقدا في مجال التشريع من أجل تطبيق قاعدة قانونية صارمة ينبغي أن توجه توجيها صحيحا يظهر كوعي سياسي حضاري عند المواطنين و المسؤولين.

[1] **بوحيط العمري –إصلاحات...مرجع سبق ذكره ص 13.**

[2] **Mahiou. A. OP. Cit, p. 1**17.

1-8 البلديات الجزائرية بعد قانون المندوبيات الخاصة:

على الرغم من أن المشرب السياسي أو الإيديولوجي أو المؤسساتي للبلدية الجزائرية أخذ من النموذج الفرنسي واليوغسلافي إلا أنه يختلف كثيرا عنه بفعل عدة عوامل خاصة الثقافية منها فما أخذ عن النموذج اليوغسلافي هي المبادئ، لان قانون أمرية 18 جانفي 1967 يبين بأن البلدية هي جماعات لإقليم سياسي وإداري و اقتصادي واجتماعي قاعدي، لذلك فمقارنة النموذجين يظهر خاصة هوية التعريف والوظيفة، فكلاهما كان يتحرك في خضم الحزب الواحد الذي يقوم على تفعيل المؤسسات، بينما الجانب الإيديولوجي فهو تقريبا نفسه في البلديتين حيث يدل على أن العمال يأخذون على عاتقهم المهام الاقتصادية و الاجتماعية مع اعتبار البلدية الجزائرية أكثر استقلالية، حيث أنها لا تشرف على الديمقراطية المباشرة المتمثلة في اجتماعات المنتخبين و الاستفتاء، لكن هذه الاستقلالية محددة إلى حد ما حيث يوضحها الدستور فيما يلي: ليست البلدية جمهورية تملك حكم التشريع في بعض المجالات تختص بها وتتنصل عن الحكم المركزي.

إن هذا الاختلاف الضئيل بين البلديتين جعل الاعتماد على النموذج الثاني ممكنا كذلك من حيث القانون الأساسي الذي يطبق على جميع البلديات باستثناء مدينة الجزائر، مع استعمال الطعن للإجراءات الممكنة للمراقبة المستنبطة من الحماية الإدارية، إن هذا التداخل في الكيفيات و الاختلاف في المبادئ لا يؤثر على الانسجام الكلي للنسق، فالبلدية بذلك تقترح نظاما من القدرات التي تجعل فيها خلية أساسية في المجتمع ولعل متابعتنا لتشكيلة الجمعية الشعبية البلدية تجعلنا نكتشف بأن التنفيذية البلدية و الهيآت الخاصة قد انفصلت عن الهيكل القانوني العام، فالمداولات وقرارات المجلس ليست قابلة للتنفيذ تلقائيا لمجرد صدورها فهي تخضع لموافقة مسبقة للسلطة التنفيذية كوزارة الداخلية أو الولاية على بعض القطاعات العامة[1] .

1-9 المجالس الشعبية البلدية:

[1] **مسعودي محمد العربي- مرجع سبق ذكره ص152 .**

تشرف عليها هيأة مديرة تتشكل من تسعة إلى تسعة وسبعون عضوا منتخبا من قبل سكان البلدية على خلاف البلدية اليوغسلافية، التي تتشكل من صنف يعينه مجموع المواطنين وصنف يعينه العمال المنتجون، فالعمال في حالة الجزائر يتولى مسؤولياتهم الحزب مع إقصاء أولئك الذين يملكون أدوات الإنتاج إلا في حالات نادرة وقد عزز بروز مشروع الثورة الزراعية موقف الحزب من هذا التغير، حيث يعتبر كل من يساهم في وضع الثورة الزراعية لا يستفيد من إجراءات تأميم الأراضي، و يضم إلى هذه الفئة المنتدبون البلديون الذين يقصون من عهدتهم، من جهة أخرى توسع مجال المجلس الشعبي البلدي إلى مسؤولي الحزب المحليين والتنظيمات الشعبية و جمعيات الفلاحين الذين لا يملكون أراض، إن تطبيق هذه الإجراءات تعرض لعدة صعوبات قانونية نتيجة التناقضات الموجودة في النصوص، وكذا الصعوبات السياسية جراء محاولات إنقاص تمثيل الفلاحين الفقراء على مستوى اتحاد الفلاحين، إن مشكل تمثيل العمال أعيد طرحه مع توسيع المجلس الشعبي البلدي L'A.P.C، و لإقرار هذا القانون كان لا بد من نظرة تتعلق بالفلاحين[1] و حتى عمال المؤسسات الاشتراكية في القطاع الصناعي.

ينتخب أعضاء المجلس الشعبي البلدي مواطنون جزائريون من الجنسين ابتداء من تسعة عشر سنة(19) فما فوق على أن يكونوا مسجلين في القوائم الانتخابية، وأن يكونوا بصحة جيدة غير مسجلين في قوائم خاصة كمرتكبي الجرائم و الممنوعات أثناء الثورة التحريرية، أما المترشحون للانتخابات المحلية يجب أن تتوفر فيهم نفس الشروط إضافة إلى بلوغ المترشح ثلاثة وعشرون 23 سنة ،كما أن القانون يجعل من غير الممكن التحكم في العهدة من قبل الجيش أو القضاء أو مصالح الأمن، حيث لا يتسنى لهم الترشيح وهذا ما يفسح المجال أكثر و بشكل ديمقراطي لبقية الفئات الأخرى، على أن يكون المترشح جامعا لعدة مهام أو وظائف، لذلك لا يمكن لفئة من أعضاء الحزب الذين يملكون سلطة القرار أن تكون حاضرة في اجتماعات المجلس لكي لا

[1] **Mahiou. A. OP. Cit, p. 122**.

تستولي الدولة كلية على الحزب وتغير من مهمته المتعلقة بالتوجيه والتنشيط والمراقبة، فرغم اعتبار مسؤولي القطاعات و الإدارات مستقلين عن السلطات المحلية لأنهم يخضعون لقرارات وتوصيات هيئاتهم الوصية سواء كانت جهوية أو ولائية أو مركزية، إلا أن الخوف من احتواء الدولة للبلدية بشكل مطلق هو جد وارد[1]، إن اللجان الذي ينشطها الحزب هي التي تقوم بتهيئة و تحضير قوائم المرشحين التي من الممكن ان تضم أعضاء المنظمات الوطنية الأخرى من الإدارة والجيش وتبدأ عملية التسجيل بحضور المرشحين على مستوى القسمة لتشكل القائمة من قبل اللجنة الفيدرالية للجهة، ثم تنقلها إلى الولاية ثم تنقل إلى اللجنة الوطنية ثم تنقل إلى مجلس الثورة و عبر هذه القنوات تتحدد شروط ترشيح المترشحين المتمثلة في البلوغ و روح المسؤولية و الكفاءة حسب ما يبينه الميثاق.

أما العملية الانتخابية فتجرى على حسب القواعد الكلاسيكية التي تنبني على السرعة وحرية الاختيار، لأن المرشحين يمتلكون برنامجا مماثلا لبرنامج الحزب ،لذلك لا يتم تعويض أيا كان منها إلا في حالة الاستقالة أو الوفاة، فيتم انتقاء العضو الوالي مباشرة من القائمة وإن كانت فئة المعوضين من الأعضاء تتعدى الثلث 1/3 فإن ذلك يدفع إلى حتمية تغيير و تجديد كل أعضاء المجلس الشعبي البلدي L'A.P.C[2] لأن المنتخبون هم أشخاص استوفوا شروطا وقام الناخبون باختيارهم خلال الانتخابات العامة التي دعت لها السلطات العمومية ليشكلون هيئة تخضع لقانون الإدارة المحلية.

ويتسنى للجنة انتخابية جهوية مشكلة من قضاة الموافقة و المصادقة على المنتخبين، بينما يمكن للمنتخبين أن يضعوا شكواهم على مستوى اللجنة الجهوية، إذا لم تكن إجراءات الانتخابات على أحسن ما يرام شريطة أن توضع هذه الشكاوى مع محاضر الانتخابات قبل إعلان النتائج مما يصعب من مهمة التعرض لها بالتفصيل في هذه الفترة التي لا تتجاوز بعض الساعات قبل الفرز.

[1] **بوحيط العمري.مرجع سبق ذكره ص 81.**
[2] **بوحيط العمري.مرجع سبق ذكره ص 84.**

ولنفهم جيدا آلية العمل الإداري بهذه الهيئة ولفهم الواقع السياسي على هذا المستوى وجب علينا التطرق إلى مهام المجلس كهيئة و أعضائه كفاعلين في بعض الحالات، و عند التطرق إلى المهام يجب الإشارة إلى تلك المهام التي ليست بشكل من الأشكال رسمية ، فالمجلس يجتمع مرة في دورة عادية خلال ثلاثي واحد بدعوة من رئيسه و لمرات مختلفة و في حالات استثنائية حسب ما تستدعيه الشؤون البلدية ،و يكون النداء لهذا النوع من الاجتماعات بتوجيه دعوة إلى المعني أي إلى العضو من قبل رئيس المجلس أو الوالي أو من قبل ثلث أعضاء المندوبين، وقد عرفت فترة تطبيق الثورة الزراعية ضرورة انعقاد المجلس كل أسبوع وتتم المداولات بحضور أغلبية الأعضاء؛ فما يتعلق بتركيبة المجلس الداخلية فهو يتشكل من لجان دائمة أو ظرفية تتكفل بالمسائل البلدية.

ومن بين اللجان المعينة بهذه التشكيلة نذكر: لجنة الإدارة، لجنة التخطيط، لجنة الاقتصاد والمالية ولجنة الشؤون الاجتماعية ثم لجنة الشؤون الثقافية ،إن هذه اللجان هي بمثابة الآليات المساهمة في تحضير الأشغال الإدارية و مهام البلدية ومن بين صلاحياتها المصادقة على الميزانية و دراسة بعض القضايا باعتبارها لا مركزية تتولى المهام الهامشية لتزيل بذلك العبء على المتصرف البلدي[1] .

ومن خصوصياتها مشاركة المواطنين أو الأشخاص الذين ليسوا بمنتخبين محليين في أعمالها على سبيل الاستشارة فقط. إضافة إلى فئة الموظفين و أعوان الإدارة، لأن المجالس الشعبية البلدية على مستوى الوطن بمشاركة كل الرؤساء تلتقي في الخامس من فبراير من كل سنة لعرض الحصيلة السنوية و التقارير الخاصة بسير الأعمال و المشاكل التي تواجهها. وإن كان قانون البلدية أو الهيكل الأساسي الخاص بالبلديات لم يشر إلى ضرورة عقد هذا المؤتمر، إلا أنه يبقى توجها مركزيا يخدم السياسة المحلية خاصة و أن المشاكل المحلية تقارن فيما بينها على مستوى الوطن.

[1] **Benakzouh, chaabane-OP.Cit, p.** 77**.**

إن البلدية الجزائرية تحمل على عاتقها جملة الصلاحيات الكلاسيكية للمجالس البلدية الفرنسية مع إضافة الطابع الاقتصادي و الاجتماعي لمهامها، فالمادة 100 من القانون مشابهة للمادة 40 من القانون الفرنسي إذ تعتبر كليهما، بأن المداولات الخاصة بالمجلس الشعبي البلدي هي التي تنظم السير الحسن للبلدية، بدءا بالميزانية التي تحضر من أجل التنفيذ بإخضاعها للمداولة مع إشارة القانون إلى إجراءات محلية تعطي الاستقلالية المالية للبلدية بجزء منها متفق ومصادق عليه في 31 أكتوبر و جزء إضافي متفق ومصادق عليه في 15 جوان، من أجل شكلين من الاستعمال يتعلق الأول بتسيير شؤون البلدية من الناحية الوظيفية ويتعلق الثاني بتغطية جانب الأثاث و الاستثمار، كما يتسنى التعامل قانونيا بالهبات المالية و المساعدات من البلدية و إلى البلدية ،كما أن المجلس يعمل على تنشيط مصالح الحماية المدنية من أجل مواجهة الأخطار و حماية الممتلكات، إضافة إلى كل ذلك يخول القانون للبلدية حق التكفل بالمهام الاقتصادية و الاجتماعية بوجود بعض المستخدمين الذين يساعدون المتصرف الإداري من خلال المراقبة السياسية و محاولة التخطيط الخاص بالتنمية الذي يقدم للإدارة الوصية[1]، لكن حقيقة الأمر بفرنسا فيها بعض الاختلافات عن مثيلتها بالجزائر، فمجلس الدولة هناك يرى بأن تدخل الجماعات المحلية في الشؤون الاقتصادية هو غير قانوني ويتعرض للحرية التجارية و الصناعية التي أقرها قانون 2 – 17 مارس 1791، ومنه فإن كل إنشاء لمصلحة عمومية منافسة لأي مبادرة خاصة و فردية يعتبر ملغى خاصة عند الطعن الذي تسجله الأحزاب المعنية فالقضاء مثلا يرفض إنشاء منصب طبيب بلدي أو تهيئة و تجهيز محل تجاري ما باسم البلدية ،هذه القوانين استمرت حتى بعد قانون 1926 لاستقلال المصالح العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري[2]، وقد سبق لمجلس إحدى البلديات إنشاء مؤسسة محلية خاصة بتموين المواطنين بالمواد الغذائية من أجل مواجهة ارتفاع أسعار هذه المواد عند التجار و المصالح الأخرى ،فتدخل مجلس الدولة الذي أشعر من قبل التجار بإلغاء هذه المداولة التي تعتبر بأن المؤسسات ذات الطابع

[1] **سعودي محمد العربي مرجع سبق ذكره ص203 .**

[2] **Mahiou. A. OP. Cit, p.** 127.

التجاري هي بصفة عامة متخصصة للمبادرة الخاصة و لا يمكن بأي شكل من الأشكال للمجلس البلدي أن ينشئ مؤسسة بهذه الطريقة.

فتحت تأثير النمو الاقتصادي المواكب أقرت القوانين بتدخل البلديات في بعض الحالات، لذلك استطعنا أن نتكلم عن اشتراكية بلدية من أجل تحديد حدود الجماعات المحلية، الذي يتمثل في ثلاث شروط مركزها النظافة و الصحة العمومية فوجب خلق مؤسسات للنظافة كالجماعات ومؤسسات للغسل الميكانيكي للأثاث ، ثانيا كان لزاما عليها تغطية المصلحة أو المنفعة المحلية دون أن تتابع المنفعة المادية، من جهة أخرى فإن نقص المبادرة الخاصة دفع بالمشرع إلى البحث عن السبل القانونية التي تخول تدخل البلدية. أما في حالة الجزائر فإضافة إلى تدخل البلدية في كل المبادرات الاقتصادية و التجارية التي تحضى بالتشجيع فإنها تتمثل في إدارة الاقتصاد المحلي والتسيير ،لذلك عكفت البلديات على إنشاء الثورة الزراعية، أما فيما يتعلق بنشاطات التوجيه و المراقبة الاقتصادية ،فإن المجالس الشعبية البلدية تعد برامج التهيئة المحلية حسب المصادر والموارد المتوفرة لديها كما ترى في تطور الحركة الاقتصادية بما يتماشى و المخطط الوطني نوعية الشروط و الوسائل الواجبة لتحقيق ذلك، خاصة و أنها تدير الشؤون السياسية و التنظيمية و الإدارية و الاجتماعية و القضائية في الأعراش و القرى و الأحياء الشعبية بالمدن[1] من خلال انجاز وتحضير مخطط محلي و لأن أغلب البلديات لا يتسنى لها تحقيق ذلك نظرا لنقص الوسائل التقنية و الإمكانيات المادية، فان ذلك يفسح المجال أمام الدولة لتقديم مساعدتها على هذه المستويات ،كما أن قانون البلدية يخول لها حق التوجيه و التنسيق و المراقبة للقطاع الاشتراكي المتواجد على تراب البلدية، فهو يساعد على تكوين و تأسيس الهيآت الخاصة بالتسيير التي تشعر المسؤولين على أعلى مستوى بكل أنواع سوء التسيير الذي قد تتعرض له البلدية ،ويحق لها في حالات استعجاليه أخذ المبادرات المتعلقة بحفظ تراث المؤسسات الاشتراكية و يمكنها وضع اقتراحات لتحسين

[1] **Guentari Mohamed : organisation politico-administrative de la révolution Algérienne de 1954 – 1962, Alger : OPU. Tome 1, 2000 p.174.**

الإنتاجية و المردودية، فحتى قانون التسيير الذاتي المؤرخ في 30- 12-1968 يشير إلى الدور الإداري للمجلس الشعبي البلدي L'A.P.C ، من منطلق مرسوم لتوضيح هذا الدور. فيما يتعلق بنشاطات التسيير الاقتصادي التي تختلف عن الإدارة الاقتصادية، فإنها تتكفل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإنتاج الخيرات و الخدمات العامة التي قد تأتي عن طريق مكتب المالية الذي يتكلف بقبض المداخل المتأتية من الاشتراكات الشهرية و التبرعات و الضرائب و الإعانات[1]، لذلك يميز القانون بين ستة أنواع من النشاطات الممكنة، ففي المجال الفلاحي يمكنها تشجيع أو خلق تعاونيات للإنتاج و الاستهلاك وكذا تسهيل وضع آليات القروض و التوقعات، اما في المجال الاقتصادي و الحرفي فانه يمكنها خلق مؤسسة ذات المنفعة العمومية مع تكثيف مشاركاتها في مختلف المؤسسات. بينما في مجال التوزيع و النقل فبإمكانها تسيير المصالح الخاصة بذلك كتسويق المنتوجات و تشجيع نشر محليات الدولة وتعاونيات الاستهلاك الخاصة بالمواد الأولية كالسكر و القهوة..

في المجال السياحي يتسنى لها استغلال المؤسسات ذات الطابع السياحي، أما في مجال السكن والإسكان ،فهي تعد مخطط التهيئة العمرانية كما تساهم في المصالح العمومية الأخرى كبناء المؤسسات المدرسية و ديار الشباب و الفروع الرياضية و يمكنها خلق مراكز أو هيئة من أجل سد الحاجات الثقافية والصحية و الاجتماعية للسكان باستعمال قاعات السينما لهذا الغرض مثلا.

1-9-1 صلاحيات المجلس الشعبي البلدي L'A.P.C في خضم الثورة الزراعية :

إذا كانت البلدية هي الوحدة الإقليمية التي يتم بها تهيئة و إعداد وإحصاء الأراضي حسب ما ورد في القانون، فإن ذلك يسمح لنا بالتمييز بين مهامها الظرفية في هذا المجال و مهامها الدائمة، فهي أولا تقوم بإعداد الإجراءات التحضيرية التي تعد الثورة الزراعية ثم تقوم بإحصاء الأراضي وموارد المياه والملكيات العقارية و المرشحين للاستفادة منها، وتعتبر المداولات الخاصة بهذه المهام الظرفية المذكورة هي اقتراحات موجهة إلى

[1] **Guentari Mohamed : OP.Cit.p.176.**

الهيئات المحلية على أعلى مستوى أي إلى (الولاية) من أجل الدراسة و القرار أما على صعيد مهامها الدائمة فإنها تقوم بالمساعدة مع تعاونية الثورة الزراعية على متابعة تطبيق تعاليم المد الفلاحي الجديد في شكله المؤسساتي و الاجتماعي، وذلك بالوقوف على قوائم نهائية ورسمية لمالكي الأراضي داخل الإقليم من أجل تأميم الأراضي الأخرى و كذا تعويض المتنازلين عن أراضيهم أو المهملين لها. إضافة إلى كل هذا فالمهام المستوحاة من القانون الفرنسي الناتجة عن الإدارة الكولونيالية و بالموازاة معها نشأت إدارة جزائرية عملت على تطبيق نظام الاحتلال و استقطاب و تنظيم أبناء الشعب الذين قاطعوا إدارة المحتل جماعيا[1]، يضاف إلى ذلك أن قانون المؤسسة البلدية لا يتكلف بمصلحة عمومية بقدر ما يهتم بنشاط اقتصادي من أجل تحقيق مصلحة تموين البلدية، و هذا ما يخالف القانون الفرنسي. إن هذه المهام تجعل منها خلية أساسية في المجتمع على أن تؤدي مهامها بالتدرج و بالتكوين المتواصل، لأنها تعرف حالة انتقالية تتطلب ذلك و يمكننا أن نسجل هنا أنه رغم تجاوز هذه المرحلة الانتقالية إلا أن البلدية لم تستطع تجاوز العقبات الخاصة بالتسيير المحلي، لأن المركزية لا تحترم الاستقلالية المحلية غالبا ولا تترك المجال للامركزية في التسيير، وهذا رغم إنشاء جهاز للقضاء المحلي و إنشاء محاكم بالقسمة و الناحية و المنطقة و الولاية[2]، لذلك فالمراقبة الخاصة بالسلطات الوصية التي تتم على مستوى الهيئات اللامركزية تجعلنا، نفهم بأن البلدية هي تابعة للدولة ماديا من خلال بعض المساعدات و الميزانيات السنوية ،و تجعلنا نفهم كذلك أنه ما دام لم يحصل قدر ضئيل من هذه الاستقلالية التي تعتمد على موارد خاصة، فإن استقلاليتها تبقى شكلية و خالية من كل معنى. من الناحية القانونية قد تتعرض البلدية إلى عقوبة التوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز الشهر بقرار وزاري معتمد على تقارير الوالي، كما قد يحل كذلك المجلس بقرار و يتم تعين مجلس مؤقت يتكون من 5 إلى 11 عضوا يهتم فقط بتسيير المهمات الإدارية المستعجلة وكذا التحضير لانتخابات مجلس بلدي جديد في مدة لا تتجاوز الشهريين وبنفس الكيفية التي تتابع

[1] **بن حرف الله الطاهر. مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد السنة الأولى العدد الأول 1994 ص 38.**

[2] **Guentari Mohamed : OP.Cit p.243.**

عليها البلدية كشخصية معنوية أو كمجلس يتابع أعضاءه كأشخاص، فقد يتم توقيف أحدهم إذا تم ضبطه في حالة منافية لهذه القوانين ، كأن يكرر غياباته فإن أعلى السلطات وحدها كفيلة بتطبيق القرار و بنفس الطريقة التي تتبعنا بها المجلس و الأشخاص أي الأعضاء داخله كما تتم متابعة الأعمال و الأفعال بتقنيات كلاسيكية قصد المصادقة أو الإلغاء أو التغيير، ورغم هذه الإيجابيات فإن السلطة و القيادة كانت سببا ونتيجة في عرقلة وتطور المجتمع و مؤسساته نحو التحديث و العصرنة[1] أما الإجراءات العملية للمجلس، فإنها تخضع كذلك للقانون بحيث تعتبر المداولات تنفيذية 20 يوما بعد إيداعها للولاية ،و يخضع بعضها لمراقبة السلطات الوصية كالميزانية، الضرائب، رصد الممتلكات، جرد و تعداد الطاقم الإداري.... إلخ.

وتبقى أمام الوالي مدة شهر للمصادقة و إلا فإن المجلس يشعر وزارة الداخلية في حالة امتناع الوالي عن المصادقة، أما إذا كان النشاط أو المستخرج القانوني من إحدى الوزارات أو الحكومة فإن تنفيذ المداولة في حالة تلقي أية إجابة في مدة ثلاثة أشهر لا يتم بأية حال من الأحوال. يخول القانون للوالي (المادة 205- 209- 216 من قانون البلدية) حق المصادقة[2] في بعض الحالات المتعلقة بالمؤسسات و المصالح البلدية التي تترك عجزا ماليا كبيرا يؤدي إلى خلخلة توازن الموارد المالية محليا.

أما عن الإلغاء فالمداولات الغير قانونية تعتبر ملغاة من طرف الوالي خاصة إذا كانت تتضمن إضافات أو عناصر خارجية عن المهام الأصلية للمجلس، لكن هذا لا يمنع البلدية من تدخلها بإيداع طعون إدارية أمام أعلى السلطات كوزير الداخلية باتباع الترتيبية و احترام سلم التدرج بإيداع طعن أمام المحكمة العليا بالغرفة الإدارية إذا تجاوزت الولاية مهامها السلطوية. (المادة 106 من القانون)[3] ، أما فيما يتعلق بالتغيير المباشر فالوصاية يمكنها التصدي للنشاطات الغير قانونية للبلدية كانتخاب الميزانية بطريقة غير متوازية التي يعوضها الوالي بأخرى و يصادق عليها و نفس الشيء يطبق على الوحدات الفلاحية الغير ناجحة.

[1] **سعودي محمد العربي- مرجع سبق ذكره- ص203 .**

[2] **Mahiou. A. OP. Cit p.** 133.

[3] **Mahiou. A. OP. Cit, p.** 135.

1-9-2 . التنفيذية البلدية:

أ) **التشكيلة:** تتكون هذه الهيئة من رئيس وعدد من النواب بين 2 إلى 18 نائبا حسب عدد السكان ويتم انتخابهم من قبل أعضاء المجلس البلدي في الأيام الثمانية بعد ظهور النتائج لتستمر مهمتهم خلال أربع سنوات يتقاضون فيها ماهية شهرية يحددها القانون، و تختلف بين الرئيس و النواب و لأن منصب الرئيس لا يتم التداول عليه، فإن الرئيس هو الذي يعين نائبه المباشر في حالة غيابه أو عجزه على الظهور، ويمكن للتنفيذية كهيئة رسمية التدخل في حالة عدم التواصل بين سلطة المقر المركزي و فرع من البلدية بتعيين مندوب مكلف بهذه المهمة، أما التركيبية البشرية للمجلس فإنها تتشكل من الأشخاص المنتخبين و من الأمن العام للبلدية كممثل للإدارة و ليس له حق التصويت، كما يشارك برأي استشاري رئيس الهيئة الاستشارية و ممثلين عن المصالح التقنية للدولة[1].

ب) صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي: يظهر رئيس المجلس الشعبي البلدي كممثل للبلدية وكممثل للدولة كذلك ويبرز عمله في القرارات البلدية التي تعلق ليطلع عليها المواطنين بشكل عام و عن طريق الإعلام الشخصي للأفراد بشكل خاص.

1 – إن رئيس المجلس الشعبي البلدي يعتبر ممثلا للبلدية في حالة النشاطات المدنية و الإدارية ويتحكم في النفقات و يتكفل بالعقود ويمثل البلدية في المحاكم، و يختلف في النقطة الأخيرة القانون الجزائري عن الفرنسي، حيث يكلف المجلس الشعبي البلدي رئيس البلدية للقيام بتمثيل البلدية أمام المحكمة وما عدا ذلك فإن رئيس المجلس الشعبي البلدي مكلف بتسيير تراث البلدية وممارسة سلطته على كامل أعضاء الطاقم الإداري و يسهر على حسن سير المصالح البلدية ،أما عن صلاحياته الجديدة فهو ملزم بتنظيم المصالح العمومية و مختلف المؤسسات و تسييرها و مراقبتها في إطار التسيير الذاتي الذي يخضع للقطاع الاشتراكي فهو يقوم بتحضير

[1] **بوحيط العمري.مرجع سبق ذكره ص 85.**

الميزانية بمعية أعضاء التنفيذية البلدية، لذلك يقوم باعتباره ممثلا للبلدية بالسهر على الإنجازات الأساسية التي تهم المواطن كالمنشآت الأساسية ذات الطبيعة الاجتماعية الثقافية و التربوية والتي هي على عاتق السلطات العمومية ومن مهامه ومهام البلدية الأساسية[1] ،ونظرا للقيمة الاقتصادية للمؤسسات الخاضعة للبلدية فإن تحضير الميزانية أصبح من الأسس الضرورية في عملية التسيير، لذلك نجد الرئيس يتابع كل خطوات الثورة الزراعية.

2- أما الحالة الثانية التي يكون فيها رئيس المجلس الشعبي البلدي ممثلا الدولة يتسنى له تحت وصاية الوالي نشر وتنفيذ القوانين و التنظيمات على المستوى الإقليمي البلدي، لذلك يكون متعاونا مع المعنيين بالإدارة على مراجعة القوائم الانتخابية و عمليات الإحصاء و المصادقة على الإمضاء ويترأس مختلف الهيآت و باعتباره ضابطا للحالة المدنية فهو يقوم بتوثيق عقود الزواج ويوجه المصلحة العمومية للحالة المدنية ،حيث يتسنى له البحث عن الجانحين على الخطأ من أجل عرضهم على العدالة.

ج) مهام الشرطة الإدارية: إن ممارسة القانون الفرنسي بالجزائر قبل الإصلاحات كان يعطي السلطة لأمير البلدية تحت وصاية الوالي على اعتبار الشرطة من المهام الخاصة بالدولة و والتي تمارس على إقليم البلدية.

و على الخلاف من ذلك فإن القانون الجزائري يعتبر الشرطة كنشاط محلي، لأن رئيس المجلس البلدي يضمن سيرها و رئاستها تحت المراقبة وتحت حراسة السلطة العليا لها، فتدخل المجلس الشعبي البلدي يبرز الطبيعة المحلية لمهام الشرطة، حيث يقوم الأعوان تحت متابعة الرئيس لهم بأعمالهم المتعلقة بمتابعة الخسائر و الأضرار الناجمة عن التجمعات و أعمال العنف عن إقليم البلدية، ولكي يقوم رئيس البلدية بدوره كما يجب فإنه يتمتع بحق اللجوء إلى القوة العمومية كما أن وضع الشرطة تحت تصرفه أمر ضروري لتقوية مواقفه وتوضيح مهام الشرطة[2] التي تنحصر خاصة في ضمان الأمن و الطمأنينة للمواطنين و القيام بكل عمل يهدف إلى ضمان حفظ

[1] **بوحيط العمري.مرجع سبق ذكره ص 87.**
[2] **بوحيط العمري.مرجع سبق ذكره ص 72.**

الممتلكات ومحاربة الشغب، أما الشرطة كسلك للضبط فإن مهامها إدارية تقنية تعمل خاصة على احترام تطبيق المداولات و القرارات التي تعزز من هيبة البلدية.

1-9-3 .الوصاية على التنفيذية البلدية:

أولا: إن أي عضو من التنفيذية البلدية قد يتعرض للطرد بالقانون مثلما ذكرنا سابقا، لذلك ينتخب مجلس بديلا عنه في ظرف لا يتجاوز الشهر.

ثانيا: تخضع نشاطات التنفيذية خاصة قرارات الرئيس إلى مراقبة الوالي، حيث لا يمكن تطبيقها إلا شهرا بعد المعاينة الولائية لها ،وفي حالات استعجالية يأمر الوالي بتطبيقها الفوري و يخصه القانون بإمكانية شطب و إلغاء أي قرار بني على خرق للقانون، كما يستطيع لأسباب نظامية توقيف تنفيذ القرارات البلدية بشكل مؤقت وتعويض رئيس المجلس الشعبي البلدي مباشرة في حالة عدم امتثاله للقانون و بعد تلقيه لإعذار عن ذلك.

1)**نمطية الأنظمة الخاصة:** إن الهيكل الأساسي للبلدية الذي يحدده القانون يمكن تطبيقه على بلديات الجزائر باستثناء العاصمة و بعض التجمعات في الجنوب التي تستفيد من نمطية نظامية خاصة ،و يسمح القانون بإيجاد تدابير مستقبلية لبعض التجمعات البلدية في حالات معينة ،ولعل ظهور القرى الخاصة بالثورة الزراعية من بين أكبر المشكلات التي حلت القانون و عرضته للتغير في أكثر الحالات.

2) **قانون مدينة الجزائر:** يرى الهيكل الأساسي لقانون البلدية بأن مدينة الجزائر يجب أن يكون لها نظاما إداريا خاصا بموجب مرسوم 27 يناير1967[1] ، وقد تغير بمرسوم 25 ديسمبر 1970 (J. O. P.1. 262) يسعى هذا القانون إلى تطبيق كل المبادئ و الأطر الإقليمية ما عدا التنازلات التي يشير إليها هذين المرسومين، فمدينة الجزائر تقسم إلى 12 مقاطعة تكون كل منها لجنة انتخابية، و بالتالي فليست بلدية الجزائر في كليتها

[1] **J. O. p. 114 et Rev. Alg. 1967 p.468.**

هي التي تشكل لجنة انتخابية مثل باقي البلديات، لذلك فبمجرد انتخاب المندوبين على مستوى المقاطعات يتشكل المجلس الشعبي البلدي لمدينة الجزائر. و يتم اختيار نواب الرئيس الثمانية عشر من بين مندوبي كل المقاطعات، حيث يعين نائب رئيس على رأس كل مقاطعة و يتسنى له ممارسة مهام ضابط الحالة المدنية إذ يراجع القوائم الانتخابية و يقوم بمتابعة الإجراءات الإحصائية التي يضعها القانون، و يمكن أن تدرج له مهام أخرى بأمر من رئيس المجلس الشعبي البلدي، لذلك فنائب الرئيس في حالة بلدية الجزائر يختلف عن نائب الرئيس في حالة البلديات الأخرى.

إن تنفيذ مداولات المجلس ليست تحت ضمانة الرئيس مثل البلديات الأخرى، و إنما يتم عن طريق كاتب عام عين بمرسوم اقترحه وزير الداخلية، حيث يتسنى لهذا الكاتب الإمضاء على كل النشاطات والقرارات المتعلقة بمداولات المجلس، فهو يحضر لكل الاجتماعات و يحضر كل القرارات التي تخضع للمصادقة من قبل التنفيذية، فهو المسؤول الرئيسي للإدارة البلدية لأنه ينشط و ينسق و يوجه مصالح البلدية، ومن بين الخصوصيات المتعلقة بالقانون الأساسي لمدينة الجزائر ما يتعلق بالسلطات الخاصة بالشرطة و بالحماية المدنية، فتطبيق مهام هاتين الهيأتين يعود للوالي و ليس لرئيس المجلس البلدي، نظرا لأن سلطة الوصاية أكثر فعالية وواقعية على مستوى توجيه البلديات ومراقبتها تقنيا و حسابيا[1]. ومن بين ما يمكن تسجيله على انفراد مدينة الجزائر بهذه الميزة، هو أنها عاصمة البلاد من جهة و يزيد عدد سكانها على المليونين نسمة.

3) المراكز الصناعية: مثلما أعطى القانون نمطية إدارية خاصة بالعاصمة أجاز إطارا إداريا و نظاميا يتعلق بالمراكز الصناعية ببعض البلديات على شكل قانون محلي يتعلق بالمؤسسة الصناعية و تمثلت هذه المؤسسات في كل من حاسي رمل، حاسي مسعود، عين أمناس، تتكلف داخليا بتشغيل المصالح العمومية و انجاز الهياكل الجماعية الخاصة بالبلديات حسب القانون، وقد يتعرض تدخلها الإداري للتغيير في بعض الحالات من قبل

[1] **Guentari Mohamed : OP.Cit -p.246.**

وزير الداخلية أو الوالي إذا كانت السلطة إدارية أو عن طريق التحكيم أو عن طريق السلطة القضائية[1] المخولة للغرف الإدارية عن طريق التقاضي بدعوى البطلان recour d'annulation يتميز كل مركز بخصوصيته الشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية ،و يخضع مباشرة لوصاية الوالي بإبعاد البلدية أو الدائرة ،التي يعتبر المركز تابعا لإقليمها من كل سلطة، أما فيما يتعلق بالتنظيم الإداري فكل مركز صناعي هو مسير من قبل إداري منتدب عين بمرسوم من وزارة الداخلية و بموافقة من وزارة العدل،حيث يتسنى لهذا الإداري اتخاذ القرارات التابعة لمهامه، فهو يعتبر ضابطا للحالة المدنية و ضابطا للشرطة القضائية. يعتبر مسؤولا أو حاكما خول له القانون حق الممارسة السياسية حتى وإن إختلف نشاط التسيير فإن مرد ذلك لطبيعة المؤسسة أو الشخصية المعنوية التي تحتضن مثل هؤلاء الحكام .

ليس للمركز هيئة خاصة بالمداولات، لذلك فالمجلس الاستشاري المعين لسنتين هو الذي يتولى هذه الصيغة تحت رئاسة إداري منتدب يدير شؤون الجلسات إضافة إلى مندوب عن المجلس البلدي بمعية رئيس البلدية أو رئيس الدائرة التي ينتمي إليها المركز، إضافة كذلك إلى ممثلي الأشخاص الذين يأويهم المركز و الذين يعينهم الوالي بما يماثل عدد مندوبي البلدية.

يعقد هذا المجلس دورته العادية مرة خلال ثلاثي وفي أي لحظة ممكنة في شكل غير عادي وطارئ باستدعاء من الإداري المنتدب، أو الوالي ويكون موقف تحكيم السلطة الوصية نافذا وغير قابل للطعن إلا في حالات تمس التوازن بين الهيئات أو المساس بالأمن العمومي[2]، أو في محاولة لتوقيف العمل بالمؤسسات و يكون هذا الطعن أمام الوزير المكلف بالداخلية و الجماعات المحلية.

[1] **بن حرف الله الطاهر- مرجع سبق ذكره ص 43 .**
[2] **بن حرف الله الطاهر- مرجع سبق ذكره ص 45.**

فيما يتعلق بنظامه المالي فالميزانية المتفق عليها هي محدودة من قبل الإداري المنتدب بعد رأي المجلس الاستشاري، حيث لا تستفيد هذه المراكز من المداخيل التمويلية الخاصة بالبلديات وتخضع لنظام الضريبة و الجباية البترولية التي تجمع في شكل ميزانية لتدعيم العجز المالي للبلديات التابعة لولاية الانتماء

4) التجمعات البلدية: يمكن للبلديات التعاون معا بتسخير الموارد المشتركة فيما بينها من أجل ضمان النشاطات التي تراها ضرورية، فالتجمعات المشكلة من بلديتين أو أكثر بإمكانها إعلان إجراء محاضرات تتعلق بالبلديات بإثراء نشاطاتها وطرح المشاكل وذلك باقتراح تشكيل نقابة بلدية بمرسوم ولائي إذا كانت البلديات تنتمي لنفس الولاية، و بمرسوم وزاري إذا كانت البلديات تنتمي لأكثر من ولاية، تعتبر هذه النقابة مؤسسة عمومية و إدارية تتميز بالشخصية المعنوية الخاضعة لقوانين الوصاية وتقوم بالمحاسبة وإدارة البلديات، و يمارس الوالي وصايته على البلدية التي تحتضن مقر هذه النقابة، و قد يتم اختيار أعضاءها من قبل البلديات المعنية وتجتمع هذه الهيئة النقابية مرة على الأقل بشكل عادي تخصص جزءا من ميزانيتها للتشغيل و الجزء الآخر للهياكل و الاستثمار، و تعتبر نفقات التشغيل والهياكل و الصيانة التي تأسست من أجلهم النقابة من بين نفقات ميزانيتها التي تشكلت دون تحديد لآجالها ،لذلك تعتبر منحلة بمجرد انتهاء المهام التي شكلت من أجلها، و يجب أن يسجل في هذا الإطار بأن القانون خصص رصيدا ماليا تماشيا مع إعادة ترتيب مفهوم الصلاحيات و تطوير الأحكام المالية و الإدارية و توضيح أسلوب تدخل البلدية لتحقيق المهام المستندة إليها وهذا تضامنا فيما بين البلديات،[1] و يستعمل هذا التعويض لتدارك النقص المادي عند البلديات الفقيرة من قبل البلديات الغنية، و خصص لذلك رصيدا من الميزانية للتدخل السريع من أجل مساعدة البلديات التي هي

[1] **سعودي محمد العربي- مرجع سبق ذكره- ص.281.**

في حاجة لها ، و تلحق هذه المصادر المالية بالصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (C.N.E.P) [1] من قبل مصلحة أسست خصيصا من أجل ذلك، و هي مصلحة المصادر المشتركة للجماعات المحلية

5) نظام القرى الاشتراكية الخاصة بالثورة الزراعية: تهدف الثورة الزراعية إلى إحداث تغير جذري على ملامح الحياة الريفية و قد جاء في الميثاق الوطني بأن بناء القرى النموذجية التي تحتوي على وسائل الحياة المؤسساتية و المدنية تدخل في إطار الرؤية الثورية الجديدة للحياة المحلية ،و بالاعتماد على الهيئات الفلاحية و التعاونيات المستخلصة من الثورة الزراعية شكلت هذه القرى مركبات اجتماعية واقتصادية ضامنة للوظائف السوسيولوجية في أبعادها الثقافية و الإدارية و الاقتصادية بالقيام بأعمال تعزز سلطة الدولة و تطوير الحركة الجهوية و رفع المستوى الثقافي و الاهتمام بالنظافة العمومية و صحة المواطنين الجماعية و المساهمة في كل ما يمس بالأمن العمومي و التنمية المحلية و تطوير الموارد البشرية[2]، لكن أهم مشكل سجل مع بداية ظهور النماذج الأولى لهذه القرى هو كيفية تسيير العلاقة بين هذه التجمعات داخل القرية بالنظر إلى المؤسسات الموجودة، أي بمحاولة إلحاق هذه النظرة التحديثية إلى أسس قانون البلدية، لذلك فضم هذه القرى ضمن السياق العام لقانون البلدية يحتم على المعنيين تصنيفها إلى فئات بلدية حسب التنظيم الذي يطرحه القانون الذي يجب أن يعيد النظر في كيفية استيعاب هذه التشكيلات الاجتماعية و إشراك الفلاح في الحياة الاجتماعية و كيفية التعامل مع هذه المؤسسات الجديدة داخل هذه القرى من أجل إعطاء الفرصة للجميع للمشاركة في تسيير الشؤون المحلية، وحتى تتمكن البلديات من مزاولة نشاطاتها بكل استقلالية وتصبح الجماعات المحلية تملك وسائل تدخلها فإن أهم إصلاح يتمثل في إعطائها الصلاحيات المطلقة كتحديد نسبة الضريبة بما يتماشى و الواقع المحلي سواء من حيث الخبرات المحلية، أو من حيث الواقع الاجتماعي العام[3]،

[1] **Décret du 9 Août 1973 p. 771.**

[2] **سعودي محمد العربي- مرجع سبق ذكره- ص283 .**

[3] **بوحيط العمري.مرجع سبق ذكره ص 72.**

وهذا ما يعطي توجها سياسيا واجتماعيا له انعكاساته على النموذج الإداري في الجزائر الذي بقي رغم كل ذلك في أغلب حالاته متأثرا بالمراحل الكولونيالية.

إن الإصلاحات المحلية بناءا على المعطيات المتوفرة كواقع سوسيولوجي في البلدية والمأخوذ في صيغة الإرث التاريخي قد يأخذ المجتمع إلى إصلاحات أعم تتعلق بعمق التنمية الوطنية.لذلك تمثلت الاصلاحات في القواعد التي حددها الاطار الدستوري المحلي، الذي يراهن على نجاح الديمقراطية القاعدية.كما تمثل القوانين البلدية والولائية الإطار التشريعي المحلي، الذي تخطه الدولة على مستوى الحكومة من اجل تشخيصه والوقوف على تثمين نتائجه.ولعل ما يميز مرحلة التشكيل الخاصة بالبلدية الجزائرية، أنها مرت بعدة تجارب اكسبتها تجربة ثرية، لكنها أوقعتها في حالات أخرى في تباين عملي كبير بينها كاطار قانوني وبين الهيآت الحاكمة بها، و التي تتمثل خاصة في كل من رئيس المجلس الشعبي البلدي وأعضائه إضافة إلى رؤساء المصالح المختلفة الذين يقومون بوضع قانون داخلي بغية تحديد كيفية التحكم في الوضع الخارجي، الذي يستوجب المعاملة مع المواطنين والمستثمرين في حالة المشاريع المحلية.

لذلك كان اعتمادنا هذا المد التاريخي لتحولات البلدية من دواعي الفهم و تقصي الحقيقة السوسيولوجية، التي تقف وراء البلدية من خلال عملها الإدراي ومن خلال السياسية التي يقدمها من يتولى السلطة بها.

ويندرج تصورنا في أن اللحظات التاريخية المختلفة التي مرت بها البلدية كمؤسسة تجسد القانون الوضعي و تحتوي الشخصية الحاكمة كحالات متفاوتة لكنها متماسكة من أجل تأكيد الثقافة المحلية وتواصلها عبر الزمن ، و الملاحظ على البلدية الجزائرية عموما و بلديتنا بوجه خاص أن وقع القانون الكولونيالي بدأ يفقد ثقله بالتقادم تاركا المجال للتحولات الإجتماعية للمجتمع الجزائري الذي وجد في البنية الإدارية الجديدة و الفتية ملاذا لإستثمار القدرات و الموارد البشرية لفئات و أجيال فترة الإستقلال ، لكن أهم ملاحظة يمكن تسجيلها بقوة مقابل كل ذلك أن الثقافة الممحلية في صورة القبيلةو العشيرة و العائلة الكبيرة هي موجودة بقوة رغم تغير

إستراتيجية ونظام المجتمع المحلي ، فحيثيات التمثيل السياسي و النشاط الإداري أصبحت لا تخلو بأي حال من الأحوال من هاته العقلية ، و بعبارة أخرى يمكننا أن نستدل على ذلك من خلال التناقض الذي وقعت فيه هذه المؤسسة المحلية أو الشخصية الحاكمة بها ، إذا علمنا أن السلطة التنفيذية على هذا المستوى تستند على التشريع الوضعي و القانوني للسلطة المركزية لكنها في المقابل تنتقي سلوكياتها و نشاطها السياسي من الثقافة الشعبية التي توجد بغزارة في العلاقات العشائرية ، وحتى يستتب الأمر بشكل عقلاني يجب أن تتماثل القوانين مع السلوكات و الثقافة المحلية ، أي أن يكون القانون و الممارسة يتسايران بشكل عشائري لخدمة العشيرة على الأقل ، أو أن يكونا معا وضعيان لخدمة المجتمع المدني على الأبعد .

الفصل الثاني: الشخصية القيادية والفعل السياسي

2-1 مفهوم الريادة

2-2 أنواع القيادة السياسية

2-3 القيادة والنشاط السياسي

2-4 مسالك العمل القيادي

2-5 السلطة القيادية وعلاقتها بالفئات الإجتماعية

2-6 القيادة والفعالية السياسية

2-7 الشخصية كأساس للقيادة

ليس غريبا أن نجزم القول بأن المجتمع الراقي هو الذي يملك دراية نفعية عند اختياره لقادته، الذين يملكون أدوات الحل والعقد، أما الاختيار المخالف لهذه القاعدة فإن من جملة ما يترتب عليه، هو تبادل المساوىء من الطرفين ،لأن طبيعة المجتمعات المتخلفة تنتج قيادة متخلفة ،لذلك فعملية التوجيه وتربية الشعب من أجل تصحيح خطواته وتحقيق آماله ،هي افعال سلوكية بيد قيادة راشدة.

أما تنشئة هؤلاء القادة على هذا المسار فهو ثمرة عمليات سيكولوجية تتابع القائد منذ نعومة أظافره وإلى غاية بلوغه سن التحكم في توجهاته الشخصية، وقد تكون محاطة بجملة من الاستعدادات الموروثة التي توجهه نحو سلوك قيادي يناسب تركيبته النفسية والاجتماعية.

2-1.مفهوم الريادة: لقد عمم ماكس فيبر (Weber) مصطلح الريادة (charisme) ،الذي يعني تلك القدرة الخارقة على سحر الجماهير و قد أخذت هذه الكلمة من قبل مؤرخي الأديان الذين يرون أن الريادة هي تلك النعمة التي يهبها الله إلى الأشخاص الذين يعتبرون ذوي سلطة تختلف جذريا عن سلطة البيروقراطي العقلاني الشرعي أو الملك التقليدي.

لذلك قد يختلط علينا الفهم فيما يتعلق بالقائد الذي قد لا يكون رائدا رغم تأثيره في أعضاء جماعته بتوجيههم و تغيير سلوكهم[1]، لأنه قد لا يكون أكثر تفكيرا و خبرة و مهارة، و بالتالي قد يشرع غيره و يرسم مسار جماعته و يحدد أهدافها.

أما الحكم الريادي فيقتضي مهارة و أسلوبا وتدبيرا خارقا، أي ما فوق بشري وما فوق طبيعي وقد تتبلور هذه الصفة في من هو مرسل من الله، أو في بطل محارب عنيف أو في زعيم، و لضبط تصورنا عن صفة الزعيم الرائد، فإن النظرية السوسيولوجية تتطلب التوسع الحر في تفكير الموضوع بشكل يتماشى مع الابتكارات الخارقة التي تتخذ لذاتها شرعية مؤسساتية رغم مآلاتها و مرجعيتها المعتقداتية ،لذلك فإن هذا النوع من العلاقة السياسية يشترط تأثيرا مباشرا من جهة واحدة، و التي على عكس القيادة ذات الطبيعة الديمقراطية التي عبر

[1] **عباس محمود عوض – في علم النفس الاجتماعي دار المعرفة الجامعية 1986 ص 75 .**

بصددها هومانز في (1961)و التي تبرز في السماح للنفس بالتأثر بالآخرين حتى يتأثرون بك ،فماركس فيبر(Weber) يميز الكاريزما عن الأقسام العقلانية و التقليدية، حيث يعتبرها نتيجة السيطرة المطلقة للأخلاق البروستانتية[1] على مجالات الحياة الاجتماعية و خنقها، لدرجة إحداث ثورة داخلية أفرزت ميكانيزمات القوة و الهبة و الشجاعة و الحنكة و السحر في الرجل الكاريزماتي الثائر الذي يظهر بعد أزمة أو ثورة أو مشكلة[2]، ويذهب فيبر بعيدا حين يشدد على توضيح المعنى بجلاء كبير، حيث يعتبر الشخص الودود أو الجميل الذي ينقاد إليه البعض جراء هذه الصفات السحرية لا تربطنا به بالضرورة التزامات شخصية، ويبرز ذلك بشكل أكثر وضوحا يتمثل في كوننا إزاء فرد من الشعب حاكما علينا، أننا نشعر بغير جاهزية لتحديد خط عملنا ،على عكس الزعيم الروحي الذي يأمر الرجل الغني أن يبيع كل ما يملك و يتبعه بقوله : " بع كل ما تملك واتبعني".

فالريادة تذهب رمزيا إلى استعمال ما هو وهمي بفصاحة شخصية تزيد من إيمان الأتباع بها، و كلما نجح المشروع المرغوب فيه و الذي يظهره الرائد بأنه ليس خرافة كلما كانت علاقته بهم تنبني على أن وعدا قد تحقق من خلال مهمته الرسولية ذاتية المصدر التي تجعل منه جوهريا لا سابق و لا لاحق له [3]، لذلك قد يبقى هذا النوع من السلطة بالنسبة للذين يخرجون عن زمرتها نوعا تعسفيا تسعى الشخصية الكارزمية إلى شرعنة مواقعها بمجابهة الموروث الثقافي وتصديها للمخيال الاجتماعي واستثماره وفق ما يمأسس مكانتها. لذلك يرى فيبر(Weber) بأن الجماعة الانفعالية المتمثلة في الطوائف الدينية و الأحزاب السياسية التي تشكل أديانا دنيوية[4] بمفهوم (ريمون آرون R. aron) إضافة إلى الهامشيين المنشقين الذين يمتلكون تعبيرات عن النزعة الدينية الدنيوية هي الأقطاب الضرورية المؤهلة لإيجاد هذه الشرعية من خلال علاقاتنا التنافسية حول إرضاء الزعيم و كسب وده.

---

[1] **سعد جلال " علم النفس الاجتماعي" منشأة المعارف بالإسكندرية ص277 . 1984 .**

[2] **محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع أسسه و موضوعاته ص172.**

[3] **بودون وف. بوريكو. المعجم النقدي لعلم الاجتماع ترجمة ل: سليم حداد – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر– الطبعة الأولى- 1986 ص358 .**

[4] **Aron, R. , L'age des empires et l'avenir de la France, Paris, ed. de la défence de la France, 1945, 1946.p.210.**

2-2 أنواع القيادة السياسية: قبل أن نتعرض إلى أنواع القيادة السياسية وجب علينا فهم مدلولها السوسيولوجي الذي يعني إحداث التغيير وترك اللمسات التي تتجلى من خلال تفاعل ثلاثة عناصر تتمثل في القائد و الموقف و الأتباع.

لذلك فهي تتضح على أنها وظيفة و علاقة و حتمية في نفس الوقت، و لأنها حقيقة اجتماعية فهي تفاعل بين وحدات الجماعة على أساس التأثير و التأثر.

أ- القائد: هو عنصرا هاما من عناصر الجماعة وهو على دراية بالعلاقات التي تسود بين الأفراد و هو يعتمد في كل ذلك على دافعيته و إدراكاته و إمكانياته التي تساعد على تحقيق أهداف الجماعة.

ب- الموقف: يتمثل في الوظيفة التي يؤديها القائد وتبرر وجوده، و يمثل الموقف الصفات الأساسية الأصلية التي تحدد أبعاد الظاهرة.

ج- الأتباع: هم الذين يخضعون لطبيعة العلاقة التي تحكم الروابط التي تنبني على صفات معنية و مبادئ محددة يجب أن يحترمها القائد قبل أن تحترمها الجماعة.

فالقيادة تفاعل و تبادل بين من هو في دور القائد و الخاضعين لقيادته ،لكن التبادل بينهما أسسه التفاعل من الجانبين ،فالمحكومون يستمعون لأوامر الحاكم و يتفاعلون معها فهم قد يقبلونها فيقبلون عليها ،كما قد يرفضونها ويكون ذلك بمثابة تقويم منهم لقدرات حاكمهم.

إن ظاهرة القيادة خضعت لعدد كبير من الدراسات الميدانية وتعتبر دراسة العالم الأمريكي " لوين " وزملائه دراسة تجريبية على المجتمعات الصغيرة التي أظهرت أنواع القيادة التالية:

1- المجموعة الأوتوقراطية: التي تحدد فيها خصائص التوجيه المطلق للقائد، حيث يركز سلطته بين يديه دون اشتراك أحد معه في الاستشارة مع حبه لتلك الطاعة العمياء من قبل أعضائه، و يحبذ أن يكون بعيدا عن مجموعته على مستوى الظهور، لذلك تتميز هذه المجموعة بما نسميه بالقيادة الاستبدادية الديكتاتورية.

2- **المجموعة الثانية:** تمثل النموذج الديمقراطي الذي يعكس المناقشة الحرة لأفراد الجماعة إزاء العلاقة السياسية، وفي حالة هذه المجموعة يعطي القائد الفرصة النسقية للفرد و الجماعة على إبداء قراراتها و آرائها لكي تكون المحاكمة التي تعقب أي فعل أو رأي يبديه أحدهما شرطا أساسيا للإنتاج، و يعتبر هذا النوع من التبادل خصوصية تحفظ القائد داخل هذا النموذج، فهي تنازلا عن حقه و وسيلة تفعيلية لسياق هذه السلطة.

3- **المجموعة الثالثة:** نستطيع أن نقول بأنها تتوسط المجموعتين، حيث يتجلى سلوك القائد في أفعال إقصائية للغير، لكنها لا تقتضي فرض أرائه و هو نوعا ما قائدا فوضويا لا يبالي بالعمل الذي يسمح به لأصحابه دون توجيه لهم.

إن هذه الدراسة تعمقت إلى درجة أنها توصلت في النهاية إلى المواجهة بين المجتمع الديمقراطي و المجتمع الأوتوقراطي. و قد ثبت نظريا أن الأنظمة الحديثة الغير شمولية تعمل على تأسيس المناقشات الجماعية، التي تسيطر الحلول الشاملة اليقينية لمجتمعاتهم، و يشارك الحاكم في هذه الحالة من مواقعهم على تشجيع أعضاء الجماعة على الاشتراك في المناقشة بإلحاق القرارات الجماعية و القرارات الفردية الناجحة دون فرض لها، و دون الاعتماد على الاختيارات اللاشعورية، بينما التفاعل الذي يميز المجتمع الأوتقراطي فهو ميل للعدوانية إلى كل أفراد الجماعة، ما عد رئيس الجماعة الذي قد يتدخل في حالات ما من أجل فض النزاع، و قد يلاحظ على أن أفراد الجماعة ينجذبون نحو الرئيس من أجل التقارب خاصة و أن العلاقات يسودها نوعا من روح السيطرة ومحاولة كل فرد الهيمنة على الآخرين، فتتحول هذه العلاقات إلى سبيل آخر ينسج القرابة و الانتماء إلى درجة الاقتداء الفعلي أو الصوري بشخص آخر، وهنا تتحول الدولة حسب ما يؤكده مالينوفسكي إلى حاوية لرعاياها لأن الدولة البدائية غير مستبدة[1]، خاصة وأن وحدة الجماعة في المجتمع الديمقراطي هي أكثر قوة و أكثر استقرارا .لكن السؤال السوسيولوجي الذي يطرح نفسه بإلحاح كبير حول القيادة الديمقراطية أو

[1] **بالاندبيه جورج –الأنتربولوجيا السياسية- منشورات مركز الإنماء القومي الطبعة الأولى 1986ص 114 .**

الأوتقراطية، هو هل أن هذه الصفات شخصية مكتسبة وهل هي كمية أم كيفية مقارنة بغير القياديين من عامة الناس. أم أنها تختلف عنهم فقط في العمق؟ و لأن القائد تعترضه مشكلة التعامل مع الناس بغية تحفيزهم على العمل مع حل لكل ما يعترضهم من صعوبات و متاعب[1]، فإنه نتيجة ذلك لا يعتبر أكثر اتحادا من الدولة ،لأن العناصر المؤلفة لها تتزاحم لتضمن لنفسها السلطة و الهيبة و القدرة المادية ، و يستدعي هذا التنافس و التزاحم إتباع إستراتيجية مؤقتة تعتمد على التقسيمات الجزئية للمجتمع الكلي من أجل تجنب حالات حدوث الخصام الكبير أو الحروب التي قد تؤدي إلى فراغ في السلطة، في الحالة الأولى يقدم بالانديه G .balandier مثال لدولة بولينيزيا و يقدم في الحالة الثانية الدول الإفريقية التقليدية و يقصد بالتقسيمات الجزئية بعض أعضاء النخبة السياسية أو أولائك الذين يمثلون حزبا سياسيا مستندين على الأقارب و الحلفاء و التوابع، من أجل بلوغ مواقع شخصية سياسية في خضم المجتمع السياسي[2] .إننا للإجابة على السؤال السالف الذكر نتكئ على الفكرة التي تعتقد في النبوغ أي نعتقد في مؤلف " انجباوم" « Eichbaum » المأخوذ عن نظرية لمبروزو التي تذهب إلى التقريب بين النبوغ و الجنون، حيث بينت هذه الدراسة أنه بين المجموعة الكبيرة المعرضة للكشف عليها لأنها تمثل حالات النبوغ توصلت النتيجة إلى أن أقلية فقط هي التي تعكس حالة عقلية طبيعية.لذلك فأعظم النابغين قد أصابتهم حالات اضطرابية هي إصابات عقلية و من هنا ارتبط مفهوم النبوغ بالجنون[3]. فالإشكال المطروح على مستوى المرشحين للقيادة، لم يبرز على مستوى القدرة و الذكاء و الخبرة على حل المشاكل الاجتماعية أو العجز على حلها بقدر ما هو مركز على مستوى التغيرات الجذرية لكل ما يملكونه من أفكار و اتجاهات نحو ما يحكمون، و لأن تدريب القادة على هذا النوع من المسالك المنهجية فإن عددا منهم يرفض الخضوع وهم يرون بان القائد يولد و لا يصنع. فمن كان له موقف من الأتباع منهم ومن الوهلة الأولى والذين يجب إشراكهم في أخذ القرارات فهم نوعا لا يستحق السلطة، أما الذي يرى

[1] **Demenach- jean Marie : des ideés pour la politique. Seuil. octobre 1988 p.113.**

[2] **بالانديه جورج –مرجع سبق ذكره ص 111 .**

[3] **Dumas, Decaux, la folie au pouvoir, 1966, p . 13.**

ضرورة صرامة الرئيس لإثارة الخوف في المحكومين، فإن ذلك يدل على وجود حالات نفسية سابقة معطلة قد تنعكس على مساره، لذلك ينطبق هذا التحليل على الجنون الذي يعتبر حالة نفسية سابقة و مفهوما قديما ،حيث يرى أرسطو أن الشعراء كانوا يصلون إلى أقصى حالات الجودة في النبوغ الفني في حالات الجنون، و إن قدر لهم الشفاء فإنهم لن يستطيعوا إنتاج الشعر[1] ،ولنفس السلوك السلطوي رؤية أخرى في نظر التحليل النفسي و مدرسة فرويد التي ترى بأن النبوغ هو عملية توتر واضطراب نفسي يعبر عن عدم الرضا و الارتياح ،ويرى جيكلز jekles بأن النبوغ الخلاق هو حالة سيكولوجية تبرز كتصرفات معينة إزاء الوضع معبرة بذلك بأنها انعكاسا لعقدة أوديب كما في حالة نابليون بونابرت ،أما فيما يتعلق بنفس التحليل لفئة الفلاسفة، فإن الدراسة أثبتت صفات عامة مشتركة[2] تمثلت في عدم الشعور بالرضا والارتياح، والإخفاق في الحياة الزوجية ورفض الأوضاع الاجتماعية و السياسية المحيطة بهؤلاء هي من الصفات التي كانت وراء النقد و الرؤية الفلسفية للأوضاع وبالتالي النبوغ في التفكير.

2-3 القيادة و النشاط السياسي:

ان ممارسة القائد لنشاطه ينطلق من مسلمة سلوكية سيكولوجية تجعله يحاول التخلي عن عاداته السيئة والتي لا تتماشى مع سلوك الجماعة كلما أحس بذلك واكتشف عيوبه، فهو قادر على التحكم في اتجاهاته الخفية[3] ،أما خاصية توظيفه لقدراته حسب الموقع الذي يحتله، تجعل الآخرين يميلون إليه و يطيعونه ويستقبلون تأثيره لأنه يستمد سلطته من مركزه، ونظرا لأن هذا النوع من العلاقات السياسية تؤطره الدولة فان برودون Proudon يرى أنها تنبعث من الحياة الاجتماعية وهي تعبر عن علاقة اجتماعية تراثية تفاوتية و تنتحل سلطته ببقائها خارجة عنه على أن تحتكر القوة الجماعية لذلك، فعلاقة السياسي بالمجتمع هي كالعلاقة بين الرأسمال و العمل، و لأن القوة الجماعية تتشكل من تعارضات المجتمع والدولة، نظرا لتعدد العلاقات بين الجماعات

[1] **ERASME, Eloge de la folie, 1963, p. 127.**
[2] **د. حامد ربيع – مقدمة في العلوم السلوكية- دار الجليل – الطبعة الثانية 1981 ص 329 .**
[3] **عباس محمود عوض –في علم النفس الاجتماعي- دار المعارف الجامعية 1986 ص 88 .**

والتحكم في الجدل الدائم، يرى برودون و بعض المختصين في الأنثروبولوجيا السياسية ضرورة المطالبة باللامركزية أو الفدرالية السياسية،[1] بينما الدولة الناجمة عن التقسيم الاجتماعي للعمل ناجمة كذلك عن تحول أشكال التضامن ،ومن ثم فهي حسب دوركايم تتجاوز المجتمع السياسي الذي تشكله الجماعات الاجتماعية وليست أحد المظاهر التاريخية، و لأنها تملك القدرة على التفكير و العمل فإنها وكيلة عن الفكر الاجتماعي ،لذلك فإن كانت الدولة معلما قاعديا لعملية الحراك السياسي، فإن مسألة النشاط و الممارسة تمشي في كنفها ورغم أن فيبر Max weber يماثل صيرورتها بالعقلنة التي تعرفها المجتمعات الحديثة المعتمدة على الأدوات الخاصة بالهيمنة، كما تمتلك الإكراه المادي المشروع ورغم أن فيبر يتجاوز البنية التاريخية للدولة في تحليله بتركيزه على الظاهرة والنشاط السياسي، فإنه يرى أن الدولة شكلا متطورا ودائما للجماعة المهيمنة وعنصرا لعقلنة متقدمة في المجتمع السياسي.

وحتى لا نحصر دور النشاط السياسي في مفهوم الدولة التي تعتبر مجالا مطلقا مقارنة بدور القائد، فإننا نقر أنه في كلتا الحالتين يتعلق الأمر بخدمة الجماعة التي لا تجد لنفسها بدا من الكشف عن ذاتيتها إلا عن طريق الآخرين، فالشعوب تبرز من خلال إلهامات قادتها ونفس الشيء بالنسبة للأفراد.ويعود التزام الأفراد لممثليهم بهذه الدرجة من الارتباط، لتصورهم أن القائد البديل لن يكون بمستوى قيمة السابق، ولعل التحام الكل حوله يعود لقوة تمسكه بزمام الجماعة التي يقودها و يوجهها كما يشاء، وهذا لاكتسابه خبرات ضرورية لهذه الوظيفة ، حيث لا يوجد شخص اسمه الرجل المختار بميلاده و إنما يوجد شيئا اسمه الإدارة المعروفة بالثبات و الصبر و المثابرة[2]، ورغم تعلم الشخص لهاته المهام و إدراكه سبل التوجيه و التحكم في الجماعة بطريقة غير موروثة، فإنه يبدو و كأنه وجد لها مع أن الخصائص الاجتماعية في كليتها هي التي تحدد نوعية القائد، فقائد جماعات الإجرام يختلف عن قائد جماعة العلم و المعرفة حسب الطبيعة السلوكية و النفسية التي

[1] **بالانديه جورج –مرجع سبق ذكره ص .102 .**

[2] **Doubrovsky, corneille et la dialectique du héros 1963, p. 475.**

توجد وراء لقاء الجماعة بقائدها ولقائه هو بمجتمعه، ثم تأتي بعد ذلك قدرة الشخص القائد على ممارسة مهامه بشكل يجعل منه رمزا لمجتمعه حتى ولو اختلف في قدراته وفي نبوغه فإنه مرآة لجماعته.

إن الخصائص الاجتماعية التي صنعت القائد كشفت عن خصائص قيادية فردية واستثنائية تخص قائدا دون غيره لأجل أن يتميز عن تابعيه ويمكن حصرها في ثلاث نقاط:

1- المستوى الأول ويتعلق بالمتغير النفسي الذي يعبر عن عمق الحياة العاطفية الممثلة في ردة الفعل الإيجابية أو السلبية إزاء بعض المنبهات المحيطة به ،والتي لا يحس بها غيره لذلك فهو أكثر حساسية من غيره بها فما قد يحدث أثرا في الشخص العادي يخلق عنده حالة من التوتر.

2- المستوى الثاني يعتبر امتدادا للمستوى الأول ،حيث أن القائد أكثر الناس قدرة على الألم وبالتالي فإن أحاسيسه أكثر عمقا وأكثر اتساعا من غيره لدرجة أنه يرى أن الاتجاه العام يطغى على كل اتجاه خاص، بحيث يجعله يشعر بآلام قومه ويكون على استعداد لأن ينسى نفسه في سبيل الجماعة.

3- المستوى الثالث لا يتغير هذا المستوى على سابقيه فهو وجداني لكنه يتركز على القدرة العقلية التي يمتلكها القائد من أجل التخيل العميق الذي يذهب به إلى المستقبل ليرى ما لا يراه غيره[1]. إذا كانت هذه المحاور هي المصادر الأساسية لمواجهة المشاكل اليومية فإنها تعد البعد الحقيقي الذي يعبر عن الزعامة في أبعادها السياسية.

أ- مميزات القيادة:

إن ما يرتبط بالقيادة من قيم خاصة العلاقة كموضوع أساسي هو الذي يجعل لها أهدافا تتجلى من خلال احترام التوزيع في نظام القيم التصاعدي الذي يحكم الجماعة، وتعتبر الطريقة البنيوية أكثر ملائمة لفهم نظام الأفكار المتعلقة بالقيادة والنظام السياسي الذي يعبر عن واقع الممارسة، رغم أن كل مجتمع يعرف أنظمة متوافقة، إلا أنها في حالة التنازع لا بد و أن يتغلب أحد هذه الأنظمة، وتكون هنا القدرة قدرة تفوق بنية

[1] **حامد ربيع – مقدمة في العلوم السلوكية مرجع سبق ذكره ص 332 .**

معينة على البنى الأخرى في مجتمع موحد، ولعل من أهم ما تطرحه الأنثروبولوجيا السياسية في هذا الباب هو التعليل الذي يلازم قدرة الفرد على قيادة الآخرين ويطرح لنا في الوقت نفسه كيفية نشأة علاقة الإمرة والطاعة التي تجسد في نهاية المطاف القيادة بكل أصنافها و أشكالها وخاصة و أنها تنتقل من موقف لموقف آخر، لانها تملك آليات استمراره،ا وقد تتدعم الملكات القيادية بالتدريب حالما تبرز هذه القدرات[1]، ولتحديد مفهوم لمدلول القيادة منذ الأصول نقول أنه في حالة سابقة على الدولة تكون السلطة أو القيادة ما قبل سياسية تتشكل في خضم القرابة والدين والاقتصاد، أما القيادة في حالة الدولة فهي تمشي وفق معايير نظامية ودورات سياسية مع احترامها للقيم الأصلية والدورات الموجودة قبلا، والتي تعيدها كنموذج شكلي، فالدولة التقليدية تصيغ مفاهيم القرابة وتعيد إنتاج وظيفة هذا السياق، فتكون بذلك البنية أو نظام الأنظمة أساسا للقيادة والسيطرة وتكون في نهاية المطاف سياسية، لأنها استطاعت أن تفرض نفسها فالسلطة والقيادة هي فرضية يجب إثباتها حيث يرى هيوم (Home) أنها ليست ملازمة للأفراد رغم أنها تؤثر على الأشخاص بوسائل الإقناع و الإكراه لأنها تظهر بمظهر نهائي، إنها حسب ماكس فيبر weber Max تبين الإمكانية المتاحة لأحد العناصر داخل العلاقة الاجتماعية ليوجهها حسب مشيئته[2]، رغم أن الجماعة في الجهة المقابلة لها دورا أساسيا خاصة في المجتمعات التقليدية والمغلقة، حيث يتعدى مجال التحالف بين الأفراد إلى الجماعات والقبائل والعشائر التي تقود القائد الذي ينتمي بالضرورة إلى مجلس القدماء ، حيث يجب أن يكون رجل حرب ومن بين أشجع الرجال[3]، فهل يستعمل هذا القائد قوته وشجاعته وذكاؤه في توجيه جماعته وإعطائها التوضيحات اللازمة لها . أم أنه مرغما على إقامة علاقة مشاركة معهم، وهل يعمل على الحد من قدرات بعض أتباعه خوفا على مكانته منهم ،أم أنه يشجعهم على التفكير ويحفزهم على الأداء الحسن؟

ب- الأبعاد الوظيفية للقيادة:

[1] **سعد جلال، مرجع سبق ذكره ص254.**
[2] **بالانديه جورج –مرجع سبق ذكره ص 37 .**
[3] **Megherbi, A. Culture et personnalité Algérienne O.P.U 1986 p. 71.**

تتراوح وظائفية العمل القيادي من قائد لآخر، وقد تقدر عند أغلبهم بالعشرين وظيفة على الأقل واعتبارا لأن القائد هو عقل الجماعة فهو من يوجد ويخطط، فهو إذن أداة للتنفيذ، حيث يعمل على خلق التنسيق داخل النشاط الجماعي سواء كان هو من يحدد المبتغى أو الجماعة، ولذلك تعود عليه مسؤولية متابعة التنفيذ مع ضرورة الاشتراك في العمل اللازم للتنفيذ ويعتبر في هذه الحالة فردا غير عادي مقارنة بأي عضو من أعضاء الجماعة، فإن ارتقى إلى درجة تصاعدية فإنه مجبر على أن يضمن تأدية الواجب الكامل لهذا العضو.

يعتبر القائد الموجه الوحيد الذي بإمكانه إعطاء الطرائق و الأفكار التي تؤدي إلى تنمية بعض نواحي العقل الأساسية شريطة أن تكون الجماعة التابعة له ، ذات ذكاء عال حتى يتسنى للعلاقة بينهما السير في تطبيق الأوامر القيادية بشكل نسقي تحده أطراف متقابلة ومتقايسة إلى حد ما. و إن القائد السياسي حتى إن رجع وصوله إلى السلطة الى فئة أو حزب معين يجب أن يتخذ موقف الحيادة والتوفيق بين الصراعات المختلفة، وكوظيفة أساسية يجب أن لا يهمل القائد أنه نموذجا مثاليا للجماعة التي يقودها ورمزا لها، لأن في ذلك ضمانا لتماسك وتواصل سير المجتمع السياسي، ولعل سقوط القائد في الحرب هو إعلان مسبق عن بداية الهزيمة ، ويعتبر خاصة في المجتمعات المتخلفة أداة لإثبات وتأكيد المسؤولية الفردية. فالأفراد داخل الجماعات يتجنبون رفع القرارات العامة ،لأن وجود القائد يحررهم نفسيا من ضغط اتخاذ القرار ، وتاريخ الدكتاتورية الفاشية في إيطاليا و ألمانيا خير مثال على ذلك[1]، لكن التاريخ السياسي سجل أن عملية التأثير القيادية هاته ،قد تكون من وراء الستار رغم أنها تعبر في هاته الحالة كذلك عن ميزة القائد الفعلي أو القائد الاسمى أي الرسمي الذي يكون مصدرا للتحكم في القرارات الحاسمة، وقد تبين أن الأفراد المحبوبين هم أكثر نشاطا و يأتون في المرتبة الثانية أو الثالثة، لكنهم يتلقون تقديرات أكثر كراهية ويتلقى أكثر من ذلك من كان على أعلى مستوى وتقدير بسبب أفكاره[2]، وقد تكون هذه الأفكار خلقا إيديولوجيا، رغم أن هذا يعتبر ناقصا في نظر المحللين

[1] **حامد ربيع - مرجع سبق ذكره ص 335.**
[2] **عباس محمود عوض- مرجع سبق ذكره ص 124.**

السياسيين في الاتجاهات المعاصرة، لأنهم يميزون بين الفكر و الحركة في نطاق التقييم السياسي، وقد عرف الكثير من القادة السياسيين بوظيفتهم الإديولوجية التي ضمنوها حركة سياسية معروفة في السجل التاريخي.

من بين ما يمكن تسجيله كذلك حول وظائفية القائد أنه سلك مسلكا أبويا خاصة في المجتمعات التي عرفت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أن دوره ينطوي على مماثلة اجتماعية لآباء داخل أسرهم، رغم ما يثيره ذلك من خلط بين الحياة العامة والحياة الخاصة، لكن حالته هاته قد تتردى فتلحقه الهزيمة والإخفاق، ويحمل المسؤولية لأنه أخفق في مشروعاته وخان أمته فأصبح مصدرا للأخطاء. إن للقيادة ذاتيتها يجب أن تتم بتلقائية وكلما ابتعدنا عنها كلما فهمنا صعوبة أبعادها الوظيفية، وتعتبر التراتبية داخل النظام القيادي من أهم المعطيات لفهم سلسلة الأدوار التي تحدد مكانة الذين يقتربون منه أو يبتعدون عنه، فهناك القائد وهناك الطبقة القيادية كما توجد فئة الأعوان وفئة الموالون أو المحبون، ولمعرفة مكانة الأفراد فإن نظام القيم الذي يمثله القائد هو الذي يضع كل تصنيف في مكانه، ولفهم مضامين البعد القيادي يرى بعض المحللين أن ازدواجية ما هي التي تسيطر وتميز على ماهية الفعل والنشاط السياسي عند القائد. فهناك رجل الحركة ورجل الفكر حيث يواجه الأول الواقع ويقدم الحلول العملية للمشاكل ،ويخطط الثاني للمستقبل ويتنبأ بأبعاد التطور، لذلك نجد أن البعض منهم يحسنون اختيار أعوانهم من مستشارين و إداريين مهرة لضبط مثل هذه التوجهات العملية. ويرى سير مارتن كونوي sir martin conway أن القائد تربطه بالجماعة علاقة خفية تحدد طبيعته ما إن كان ممثلا للجماهير أو مسيطرا عليها أو متحدثا باسمها وهذا ما يقابل مفهوم النموذج النظامي والمتسلط والمقنع عند عالم النفس الاجتماعي بارتيت[1]، حيث أن الأول متسلط يؤسس سلطته على التقاليد والعادات والقيم والعقائد، والنوع الثاني هو عدواني متحفز تسيطر عليه الحركة العنيفة المتدفقة المغامرة، أما الثالث فيزاول سلطاته من خلال الإقناع و الاقتناع ويعيد إلى الذهن تلك الصورة الثالثة في التقسيم السابق الذي يصفه بارتيت بأنه زعيما مقنعا يميل إلى تملق الجماهير ويمنح الوعود بلا قيد، كثير

[1] **حامد ربيع - مرجع سبق ذكره ص 337 .**

الحديث عن حقوق الأفراد وعن تصحيح التعسفات وتحقيق الإصلاحات. إن هذه التقسيمات تقدم النموذج السلوكي لكل قائد سياسي، حيث يرتبط الموقف والنشاط العملي حسب طبيعة الشخصية ويشمل هذه التقسيمات ضمنيا النموذج الفيزيولوجي، حيث تقر النظرية ببعض السمات الحسنة التي تعتبرهم ذوو قامة طويلة وأكثر انغماسا في النشاط الاجتماعي وأقوى عزيمة وأقدر على المبادرة والمثابرة وأعلى طموحا وأكثر تمتعا بالثقة بالنفس وبالثبات الانفعالي وبقوة الإرادة والسيطرة وحسن المظهر والسمعة والتواضع، فالقادة اجتماعيون ومنطقيون يوصفون بالأمانة وهم مبتهجون[1]، إن هذه المواصفات السيكولوجية والفيزيولوجية تجتمع لترسيم معالم السلوك القيادي في نطاق نشاط القادة السياسي سواء تعلق الأمر بمميزاتها أو بأبعادها الوظيفية.

2-4 . مسالك العمل القيادي: تستند القيادة السياسية إلى ثلاثة مسالك تتمثل في القوة أو الضغط والإكراه والخديعة أو التحايل والمساومة ويلجأ إليهما القائد في لحظات استثنائية يوضحها ميكيا فيلي في كتابه الأمير بشكل جيد، ثم هناك المسلك الثالث الذي يعتمد على الإقناع والاقتناع وهو جوهر العمل القيادي وفي جميع الأحوال ، فإن القائد مرغم على الاتصال من أجل تحديد طبيعة العلاقة ، و يكون المعنى المقصود من وراء الاتصال هو استقبال المعلومات من أجل تسطير مخطط فكري يتجلى في إطار حركة على أن تكون المعلومات سببا في خلق التفاهم والتقارب بين عناصر المجتمع السياسي. تبين لنا هذه المستويات التي تتأتى من الاتصال أن القائد في كل هذا ليس فقط للقهر وإنما تواصله بالإتباع هو التفكير من أجل الإعداد والتنظيم للتلاعب بشكل جيد مع الموقف. لكن التحولات المعاصرة في المجتمع اليوم عقدت من مأمورية القائد، فكان المسلك شاقا للغاية لأن التطور التكنولوجي يؤدي إلى مخاطر الحركة السياسية بصفة عامة، خاصة وأن الفرد أو المواطن داخل الجماعة تخلى عن مهامه ومسؤولياته، وتتضخم في هذه الحالة مهمة القائد الذي يجب أن يسلك مسلك التوفيق بين القيادة السياسية [2]والقيادة في مدلولها الاجتماعي ومن ثم يحدث تفاعلا ينبني على أساس

[1] **عباس محمود عوض- مرجع سبق ذكره ص 131 .**
[2] **بالانديبه جورج –مرجع سبق ذكره ص 36 .**

التأثير والتأثر، لكن حدود السياسي لا ينبغي أن ترسم بالقياس إلى مختلف أنظمة العلاقات الاجتماعية فحسب و إنما أيضا إلى الثقافة المتناولة بكليتها أو ببعض عناصرها، لأنه كلما كان الاندماج الثقافي ضعيفا كلما كان الاندماج السياسي فعالا، فنمط الأسطورة والطقوس يقدم الحجج المبررة للمطالب المتعلقة بالحقوق والوضع والسلطة. وحسب مالينوفسكي فإن هذه المواضيع داخل المجال الثقافي تعمل على شرعنة الاجتماعي بضمان مبررات النظام الخاص بتوزيع السلطة والامتياز والملكية، لذلك تعتبر الثقافة سياسة[1] غير مباشرة وإن كل تحديد لها هو من السياسة مجرد غوغاء وقوة وتسلط، فإعادة إنتاج القيم الثقافية داخل النسق السياسي تؤكد أجرأة التفاعل من خلال مستويات مختلفة، كتجاوز الصراع وتحقيق التكامل، بينما التوفيق بين الأهداف القومية والتصورات الفكرية أو الإيديولوجية فهو مسلك قيادي سلوكي نحو توفيق هذه الأهداف مع الحركة السياسية.

من مستويات التفاعل الأخرى ذلك الذي يحدث بين المجتمع والموقف ودور القائد في خلق المرونة داخل المجتمع نظرا لما لخاصية التقاليد و أفضليتها من أثر من جهة، وما للموقف من خصائص ومتغيرات من جهة أخرى ،ثم هناك نوعا آخرا من الانسجام والتفاعل بين الموقف والقرار، ثم بينهما وبين المجتمع، حيث يصير الموقف امتدادا لخصائص الجماعة وتصير الجماعة إرادة متكتلة في اتجاه القرار، ولصياغة القرارات السياسية المختلفة، فإن الجماعة أو المجتمع على وجه التحديد يقوم على أساس تنمية المعلومات والقيم والاتجاهات التي ترتبط بالنسق السياسي لمجتمعه ،فتصاغ بالتالي السياسة على أساس التنشئة[2] التي تستند في نموها وتطورها على الفهم المشترك للقيم والعادات والتقاليد التي تسود المجتمع والتي تطبع سلوك أعضائه الذين يتعلمون الأنماط المؤسساتية من أجل التعايش السلوكي والنفسي للنظام العام[3] لأن عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية هي مسلكا وعملا قياديا رائدا تؤديه الأسرة والمدرسة والتفاعلات المختلفة مع بعض

[1] **محمد عبد الفتاح – ممارسة تنظيم المجتمع في الأجهزة والمنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية – د. ط2003 ص 37 .**

[2] **رعد حافظ سالم – التنشئة الاجتماعية و أثرها على السلوك السياسي،"دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة" دار وائل للنشر،عمان ، الأردن د.ط200ص 15.**

[3] **عبد الهادي الجوهري ، دراسات في علم الاجتماع السياسي مكتبة نهضة الشرق القاهرة1960 .ص 10.**

المواقف السياسية والسلطة بشكل عام. لدلك فإن مسألة الانتقال إلى التمركز الاجتماعي مرورا بدائرة الأنا تعكس تحول المشاعر والتصورات مع مرور الزمن إلى إيديولوجيات واتجاهات سياسية يصبح الفرد يدافع عنها ويبحث لها عن تبريرات خاصة[1] عند انخراطه في حزب سياسي أو جمعية أو حتى عند تعاطفه مع اتجاه معين، ولكل فرد مكانة معينة داخل هذا النظام العام ، لذلك فإن توزيع فئات المجتمع السياسي تبين أنها تعبر عن خصائص متميزة. فالقائد (leader) كما ذكرنا سابقا هو ذلك الشخص الذي تجتمع في خصاله آمال الأمة ويكون في مقدوره صياغة الترابط بين الماضي والحاضر والمستقبل، أما الحاكم فهو ليس بالضرورة قائدا كما أن ليس كل قائد حاكم، فالقائد رمزا قد تفقده الجماعة لفترة طويلة لكنها لا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تستغني ولو لفترة بسيطة عن الحاكم، لأنه شخصا مسخرا لممارسة السلطة فهو مجبول عليها ،لذلك قد يكون فاشلا كما قد يستمد سلطاته من النظام القانوني وليس من صلاحياته الذاتية، بينما رجل الإدارة السياسية فهو إن صح التعبير الأداة التي يمتلكها الحاكم من أجل الاتصال بجميع عناصر المجتمع السياسي ،وتتميز خصوصية هذا المسلك السياسي في كون صاحبها ديبلوماسيا أي وسيلة فاعلة في يد الإدارة السياسية على مختلف المستويات حتى على مستوى النطاق الدولي، ويتميز كذلك بخصوصية خبرته السلطوية التي أساسها منطلقاته العلمية التي تساعده على التحليل والفهم العميق.

2-5 السلطة القيادية وعلاقتها بالفئات الاجتماعية:

إن كل اعتراف بحكم شخص من الأشخاص أو مؤسسة من المؤسسات السلطوية أو حتى مضامين رسالة أوالرجوع إليها يعتبر ولاءا ، لأن الولاية هي علاقة ينظر إليها من وجهة نظر ذلك الذي يوجهها ووجهة نظر ذلك الذي يتلقاها، إن التحليلات الكلاسيكية لماكس فيبر Max weber حول الأشكال الشرعية الثلاثة للسلطة تجعلنا نرى ونعتقد أن ما تتضمنه الرسالة من أمر ومضامين تنسجم مع التقليد الذي نعتبره

[1] **مصباح عامر – التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي –شركة دار الأمة للطباعة ط1 2003 ص 111.**

إحساسا ونتوقع أنه إرثا لا يجب أن يبقى دون وارث مع عدم نكران الذات وفقدان للهوية، إن هذه المضامين تحمل في طياتها قانونا أو قاعدة قابلة للتوضيح أو التبرير حسب طبيعة الموقف، كما أن هذا التصرف إزاءها هو ما يسميه ماكس فيبر Max weber السلطة العقلانية. وقد تحتوي هذه المضامين قوة خارقة تجعل التابعين والمطبقين غير قادرين على مقاومتها والرضوخ إليها مباشرة نتيجة سحرها ويتمتع بهذا النوع من السلطة أو الحكم أو الريادة والقيادة النبي والرسول[1]، إنه في كل الأحوال المتعلقة بالسياسة أو بالسياسي يمثل هذه الرؤية سواء كانت شخصية أو مؤسساتية أو حتى رمزية في تقليدياتها بالمفهوم الفيبري، إنها تتخلص في صناعة القرار والقدرة على التعامل مع الجماهير باحترافية مهنية تشمل إشراك العناصر التي تؤثر في تغيير أو في صناعة قنوات العمل القراري، فتكون بالتالي صفوة معينة من الفئات الاجتماعية من متغيرات صنع القرار السياسي وتجدر الإشارة إلى تلك الفئة كذلك والتي بحكم رمزيتها أو هبتها أو مكانتها الاجتماعية إضافة إلى ممارستها السياسية تعلن عن آراء ينظر إليها على أنها نماذج يجب احترامها وإتباعها. ومما لا يجب إهماله في هذه الرؤية دور الأعوان والمشجعين للقائد الذين يتصورون أن تمسكهم به ليس لوجوده في أعلى قمة الهرم السياسي، و إنما نتيجة لعاطفة خفية تجعلهم يساندونه بقوة على ممارسة السلطة ،لأنهم موجودون من أجل إمداده بالطاقة السلوكية. في خضم هذه الفئة يوجد صنف آخر من الأعوان يعتبرون تابعين أكثر منهم أعوانا لأنهم يرتبطون بالقائد ارتباطا نفسيا لحظة الممارسة السياسية فقط خاصة عند نجاحه فيها ، فهم من حيث العلاقة أقل استقرارا وانتظاما في الترابط الفكري مع القائد أو الحاكم. و هذه العلاقة هي غير مستقرة حسب التحولات الممكنة للفئات المختلفة فمثلما يعيش المجتمع القواعد التقليدية التي تتقيد بها هذه الفئات وتعيد إنتاجها ثمة أوامر يتلقاها الأتباع بشكل عام وبحماس كبير هي شرعية السلطة العقلانية التي تمارس خاصة في إطار المهن والتنظيمات البارزة في حياتنا الحديثة، وقد أدرك ماكس فيبر Max weber بالنسبة للولاية البيروقراطية التي تنتمي حسب رأيه إلى النموذج العقلاني أنها لا تشكل نموذجا مغلقا لكنها إذا فقدت استقلاليتها النسقية فإن

[1] **بودون ر. وف. بوريكو –مرجع سبق ذكره .ص607 .**

في ذلك مخاطرة لفقدان فعاليتها، فإذا تقوقعت السلطة القيادية في المهام الإدارية فإن حركتها الوظيفية أو السياسية تتوقف من حيث بعدها العقلاني، إن هذا التحليل يجعلنا ندرك أن النمطية التقليدية توجد بشكل يفتح المجال أمام وجود النمط الثاني ، لأن العقلانية وحدها هي مثالية مفرطة تكون بقدر ما هو عليه المجتمع الذي يغيب عنه كل عنف وكل ظلم[1].

إن من بين المنتسبين إلى القائد كذلك و إلى سلطته الوظيفية فئة أو طبقة تساهم في صياغة شبكة الممارسة السياسية وتسمى بالمنتفعين وتمتاز بقدرتها على تغيير لونها تبعا لتغير النظام السياسي وخصائص القيادة، فالمصالح المادية هي التي تشكل عندها المصلحة المؤقتة وبالقرب من هذه الفئة هناك المصفقون الذين يسعون لاجتذاب نظر السلطان، لأنهم يخضعون لبروزه ونشاطه المتزايد فهم تابعون كالأذناب ينتشرون في المجتمعات المتخلفة خاصة، إضافة إلى كل هذه الفئات هناك جمع كبير من العناصر الاجتماعية التي تمتاز بعدم اهتمامها بالسلطة ، ورغم ذلك فهي بطريقة غير مباشرة تساهم في صناعة العلاقة السياسية[2] إن هذا التحليل والتمييز بين مختلف الفئات الاجتماعية وتعاملها مع القائد واللعبة السياسية بصفة عامة هو في حقيقة الأمر تشريح للكيان الاجتماعي والجسد السياسي اللذان يتداخلان من حيث العلاقة المتبادلة بينهما وإحالة ذلك ،أي العمل والممارسة السياسية لمختلف الفئات المذكورة آنفا من حيث علاقتها بالقائد دون ترتيب لها وظيفيا حسب مشاركتها وصياغتها للنسق السياسي، فإذا أخذنا على سبيل المثال قائد الرأي وصانع القرار، فإننا نلمس ازدواجية وظيفية إن لم نقل تداخلا بين المجال السياسي ومجال الإدارة السياسية ،إن ما يهم في كل هذا هو أن طبيعة القيادة هي التي تفرض على مختلف الفئات الآنفة الذكر سواء كانت قريبة من القائد أو بعيدة عنه، فإنها في حقيقة الأمر تعكس خصائص القائد وصفاته من حيث قيمه ومميزات ممارسته القيادية. إن هذا الارتباط والتلازم بين القيادة والمجتمع أعطانا فرصة التحليل والتعرض لمختلف الفئات الاجتماعية الممكنة على الإطلاق من حيث التعامل مع الحاكم، لكن ما تجدر الإشارة إليه هو ضرورة توضيح معالم البنية القيادية

[1] بودون ر. وف. بوريكو مرجع سبق ذكره ص 608.
[2] حامد ربيع - مرجع سبق ذكره ص 347 .

انطلاقا من النماذج الممكنة على الإطلاق والتي منها القائد الرئيس الذي يأتي نتيجة للديمقراطية الجماهيرية ويتميز بقدرة خارقة على الإقناع وعلى التحكم في تموجات الحركة الاجتماعية التي تشكلها الجماهير، لأنه شخصا صلبا يملك قوة تؤهله على المواجهة والمغامرة ويستطيع دون صعوبة تذكر تنظيم صفوفه انطلاقا من خصائصه السلوكية،واعتبارا لأنه محبا للسلطة فهو يقف دائما إلى جوار الوضع القائم ويخاف الإصلاح وهو من بين أولائك الذين يعتبرون الإيديولوجية في الخداع لكنه يحسن استعمالها ويملك طبعا المواصفات البشرية التي تنطوي على مكافئة أصدقائه. وقبل أن نواصل التكلم عن النماذج الأخرى، فإننا نحس من خلال مختلف المعاينات السوسيولوجية أن نماذج فيبر(weber)الثلاثة موجودة في مجتمعاتنا، وأن العقلاني يمارس هيمنته على النموذجين الآخرين ما دام يستند على أساس التبرير والحجج عند أي طلب كان ، فلغته التواصل والتعامل من خلال القانون، و لو أخذنا مثلا عن هذا النوع وليكن السلوك المهني فاننا نجد أن الطبيب مثلا يملك ولاية وهيمنة على فضائه ومجتمعه المهني وبالتالي يملك عقلانية شرعية هي مبنية على الكفاءة والمعرفة يمكننا مقارنتها من حيث التشابه والاختلاف مع العقلانية الشرعية للبيروقراطي الفيبري[1] Webrien ،- فهناك جدارة قانونية تحصرها علاقة التواصل في حالة البيروقراطي من جهة، وهناك ممارسة العلاقة في نطاق المعرفة والتقنية التي تخضع للشهادة وعلى التفويض في النوع الثاني من العقلانية (البيروقراطي) ، ورغم أن النوعين يمارسان نشاطات خدماتية ،فإن البعد من وراء ذلك لا يتخذ لنفسه تفسيرا تجاريا، لذلك يشدد ماكس فيبر Max weber على الفوارق بين راتب الموظف و أجر العامل وربح الرأسمالي. فالهيمنة السلطوية عند البيروقراطية تجسدها الصفة التسلسلية، أما الصنف الثاني فإن الصفة ائتمانية لأن من يمثلها يتصف بصفة الاعتدال والاستعداد الدائم للتأقلم بالموقف والتعديل في حركته حسب الظروف ويمتلك جانبا خاصا يمثل التواضع فهو على استعداد للتفاهم بالإقناع والاقتناع والعلاقات العامة رغم أنه لا ينساق وراء الجماهير فهو يؤمن بشكل كبير بالنظام والقانون ويدرك جيدا أن الثقة تنبني على النجاح والفشل إزاء المواقف العارضة كما يحسن التعامل مع مختلف

[1] **بودون ر. وف. بوريكو مرجع سبق ذكره ص 609 .**

المشاكل المطروحة نظرا للملكات التي تؤهله لذلك وكذا لأن المنتفع بالخدمة هو في أكثر الأحيان غير كفء. أما القائد البيروقراطي الذي أضحى سياسيا ينتابه كثيرا من الارتباك المنهجي خاصة وأنه يجد صعوبة كبيرة في اتخاذ القرار يجد متعة عند مراقبته للآخرين وتقسيمهم، ولأنه لا يملك قدرة كبيرة على التخيل والمبادرة فإن عالمه الخاص بالممارسة ينبني على التقليد وتفسير ذلك بأنه ولاء مثلما يفسر ضيق أفقه ومحدوديته بالانتماء وعلى العكس من ذلك هناك نوع آخر من القائد وهو ذلك الذي نسميه الدبلوماسي الذي يملك مواصفات تؤهله لخوض غمار العلاقات الدولية وهو يتكرر في جميع مستويات العمل السياسي، يملك القدرة على اللاتماثل بين ما يظهره وما يخفيه وهو على قدرة فائقة لترك بعض المبادئ الأخلاقية والتنازل عليها كلية في سبيل تحقيق بعض الأهداف، بحيث يجد متعة كبيرة حينما يتلاعب بالأشخاص والمواقف ويتميز بميزة خاصة وهي مشهورة جدا وهي ان كلمة نعم تعني عنده ربما وكلمة ربما تعني لا وكلمة لا تعني إخفاقه كدبلوماسي. إن وضع الثقة في مثل هذا النوع من الأشخاص هو شكلا عقلانيا خاصة إذا توفرت لي بعض الضمانات كالشهادة التي تقدمها هيئة معترف بها لكني في المقابل أعتمد الماضي المهني والأخلاقي اللذان يساعدان على تقديره وتقويم حقيقته بشكل أوضح يقره العقل.

من بين الأنواع والنماذج القيادية الأخرى القائد المصلح الذي يمثل الكمال فهو يسير عمله بثبات حتى ولو كان ذلك على حساب نفسه ويرفض كل الصعوبات التي توجد كمعيق للحياة ويسخر وقته لمواجهتها بالاستعانة بإيمانه للمنطق وللسلوك المنظم الذي يخترق كل الحواجز ولو كان ذلك إجهادا بنفسه، ويتجلى منطق هذا العمل من خلال ما يصارعه ومن خلال الطريقة التي يتم بها استقبال الأوامر خاصة وأن التابعين هم دائما في حالة حرمان يدفعهم بحرارة أو بعنف للإقبال على هذا التواصل من أجل الفهم والتطبيق أو الرفض ورد الفعل، فهل يعود هذا النوع من العنف إلى أمر أصلي ورمزي أم إلى أمر تأسيسي؟. إن ما ينجم عن هذا الحرمان يتسم بالتعسف والتميز معا، لأن القائد المستبد يعزل نفسه مع معاونيه عن الجماعة المبعدة التي يتم تجاهلها والتعامل معها على أساس الأداة ويعود فقط إلى النخبة الضئيلة حوله. لذلك تشكل الولاية

الديموقراطية عند علماء النفس الشكل السليم والضبط المتوازن لعلاقات التعاون وهذا لا يعني عندهم أن كل آلام غير معقولة هي نتاج الهيمنة الاستبدادية ، ولا يمكن بأي حال تسمية هذا النوع من السلطة سيئة ، لأن الحرمان والقهر ليسا دائما النتائج الحتمية لوجود القاعدة القانونية[1]، من النماذج القيادية التي نفهم مسارها من خلال تعاملها مباشرة مع الفئات الاجتماعية، المهيج أو المثير للفتن والقلاقل الذي يتخذ من إيديولوجية المصلح متكئا يستند عليه ويلجأ إلى العنف من أجل تحقيق ما يصبو إليه ولأن إيمانه مطلق باتجاهه فهو لا يعرف سوى الصديق أو العدو، هو ثوري للغاية ويربط التغير الجذري بالتقدم، ولأنه يميل دائما إلى تضخيم الخلافات العقائدية، فهو على استعداد لفرض نظامه ومن ثم، فهو لا يصلح لبناء نظام اجتماعي حقيقي، وغير بعيد عنه هناك القائد العقائدي الذي يقف موقفا معاديا لسابقه و يعطي صورة مثالية عن الواقع باعتماده على ألفاظ وتصورات واقعه المغلق ، لذلك فهو لا يولي اهتماما كبيرا بالحياة الواقعية وهو فيلسوفا[2] أكثر منه رجل حركة، إن شبكة العلاقات القائمة حسب تعبير فرويد هي الكبت وأولويات الإسقاط النفسي، لأن الرغبة هي دائمة مكبوتة في اللاوعي والمرحلة الأولى التي تمثل البداية مثلما تمثله الطفولة في حياة الإنسان قد تفلت بحكم الواقع من رقابة التعبير الشفوي والعقلاني، لكنها كمرحلة قد تقود بقوة إلى الظهور، فالأعراض الاستبدادية توجد أصولها في كبت الشهوات، أما عن انتشارها وغموضها فإن ذلك يعود لقدرتها الترابطية[3] والمعممة المعبرة عن إدراك اللاوعي بهذه الطريقة. قد تعرف المجتمعات النموذج البيروقراطي مثلا ممزوجا بالعقائدي في شكل خليط قد يعكس حالة الاضطراب الاجتماعي.

6-2 القيادة والفعالية السياسية :

قبل أن نتكلم عن التفعيل السطحي أو المركز الذي يحدثه الفعل يجدر بنا أن نتطرق إلى الفعل كشرط سوسيولوجي للنشاط الاجتماعي، ويعود هنا ماكس فيبر Max weber مرة أخرى ليعطينا استفاضة تحليلية

[1] بودون ر. وف. بوريكو مرجع سبق ذكره ص 610 .
[2] حامد ربيع - مرجع سبق ذكره ص 340 .
[3] بودون ر. وف. بوريكو مرجع سبق ذكره ص 611 .

تسعى إلى فهم النشاط الاجتماعي بواسطة التفسير السببي لكيفية حدوثه ولآثاره، وإن كان أغلب المختصين يتكلمون أكثر فأكثر عن الفعل منه عن الفاعل بإعطائه معنى ذاتيا، فإن فيبر يحدده من خلال النشاط المتبادل ويفهم من خلال المعنى الذي يعطيه إياه الفاعلون، و قد يكون هذا التقديم نظريا للغاية لكنه يقودنا إلى استهلال الموضوع انطلاقا من الفعل السياسي قبل فعاليته، ولأنه متبادل الذاتية فمعنى الممارسة السياسية لا نجدها مباشرة عند القائد كفاعل وإنما نستقيها من كل الأعضاء الشركاء في العملية السياسية، أي انطلاقا من ذلك الذي يبدو لنا فاعلا مباشرة و ممارسا لأن التأثير متبادل و هناك أمرا أو نشاطا اجتماعيا كانت له استجابة الفاعل فعلا، من جهة أخرى أولائك الذين ينفعلون لنتيجة هذا النشاط هم في هذه الحالة بصدد القيام بفعل ناجم عن إثارة خارجية، فالحركية في حالة الفاعل هي فعلا وفي حالة المنفعل هي كذلك فعلا فما يقوم به القائد كمركز أساسي في المجتمع السياسي هو تفاعل وتداخل للعلاقات داخل النسق العام لمجتمع الانتماء، أما الممارسة السياسية كنشاط بتعبير فيبر[1] فهي اشتراك فعل أحدثه فاعل (قائد، حاكم) وفعل أحدثه منفعل (محكوم، تابع) ، أما مسألة الفعالية فتعود بالدرجة الاولى إلى حدة هذا الاشتراك وكذا إلى ضرورة ابتعاد السياسي قدر الإمكان عن السلطة الغير عقلانية التي يجسدها الرجل بدلا من المؤسسة فتشبع الحاكم بثقافة السلطة الشخصانية والذاتية بعيدا عن ثقافة المؤسسة والدولة والمجتمع، فعدم نجاعة الفعل السياسي وفعاليته قد ترجع بالدرجة الأولى إلى الثقافة الذاتية التقليدية التي تعمل قدر الإمكان على إبعاد المفكرين والمثقفين والانطواء على بلوغ المصلحة الذاتية، وربما انفتاح السياسي في المجتمعات الغربية على هذه الفئة هو الذي أعطى شرعية عقلانية لأنظمتهم وفعالية ،ويبقى روسو وميكيافيلي من بين أحسن الأمثلة على ذلك سواء على المستوى النظري أو الفعلي.

أ) مفهوم الفعالية السياسية: إن الدراسات الحديثة المتعلقة بعلم السياسة رغم ما يعترضها من عوائق تجاوزت هذه الصعوبات بطرائق ومناهج جديدة غير تلك التي استعملها الفلاسفة ،بعبارة أخرى فإن علم

[1] **عبد الله عبد الرحمن- تاريخ الفكر الاجتماعي- الإسكندرية سنة1999 ص272 .**

الاجتماع السياسي يرجع إلى دراسة الفعل الواقعي كحركة آنية مجسدة في سلوك شخص اجتماعي جذوره الضمنية هي الدلالات الفكرية والفلسفية التي وجدت مع وجود المجتمعات الإنسانية الأولى، فالحضارة اليونانية القديمة باعتمادها على دلالاتها السياسية الخاصة كانت وراء وضع مفهوم الدولة والدستور والنظام السياسي ...لذلك، فإن السياسة إذا كانت فنا للحياة الاجتماعية فهي تلك المعاملات التي تتم بين المنشآت الاجتماعية في إطار وجود سلطة تشرف على توفير روح التعاون والتزام الأفراد والمنظمات[1] كالعادات والتقاليد والمحافظة على الأمن والعدالة في كافة أنحاء البلاد، وإذا كان التركيز على السلطة يعني دراسة الدولة، فإنه يختص كذلك بتوزيع القيم[2] على المجتمع وإعطاء الأولوية للطاقات البشرية، وقد ننظر للسياسة من وجهين أو مفهومين مختلفين يتمثل الأول : في أن السياسة هي جوهرا إنسانيا، ويتمثل الثاني في اعتبارها معرفة تتأتى منه ومن مختلف النشاطات الجوهرية التي تعمل في تواصلها على تفعيل ذلك ، لأنها تمثل من جهة فن العمل في حدود الممكن وفن إدارة شؤون الحكم، وقد تتخصص بفراسة في تنظيم الجماعة ، لذلك يرى دوفورجيه موريس أن مجموعة المعارف والقيم والمعايير والرموز هي قواعد أساسية لتفعيل العمل السياسي تسخر هذه التفاعلات ضمن الوعي العلني أو الصمتي لخدمة مصالح الأفراد والمجتمع بصفة عامة كما تستخدم لتبرير الأهداف[3] وتحديد الوسائل السياسية، لذلك فالفعالية السياسية تشكل كثافة خاصة تتحول إلى موضوع أو مجموعة منظمة تبرز في التحول أو التغير الإيجابي في الحياة السياسية التي تعتمد على الفكر المؤسساتي المعقلن.

ب– القيادة كثقافة سياسية: إن الممارسة المتميزة كنشاط معبر عن الثقافة السياسية جلبت اهتمام العلماء الذين وجدوا أن التمثلات تنبع عن المعتقدات والقيم التي تتحكم في القرارات السلطوية وإن تحركها هو لبلوغ الأهداف، وللوقوف علميا على هذه الخلفيات اختصت الإنتروبولوجيا السيكولوجيا بدراسة التنشئة ومتابعة مراحل التشكل الشخصاني. في حين تبقى هذه السلوكيات والدين هما المحرك والفاعل الإيجابي للبناءات

[1] محمد نصر مهنا – علم السياسة بين التنصير والمعاصرة، منشأة المعارف بالإسكندرية ط 1985.1 ص 18
[2] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، مدير التحرير ماجد نعمة، الموسوعة العربية للدراسات والنشر بيروت ط1 ،1990 ص73.
[3] موريس دوفورجيه، علم اجتماع السياسة، تسليم حداد- المؤسسة الجامعية للدراسات العربية والنشر والتوزيع ط2 2002 ص92 .

السياسية المختلفة حسب كل من "فيبر" و"دوركايم"، لذلك طرحت مفاهيم الثقافة والتنشئة والإيديولوجية والفعالية بشكل مكثف على صعيد البحث السياسي الذي يعبر عن هذا المجال من خلال القيم والاتجاهات والسلوك السياسي من جانب المواطنين أو القادة، وفي تدخل هذين الجانبين اللذين يعطيان معنى لعملية الممارسة السياسية، هناك تحكم في تصرفات النظام السياسي، و توضح هذه العملية ما يجب أن تكون عليه السلطة وما تحققه بالفعل[1] وهي عملية توزيع للاتجاهات على المواطنين من أجل الموضوعات السياسية التي لا تخرج عن بيئة خاصة وحالة سيكولوجية معينة ومجموعة من القيم التي تتفاعل من أجل بلورة حركية النسق السياسي[2]، فأعضاء المجتمع في ظل هذه النزعة يدركون جيدا شكل النظام السياسي والبنى والقادة والمقترحات وحتى عملية وضع القرار وتسلم الطلبات الشعبية، ولأنهم فاعلون بمشاركتهم ويحركون هذا النسق فإنهم يدركون كذلك حقوقهم وواجباتهم ودورهم في التأثير على الحكومة بغض النظر على ما إذا كانوا قابلين أو رافضين لهذا الدور. فبنية الفعل السياسي تندرج في إطار جملة من الأبعاد الشخصية كالإدراك البارز للاتجاهات والمؤسسات السياسية الممثلة للمجتمع وكذا الشخصيات القيادية وهناك البعد العاطفي الذي يندرج بدرجة أقل، لأن التصورات الوجدانية ترسم بشكل هش المواقف السياسية فتجعل من الزعماء والقادة قادرين على التحكم في إنتاج علاقات سياسية تنبني على أساس الولاء، لذلك نجد سلطة رئيس البلدية عموما تستند على الرابطة الشخصية التي تربطه بأتباعه. وتعتبر هذه الفئة من السياسيين حلقة خاصة لأنها تتشرب السياسة قبل ممارستها وتتولى الحكم قبل التنصيب وما دمنا أشرنا إلى نوع من الثقافة السياسية ونموذج من القيادة ، يجب أن نشير إلى التدرج أو البعد التقديري على سلم القيم، لأن هناك بعض الكتل التي لها مواقف مرجعيتها عقائدية كالعلمانية التي تدعو إلى الفصل في قالب لا سياسي، هي في حقيقة الأمر معارضة وممارسة سياسية تحرك النسق الاجتماعي العام.

2-7 الشخصية كأساس للقيادة :

[1] **محمد علي محمد –دراسات في علم الاجتماع السياسي. دار الجامعات المصرية د.ط.1975 ص123 .**
[2] **محمد السويدي –علم الاجتماع ميدانه وقضاياه. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر د.ط1999 ص 168 .**

يرى أهم الباحثين في التحليل النفسي أن الشخصية هي ذات دلالة فردية ذاتية زاخرة بالدوافع الغريزية ويلتقون في نظرتهم التحليلية هاته مع علماء الاجتماع، لأنهم يعتبرون المجتمع عبارة عن أفراد يتحركون[1]، ورغم المعنى النفسي المعقد من منظورهم، فإنهم يرون أن الشخصية هي تكامل جميع الصفات الجسمانية والوجدانية والعقلية والخلقية في حالة تفاعلها بعضها مع بعض وتكاملها في شخص معين يعيش في بيئة اجتماعية معينة[2]، وهي مجموعة الأنشطة التي يمكن اكتشافها عن طريق الملاحظة الواقعية لفترة طويلة تسمح بتوفير مادة يمكن الاعتماد عليها[3] ،وهي حسب "وران وكرميل" Warn et carmel تنظيما عقليا كاملا للإنسان في مرحلة معينة من مراحل نموه، وهي تتضمن كل ناحية من النواحي النفسية إضافة إلى عقله ومزاجه ومهارته وأخلاقه واتجاهاته التي كونها خلال مختلف مراحل حياته[4]، وغير بعيد عن هذا التعريف يوضح "ألبورت" أن الشخصية هي الصورة المنظمة المتكاملة لسلوك فرد ما يشعر بتميزه عن الغير، وليست هي مجرد مجموعة من الصفات، وإنما تشمل في الآن نفسه ما يجعلها ويجعل الذات الشاعرة وكل صفة مهما كانت ثانوية تعبر إلى حد ما عن الشخصية بكاملها[5].

إن هذه الصيغ النفسية تتداخل فيما بينها وتنسجم لتعطي شكلا من أشكال الشخصية كما نعرفها في مختلف أمزجة الأفراد، لذلك فأيا كان من الأفراد فإن قاعدته في التصرف الاجتماعي أو السياسي أو أي شيء آخر، هي دوافع ذاتية نظرية قابلة للتطور والتكيف حسب قدرتها على التفاعل مع أمزجة الغير، وفي هذه الحالة تكسب هذه النفس أو الشخصية طبعا سلوكيا ميزاته اجتماعية تحتوي في طياتها مستجدات نفسية، لذلك فإن تحليلها هذا ينطبق على أي عضو من أعضاء المجتمع السياسي، فالقيادة في أي نوع من أنواع السلط تحتكم إلى هذه المركبات والسمات الشخصية ، لأن هناك تشابها بين أفراد الجماعة الواحدة، وقد يقاس مستوى هذه الشخصية حسب احتكاكها مع الآخرين في البناء الاجتماعي الذي يجمع اتجاهات الأفراد وقيمهم التي أخذت من المجتمع، لذلك فإن هذا الحراك الذي يشتمل على التفاعل المتبادل بين الأفراد يشير

[1] نعمان أحمد، سمات الشخصية الجزائرية من منظور الأنتروبولوجيا النفسية، المؤسسة الوطنية للكتاب ص 159 .
[2] يوسف مراد: مبادئ علم النفس العام دار المعارف بمصر. الطبعة الثانية القاهرة 1954 ص 343 .
[3] عاطف وصفي الثقافة والشخصية- دار المعرفة القاهرة 1971 ص 103 .
[4] نوري الحافظ: تكوين الشخصية. مطبعة المعارف بغداد 1961 ص 16 .
[5] يوسف مراد نفس المرجع ص 345 .

إلى شخصية الفرد والمجتمع،فالفرد في كل الحالات يعتمد على غيره لتحفيزه وتعليمه للسلوك أيضا[1]. فجملة المكتسبات البيولوجية والأمزجة والدوافع والميول والشهوات والغرائز الفطرية من منظور "برابنس" هي مجموعة الأجزاء والوحدات التي تناقضها مجموعة الاتجاه التنظيمي التكاملي الذي هو تنظيما هرميا للعواطف قمته عاطفة تأكيد الذات ،وهي لب الشخصية ونواتها تسمى الخلق[2] (caractère) الذي يتأتى بفعل انسجام وتكامل العواطف.

أ) إلزامية التكيف مع المحيط الخارجي: لا يمكننا أن ننظر إلى الشخصية في كل الحالات على أنها وحدة منفصلة عن البيئة التي تتأثر بها تأثرا يجعلها تتميز بطابع متميز، فالإنسان منذ المراحل الأولى لحياته يملك شخصية لكنه لا يتخاطب بالمنطق، لأنه لا يملك ضميرا يحاسبه فمستوى الذكاء[3] يتماشى مع التفاعل الاجتماعي واكتساب الأخلاقيات الخاصة بالمعاملة بدءا باللغة التي تعتبر خاصية اجتماعية، أما الاختلاف عن الغير فهو خاصية لا يمكن تجاهلها، فلو تصرف الناس على نمط واحد من التفكير والشعور[4] لما وجدت شخصية على الإطلاق ،ورغم أن الشخصية هي ذات طابع عام متميز فهي ثابتة نسبيا لأن العوامل الكيماوية والفيزيولوجية داخل الإنسان قد تؤثر في تركيبته الفيزيولوجية، فمثلما تؤثر الغدة الدرقية على الإنسان فإن نتائج تأثير الغدة النخامية على الغريزة الجنسية وعلى طول أو قصر الشخص تجعله يدرك كيف يتعامل مع منطق التصور الاجتماعي، وبالتالي فإن الفرد يتطور لديه شعور بأحد الأحاسيس المختلفة و يصاب بالنقص التكويني ويصبح قلقا وسريع التهيج[5]، فالشخصية في جميع الأحوال هي في حالة مواجهة متواصلة للمحيط الخارجي تجعلها قادرة على التحول والتغير حسب المواقف التي تكون عليها ، فمعرفة السلوكات يضطرنا إلى نفي الجوانب العلمية وعامل التربية والنشأة الاجتماعية والثقافية التي تتكامل بطبيعة الحال عندهم بالعوامل الأخرى أي الفطرية. إن كل ذلك يجعل الفرد يكسب ملكة المقاومة والتكيف حسب منطق الواقعة الاجتماعية التي ينتمي إليها ويكون طرفا فاعلا فيها.

---

[1] **عاطف وصفي، مرجع سبق ذكره ص195 .**
[2] **نعمان أحمد مرجع سبق ذكره ص 162.**
[3] **كمال دسوقي: الاجتماع ودراسة المجتمع- مكتبة الانجلو- المصرية القاهرة -1976, ص 84 .**
[4] **نوري الحافظ ، مرجع سبق ذكره ص20.**
[5] **مصطفى فهمي- الإنسان وصحته النفسية - مكتبة الانجلو- المصرية القاهرة- 1976, ص 71 .**

ب) الميول المكتسبة: وهي الاستعدادات المتمثلة في الدوافع والغرائز والحاجات النفسية والنزاعات الفطرية التي قد تدفع بالإنسان إلى القيام بفعل قد يرفضه هو بنفسه نتيجة ما يحمله من قيم يؤمن بها فيحدث له ذلك ما نسميه بالصراع.

لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن ننكر فعالية الأثر السلوكي والنفسي الذي يتركه القائد في حياة الأفراد فهو يقوم بعملية إشباع حاجات ورغبات البعض بدرجة تجعلهم يتأثرون لذلك ويتذكرونه دائما، ويكف البعض الأخر عن حسناته فيكون شعورهم مناقضا لشعور المجموعة الأولى إلى درجة أن هناك من يحسون نحوه بالحب وبالكراهية في نفس الوقت.وحتى على مستوى النظريات التي تهتم بالقادة هناك تباين في الرؤي حول هذه الفئة، فهناك من تقف على قدرة هؤلاء وعلى مبادرتهم وعلى قوتهم النفسية والانفعالية وقدرتهم على السيطرة وحسن المظهر، لأنهم اجتماعيون ومنطقيون ومبتهجون، وهناك من النظريات من تقيس قدرته بقياسها للسمات التي أوردها إياه المجتمع ، فهو صنع له لذلك فهو صورة مشرفة أو كدرة، والجماعة تخضع لمن يتعامل مع مشاكلها في فترة ما، وهذا ما يؤكد عدم وجود سمات مشتركة بين جميع شخصيات القادة فقد يختلفون في السمات والمعاملات لكنهم يستوون في التأثير على الرأي العام فنابوليون كان قائدا كبيرا رغم صغر جسمه وقامته القصيرة ووجه الأصفر الشاحب ، ورغم ما عرف عنه من علاقاته الجنسية الشائنة لابنة شقيقه، إلا أنه فرض نفسه في السلطة بالتذرع. وتقريبا بنفس المواصفات الفيزيائية كان غاندي الذي أحبه اتباعه وقدسوه ، أما هتلر وموسوليني فكانت تنظر إليهما الجماهير على أنهم من الرجال الحاذقين وبعد هزيمتهم احتقروهم وطالبوا بالقصاص منهم، وهذا هو حال الأمم في كل زمان ومكان. و غير بعيد عن ذلك فإن لمجتمعنا أمثلته عن شخصيات لا تختلف من حيث وقعها على بيئتها بمثل وقع هؤلاء ، فالتاريخ السياسي يشير إلى أن هناك أفرادا يمارسون تأثيرهم سلبا أو إيجابا بشكل مباشر ، وهناك من يمارسونه من وراء الستار و في الحالتين فإن ذلك يعد ممارسة سياسية حتى وإن كان القائد والحاكم فعليا أو غير ذلك في شكل غير رسمي لكنه مصدري في التحكم في القرارات الحاسمة ، لذلك فالجمع بين جملة من المعطيات الأساسية في ممارسة الفعل السياسي لا

تشترط فقط أن نركز على ما هو عقلاني أو قدرة فردية لأحد الأشخاص المغمورين أو تحاشي كل ذلك للتركيز فقط على المؤسسة بقوانينها و ثقافتها البنيوية دون إعطاء الإعتبار لتلك البيئة الإجتماعية التي أنتجت كل ذلك ، علما أن هناك أطرافا أخرى غير هذه تشارك هذا الثلاثي في بلورة الفعل السياسي من خلال قرائتها لتجارب الأمم و نظريات العلماء .

الفصل الثالث: القبيلة والبلدية والنشاط المحلى

3-1 تشكيل وتكوين الدواوير

3-2 أصناف البدو في الجزائر

3-3 أسباب الحراك البدوي

3-4 الحياة الريفية أو الإستقرار البدوي

3-5 القبيلة والتغيير الإجتماعي

3-6 الحياة البلدية

3-7 الإرث الإجتماعي المحلي للجزائر

3-8 إمتداد مفهوم الإنتماء للدوار داخل البلدية

3-9 العلاقة العامة لمواطني البلديات بإدارتها

ارتبط مفهوم البلدية في الجزائر بمختلف التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية التي يعيشها الإقليم المحلي، و تعتبر القبيلة و العشيرة و الدوار من بين ركائز هذه المؤسسة الأساسية، إذ يمكننا في مرحلة متقدمة من تاريخ الجزائر تصور وجود هذه التجمعات الإثنية متلاحمة خارج إطار هذه المؤسسة التي جاءت لتحدث النقلة النوعية للتصور الاجتماعي و لوعي القبيلة داخل أطر يسنها القانون بغية تنظيم العلاقات داخل الجماعة، و تعود الأسباب لعوامل تاريخية ارتبطت أغلبها بالاستعمار الذي بقدر ما حاول إطفاء حيوية القبيلة و تغيير أبجدية حركيتها، شعل فتيل ثورتها البارزة في كل الحالات كطرائق الالتحام و التضامن لصد العدو الخارجي، و ذلك تحت سلطة أبوية يجسدها شيخ القبيلة أو جماعة الحكماء، بينما المؤسسة التي أصبحت تأويها اليوم فهي ذلك النمط الآخر الذي يحاول قدر الإمكان الابتعاد عن ثقافة العصبية و الرابطة الدموية الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال تصور وظيفية المؤسسة البلدية دونها، خاصة و أنها كشخصية معنوية محلية تدير الشؤون الفلاحية و العقارية التي كانت و لا تزال بيد القبيلة و أعضاء الدوار، و في هذه الحالة تكون البلدية بنية قاعدية تجمع بين ثقافتين متمايزتين في الشكل و مرتبطتين في المضمون. ففيما يمكن تمايزهما، إذا كان الأصل الاجتماعي للقبيلة هو التضامن بين عناصر الإقليم المحلي و الصفة العمومية التي تؤطرها المركزية في خصوصية المؤسسة البلدية.

3-1. تشكيل وتكوين الدواوير (douars) :

في إطار الممارسة السياسية الكولونيالية سعت فرنسا إلى تحقيق هدفين وتحقيقا لأمرية السناتيس كونسيلت لسنة 22 أفريل 1963 تمثل الهدف الأول في تشكيل الملكية الفردية، وتمثل الثاني في تكوين الدواوير على أنقاض بقايا القبائل المفككة سعيا منها لنقل المجتمع الجزائري من الحالة السابقة على الرأسمالية إلى الرأسمالية بأساليب التشريع والاقتصاد الخاص بالمجتمع الرأسمالي، وذلك لتسهيل مهمة تداول الأراضي

وبيعها بخلق الظروف الملائمة للامتداد الكولونيالي وإمداد آليات تحريك النشاطات الاقتصادية الخاصة بهذا النمط من الإنتاج.

إن تحقيق الهدف الأول يخدم بطريقة أو بأخرى الهدف الثاني ، فخلق الملكية الفردية مآله استقلالية الفرد أو الفلاح عن القبيلة، وبالتالي يتسنى للحاكم تجميع الأفراد المتخلصين من كل الروابط الاجتماعية في شكل إقليمي وإداري جديد يتمثل في الدوار الذي هو جملة الفرق التابعة لعدة قبائل ، كل ذلك أجل رفع العوائق الناجمة عن تمسك القبيلة بالأرض و من أجل التمهيد لعقد جديد يقتضي جملة من الإجراءات الخاصة بالتنازلات العقارية لصالح الكولونياليين.

أ- تقسيم القبائل:

لا يتعلق الأمر في هذه النقطة بإعطاء تفصيل تحليلي كافي على ما تعرضت له القبائل بقدر التكلم عن بعض الأمثلة الخاصة بالتجمعات الإدارية المسماة بالبلدية المختلطة الناجمة عن الدوار المنفصل والمتفرع عن القبيلة، فالبلدية المختلطة هي كيان بلدي ووحدة إدارية مميزة بشخصية مدنية واستقلالية مالية هي في حقيقة الأمر مجموعة مراكز كولونيالية ودواوير. يتولى تسيير شؤونها موظف وهو إداري على جملة المصالح المدنية بمساعدة عدة إداريين من الأهالي وهم ممن لهم دور القايد ومنهم من يتولى رئاسة مصلحة إدارية[1]. إن تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي، لم يكن ليبرر بشكل واضح وسريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي أو من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني – إلى نمط اجتماعي – فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري[2]، ويحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان.سواء تعلق الأمر بأراضي الملك

[1] **Lahouari ADDI, de l'Algérie pré-coloniale à l'Algérie coloniale « économie et société » E.N.L Alger 1985, p66.**

[2] **محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1990 ص 89.**

أو العرش ، فإن ذلك يعود للملكية الفردية[1] لأن ظروف التمتع والتوزيع هي نفسها وقانون 1851 ألحق أراضي الحبوس بالمستثمرات .

يتولى الموظف رئاسة اللجنة البلدية وهي هيئة خاصة بالمداولات تتكون من أعضاء أوربيين منتخبين ممثلين للمراكز الكولونيالية ، ومن رؤساء من الأهالي انتخبتهم الجماعة " الجماعة " وكذا من قياد الدواوير، فالبلدية المختلطة كمجال واسع مماثل للأقاليم الإدارة الفرنسية التي يبلغ عدد سكانها 80000 مواطن، تتشكل من دواوير حسب معطيات واقعية تتأسس على خيرات عائلات هذه الدواوير وجملة التقاليد القبلية التي تعتمد على المصالح المشتركة ، وكذا المراكز الأوربية التي لم ترق إلى درجة كبيرة من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي يجعل منها بلديات كاملة النشاط Commune de plein exercice[2]، وهي النوع الثاني من البلديات التي أصبحت سارية المفعول بالجزائر تبعا لأمرية 05 /04 /1884، وهي مطابقة للبلدية الفرنسية، إضافة إلى أن مكتبها البلدي مدعم بمستشارين ممثلين ومنتخبين ليس من قيل المسلمين، أما غالبية السكان فهم من الأهالي الذين لا يعتبرون مواطنين بل عبيدا عند الفرنسيين، إن مثل هذه التفاصيل الأثينية يتضمنها قانون الإنديجينا code d'indigénat ، الذي يحدد الأدوار الهيكلية للأفراد. إن مثل هذا النوع من البلديات سينشر وجود الأوربيين بكثرة الذين يتميزون بقيمتهم الاقتصادية على عكس تواجدهم في حالة البلديات المختلطة، أين يتواجدون بقلة وتأخذ الدواوين في كلتا الحالتين مكانتها الإدارية وانتماءاتها لأحدى الأطر دونما إلحاقها بالفرقة أو بالقبيلة.

وبينت كل الدراسات الخاصة بالمجتمع المحلي الجزائري في غالبيتها تقسيم القبائل أو جمعها من جملة الدواوير القائمة في لنمط الاقتصادي السابق للكولونيالية فقط من أجل استلاب الأراضي، ورغم ما قد تبينه بعض المظاهر الدفاعية الخاصة بهذا النوع من التشكيلات الاجتماعية ، فإن الدواوير لم يكن لها وحدة كبيرة

[1] **Djilali Sari. La dépossession des fellahs (1830 - 1962) S.N.E. D'Alger 1978.p.10.**
[2] **Lahouari Addi.OP .Cit. p66.**

ومتماسكة لدرجة أنه يمثل في حالات كثيرة مجالا لانتقاء جغرافيين لعدد من العائلات والمصالح المتضاربة ، إن هذه التقسيمات تنعكس وتتجلى في عمليات التوزيع والانتزاع العقاري للأراضي ، وتتحلى كذلك على أشكال السكن المختلفة ، فالدوار في حده ذاته هو نتاج ترتيب العشائر بالتداول المتسلسل حسب نظام جبان[1]، فحدود الدواوير هي أقاليم إدارية لها طابع مؤسساتي حديث يعمل على سلب الأراضي وإبعاد مالكيها الأصليين.

ب) الوضعية الاقتصادية للدوار:

تمثل الفلاحة المجال الاقتصادي للدوار وهي غير كافية لسد الحاجة الغذائية للسكان نتيجة لتكاثرها وتوسعها بالإضافة إلى الفقر الذي يزيد من تأزم الوضع.

وتمثل زراعة الحبوب من قمح وكلء مساحات هامة تمثل 3/4 ثلاثة أرباع المساحة العامة ، ويعتبر مردودها ناقصا جدا لنقص الأسمدة ومحدودية الأدوات المستعملة في الزراعة بالإضافة إلى هذا النوع من الفلاحة، وحسب طبيعة الجهة كانت هناك زراعة بعض الخضار كالفول والعدس والبطاطا والطماطم وبعض أشجار الفواكه كالزيتون والحوامض، ويبقى نشاط الرعي رغم ضعفه مهما جدا بالمقارنة مع ما يتم تفليحه من غذاء للمواشي ويتسع هذا النشاط كلما اتجهنا نحو السهول على حساب الفلاحة. ويكثر على جوانب الجبال بالمنطقة التلية الاهتمام بالماعز على حساب الغنم، أما قطعان البقر فهي ناقصة وقليلة الحليب والكمية القليلة المتوفرة هي من نوعية الماعز، أما تربية الدواجن فهي من اختصاص النساء وهي ذات مردود ناقص جدا، و ترتبط بالقيم والعادات والتقاليد، وهي غالبا ما تتركز في كبار السن في حين أنها ترتكز في المجتمع الحضري بالوضع الاقتصادي وبالمركز الاجتماعي (السياسي والعلمي والإداري،....إلخ)[2]، لذلك ولتجاوز حالات سوء التغذية ونقصها الكبير، فإن عدد كبير من سكان الدواوير يعتمدون على قطف مادة الخروب التي يخلطونها مع

[1] Freniont A. – la région d'Ain Mlila dans les hautes plaines constantinoises in Méditerranée 1962, N°2 Aix en Provence p.45-46.

[2] محمد السويدي: مرجع سبق ذكره ص 90.

الخرطال ، وهي تمثل نصف التغذية لمدة أربعة أو خمسة أشهر من السنة، وهناك حشائش تنبت بشكل طبيعي في الخلاء تستعمل كغذاء في غياب الغذاء الأساسي المتمثل في الحليب واللحم والبيض والمواد الدسمة ذات القيمة الغذائية الرفيعة[1]، إن أية مقاربة مونوغرافية لأي دوار من دواوير الجزائر في المرحلة بين 1900 و1940 هي تقريبا نفسها لكل المناطق الريفية، لذلك سنتخذ من أحد الدواوير نموذجا دراسيا قابلا للإسقاط وهو دوار أغبال Aghbal الذي يقع بمنطقة شرشال والذي يمتد على مساحة 3280 هكتار يحتل منها المجال الخاص مساحة 87 هكتار مقسمة بين 414 ملكية، نصف هذه المساحة مستغلة فلاحيا بمعدل 900 هكتار تتمثل في الحبوب على مساحة 600 هكتار وبعض الخضار وأشجار الفواكه[2] ، والنصف الثاني يمثل الأراضي الوعرة والصخرية التي يساهم جزءا منها في الرعي.

إن أراضي الدوار ليست كافية لإعاشة العائلات، لذلك يشتغل أغلب الأفراد عند المستعمرين أو عند بعض الملاكين الجزائريين ذوي المستوى الاجتماعي المقبول لفترات زمنية ظرفية ، طبعا كان الهدف من التقسيم على المعمرين هو توفير الحماية للمستوطنين وهو نفس الاتجاه الذي يهدف إلى إقامة استحكامات وخنادق حول مناطق الاستيطان ولكن حين اتسعت مناطق الاستيطان بدأ المستوطنون يطالبون بالأسلحة لتكوين فرق عسكرية منهم لمساعدة القوات الفرنسية النظامية[3]

وللوقوف على مستوى الحياة الاجتماعية والتنظيم السياسي المحلي لهذه المنطقة، نعتمد على المقارنة بين جدولين يتمثل الأول في المواد الزراعية والحيوانية المنتجة التي توجه للتصدير، ويتمثل الثاني في استراد كل المواد الضرورية.

القيمة المالية	الكمية المصدرة	المواد المصدرة
18000 فرنك فرنسي	600 قنطار	– الزيتون

[1] Chevalier L – le problème démographique non africain, Paris 1948, cité par D. Sari, p. 103.

[2] Lopalude P- le douar Aghbal, Alger, 1934. p.203.

[3] محمد السويدي: مرجع سبق ذكره ص 74.

12000 فرنك فرنسي	160 قنطار	– التين
1600 فرنك فرنسي	160 قنطار	– الخروب
5000 فرنك فرنسي	50 قنطار	– العنب
2000 فرنك فرنسي	45 قنطار	– البرتقال
1200 فرنك فرنسي	12 قنطار	– المشمش
800 فرنك فرنسي	8 قنطار	– الليمون
3450 فرنك فرنسي	10 قنطار	– التفاح
800 فرنك فرنسي	8 قنطار	– الخوخ
650 فرنك فرنسي	10 قنطار	– اللوز
400 فرنك فرنسي	4 قنطار	– Néfliers
875 فرنك فرنسي	2.5 قنطار	– البندق
2100 فرنك فرنسي	7 قنطار	– الأجاص
320 فرنك فرنسي	4 قنطار	– البرقوق
1500 فرنك فرنسي	20 قنطار	الرمان
4500 فرنك فرنسي	60 قنطار	– البصل
2400 فرنك فرنسي	40 قنطار	– الخيار
560 فرنك فرنسي	8 قنطار	– الدلاع
2400 فرنك فرنسي	40 قنطار	– البطيخ
600 فرنك فرنسي	2 قنطار	– الثوم
12000 فرنك فرنسي	30 رأس	– البقر
16000 فرنك فرنسي	200 رأس	– غنم وماعز
5200 فرنك فرنسي	700 زوج	– دواجن
750 فرنك فرنسي	250 دزينة	– بيض
96105 فرنك فرنسي	**المجموع العام**	

جدول خاص بالميزان التجاري لعمليات التصدير بدوار أغبال[1].

القيمة المالية	الكمية	المواد المستوردة

[1] **Lopalude P, op. cit, p. 113 – 114.**

182000 فرنك فرنسي	2600 قنطار	– شعير
37500 فرنك فرنسي	300 قنطار	– قمح
75000 فرنك فرنسي	100	– Guerfellah
3750 فرنك فرنسي	50 قنطار	– فول
400 فرنك فرنسي	40 قنطار	– بطاطا
1200 فرنك فرنسي	10 قنطار	– أرز

8000 فرنك فرنسي	20 قنطار	– سكر
1500 فرنك فرنسي	30 قنطار	– ملح
13500 فرنك فرنسي	07.5 قنطار	– قهوة
3000 فرنك فرنسي	1.5 قنطار	– شاي
400 فرنك فرنسي	2 قنطار	– الوقود
36000 فرنك فرنسي	1800 علبة	– تبغ
1000 فرنك فرنسي	500 لتر	– بترول
5000 فرنك فرنسي	2000 قطعة	– صابون
75000 فرنك فرنسي		– ملابس للرجال
25000 فرنك فرنسي		– ملابس للنساء
7000 فرنك فرنسي		– أدوات
407750 فرنك فرنسي	**المجموع:**	

جدول خاص بالميزان التجاري لعمليات الإستراد بدوار أغبال[1].

فرغم توسع المساحات الخاصة بالحبوب بأراضي الدوار، فإن كمية القمح والشعير المستوردة تمثل أكثر من نصف المادة الخاصة بالاستهلاك، ففي الجزائر عامة ومنذ بداية الاستيطان تمثل كمية القمح المنتجة الخاصة بكل فرد تناقصا مستمرا نتيجة ضعف المردودية في الإنتاج والزيادة الديمغرافية للسكان، واستنادا بالمجلة

[1] **Lopalude P, op. Cit, p. 115.**

الإحصائية للفلاحة الصادرة عن وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي في عددها السابع لشهر ديسمبر 1968 وفي الصفحة السابعة والستون (67) نشر جدول يعكس تقهقر الإنتاج من سنة لأخرى وهو على الشكل التالي:

الفترة الممتدة من . إلى .	1950 – 1941	1930 – 1921	1920 – 1911	1910 – 1901
الإنتاج بملايين القنطارات	**17.33** م ق	**16.77** م ق	**18.22** م ق	**19.17** م ق

وحسب: ر. ديمون R. Dumain فإن كمية الحبوب الخاصة بكل فرد جزائري انتقلت من 6 قناطر إلى ثلاثة قناطر في السنة ، وهذا من الفترة الممتدة بين 1878 و 1948 [1]، إننا إذا قارنا القيمة المالية الخاصة بمادة السكر المستهلك والمقدرة ب 800 ف ف فإننا نجدها أكبر من القيمة الخاصة بشراء العتاد والوسائل الخاصة بخدمة الأرض المقدرة ب 7000 ف ف، وهذا في ما يتعلق بخانة من الجدول الأول مقابل خانة أخرى في الجدول المقابل، أما فيما يخص المجموع الخاص بالمادة المصدرة والمتمثل في 95105ف ف ، فإنه جد قليل مقارنة بكمية المادة المستهلكة والمقدر ب 407750 ف ف، لذلك فإن التفاوت بين المجموعين يتم تعويضه من خلال أجور العمال الظرفين القاطنين بالدوار والذين يشتغلون بالمستثمرات الفلاحية[2] ، فالمواد المخصصة لتغطية الحاجات الغذائية تمثل 70 % من جملة المواد المستوردة و يسجل أحد إداريي بلدية مختلطة ما قيمته 100000 فرنك فرنسي قديم تخص مأكل وملبس ستة أفراد من سكان الريف الجزائري لمدة سنة كاملة ، لذلك كان يصعب على سكان المجتمع برمته استهلاك مادة القهوة وأدوات النظافة لطبيعة العلاقة الاجتماعية التي كانت تربطهم بالمعمرين ، فالتنظيم الإداري العسكري إلى حد ما كان يأخذ بعين الاعتبار

[1] **Lahouari Addi –op. cit– p.76.**
[2] **Accardo.F – Répertoire alphabétique des tribus et douars de l'Algérie, Alger 1879.p36.**

الفوارق الاجتماعية والتراتبية في تقسيم العمل، فالحالة الاقتصادية لكل الدواوير كانت متدهورة للغاية نتيجة لفقر التربة وعدم تغذيتها بالمادة الكيميائية اللازمة كالأسمدة إضافة إلى ضعف المواد التقنية، نسجل مقابل ذلك نقص عدد الوفيات نتيجة توفير الظروف الطبيبة بالمناطق الجبلية وبتداول السنوات على نفس الظروف، انعكس ذلك على عالم الشغل فتفاقمت حالة الفقر في ظل البطالة المتزايدة، مما أدى بالشباب إلى الهجرة من هذه المناطق إلى ما وراء البحر في الوقت الذي كان يجب أن يتحرك هؤلاء الفلاحين خاصة و أن هذه الأراضي كانت بطريقة أو بأخرى سببا في فقرهم[1] وتدعيم موقف المعمرين السياسي لأمنهم واستقرارهم واستيلائهم ، فالقوانين الكولونيالية المتعلقة بالأراضي نسجت نظاما اجتماعيا يستمد على قيم جديدة لمحاربة الروابط الاجتماعية السابقة ،فنظام الملكيات الفردية هو حالة انتقال من نمط اقتصادي واجتماعي إلى نمط آخر، لأن الالتحام يضمن الدفاع عن التراث العقاري للقبيلة أو الدوار أو العائلة، ومن ثم يضمن القوت لكل فرد داخل مجموعته وبهذه العملية المنظمة والطويلة الأمد، أدت حركة الاستيطان إلى تفتيت النمط الزراعي الجماعي عن طريق سن القوانين التي تسمح ببيع أراضي المؤسسات الدينية الإسلامية، وتشجيع رجال الأعمال للحصول على أراضي القبائل أو أراضي العائلات، وسواء كان هذا الاستيلاء نتيجة فرض "الحراسة" أم المصادرة أم البيع الاختياري، فإن النتيجة كانت واحدة في جميع الحالات، إذ تقلصت[2] أراضي الفلاحين الجزائريين وطردوا من السهول المنتجة إلى الهضاب الجافة حيث الزراعة أكثر مشقة وأقل مردودا.

ج) تحول نمط الحياة الريفية:

مما لاشك فيه أن للاستعمار الأثر الكبير على تغيير مجال الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع المحلي الجزائري، إن بطرق سلمية أو بطرق عنيفة والتي تم بموجبها سلب أراضي الأهالي وتشريدهم منها، وتجميع البعض الآخر في مناطق التركيز الاجتماعي، وقد جاء هذا التغيير بمثابة الضربة القاضية لنمط

[1] **Augustin Berque – L'habitation de l'indigène algérien in Revue Africaine 1936, p98.**
[2] **محمد السويدي: مرجع سبق ذكره ص 73.**

الحياة الريفية المتمثل في العادات و القيم التقليدية التي تعتبر نقاط قوة للمجتمع، مما صعب من مهمة التكيف مع الوضعيات الجديدة دون الوقوف على الوضعيات الذاتية لطبيعة المجتمع المدروس سواء كان سكانه من البدو الرحل أو نصف الرحل أو القائمين بأماكن تواجدهم. إن لذلك أهمية كبيرة إذا راعينا القيمة البالغة للمتلكات وفعاليتها على المستوى الاجتماعي، أما التشريع الجديد فيتعلق مباشرة بالأسس الثقافية للمجتمع لانه فوت فرصة حفظ القرآن مثلا عن جيل بكامله، وقد سجل توكفيل Tocqueville تناقص عدد الطلبة من 600 إلى 60 طالبا بقسنطينة وتناقص طلبة المدارس القرآنية من 86 إلى 30 وقد كتب قائلا: " لقد وضعنا أيدينا على كل شيء وتركنا المدارس تنهار في حين كثفنا المحاضرات حولنا وجعلنا من المجتمع العربي أكثر بربرية وجهلا مما كان عليه قبل أن يعرفنا."[1].

ولقد تشخص ملمح هذا الاتجاه الجديد الخاص بالتمركز تحت وطأة التبعية لمالكي الأراضي الجدد بشكل تام تقريبا في مدة أربعين سنة من احتلال الجزائر، مما أدى إلى اقتلاع الأصول الثقافية للمجتمع بمفهوم P.Bourdieu، رغم بقاء بعض الممارسات التي تعود إلى نمط الحياة الأصلي و تعتبر بمثابة تحركات اجتماعية هي بصدد الاندثار التدريجي، لكن ما يمكن تسجيله أن نمطية الحياة الريفية القارة والمستقرة والنمط الثاني الخاص بالبدو الرحل وبقاءهما كمعالم للحياة يعود بالدرجة الأولى إلى اعتبارات تاريخية وظروف جغرافية ،حيث تتمركز نمطية الحياة الأولى بالمناطق الجبلية التلية تحديدا بجبال القبائل ومنطقة المتيجة، جبال الظهرة وجبال تلمسان وجبال طرارة وبجوار الواحات الصحراوية لمنطقة (الميزاب) ، بينما يستقر النمط الثاني في الصحراء مع استثناء منطقة الميزاب وفي السهول العليا الداخلية التي تمتد إلى بعض الحدود المتوسطية بالمنطقة الغربية للجزائر، ويوجد بين النمطين نمطا وسطا لفئة من البدو الذين يتنقلون في فترات معينة من السنة،

[1] **Djilali SARI : op. cit – p. 12.**

ويتعلق الأمر بالبدو الذين يتواجدون بجبال الأوراس وفئة من الفلاحين الذين يعتمدون على زراعة الكلأ لتربية المواشي والذين يتواجدون بالهضاب الساحلية [1].

إن هذه الاضطرابات المسجلة على نمطية الحياة لهذه الفئات الثلاثة تجلب انعكاساتها على المستوى الاجتماعي بانحلال القبيلة والفرق الأثنية وتفجر العائلات الممتدة؛ فإتباع نمط معين من الحياة طواعية أو كرها يؤدي حتما إلى إعادة ترتيب الحياة الاجتماعية بما يتماشى مع نوعية النمط؛ والحياة الاجتماعية الجديدة تخلق هي بدورها أدوات الإنتاج والتفاعل الاجتماعي الجديد.

3-2 . أصناف البدو في الجزائر:

أ) البدو الرحل والنصف الرحل:

هناك عدة أصناف من البدو في الجزائر فإضافة إلى سكان البادية المستقرين هناك البدو الرحل ونصف الرحل ويسمى سكان الصحراء بالبدو، أما سكان السهول الممتدة العالية إضافة إلى الأوراس فهم نصف الرحل الذين يجمعون بين النشاط الرعوي والفلاحي والذين يتنقلون مرة واحدة في السنة بقطعانهم رغم أن لهم قراهم التي يسكنونها. وينقسم بدو الصحراء إلى فئة لا تخرج من الصحراء وفئة تستقر بالمناطق التلية لفترات من السنة، ويتميزون بوضع مخيماتهم في الشتاء والصيف باحثين عن مجالات للرعي تتسع بين (20 و 25 كلم)[2]، ولدينا نموذج تاريخي خصب يمكن التعمق فيه من لدن الباحثين في الدراسات التاريخية الاجتماعية ألا وهو الهجرات والترحيل الضخم الذي تعرض له الأندلوسيون ابتداء من القرن الثاني عشر إلى أواخر القرن السادس عشر. ولقد كان لجوءهم إلى المغرب العربي لجوءا دينيا مع حمل تركات ثقافية أذاعوها أو ضيعوها حسب

[1] **Lahouari Addi :op.cit -p.78.**

[2] **Lahouari Addi :op .cit- p.79.**

أحوال معاشهم الجديد من استقرار على الحضارة أو تبدي ،ومنهم من سكن المدن ولا تزال أسرهم معروفة بها، ومنهم من سكن القرى وتعاطى الزراعة فعرف بعض التبدي[1]، ومنهم من كانوا أقواما كثيرين انتشروا انتشارا للمنافسة على البقاع ذات المردود الاقتصادي .

ب) بدو الصحراء:

ويتعلق الأمر بأولئك الذين يستقرون بالمناطق الصحراوية وكما سبق وأن أشرنا وهم من القبائل أو الفروع القبلية الصحراوية التي تتصل اتصالا وثيقا بالصحراء، وأولئك الذين يرحلون إلى الشمال بداية من شهر ماي من كل سنة وتحديدا بالأطلس الصحراوي سائقين أمامهم قطيعا من الغنم والبقر، ولأنهم في طريقهم الذي يمتد من الأغواط إلى غاية بلديات قصر الشلالة والسوقر لا يجدون أماكن رعوية مناسبة بين جبل عمور وجبل أولاد نايل ينصبون خيامهم ويندمجون في الحياة الاجتماعية الجديدة، خاصة من خلال الأسواق المحلية التي يعرضون فيها أغنامهم وبعض المواد الأخرى كالصوف والتمور ويشترون الحبوب، لكن هذا النوع من التعامل والتفاعل مع المجتمع المحلي بدأ يندثر في الفترة الكولونيالية لتواجد وسائل التنقل[2] التي قضت تدريجيا على دور الجمال، من بين القوافل البدوية الأخرى التي تتنقل من الصحراء إلى المناطق التلية قبيلة سعيد عتبة said Atba التي تنطلق من منطقة ورقلة قاطعة منطقة الميزاب لتحط رحالها بناحية تيارت وبمثل ما تتواجد عليه ظاهرة الترحال إلى المناطق الغربية تتواجد عليه كذلك بالمناطق الشرقية، فبدو منطقة تقرت أي عرب الشراقة وعرب الغرابة وأولاد زكير كما يسمون يقطعون الأوراس ومنطقة الحضنة للتمركز بالسهوب العليا لمنطقة قسنطينة، هناك قبائل أخرى محاذية للصحراء وتسكن الأطلس شتاءا تتمثل في كل من قبائل علاومة، برارشة وأولاد رشايش التي تنتمي إلى كونفدرالية النمامشة، بينما القبائل المتنقلة إلى ناحية الغرب فتتمثل في كل

[1] عبد المجيد مزيان، مجلة الثقافة ،العدد 78 نوفمبر –ديسمبر 1983 الجزائر . ص 27.

[2] Bernard .A. et Lacroix .N– l'évolution du nomadisme en Algerie Alger- Paris, 1906. p113

من أولاد نايل، أولاد يعقوب، أولاد سيدي الشيخ وأولاد سيدي التاج[1]، كما أن قبيلة بني عامر الهلالية التي عرفت خطوة سياسية كبيرة في القرن الخامس عشر قد احتضنت كثيرا من سكان القرى والحواضر وانتقلت بهم عبر الصحاري والسهول والجبال، ثم تقلصت مناطق القبيلة آخر الأمر في ضواحي سيدي بلعباس[2] وتموشنت وصار أهل القرى والحواضر ينتمون إليها اليوم، ونظرا للظروف القاسية التي مرت بها هذه القبائل في المرحلة الكولونيالية ، فإن بعضا منها استقر في أكواخ قصديرية Gourbis ، ونظرا لتجزئة هذه الفروع والتقسيمات القبلية وتناقصها، واصلت هذه الفئات حياتها على الترحال بحثا عن مصدر الكلأ وبحثا عن العمل الظرفي لأعضائها.

بينما الرقيبات R'gueibat أي القبائل التي لا تبارح مكانها، فكانت أقل عرضة للمس الاستعماري لأنها تبحث عن مصدر العيش لماشيتها بوديان الجبال والتلال الصحراوية الخالية التي ليست ملكا لأحد، وهي تقطع مسافات كبيرة تصل إلى 1500 كلم لتقضي شتاءها على حدود الأطلس في الوقت الذي يتمركز فيه الشعانبة على محيط الواحات، تسوق قبائل التوارق قطعانها إلى غاية الحدود مع النيجر أيام جفاف وديان جبالها.

إن الترحال القبلي عموما ينقسم إلى ترحال رعوي وترحال تجاري ، فقبائل الصحراء إضافة إلى وظيفة الرعي التي تمارسها فهي تنتقل من واحة لأخرى ببضائع مختلفة من أجل البيع أو على أحسن تعبير من أجل التقايض. وقد ساعدها عامل شق الطرقات وامتداد خطوط السكة الحديدية على التواجد بمختلف نقاط التبادل التجاري، لكن الظروف المناخية بمرور السنوات هي التي تتحكم بشكل مباشر في تحديد معالم الجغرافية البشرية بهذه المناطق التي غالبا ما يستقر أصحابها بالواحات أو ببعض المدن الجنوبية من أجل إيجاد

[1] Capot.R – Rey- la migration des said Atba sou la « Zénétie ressuscitée in revue africaine, 1941. p63.

[2] عبد المجيد مزيان مرجع سبق ذكره ص 25.

العمل، لان نظام الملكية في الريف في عهد الدولة الجزائرية (قبل عام 1830) كان بسيطا ويعتمد على العرف والعادة والقانون الإسلامي، ويقوم على أربع فئات هي: أرض البايلك، والأرض الجماعية (العرش) وأرض الحبوب والملكية الخاصة (الملك) ، إن أرض الدولة (البايلك) [1] هي الوحيدة التي كانت لها عقود تسجيل مثبتة في سجلات خاصة وأراضي العرش وسنود منطقة البدو وشبه البدو، حيث تمارس بها الزراعة والرعي،أما النمط السائد بها فهو الملكية الجماعية للأرض التي تقوم باستغلالها مجموعات تعاونية بزراعتها عن طريق التعاون. أما أرض الوقف (الحبوس) فكانت وقفا على المساجد والمؤسسات الخيرية أو الأشخاص. والنوع الرابع وهو أرض الملك التي يملكها الأفراد دون عقود ملكية واضحة وكان يقوم الجزائريون بالعمل بها على أساس التضامن العائلي، وهي محرمة على بيعها ونادرا ما يمتلك واحدا لجزءا منها.

إن المناطق الجزائرية الأخرى التي تقع أعلى الصحراء وتتوسط المنطقة التلية والجنوب تسمى بالهضاب العليا، حيث تعتبر التربة فيها غير قادرة على تلبية حاجات الإنسان الغذائية فهي تتميز بغطاء نباتي يصلح لفترة معينة من السنة للرعي، ونظرا لعدم السقوط المنتظم للأمطار فإن هذه الأراضي رغم شساعتها لا تحرث دائما، لذلك وأمام هذه الظروف فإن النشاط الاجتماعي يتحدد في تربية المواشي وفي بعض الصناعات المتعلقة بالرعي، ونظرا لتفاوت تواجد هذه النباتات يتم التنقل من مكان لآخر، لذلك يتعلق الأمر بالبدو النصف الرحل ، وفي هذه الحالة نلاحظ أن هذه التنقلات تعود بالدرجة الأولى لأسباب زراعية، ومن ثم رعوية حسب منطق هذه الأسباب، فطبيعة البدوي بهذه المنطقة تجعله يزرع بعض النباتات والخضار والحبوب وبمتابعة نموها يتحتم عليه البقاء ورغم أنه يضع خيمته بالقرب من ذلك البيت الواقع بالمنطقة المزروعة، فإنه يعتبر مستقرا قابلا للتنقل من أجل جلب الكلأ. لأن إنتاج محصول الحبوب يصل عادة إلى مستوى كمية البذور المزروعة، مما

[1] **محمد السويدي: مرجع سبق ذكره ص 76.**

يحتم عليه طي خيمته ووضعها بمكان جديد قابل للرعي ،إن التبدي خاصية من خاصيات مجتمعاتنا العربية المشبعة بالقيم الدينية وبوحدة الأمة وبروح التضامن والإيواء والجوار بين المجموعات البشرية.

ومن المعروف أن القبيلة تتضخم أو تتقلص عبر التاريخ وعبر تنقلاتها ، وهي مأوى للكثير من المهاجرين وأهل الجوار وقد تتعرض للتشتت والتشريد، أو تتقوى وتنتشر في الأراضي الواسعة حسب تصرفاتها السياسية أو حسب تصرف الدول المركزية إزاءها[1]، وقد تضم إليها سكان القرى والمدن لنفس الأسباب السياسية والعقائدية التي هي أساس كيانها.

إن نصف الرحل الموسميين للسهول الغربية أي الجنوب الوهراني والصحراء والمتمثل أصحابها في أولاد أمحمد وأولاد عمار وهي فرق سليلة قبلية أولاد نايل الشمالية والذين يذهبون في الخريف لزراعة الحبوب بضواحي السهول الشرقية للحضنة، ثم يعودون في الربيع إلى مواقعهم حيث يتوقعون جني المحصول ويتعلق الأمر كذلك بقبائل أخرى وبفرق قبلية تابعة لها بمنطقة آفلو والسوقر والبيض و سعيدة وتلاغ وقصر الشلالة وبريكة وسيدي عيسى... المرغمين على التوجه والترحال إلى منطقة التل الغربي بمنطقة سيدي بلعباس وببرج بوعريريج وسوق أهراس شرقا[2]، لكن مع مرور الوقت فإن هذه الهجرات الريفية في شكل تنقلات موسمية ورحلات بدأت تفقد حركيتها بفعل التقادم وتغير الظروف الجوية بشكل قهري بعيدا عن إرادة الأفراد، خاصة عند فئة أنصاف الرحل الذين يعتبرون في حقيقة هيكلهم الاجتماعي فلاحين يبحثون عن الاستقرار، ولأنهم يمتلكون رؤوسا معتبرة من قطعان الغنم فإنهم يصنفون كرعاة، علما أن عملية التساقط الغير منتظمة التي تعطي نتائج ومردودا غير منتظم تحد دائما من عملية استقرار هؤلاء، أما إنعدام مواقع المياه أو تواجدها بعيدا عن مواطن

[1] **عبد المجيد مزيان: مرجع سبق ذكره ص 24.**

[2] **Lahouari Addi op.cit - p.79 .**

استقرار هذه الفئات ، فإنه كان يدخل اضطرابا على استقرار هؤلاء ويدفعهم إلى تربية المواشي ويتقهقر النشاط الزراعي حسب حالة المغياثية من كل سنة.

إن الرحلة الموسمية للبدو نحو للسهول لا تفسر بالارتباط العضوي بالتقاليد الثقافية لهؤلاء ولا بحالة اجتماعية معينة بقدر ما ترتبط بالعقم الذي تتميز به المؤسسات الزراعية، لكن هجراتهم التي تفرضها عليهم الأحوال الجوية العقيمة خاصة والثابتة التي لم تتحول إلى تقليد متبع حيث أصبحت ضرورة حيوية لابد منها.

إذا كنا نعرف بأن سكان الجبال بالجزائر يمثلون غالبية البدو المستقرين، فإن نصف الرحل لسكان الشاوية * هم على العكس من ذلك،حيث يسكنون السهوب الأطلسية وضواحي السهول التي تتميز بتساقط ضعيف كنتيجة قهرية لظروف جوية متميزة، بينما المستقرون فيسكنون الجبال كما ذكرنا والوديان والسهول المحيطة بها، وهذا ما يجعلنا نقول بأن الظروف الجغرافية لمنطقة الأوراس هي التي سجلت طريقة متميزة من الحياة التي تجمع بين نمط الحياة التلية والسهلية. والتي تفسر بضعف التربة على الإنتاج الكافي لحاجيات الإنسان والحيوان، ولكن لا يجب الاعتقاد بأن كل سكان المرتفعات هم بدو فهناك جهات معينة بالاختلاف الكلي، إذ تتصف بتواجد امتداد نباتي أخضر يتمثل في زراعة الكلأ والحبوب والأشجار المثمرة الكافية لسد الحاجات الضرورية للغذاء والرعي، فكلما توفرت الظروف الحياتية الخاصة بالرعي والغذاء كلما قلت أو انعدمت ظروف الترحال، وهذا ما ينطبق على سكان قبيلة أولاد عبدي وقبيلة أولاد داود اللتان تمتلكان مساحات غنية بالمادة الضرورية للحياة، لذلك فهم مستقرون ما عدا في حالة بعض المواسم الشتوية الباردة والثلجية، فإنهم يبعثون ببعض أعضاء القبيلة رفقة قطعانهم نحو الجنوب.[1]

إن التوسع الاستيطاني في منطقة الشمال أدى إلى إبعاد الأهالي نحو الجنوب ودفعهم إلى الترحال الآني بنواحي الجبال التابعة لهذه المناطق وعلى ضفاف الوديان قبل أن يستقروا على الأرض الجماعية. فالمستقرون

[1] **Lahouari Addi OP, cit– p.82.**

الجدد بعد هجرهم لخيامهم بنوا أكواخا من أجل البحث عن وضعية المالك للعقار الفلاحي ،لذلك تشكل نسيجا اجتماعيا جديدا لهؤلاء ببعض القرى وبقي الترحال الموسمي ظاهرة قهرية تنتجها الظروف الاضطرارية.

هناك سلسلتين جبليتين لا تقل أهميتهما من حيث القيمة عن جبال الأوراس، حيث تسكنها فئات من البدو بنفس الطريقة التي يعيشها البدو الشاوية وهم أولاد نايل وجبال عمور الواقعة جنوب شرق المنطقة الغربية ، حيث يسكنون قرى ريفية تسمى "القصور" ksours[1] لفترة زمنية من السنة ويسكنون مخيمات يضعونها بالقرب من أراضي يبذرونها أسفل هذه الجبال، إن هذه الفئة الاجتماعية عرفت تطورا مماثلا لذلك الذي عرفه البدو بمنطقة الشاوية.

3-3 .أسباب الحراك البدوي:

يعود تطور الفئات البدوية إلى عوامل جغرافية أكثر منها إنسانية ،كما أن البدو الرحل ليسو أقل شأنا وتحضرا من أهل البادية المستقرين، ويرجع بعض المختصين عناصر تفاعل وتطور البدو إلى: وحدة (المجموعة) إنسانيا،و ضرورة وجود قطيع ثم الترحال الموسمي حسب مسار ظاهر.

فتنقلات المجموعة تشكل انسجاما اجتماعيا لمجتمع مصغر كالقبيلة أو كأحد فروع القبيلة وهذا شأن القبيلة المغاربية التي تشكل وحدة إنسانية وتملك تراتبية[2].

وترجع تنقلات القبيلة بالدرجة الأولى إلى تربية المواشي أو نتيجة لنقص المجالات الرعوية بجانبها، المهم أن القطيع هو مصدر الحركة الاجتماعية في كل أبعادها خاصة الاقتصادية منها حيث يكون سببا في إنتاج اللحم، الصوف، والجلد ويكون بطريقة غير مباشرة عن طريق التبادل مصدرا لجلب الحبوب والمواد التي تحتاج إليها القبيلة؛ ونظرا لأن القطيع يملك مكانة خاصة في حياة رجل البادية، فإن الترحال بغية البحث عن مكان

[1] **Lahouari Addi OP, cit– p.84.**

*** الشاوية هم رعاة الأغنام بالبربرية.**

[2] **Berque. J – qu'est ce qu'une tribu nord Africaine- SNED, 1974.p205.**

لرعي هذه الأغنام أصبح من أساسيات الحراك الاجتماعي داخل القبيلة، لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن تنقل أعضاء المجموعة بالإضافة إلى قطيعها لا يكون أبدا بطريقة عشوائية ، وإنما يتم ذلك في وقت محدود من كل سنة إلى أماكن معروفة اكتسبت غطاءا نباتيا صالحا للرعي، وكذا بالقرب من مصادر المياه المعروفة من أجل الاستعمال للإنسان وللحيوان، فالتنقل لا يكون تجوالا عشوائيا بالمناطق التي يمر بها هؤلاء وإنما يكون مثل رحلة وهجرة الطيور والحيوانات المفترسة؛ وإذا كان غياب أحد العناصر المذكورة المشكلة للحلقة البدوية، فإن ذلك يخل بالدورة الاجتماعية الخاصة بالمجموعة، ومن ثم نتكلم عن نوع من المجموعات وهذا تقريبا ما وقع مع البدو الرحل خلال المرحلة الاستعمارية نظرا، لعدم توفر إمكانية التنقل لانغلاق الميادين الرعوية المقصودة ولغياب هذا السبب أثر مباشر على السببين أو العاملين الثانيين المتمثلين في القطيع ووحدة الجماعة، لذلك فاختلال التوازن على مستوى المجتمع القروي بالشمال، ظهر بشكل واضح على أحوال البدو عموما نظرا للتغيرات التي أعقبت ذلك والنتائج السلبية المباشرة على القطيع والغير مباشرة على أفراد المجموعة الواحدة أو على مجموعة من المجموعات الأخرى، إن في ذلك إرغام على الاستقرار في ظروف كرهية وقهرية. إذا أخضعنا هذه الظروف الاجتماعية الجديدة للقراءة التحليلية فإن بوادر التغيير على مستوى تراجع الأبعاد الأخرى كالسياسة يظهر بشكل جلي، لأن هذه القبيلة الممنوعة من الرعي بمكان الفئة ستنتقل بالبحث عن مكان آخر هو لغيرها فتدخل معهم في صراع، وقد يكون هذا الغير من الملاك الخواص أو المعمرين فتدخل السلطات العسكرية لحل هذه الإشكالية حلا تقريبيا كمنع تنقل هذه القبائل إلى الساحل التلي قبل فترة جني الثمار، المهم أن جملة القوانين الموجهة لتسير شؤون القبيلة تدخلها في صراع مع الإدارة الكولونيالية؛ إن السبب الأساسي لتقهقر الحراك الاجتماعي على مستوى القبيلة لم يكن تلك الصراعات بقدر ما كان حرمانها من الأماكن الخاصة بالرعي التي كانت سببا مباشرا في نقص قطيع الأغنام والبقر وقد قدم أجيرون

C.R.Ageron إحصاءا رسميا على هذا التناقص[1] يمثله فيم يلي: 1885 – 1889 ←285 رأس لكل 100 ساكن

1889– 1899 ← 190 رأس لكل 100 ساكن

1910 – 1914 ← 165 رأس لكل 100 ساكن

إن هذا التناقص مرده ظروف الحياة الجديدة التي ترجع الملكية العقارية الخاصة في الجنوب التلي مما ساهم بشكل مباشر في تقليل الأماكن الرعوية الخاصة بالصيف، ومن جهة أخرى منع الاقتراب من الغابات حتى في أشد الفصول الجافة. وبالتالي فإن قوانين الإدارة المحلية تهدف إلى إبعاد هؤلاء الرحل عن المجال الرعوي التي عرفته القبيلة سابقا على اعتبار أن هذه الأراضي هي ملكية عمومية وللسماح باستغلال نباتاتها لا يكون إلا بتسريح من الإدارة. لكل هذه الأسباب الناجمة عن الثقافة الريفية والحركة الاجتماعية بالبادية الجزائرية، كانت بوادر القوانين منشغلة بكيفية التنظيم العقاري للأراضي الفلاحية والرعوية في كل الوطن، وبعبارة أخرى استلامها من أصحابها وإعادة توزيعها على المعمرين حتى تملك الأراضي الخاصة بالنباتات الرعوية ، فإن المعمرين التي وزعت عليهم كانوا يقومون بتسويتها وإعدادها للفلاحة رغم أنها لا تنتج إلا نباتا رعويا[2]، وقد اعترف بذلك بعض المعمرين أنفسهم وبعض التابعين لهم، حيث أرجعوا مختلف الانتفاضات والمشاكل التي عاشوها عقب الثورة وحتى التنظيم الثوري كان من نتائج الممارسة الاستعمارية في سلب الأراضي ومحاولة تغيير نمطية التعبير الثقافي مع منع التحسن والتطور للنمط البدوي الذي عرف تقهقرا عند البعض الذين حدت أقاليمهم الرعوية، وعند البعض الآخر الذي استقر مرغما ببعض الأكواخ المغطاة بالتبن وقام بالفلاحة بأرض غير مجدية نتيجة الظروف الجوية التي تميز هذه المناطق وأجبرت فئة أخرى من البدو على التوجه فرادى إلى الشمال للاشتراك في أعمال فلاحية قاسية مع أصحابها.

[1] **Ageron.C.R : - les algériens musulmans et la France. Paris, 1968.p215.**
[2] **Bernard.A.et Lacroix.N.Op.cit . p.136.**

إن هذا النوع من الممارسة السياسية الاستعمارية للبدو كانت نتائجه عميقة جدا على الحياة الاجتماعية، فإضافة إلى تقطع أواصر العلاقة الدموية أو الاجتماعية بين أعضاء القبيلة الواحدة وانقسامها إلى عدة فروع أو أقسام كان يصعب عليها الإتحاد عند الضرورة، وظهر نوعا مهنيا جديدا على هذا المستوى يتمثل في الرعي أو الراعي المحترف الذي يتدبر أمر التنقل بالقطيع، هذا الراعي الذي لا يشترط فيه علاقة القرابة مع أعضاء القبيلة التي يأخذ منها القطيع، وإنما التقسيم الاجتماعي للعمل في ظاهرة العلاقة الاقتصادية هو الذي يحدد هذا الدور، لأن الوظيفة الجديدة لأعضاء القبيلة أو الفرقة إن صح التعبير هو البحث عن أماكن تواجد المياه إن وجدت أو التنقيب عنها إن أمكن، وقد توزعت الأدوار الاجتماعية والمهنية بين أعضاء الفرقة فمنهم من يهتم بالرعي ومنهم من يهتم بالفلاحة وآخر بالنقل وآخر بالتفاوض[1]... الخ ما هناك من أدوار ومهن جديدة، لكن ليست بطريقة النمط الرأسمالي التي ظهرت فيه بشكل عفوي، إن جل ما قامت به الإدارة الاستعمارية بمنطقة الشمال هو تجريد القبيلة من رأسمالها الثقافي وتحويلها إلى حالة ما بعد القبيلة بفرض غرامات جبائية على الممتلكات خاصة منها الجمال، والهدف من ذلك هو إنقاصها من حيث العدد علما أن الجمل يقوم بنقل الخيام والمواد الغذائية من حبوب وتمور وصوف ولحم وجلد إضافة إلى أنه يدر الحليب واختفاءه في مرحلة من مراحل الفترة الاستعمارية بالسهوب هو دليل على تحول نمطية الحياة الريفية وإعطاء قيمة اجتماعية جديدة للبدو.

3-4 .الحياة الريفية أو (الاستقرار البدوي):

[1] **Bernard. A .et Lacroix.N. Op. cit, p .136.**

يعتمد النشاط الفلاحي بالمنطقة الشمالية على استعمال كمية معينة من المياه وهذا ما لايعرفه الشمال الإفريقي خاصة الجزائر لغياب المجاري المائية وعدم انتظام سير المياه بالوديان، لذلك يتعلق ظهور وبروز المردود الفلاحي حسب التساقط السنوي للأمطار وهذا طبعا باستثناء الواحات.

لذلك فالمناطق الجبلية هي التي يستعمل بها الرعي على اعتبارها سدا منيعا ضد زحف التصحر أما المياه المستعملة فهي تلك المتبخرة من عرض البحر المتوسط.ولاصطدامها بأعالي السلاسل الجبلية المتواجدة خاصة بمنطقة الوسط الشرقي وأعالي السلاسل الجبلية الشرقية، فإن هذه المناطق تعرف تساقطا طوال السنة على العكس من تناقصه بمنطقة الغرب التي تعرف انتشارا واسعا لزراعة الحبوب فمعدل التساقط بمنطقة (سيدي بلعباس مثلا يتمثل في 320 مليمتر) ، وهذا شأن السهول الداخلية العالية التي تعرف صيفا ساخنا وجافا وشتاءا باردا بمغياثية غير منتظمة وغير مؤهلة لفلاحة ناجحة بشكل كبير، حيث تتراوح نسبتها بين 300 و 400 مليمتر سنويا مما يعطي مردودا عشوائيا.

وفي ما يلي الجدول الخاص بمعدل التساقط السنوي خلال عشرين سنة[1]

سلاسل	المناطق	أعلى كمية تساقط بالمليمتر
الساحل القبلي	القبائل الصغرى	1773 ميليمتر
	القبائل الكبرى	1352 ميليمتر
الأطلس التلي	الشريعة	1493 ميليمتر
	مليانة	950 ميليمتر
	البرواغية	598 ميليمتر
	قصر البخاري	349 ميليمتر
السهول	منطقة الدسو شمالا	358 ميليمتر

[1] **Lahouari Addi OP, cit– p.89.**

الداخلية العليا	المسيلة	226 ميليمتر
الأطلس الصحراوي	أفلو	342 ميليمتر
	الجلفة	308 ميليمتر
	الأغواط	167 ميليمتر
الصحراء	غرداية	68 ميليمتر
	ورقلة	40 ميليمتر
	تقرت	48 ميليمتر

لذلك كانت السهول خاصة الساحلية والداخلية منها محط أنظار المعمرين للامتداد بها والتوسع على مجالها الإقليمي على غرار ساحل عنابة والجزائر وسهول وهران وسيدي بلعباس، لذلك تميزت ببناء مستثمرات استطانية مع توفير مستلزمات الفلاحة من عتاد وري على عكس الجبال التي لم تثر اهتمام هؤلاء ، فالظاهرة التي تثير اهتمام ساكني الجبال هي ضعف المصادر الفلاحية التي أصبحت غير كافية لسد الحاجيات الغذائية للأفراد الذي بدأ يتوسع شيئا فشيئا بفعل التزايد الديموغرافي وقد بينت الإحصائيات أن ازديادا ملحوظا في انتقال السكان الريفيين إلى الحضر حيث بلغ عدد المراكز المعتبرة (190) وارتفع عدد سكان الحضر من (3.700000) نسمة إلى (7095000) نسمة أي من (31 %) إلى (41 %) من المجموع الكلي للسكان.

2- لا تزيد نسبة السكان العاملين في الزراعة على (70 %) من مجموع السكان المقيمين في الريف.

3 – يقدر معدل الهجرة الريفية نحو المدن، استنادا إلى معطيات التعداد السكاني في الأخير ب (130) ألف نسمة سنويا[1] مما دفع بهم إلى استثمار الأراضي الوعرة والحدود الخاصة بالوديان على حساب التوازن الإيكولوجي ، ورغم ذلك فإن الدخل الخاص بالفرد بقي في تناقص متزايد فكان ذلك دافعا أساسيا للبحث عن مصادر خارج الجبال، فساكنو المناطق السفلى يشتغلون بمستثمرات الأوربين القريبة منهم حيث لا

[1] **محمد السويدي: مرجع سبق ذكره ص 79.**

يعودون إلى بيوتهم إلا ليلا، وأولئك الذين يسكنون المناطق العليا ينزلون بمناسبة الأعمال الفصلية خاصة بمنطقة المتيجة وبكروم منطقة التيطري بالمرتفعات المتواجدة بمنطقة البليدة والمدية. والعدد المتزايد من سكان الجبال القبلية التي لا تستوعب كل هذه الموارد البشرية يتوجهون إلى المدن البعيدة أو القريبة أو إلى المناطق الصناعية بفرنسا، إن تزايد سكان الريف بلغ مليون ونصف 1.5 من 1936 إلى 1954 أي ما يمثل 32 % بينما ارتفع سكان المدينة إلى 98 % بمعدل 710000[1] فردا ، وبالتالي فإن وتيرة النمو السكاني الحضري مهمة جدا وهذا يعني تواصل حركات الهجرة المتمثلة في الريفيين نحو المراكز والمدن للبحث عن عمل وذلك من زمن بعيد.

أ) الاستقرار البدوي الصحراوي:

ليست الفئات السكانية لجبال الشمال وحدها ممثلة لفئة المستقرين من البدو، فبالواحات الصحراوية توجد تجمعات معتبرة مستقرة بالمنطقة وتعتبر الشجرة السبب الرئيسي في استقرارها.

ففي منطقة الجنوب تزرع أشجار النخيل التي تمتد جذورها إلى أعماق الأراضي لامتصاص المياه اللازمة، أما ما يخص الناس والحيوان من ماء شروب فيتمثل في بعض الآبار التي تكفي الغرض ولمواجهة التصحر وتحرك الكثبان الرملية، فإن سكان الواحات يغرسون المزيد من أشجار النخيل ويتواصل بقاؤهم بالقرب منها.

نفس الشيء ينطبق على سكان الميزاب فالنخلة تعطي الاستقرار للسكان الذين يحفرون آبارا يصل عمقها إلى 50 مترا، حيث يسمح لهم إضافة إلى استعمالها في الشرب بسقي بعض النباتات والأشجار المثمرة كالتين... باتباع تقنيات الري التي تتطلب الاستقرار والمتابعة الدائمة، لذلك تتميز منازل المنطقة بخاصية هندسية جهوية تعكس الطابع المحلي للثقافة رغم اعتمادها على وسائل بسيطة للعيش. وقد تميزت التجمعات السكنية

[1] **Djilali SARI : op. Cit. p .124.**

بالجنوب وتحديدا بالواحات أثناء الفترة الاستعمارية بتوافد أعداد متزايدة من مستخدمي الزراعة المحلية[1] على غرار النخيل بغية الاستقرار، وإن انعدم أمامهم ذلك توجهوا إلى مدن الشمال لممارسة التجارة.

3-5 .القبيلة والتغير الاجتماعي:

إن جملة التحولات التي عرفها البدو بصفة عامة بعد تجريدهم من أملاكهم العقارية وانتقالهم إلى نمط اقتصادي جديد، لم يكن ليستثني بعض الأطر الاجتماعية التي إهتزت وضعف تماسكها، فلم تسلم الفئات البدوية المتنقلة من هذا التصدع الذي أصاب تشكيلها ولا حتى الفئات الريفية المستقرة سواء عن طريق البيع بالتراضي أو السلب وأخذ الأرض بالقوة، حيث وجد الأهالي أنفسهم دون ملكية للتراب بعد أن استقروا بها منذ أمد بعيد خاصة إذا تعلق الأمر بالقطع الترابية الجيدة التي اتبعت تدابير قانونية تتمثل في ترتيبها والتنقيب عنها أو مصادرتها[2] لعدم وجود عقود ملكية خاصة بها، وهذا لتشكيل قوة استعمارية على حساب الفلاحين.

فالقبيلة عموما والتي تمثل إطارا سوسيولوجيا وسياسيا يستند فيه الأعضاء إلى مرجعية الجد الأكبر الذي تنسج حوله صور الشجاعة والشرف والتقديس ، ويعتبر السند الدموي الذي تعود له أفراد الجماعة ، بل الأجيال المتعاقبة على القبيلة في إطار ما يسمى بالشجرة الخاصة بالانتماء Généalogie ، لذا فالروابط الأبوية داخل القبيلة هي روابط تعاقدية بين أعضاء عائلة ممتدة على مدى قرون، وهذا ما هو متعارف عليه غير أن الحقيقة تكمن في أن عناصر عائلة أخرى اندمجت معها تحت نفس التعاقد والراية للدفاع عن المصالح المشتركة وهذا شأن كل قبيلة تمثل القوة، حيث يلتف حولها عناصر العشائر الأخرى ويدخلون في علاقات عائلية جديدة بالمصاهرة ،لذلك فحقيقة التركيب داخل القبيلة هي ذات ولاءات اجتماعية أكثر منها بيولوجية، فأكبر تجمع ممتد عرفته الجزائر قبل الكولونيالية يتمثل في الفروع العرقية المختلفة التي تتكامل في شكل كونفدرالية مشتركة تتجسد كتشكيلة جديدة نسميها القبيلة .فالقبيلة في الجزائر تعتبر مالكة للأقاليم الترابية

[1] **Lahouari Addi : OP, cit – p.93.**
[2] **Djilali SARI : op. Cit. p. 16.**

الممتدة والخاصة بالفلاحة والرعي ، لكن المادة الثانية من القانون تتناول موضوع تقليص الحدود وتقسيم الأراضي على عدة أصناف، لذلك فكل ما هو أراض ملك هو غير معرض للجدل بعد تقديم العقد الخاص به وتدريجيا بدأت تظهر نوعية جديدة من الأراضي المسماة بالجماعية[1] على حساب الجماعة وهي أرض عبور أو أرض مزروعة.

فالتجمع بمفهوم العلائقي المركز يتواجد بشكل صارخ بالفرقة أو العشيرة أي التقسمات المصغرة للقبيلة، لذلك فالروابط الاجتماعية التي تجمع بين أعضاء الفرقة الواحدة أو العشيرة هي أكثر متانة منها عند أعضاء القبيلة لأن أساس ذلك هو الإنتماء الواحد للجيل الرابع أو الخامس أو الجد الواحد لكل أعضاء الفرقة ، فالعلاقات هي بيولوجية أكثر منها اجتماعية و قد يندمج في الفرقة أعضاء جدد يكشفون عن ولائهم المتين، ويكون لهم نفس الدور لذلك يتم القرار الخاص بالتنقلات الفصلية وأوقات الإقلاع عنها داخل الفرقة، أما عن الأراضي فهي ليست بالضرورة الداعي على العمل الجماعي الذي يعطي مصداقية لهذا التقسيم أو لغيره، لأن القبيلة تشترك مع غيرها من الفرق التابعة لها في أراضي العبور، وهناك فئة أخرى من الأراضي هي ملكية تنقلية تدار في إطار الملكية الخاصة، لذلك فوحدة الفرقة سواء بالجبال أو بالقرى السهلية هي نفسها تتمثل في التمتع بالملكية الخاصة والمصلحة المشتركة. لكن توسيع الحدود الكولونيالية ارتبط مباشرة باستلاب الأراضي وامتد إلى بعض القطاعات الجبلية أين تعيش جماعات ريفية وهنا قررت الإمبراطورية الثانية خلق قوات المجتمع الرأسمالي[2].

ونظرا لمدلول القبيلة السياسي فإن الاستعمار عمل على تشتيت شملها، حيث وزعت الفرق و الأقسام على الدواوير لتغير الأدوار وتجديد العلاقات مع فرق جديدة لا ترتبط معها قرابيا ،بل تربط معها بفعل الحاجة المشتركة ولم تمس هذه العملية التفكيكية بنفس الطريقة الأطر الاجتماعية بالجبال وبالسهول على الرغم من

[1] **Djilali SARI : op. Cit. p 29.**
[2] **Djilali SARI : op. Cit. p 24.**

تغير الأسلوب التقني والنسيج الاجتماعي، فلا نستطيع أن نتصور اختفاءا كليا للثقافة الأصيلة لكن ما هو أكيد هو زعزعة نمطيتها بإرباك المجموعة وإعادة توزيع الملكية العقارية ، أي أن غلق أراضي العبور الرعوية أمام هذه المجموعات هو السبب في هذا التشتيت الذي يتطرق له بيار بوردو P. Bourdieu في موضوعه عن اللاثقافة في الجبال واقتلاعها في السهوب ، لذلك كان التغير عند الفئة الأولى بمجرد الإتصال بالمجتمع الرأسمالي وعند الفئة الثانية جاء على شكل التأصيل العنيف للقيم ويلاحظ على أن الفئات الثانية قاومت ذلك في منطقة القبائل والأوراس والسلاسل الجبلية الاخرى، وتفككت تدريجيا بالسهول فالأطر الاجتماعية القديمة بقيمها وتقاليدها المتينة قاومت على حساب التكيف[1] الذي قاومته المؤسسة العائلية وعايشته بشكل تعويضي قيم الفرقة والقبيلة. ولأن العائلة أخذت إلى حد ما دور الفرقة والقبيلة.

3-6 .الحياة البلدية:

أ- الانتخابات: في الوقت الذي تم فيه انتخاب المجالس الشعبية البلدية في تاريخ 07 فبراير 1967 لم تكن الدراسات الميدانية التي تمت الإشارة إليها في البحث قد أنجزت، وهذا ما يفقد هذه الإشارات والدلالات الطبيعية المباشرة للملاحظة، ورغم ما سجلته هذه الانتخابات من قوة في المشاركة، فإنها لن تكن عند حسن ظن المواطنين الذين كانوا يتوقعون قفزة نوعية على كل المستويات، خاصة وأن الأرضية الخاصة بالثورة و بالمؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في 20 أوت 1956 ركز على أن البلدية هي قاعدة الثورة، و تناولت النصوص الرسمية الحياة السياسية التي أثرت على موضوع الممارسة ، حيث كانت تهدف بطريقة أو بأخرى إلى ما يجب أن تؤديه هذه المؤسسة وكمحطات رئيسية لها يمكننا أن نشير أولا: إلى برنامج طرابلس (07 جوان 1962) [2]، و قوانين مارس 1963 الخاصة بالتسيير الذاتي ودستور الجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1963)[1]، و ميثاق

[1] **Bourdieu .P– le déracinement, Paris 1964. p : 30-31.**

[2] **نصوص من برنامج جبهة التحرير الوطني المصادق عليها في طرابلس من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جوان 1962 المرجع السنوي لإفريقيا السوداء، 1962 المركز الوطني للبحث العلمي ص 683 وص 704 .**

الجزائر الاختتامي للمؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني لشهر أفريل 1664 إضافة إلى كل ذلك ما توصل إليه مجلس الثورة[2] بإعلاناته الأولى ابتداءا من 19 جوان 1965 المتمثلة في إعادة سرد الوعود الخاصة بالنظام السابق،[3] أما على مستوى الجماهير فقد تبين أن عامة الشعب كانوا على عجلة من أمرهم مثلما حصل مع سكان قرية ريفية في صيف 1965 الذين أظهروا رغبتهم في العمل والممارسة السياسية التشخيصية حيث اختاروا من بينهم أعضاء مجلسهم البلدي، أما بداية من صيف 1966 فقد قامت الحملات التحسيسية على مستوى القسمات* بتوعية الجماهير وتبيان رأيها حول القانون الذي لم يكن ميلاده إلا في تاريخ 18 يناير 1967 أي أقل من ثلاثة أسابيع قبل الانتخابات، ولأن الشبكة الإعلامية هي جد ناقصة إن لم نقل منعدمة خاصة ببعض المناطق كالأوراس التي نادرا ما يمتلك أهاليها مذياعا هو على صلة أكبر بإذاعة القاهرة أو منتكارلو منه بالجزائر أو بباتنة، فالحملة الانتخابية إذن لم تمس بشكل جيد السكان بالمناطق الريفية كما أن التجارب الانتخابية السابقة كانت تؤول دائما إلى الشك فقبيل الاستقلال كانت عمليات التصويت متعدد الاختراقات بشكل غير ديمقراطي تماما. وكانت انتخابات 07 فبراير 1967 الأولى في الجزائر المستقلة. فالفلاح بهذه المنطقة لم تكن له ردودا سريعة إزاء المتغيرات الإدارية أو الخاصة بالنظام السياسي رغم حالة العوز الاجتماعي التي يعيشها. حيث لم يكترث لهذه التغيرات بقدر مراقبته للنتائج التي طالما انتظرها في الماضي، ولم تتحقق له أبدا لأنها تمت إما في ظروف غير ملائمة وبطريقة غير جدية وإما نتيجة للنقص الإعلامي لم يتم التعرف على مأخذها، لذلك هو في حالة ذعر متواصل على مستوى اللاشعور الجماعي الذي قد تجسده المواقف المترتبة إزاء المنتخبين[4].

---

[1] المرجع السنوي لإفريقيا السوداء، 1963 المركز الوطني للبحث العلمي- نصوص قانون مارس ص 797 وص 806 نصوص الدستور ص 852 ص 858.

[2] نصوص متعلقة بمؤتمر جبهة التحرير الوطني ص 543 ص 573 .C.N.R المرجع السنوي لإفريقيا السوداء، 1964 .

[3] جل مجلس الثورة بتاريخ 28 أكتوبر 1966 وخطاب الرئيس هواري بومدين في 01 نوفمبر1966 إضافة إلى خطابات متعددة أخرى ومنذ شهر جويلية 1965 تناولت هذا الموضوع.

*** القسمة: هي درجة بلدية في الحزب.**

[4] Descloitres .R – et cornet. R :Commune et société rurale en Algérie administration locale et participation au développement. CASHA p .33.

فيما يتعلق بالتشكيلة البشرية للمجالس الشعبية البلدية فإنه يتعين علينا ذكر التركيبة الهيكلية لبعض البلديات كبلدية تيمقاد وبوعمار اللتان تتشكلان من إحدى عشر إلى خمسة عشرة عضوا وهم من الرجال فقط الذين يتم اختيارهم من قوائم تتكون من عدد من المرشحين يفوق عددهم مرتين عدد المنتخبين والذين هم في مراتب جيدة يشكلون احتياطا من الإضافيين في حالة استقالة أو موت أحد المنتخبين، يبين الانتماء الجغرافي لهؤلاء الأعضاء داخل تراب البلدية مدى تمثيلية الأعضاء حسب انتماءاتهم العرقية والعشائرية، فكل مجموعة اجتماعية تصبو لأن تكون ممثلة، لذلك يتصور كل منتدب بالبلدية ارتباط عهدته التمثيلية بمجموعته قبل ارتباطها بعضويته في البلدية، لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن أغلب المنتخبين في هذه المجالس شاركوا كأعضاء في المندوبيات التنفيذية.

3-7 .الإرث الاجتماعي المحلي الجزائري: إن مجال الحياة التي كان يعيشها الفلاح بمنطقة الأوراس هي الفضاء الاجتماعي الذي يتمثل في العائلة أو العشيرة التي ينتمي إليها، ثم يمتد نوعا ما إلى حدود دوار الانتماء. وقد بينت أسئلة البحث الخاصة بمكان السكن عند هؤلاء الفلاحين أنهم يقدمون اسم العائلة التي ينتمون إليها ثم يشيرون إلى الدوار الذي تنتمي إليه عشيرتهم، أما فيما يتعلق بالبلدية فيصعب عليهم تحديدها، فمن بين ثماني حالات من عشرة أشخاص يتم التركيز على اسم الدوار وإن اقتضى الأمر تحديد اسم البلدية فإنهم يشيرون إلى اسم البلدية المختلطة القديمة التي تقارب أو تماثل الولاية اليوم، لذلك قبل تحليل معالم الفضاء يجب تحديد المفاهيم المتعلقة بالخطوط العريضة لتاريخ الأقسام الإدارية لمنطقة الأوراس.

إن تنظيم الأقسام الإدارية للجزائر من بداية الغزو الاستعماري إلى غاية الاستقلال عرف عدة تغيرات وتحولات تملت في كونها شكلت شرخا كبيرا بين النصوص وبين تطبيقها[1] .

فبعد قرن من الاحتلال وقبيل الحرب العالمية الثانية بينت تلك القفزة في هذا الإطار التقسيم الإداري الخاص بالمنطقة على الشكل التالي:

[1] **Le tourneau.R : évolution politique de l'Afrique du nord musulmane (1920 – 1961). Armand .colin. 1962.p302.**

إقليم الشمال: ثلاثة (03) مناطق.

(20) دائرة.

(330) بلدية كاملة النشاط.

(78) بلدية مختلطة مقسمة إلى دواوير – بلديات.

تشتمل على بعض المراكز البلدية (أنشئت في سنة 1937).

إقليم الجنوب: (04) أربعة أقاليم.

(10) عشرة بلديات مختلطة (مقسمة بنفس الطريقة التي أشرنا إليها في إقليم الشمال).

(09) تسعة بلديات خاصة بالأهالي[1].

كل منطقة من بين مناطق الشمال تمتد إلى أربعة مناطق أو خمسة فرنسية تحتوي على ستة أو سبعة دوائر تتولى كل منطقة واليا ورئيس دائرة على مستوى هذه الدوائر التابعة لوزارة الداخلية بالعاصمة باريس وللحاكم العام بالجزائر خاصة فيما يتعلق بالمسائل السياسية. أما بإقليم الجنوب فالأمر يختلف عن النموذج الفرنسي حيث لا توجد بلديات تابعة للدوائر لأنها مقسمة إلى أكثر من ثلاثمائة بلدية مثل البلديات الفرنسية كاملة الصلاحيات ، ويتعلق الأمر بكل المدن والتجمعات السكنية التي بلغت في نظر الإدارة نموا كافيا، بينما البلديات المختلطة ذات الأهمية فإنها تكتسح باقي تراب الوطن وقد كانت تحتوي على عدد متواضع من الأوربيين وكان يتم تسييرها من قبل موظف أي إداري بمعية مجلس بلدية أغلبيته من الأهالي المعينون في أغلبيتهم وليسوا منتخبين، وبالتالي فإن السلطة تعود إلى ذلك الإداري ثم إلى نوابه وإلى الموظفين المسلمين الذين يحملون صفة القايد – (les Gaids) . أما أقاليم الجنوب أي الجزء الصحراوي من الجزائر فقد بقي تحت السيطرة العسكرية. ومن ثم فإن التساؤل الذي يطرح نفسه بإلحاح كبير يتمثل في ماهية الدواعي

[1] **Descloitres.R – et cornet.R : OP. Cit. p. 46.**

والخلفيات الخاصة بالوضعية الإدارية التي عرفتها الجزائر بعد مرور مئة سنة على احتلالها أي في أهم مرحلة استعمارية؟. إنه بعد مرور 30 سنة من الاحتلال والتردد وأخذ مختلف حقوق المواطنين أعلن الحاكم العام أو le senatus consulte رؤية تشريعية ذات أهمية قابلة للتطبيق على كل الجزائر تتمثل في إلحاق القبائل أو التقسيمات القبلية المالكة بشكل قار للأراضي إلى أشكال فردية للملكية بإتباع الكيفية التي أعلن عنها الحاكم في نصوصه أولا:

1- تحديد أراضي القبائل.

2- أن يتم تقسيمها بين مختلف دواوير قبيلة من الشمال آخذين بعين الاعتبار الأراضي ذات الخصوصية البلدية.

3- أن يتم إحداث الملكية الفردية بين أعضاء الدواوير كلما سمح الأمر بذلك، وكان التأسيس ممكنا.

فيما يتعلق بالعمليتين الأوليتين وجدت الإدارة الاستعمارية صعوبة كبيرة في تحريك هذه الإجراءات لأنها لم تجد نفسها أمام مجموعات محددة من الأهالي حتى وإن اقتضى الأمر جمع الأفراد لتشكيل المجموعات المقصودة، فإن هؤلاء يمثلون من خلال طبائعهم وأصولهم الاجتماعية وعاداتهم كلا متكاملا يشكل القبيلة[1].وقد كانت الأهداف القانونية هي تكسير الوحدة السياسية للقبيلة من جهة وليس لإخضاع الأهالي لمفاهيم الولاء بقدر إرغام البعض منهم إلى بيع أراضيهم طواعية إلى المعمرين من جهة أخرى، خاصة بعدما فقدت القبيلة قوتها جراء هذا التقسيم ، ومن ثم تدرج إلحاق الدوار إلى البلدية بسهولة كاملة.

إن هاته القوانين جعلت من الدوار تشكيلة كولونيالية تتحكم الإدارة في فهم تركيبتها فأصبحت الفئات الاجتماعية في نظر الفرنسيين ملحقا تراثيا معروفا لا يحتاج المشرع إلى إضافة أحكامه، لأنه إلى غاية 1957 بقيت حياة الفلاح الجزائري تقبع في إطار الإدارة المجمدة لحركيته والضيقة في صيغتها المتعلقة بالبلديات

[1] **Julien. Ch. A.: Histoire de l'Algérie contemporaine, Tome1 la conquéte et les débuts de la colonisation (1827 - 1871). P.U.F. 1964.p98.**

المختلطة التي لم تعرف التطور عكس البلديات الكاملة الصلاحيات ، ورغم أن الاهتمام بالإدماج كان منبعه السلطة الرسمية المركزية، فإن تداعيات القانون تميزت ببعض الإلتواءات على مستوى بعض النصوص خاصة بيانات الحاكم le senatus consulte في سنة 1863 والإصلاحات الإقليمية لسنة 1957). وقد أوكلت مهمة التنفيذ لموظفين بعيدين عن السلطة المركزية من أجل فهم وفرض الآراء التشريعية وإرغام الجميع على طبيعة واحدة نفهمها عن طريقة قناة واحدة لا غير وهي إيديولوجية الغزو الاستعماري[1]، التي قد تبدو لنا من خلال هيمنة الإدارة بهذا الشكل أم هناك ازدواجية في النظام.

فمن جهة تتجه الأطر و الأشكال الإدارية التي أسسها المعمرون إلى المستعمرة الفرنسية (أي البلديات الكاملة الصلاحيات) إلى مراكز الاستيطان والوجود الأوربي في إقاليم الأهالي التي بدأت تتحول تدريجيا حسب (قانون 1884) إلى نفس الهيكل القانوني والإداري المتعلق بالبلدية الفرنسية.

ونتيجة هذه الأطر فإن البلديات المختلطة التي توسعت على إقليم المستعمرة ثم فرضت قانونا قضائيا على الصيغة الفرنسية، مع الإبقاء على حقوق المسلمين وقيم الحق المحلي وذلك باستعمال الجهاز الكائن المتمثل في القايد والشيخ.[2]

وعن طريق هؤلاء تم التحكم في كل تحركات الدوار ومجالسه، وبالتالي فإن هذه السياسة توصلت إلى تحويل دور هذه المؤسسات التقليدية إلى درجة أن القروي في تقريره يعتمد على إدارة الجماعة التي يرأسها – قايد– أي (مجلس الدوار) الذي يقوم بأعماله في سرية نتيجة المتابعة من أجل معالجة مشاكله المحلية. فإن شؤون الفلاح اليومية إن كانت تعالج على مستوى الدوار، فإن الإدارة الكولونيالية تتصرف فيها بواسطة

[1] Le problème communal a été abordé sous son angle historique par plusieurs publications de secrétariat social d'Alger.
Citons notamment :
- les communes rurales. information rapide. Fiches d'information sociale. Nouvelle série, N°10, juin 1964.
- la reforme communale. Information rapide. 4éme série, N°10, Avril 1967.
[2] Descloitres.R – et cornet .R : OP. Cit. p. 48.

موظفين ملحقين، أما القايد فهو يقوم بدور ضابط الشرطة أو الموظف المكلف بتغطية الضرائب، إن دراستنا الانثروبولوجية لا تزال حتى الآن ترى أن فجر الوجود البشري هو العشائر المتنقلة وكل المجتمعات العتيقة التي تعيش على الصيد والرعي قبل الاستقرار لممارسة الزراعة وفي منطقنا نرى أن فكرة التطور تتركز دائما على الارتقاء من أسفل إلى أعلى [1].

أ) التنظيم المحلي: لقد أدركت السلطة الفرنسية الأسباب المتعلقة بالتأخر الإداري والاقتصادي التي نجمت عن الحرب في الفترة بين 1954 و 1962 وللوقوف تشريعيا على كل هذه المشاكل وللحد من اندفاع القوى الوطنية قامت مباشرة في 1957 بترقية الدواوير إلى مصاف البلديات فوصلت بذلك الجزائر إلى التقسيمات الإدارية التالية:

الجزائر 15 خمسة عشر ولاية.

76 ستة وسبعون دائرة.

1526 ألف وخمسة مئة وستة وعشرون بلدية

الصحراء 2 ولايتين

5 دوائر.

بعد 1962 2 ولايتين

15 دائرة.

94 بلدية

لكن تطبيق هذه الإجراءات أثناء الحرب كان من غير الممكن إن لم نقل صعبا للغاية خاصة على إقليم البلديات المختلطة. و تطلبت 1196 بلدية جديدة الناتجة عن ترقية الدواوير 700 ضابطا من فئة

[1] **عبد المجيد مزيان: مرجع سبق ذكره ص 19.**

(الأصناف الإدارية المتخصصة S.A.S) لتسييرها[1] على طريقة المكاتب العربية التي سبقت هذه المرحلة، لكن هده الممارسات بقيت على شكل نصوص قانونية في الوقت الذي تأخر فيه اشتراك السكان في الشؤون المحلية، لكن تعاون الجزائريين ومشاركتهم في الإدارة البلدية لم يكن إلا انقطاعا عن الجماعة، و في 1963 بدا عدد البلديات للحكومة الجزائرية كبيرا لذلك أعادت النظر في تجميعهم من جديد وتقليصهم إلى 670 بلدية من أجل التحكم والمراقبة والتسيير، وقد تم ذلك رسميا في التقسيم المؤرخ في 31 ماي 1964 الذي تنبني مبادئه بطريقة مماثلة لما أعده كونسيلت S. Consulte "في 1863[2]، إن المبدأ المتبع في التقسيم الجديد للبلديات هو للقضاء على العقلية القبلية الضيقة والخصوصيات السابقة التي خطتها الإدارة الكولونيالية ونبذ المقاييس المؤسسة على الاعتبارات الاثنية.أما الهدف من وراء هذه الإصلاحات فهو التركيز الإداري الذي يسمح بالاتصال السهل بن الإدارة المحلية والولاية"

(Note d'un préfet au ministére de l'intérieur 1963)لم يتغير شيء بالنسبة للمواطن أو للمحكوم، لأن البلدية أصبحت تمثل بالنسبة إليه شباكا أو مكتبا للحالة المدنية والمجلس الذي يدير شؤونها ما هو إلا مندوبية خاصة عينتها السلطة الفرنسية تبعا لأمرية 17 مارس 1956 الاستثنائية[3] بينما واصلت الجماعة « Djemaa » أدوارها التقليدية، لكن الأمر لا يتعلق بتلك التي وضعتها السلطة الكولونيالية بشكل رسمي ولكن بهيئة جديدة هي أقل بناءا مارست في السابق دورها بسرية وكان وجودها من العوامل التي بلورت التطلعات الوطنية أثناء حرب التحرير.

تقريبا هذه هي الوضعية الاجتماعية العامة السابقة التي كانت تعم كذلك الأجواء الانتخابية البلدية في شهر فبراير من سنة 1967، فالفلاح لا زال يرى بأن الدوار هو القاعدة الاجتماعية بعد العائلة والعشيرة

[1] Descloitres .R. et cornet .R : OP. Cit. p. 50.
[2] D'Arcy .F : l'administration communale dans les communes rurale du département de Constantine in : Essais sur l'économie de l'Algérie nouvelle. P.U.F .1965.p48.
[3] « le gouvernement ne prendra pas de vue que la tendance de sa politique doit en général être l'amoindrissement de l'influence des chefs et de la désagrégation de la tribu » Generali Allard : exposé des motifs du senatus consulte, 1862.

لأنه كمجموعة اجتماعية متكاملة هو سابق على الإقليم إضافة إلى أنه كمجموعة من العائلات إنه يحمل طابع التواصل التاريخي بين أجيالها وهنا يكمن التكامل بين أقسامها[1] ، لذلك نلاحظ بأن عامل الزمن كان قياسا صحيحا لهذه التشكيلة الاجتماعية أكثر من أي عامل آخر.

فإضافة إلى أن الدوار هو مجموعة اجتماعية هو أيضا فئة اجتماعية بعلاقات دموية متميزة تمتد حدودها إلى طبيعة الاتصال بالأرض أو التراب الذي يعيش عليه المواطن، ولقد دعم الاستعمار ارتباط هؤلاء بالأرض من خلال تحديد ترابه، فترسخت هذه المعالم بالذاكرة الجماعية وكانت أقوى من أي شكل جديد من أشكال التقسيم الإداري على الصيغة الإقليمية المستحدثة في فترة الاستقلال.

قبل أن يحدد S. Consulte في 1863 الحدود والمعالم الخاصة بالدوار لم تبين الوثائق الأخرى السابقة ماهيته التمثيلية ما إذا كان يمثل (قسما من قبيلة في نفس الدرجة الوسطية بين القبيلة والقسم أو شيئا آخر.)؛ لكننا نتصور أن السيناتيس صادق وأعطى الصيغة القانونية لما كان متعارفا عليه في الواقع الريفي لذلك الوقت، لأننا سنجد أن البدو يقابلهم البدو، والحضر يقابلهم الحضر في الصراعات المحلية ولا قاعدة ثابتة في ميزان الصراعات المحلية إلا قاعدة الصراع الاقتصادي والسياسي الذي يعود على البقاع ذات المردود الضامن للحياة[2].

ومن ذلك يمكننا أن نعتبر الدوار كيفما كانت هويته الأصلية يشكل حقيقة سوسيولوجية لا مناص من تجاوزها. فثلاثة أرباع القرن من الوجود الإداري لم تكن كافية لفهم هذه الاستمرارية التي تعبر عن وعي أهل الدوار بمدى انتمائهم القوي والأصيل لكيان متميز، و يعبر سياسيا على قوة تماسك أعضاء الجماعة Djemaa رغم تعدد المتغيرات والاستقرار. إن هذه الخصوصيات لا زالت تثار وتظهر بقوة من داخل المجموعة أو الدوار إلى درجة أنها تنوب في بعض الأحيان عن التشريع القانوني وباتفاق ضمني مع أعضاء

[1] Descloitres.R et Debzi.M : systémes de parenté et structure familiale en Algérie – in Annuaire de l'Afrique du nord II .1963- C.N.R.S. p : 23 -60 .

[2] عبد المجيد مزيان: مرجع سبق ذكره ص 21.

البلدية قد تتدخل الجماعة في بعض الشؤون الاجتماعية العامة وخاصة في منطقة الأوراس أين قاومت الخصوصية الأثنية والثقافية تدخلات الإدارة ومختلف الإصلاحات القانونية للبلدية.

3-8. امتداد مفهوم الانتماء للدوار داخل البلدية: كيفما كانت التغيرات التاريخية فإن الوضع الاجتماعي الذي سبق التقسيم الحالي للسكان على شكل بلديات ، هو الذي يعكس الحقيقة المتمثلة في التقسيم الأصلي إلى دواوير، فالدوار هو أكثر من كيان إداري ، وإن حاولنا شرحه على أساس ذلك، فإننا سنبتعد عن تحديد إطار الحياة الذي يستمر في تمثيله ، لذلك فإن اشتراكه مع مجموعة أخرى من الدواوير من أجل تشكيل بلدية إذا ما قصدنا من وراءه تمثيلا جغرافيا لتراب الأقاليم الريفية للولاية، فإن الإطار الخاص بالبلديات لن يكون على أي حال مناسبا، لذلك علينا الرجوع إلى مفهوم الدوار بالتشكيلة التي عرف بها قبل 1956 من أجل الوقوف فعليا على الحقائق والخصوصيات الثقافية والاجتماعية التي يقدمها لنا المستند، ورغم ذلك فإننا سجلنا أن مجموعات متنوعة ومختلفة من السكان عاشت جنبا إلى جنبا داخل نفس الدوار، لأن مرجعيتها إما أنها تنحدر من منطقة الأوراس أو أنها من أصول صحراوية أو من أصول أسطورية غير محددة بشكل واضح ، وقد كانت القرارات الإدارية الجديدة ضرورية بالنسبة لهم للاستحواذ على قدر كاف من الأراضي.

في المناطق الأخرى التي تتميز بانتشار الأراضي البورية، فإن المنطق الاجتماعي يتمثل في أن مجموعة كبيرة من الدواوير تابعة لنفس البلدية تستند على خلفية الانتماء المشترك ،مما يفسر بشكل واضح ذلك الشعور بالالتفاف إلى ما هو أكبر من القبيلة. لأن متطلبات الحياة النصف بدوية وضرورة الحماية المستمرة للأراضي بشكل ظرفي كلما استدعى الأمر المرور بها، لأن ذلك يقوي ويغذي الشعور بالتضامن القبلي لمواجهة تصديات المجموعات الاجتماعية المجاورة، فالعصبية عند ابن خلدون ليست عصبية الجاهلية ومنازعها وإنما هي العصبية الطبيعية في الحماية والموافقة والمطالبة وكل أمر يجتمع عليه وتكون بالاتحاد والالتحام بين أهل الأرحام

ذوي القربى بالنسب والولاء والجوار والاصطناع وهي أظهر وأقوى وأشد فعالية بين أهل البادية لذلك كانوا أشجع وأقدر على محاربة الأمم[1].

إنه حسب ما يبينه منطق هذه الظروف العامة للمجتمع الريفي في الجزائر فإن الإصلاحات تعتبر مفهومة بقوانينها لدى أعضاء الطاقم الإداري ومستخدميه، بينما يواصل سكان الريف استنادهم إلى مرجعيتهم القديمة. ولعل المشاكل والصراعات التي برزت بعد 1963 هي أحسن مثال على ذلك، لأنها في الحقيقة عبارة عن تصادمات بين الدواوير التي غالبا ما كانت عنيفة خاصة عند عدم الشعور بالانتماء إلى مجموعة اجتماعية أو إلى البلدية وهذا ما يوضح بشكل بارز مدى عدم توافق الإقليم الإداري للإطار السوسيولوجي. وقد بينت الملاحظة على هذا المستوى أنه حتى في حالة عدم التصادم والتعارض بين هذه الدواوير داخل نفس البلدية فإنه الانتظار والهدوء السلبي. فهل يمكن حسب هذه الأحوال اعتبار البلدية خلية قاعدية؟.

فتقريبا تجمع مجموعة من الدواوير في شكل بلدية ملحقة تبعا لإصلاحات 1963 نجم عنه شعور عميق بالاقتلاع، ولم يكن ذلك دافعا لتعويض هذا النقص بالاهتمام بالشؤون العامة للبلدية بقدر انتظار ترقية إدارية ذاتية لأن، الجهاز البلدي حسب تصوراتهم هو محطة إدارية، لذلك فإن تسوية الشؤون المحلية تستدعي درجة أدنى تتمثل في الدوار الذي يعتبر أصغر مجموعة اجتماعية بعد العائلة والدرجة الأولى للمشاركة العمومية[2].

كيف يمكننا إذا تحديد تمثيلية المجال المكون للدوار حسب تصورات سكانه؟ إنه المجال المقسم من الداخل لأهم الممتلكات العقارية الخاصة بالفلاح والأراضي التي له عليها حق الإستعمال خاصة استثمار الأجزاء الخاصة لممتلكات العائلة التي لا خلاف حولها والتي تشكل مجالا محددا داخل الدوار، لذلك

[1] **حسن الساعاتي: البدو و الحضر عند ابن خلدون – مجلة الثقافة ص 36**

[2] **Descloitres. R – et cornet.R. OP. Cit- p. 53.**

فالممتلكات خارج هذه الحدود تعتبر من بين المكتسبات التي ضمتها المجموعة.يتجلى مفهوم الدوار من خلال القطيع الذي تشترك فيه مجموعة من الأعضاء الذين يعترفون بوجوب حقوق الكلء فيه من الأراضي الممتدة التي يستفيدون جماعيا من خيراتها لأنها أراضي العرش (terre arch)[1] ، سواء استعمال إنتاجها في تربية الواشي أو أعيد توزيع خيراتها دوريا بين العائلات.فإنه قد يحق على مستوى المجموعات التقليدية لكل شخص أن يمتلك حقه العادي من خيرات العرش التي تمثل موضوع أدوار مختلفة فما عدا الأراضي المنتجة التي توزع بين مختلف الأعضاء ومناطق العبور الخاصة بالرعي فأراضي العرش تقسم دوريا بين العائلات ولا يمكن بأي حال من الأحوال بيعها، في بعض المناطق الأخرى قطعة الأرض التابعة للعرش تعود للمجموعة في حالة موت صاحبها ولا تعود القطعة التي تستخدمها العائلة إلى مالكها إلا إذا اندثرت هذه العائلة من المجال الخاص بالمجموعة.

أ)**حدود التفاعل الاجتماعي داخل الدوار** : تشكل العائلة والعشيرة والدوار والقبيلة سلسلة لحلقات مركزة داخليا نتيجة لما يحدث من نشاطات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وهي تستند بالدرجة الأولى هذه العلاقات إلى جملة الملكيات العقارية المتمثلة في الأراضي وفي مياه الري لذلك نلاحظ في غالب الأحيان نفس التشكيلة الاجتماعية يعاد إنتاجها بين بلدية وأخرى فتاريخيا بنيت القاعدة الإنتاجية على أسس قبيلة وقد دعم ذلك قانون السينتيس كونسلت Senatus Consulte سنة 1863 . فكلما كان هناك تمسكا بالقيمة التقليدية وتشددا للعلاقات الدموية، فإن ذلك لا ينسجم مع عمل الهيآت المحلية الحالية[2].لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن حدود الدوار انحدرت منذ أكثر من ثلاثة أرباع القرن فهي في السابق كانت مطابقة لعدد المجموعة الاجتماعية التي تسكنه فقد كان قابلا دائما للامتداد حسب تكاثر أعضائه وذلك من خلال الإستيلاء على أراضي أخرى تم الحصول عليها بعد مواجهات قتالية ،وقد ثبت السيناتيس كونسيلت

[1] **Calvelli. M: Etat de la propriété rurale en Algérie. 1935.p77.**
[2]**. Descloitres .R et cornet.R : OP. Cit. p.85 .**

senatus consulte حدود هذه الوحدة في الوقت الذي يسجل فيه النمو الديموغرافي زحفا كبيرا، مما صعب علينا تحديد مفهوم الدوار أمام الصعوبات والتحولات الكبيرة التي أصبح يعرفها . إنه المجال الذي يتناسب مع مفهوم الأرض الفلاحية الخصبة بأوربا وقد يجعلنا نتوخى الحذر منه كتعريف يغطي أهم شيء في الإشارة الحقيقية للمفهوم. فهو مجال اجتماعي وإقليمي مناسب ليس فقط للمجموعة التي تسكنه ولكن أيضا إلى أجيال متلاحقة. فما يعطي الالتحام للمجموعة ليس الإقليم، ولكن القوة تكمن في الأصل الاجتماعي وما الامتداد الترابي إلا وسيلة في يد السلطة اللاتينية التي تحاول الاقتصاد والاعتماد على الذات ، لأن الإقليم الذي يتناسب مع المجال أو الفضاء الاجتماعي الذي تتجسد فيه حقيقة العلاقات والروابط الدموية الضاربة في حدود منطق القبيلة يصعب تحديد هذا المجال بالنظر إلى العناصر المنتمية إليه والتي قد تتجلى في جملة العشائر التي يستطيع كل رجل بالغ من داخل القبيلة تسميتها وتحديدها ومعرفة ساكنيها وأهاليها عكس المعرفة التي تعتبر محدودة للغاية عن الدوار والقبيلة خارج هذا المجال، لذلك ففي بعض الحالات عندما يكون مركز بلدية ما وجوهرها هو تشكيلة بنيوية قوية لدوار ما، أو قبيلة ما فإن ذلك التداخل يجعل من مفهوم الدوار أو البلدية شيئا واحدا يؤدي في أحيان كثيرة إلى نسيان المناطق الهامشية لدواوير أخرى ، ونظرا لوجود بعض الروابط المهيكلة بشكل جيد والمتعلقة ببعض الدواوير ذات المجال المنظم ، فإن تقسيم البلديات تم على هاته النمطية ويعتبر البعض أن جوهر الإشكالية الاجتماعية على كل المستويات محليا تندرج في هذا الإطار الخاص بإدماج الهيآت الإدارية الحالية الخاصة بتلك الرؤية الضيقة لسكان هذا النوع من البلديات ، الذين يعتبرون بلديتهم درجة إدارية بعيدا عن مفهومهم السلوكي للوحدة الترابية التي يمتثلون إليها. أما عينة البلديات التي تشترك في جملة العوائق الموجودة فيما بينها والتي تحد من المشاركة في تركيب الإطار البلدي الصحيح فهي كثيرة جدا ولأنها عديدة ومستمرة في التواصل حسب هذا النظام تشكلت بلديات بهذا المنطق، وبهذا الصنف من العوائق سواء الإدارية أو الإقليمية أو الثقافية، فإنها تبرز بشكل كبير على مستوى الممارسة الاجتماعية في مختلف فروعها

خاصة الثقافية والسياسية حتى في حالة بعض البلديات الكبيرة ذات النواة الحضرية، تجعل هذه السلوكات من كل العناصر التابعة لهذه البلدية مهمشة بالمعنى المدني أو الإداري للكلمة. وينطبق الحال على جملة بلديات ولاية باتنة المنحدرة من عشائر أولاد شليح " ouled chelleh " التي تعرف نشاطا فلاحيا متميزا والتي يعتبر سكانها أنفسهم غير معنيين بما يجري بالمقرات المحلية للبلدية أو الدائرة أو الولاية رغم قربهم منها، لأن الجماعة التقليدية تتحكم في الوضع بفرض سلطتها،و من بين العوائق الأخرى تلك التي تتركز بحجم البلدية وبعدم اندماجها مع الإقليم المحلي من حيث الإطار الطبيعي ووسائل الاتصال، ويتعلق الأمر ببعض بلديات جنوب المنطقة كناحية (مشونش M'chounche وتكوت Tkout)، ولأن العائق في بعض المرات إثنيا بالدرجة الأولى أو ثقافيا مثلما هو الحال بالنسبة لبعض البلديات كالقنطرة El kantara ، عين زعطوط Ain Zaatout وكذا بلديات كل من: سريانة Seriana –عين القصر Ain el Kasar وعين ياقوت Ain yagout التي برزت بها عدة صراعات ومن جهة أخرى، فإن تضامن عناصر قبيلة حراكطة Haracta مثلا الموزعين على عدة تجمعات في ثلاثة بلديات خلق نوعا من الالتفاف حول الذات والتعاون لمواجهة ومعارضة المجموعات البشرة الأخرى والتصدي لها كلما أمكن ذلك،[1] وقد نجم عن التقسيمات الإدارية الجديدة مشاكل الاتصال والانتماء للبلديات القديمة مثلما هو الشأن الخاص ببلديات تيفلفل Tiffelfel ، عين زعطوط Ain Zaatout ...إلخ وقد تم إيجاد بعض الحلول والتصحيحات عن طريق القانون البلدي ولعل الصراعات المفتوحة والمستمرة ليست مدعاة دائما لالتحام عناصر نفس البلدية لنفس الغرض ،لأن مسار هذه البلديات الاجتماعية يسجل كذلك مراحل السبات واللامشاركة، لأننا نستطيع إلى حد ما ومن خلال طباع وسلوكات المواطنين وتصرفاتهم إزاء الإدارة أخذ فكرة ومقاربة حول مفهوم الالتحام أو التضامن البلدي.

3-9 .العلاقات العامة لمواطني البلديات بإدارتها:

[1]. Descloitres .R et cornet.R : OP. Cit. p.56.

يعتبر الكيان الإداري الذي يمثل البلدية في نظر المواطنين انعكاسا مطابقا لأولئك الذين يتكلفون ويتولون إدارتها، فهي بذلك جد مركبة نظرا لتدرج التراتبيات داخل الشبكة الإدارية أين تعتبر العلاقات داخلها قابلة للمقاربة بتلك المتواجدة بالمجتمع التقليدي، حيث تعطى الأولوية للرابطة الشخصية لأن التشكيلات الاجتماعية القديمة داخل المجتمع تواصل بقاءها بشكل أو بآخر، وتتجلى من خلال سلوكاتهم ومن ثم فإن أشكال الممارسة السياسية بهذه الصفة تعتبر تدخلا في الشؤون المحلية ،لأن مفهوم الجماعة كوجود حيوي داخل هذه الحركة مضمر، وتبلور بشكل واضح من خلال تسوية حكماء القبيلة لمشاكل الفلاحين التي تعتبر من اختصاصهم لذلك، فإن إعادة إعطاء الفرصة للتنظيم على مستوى البلدية من شانه إيجاد حلول مباشرة للشؤون المحلية التي تتجاوز حدود العائلة نظرا لتعقد التحكم في مسالة الاختلاف حسب تعدد التصورات المرتبطة بتعدد الروابط العائلية، لذلك فإن مأمورية البلدية صعبة للغاية خاصة و أنها أصبحت بهذه الكيفية آخر حلقة لسلسلة الإدارة التي تسعى لأن تكون لا مركزية، على أن تكون بالدرجة الأولى مشاركة عمومية. تكمن هنا الاتجاهات الإدارية الخاصة بالإصلاحات لسنة 1963 التي حولت عدد البلديات من 1624 إلى 669 التي كان القصد من وراء ذلك تقوية إمكانيات كل بلدية على حدى ، ورغم أن ذلك قد يبدو فيه نوع من التناقض، نظرا للقول الداعي من جهة إلى أن البلدية هي جد صغيرة من جهة وأنها جد كبيرة من جهة أخرى ، فمفهوم البلدية يبدو مختلفا في الحالتين إذا ما أخذنا بالمصطلحات الإدارية في حين أن التقويم الحقيقي[1] للبلدية هو ذلك الذي ينطلق من حقيقة الحياة الاجتماعية. يعتبر الفلاحون أن سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي تأتي من الهيآت العليا، لذلك هناك انقطاع بين الإدارة البلدية والسلطة الفعلية العمومية المتمثلة في شخص المير (Maire) ، ومن ثم رئيس الدائرة فوالي الولاية إلى حد اعتبار دار البلدية هي إدارة لتقديم الخدمات العمومية، ويتصور مواطنوها أنهم مصنعون في رواق استهلاك واستعمال هذه الخدمات التي تقدمها

[1]**Descloitres. R et cornet .R :OP. Cit. p.84 .**

بدلا من كونهم مواطنون مشاركون، لأن مساهمتهم في حقيقة الأمر تتم عن طريق مجموعات جد محددة ومختصرة في الهيآت التقليدية كالدوار. وهذا ما لا يمنعهم من التمييز بين من جهة الإدارة البلدية والحكومة من جهة أخرى ، رغم ما ينتابها من تجاهل ونقص إعلامي كبير فيما يتعلق بشخص رئيس المجلس الشعبي البلدي، فالبرغم من مكانته فإن القلة القليلة من المواطنين من يعرفه بشكل جيد وكانت لهم معه بعض الاتصالات النادرة حسب بعض الشؤون ويكتفي البعض الآخر منهم بالسماع عنه أو تجاهله تماما، فمن يعرفونه حقا فإن معرفتهم به تتمثل في كونه ممثلا من العشيرة الفلانية أو الدوار الفلاني، وأن مساحة ممتلكاته وأراضيه تتحدد في قدر ما، أو أن قيمة أجره الشهري تتمثل في قدر معين إذا كان منتميا إلى قطاع معين، أما إذا ورد التساؤل عن أسباب اختياره وانتقاءه كحاكم على هذا المستوى يجعل الإجابات تضيع في الشك والتردد حيث يتصور البعض أن مرد ذلك هو ثرائه أو تكوينه العلمي العالي أو انتمائه العائلي أو إلى استحقاقات أخرى مؤهلة، المهم أنها تفسيرات ترقى لأن تجعل من المشاركة السياسية للمنتخب إزاء منتخبه درجة تقويمية للمعنى المدني لهذه الممارسة، أما في ما يتعلق بأعضاء المجلس الشعبي البلدي فهم أقل شأنا وظهورا من الرئيس في نظر مواطني البلدية ،لأنهم يجهلون عددهم ودورهم على مستوى المجلس، المهم أن وجود هؤلاء الأعضاء في نظرهم هو لخدمة أغراضهم الخاصة بالدرجة الأولى، لذلك فهم مستاءون دائما في حالة عدم تلبية مطالبهم خاصة وأنهم لا يعرفون بالتحديد المهام القانونية للأعضاء ويتصورون أنهم في هذا المكان لخدمة أغراضهم الخاصة والإعراض عن العمل؛ فالفلاح بهذه البلديات يشعر بعزلة وهي ليست بالضرورة عزلة جغرافية بقدر ما هي سيكولوجية واجتماعية خاصة، وان الأمر يتعلق بمحكومين ترجع فائدة إدارة هيأتهم عليهم بالإيجاب، في حين أنهم يشتكون دائما لانهم غير مسموعين ولم يستلموا شيئا ولم يتم أبدا تفهمهم خاصة وأنهم يقولون بأن ." الناس يدركون ما يجري بين رئيس المجلس الشعبي البلدي وشلته وكأن المكان لا يهتم بأحد خارج هذه اللعبة." أو يقولون بشكل آخر بأن ." البلدية تمنح من حين لآخر معونتها

للبعض وعندما ندرك ذلك ونقصدها من أجل هذه الغاية لا نجد شيئا لأن المقربين –سكنيا –دمويا... من المقر هم الاولى." أو كقولهم ." بأن الأكثر فقرا منسيون دائما.".

أما فئة الفلاحين الذين يقطنون على الهامش فهم يكرسون فكرة التهميش من قبل هؤلاء الحكام ويرجعون سبب وجودهم على الهامش إلى البلدية التي لم تتكفل بهم لأنها لم تمنحهم العمل المأجور."

من خلال هذه التصورات نجد أن المرحلة التي تسبق الانتخابات البلدية دائما تتجلى في كون بعض السكان يقررون بشكل جدي وفي سياق حملة مسبقة تعيين ممثليهم من أجل تغيير أسلوب التعامل معهم من قبل هؤلاء ، أو على الأقل التخفيف من ذلك ويذهب البعض الآخر إلى تفضيل التعيين عن الإنتخابات لتفادي الممارسة الإقصائية السابقة، وأن العنصر الأجنبي هو مطلوب للإدارة البلدية في كل الأحوال. خاصة وأن أهداف المواطنين تتجلى في المجسدة كحقوق والمتمثلة في:استخراج الوثائق – توفير العمل- تقديم أشكال المعونة المختلفة. لذلك فإنه وفي هذا الإطار سيكون أمير البلدية ناجحا كموظف جيد إذا عالج مشكل العمل واستطاع توزيع المعونات .

أ)**الخلفيات الثقافية للموقف السياسي :** إن هذه الأحكام المختلفة لا تتعدى متطلبات المواطنين ولا تخترق مجال العمل الإداري كيفما كانت أشكاله فأسباب الشكاوي من الإدارة ومن مسيريها تعود لعدم تلقيهم لأي شيء على شكل استفادة إضافية إلى ذلك،كما أن هناك تكتلات تتشكل من أجل منع هؤلاء من تقديم شكاويهم أمام المسؤولين فلمقابلة الكاتب العام يتطلب الأمر الانتظار لعدة ساعات أو الرجوع عدة مرات ، وحسب تعليق هؤلاء المشتكين فإن :" هؤلاء المسؤولين يهزؤون من وضعية الناس المزدرية لأنهم لا يعرفونها ولا يعيشونها بشكل جيد.".

لذلك قد يطول وقت الحصول على وثائق مدنية إذا لم تكن هناك معرفة خاصة بشخص العون الإداري أو الموظف الجريء من أجل دفع الملف المقدم ، وردا على السؤال المتعلق بعدد الموظفين الموجودين

بالبلدية ونجاعتهم العملية يتفق الجميع على أنهم كثيرون جدا لكن دون فائدة، لأن القليل منهم من يعرف دوره ويشارك بوعي من أجل المنفعة العامة. لكل ذلك أصبحت الإدارة مجالا للتدخل فقط. ونظرا لكون هذه الهيآت الاجتماعية التقليدية مؤسسة على النموذج العائلي ، فإنها في الحقيقة لا تخدم بشكل جيد العلاقات بين الفلاح والإدارة بشكل عام في حين كان أولى بها القيام بذلك لأنه حسب تعبيرهم ."فهم أبناء الحكومة.".

وتنجم القيم العائلية الخاصة بالعلاقات الدموية و الأسر كثقافة يومية خاصة ليعاد إنتاجها وصياغتها على كيان آخر من خلال الثقافة العامة وبالمماثلة على الحكومة التي ينظر إليها على أنها عائلة واحدة أو أبا وجب عليه الإنفاق على كل أبنائه بالتساوي، لأن الدولة عموما وبشكل طوباوي هي المانحة للأرزاق وهي البقرة الحلوب التي تكفي لسد حاجيات أبنائها. فالعقد الثقافي في هذه الحالة يبرز الواجب الأخلاقي المختلط بالواجب الديني والملقى على كاهل هذه الحكومة التي يلاحظ عليها عدم القيام بهذه الواجبات ومن ثم الإخلال رمزيا بالعلاقة العائلية التي تربطها بالفلاحين الذين يقرون بأنه في حالة ما إذا: " تخلت الحكومة عن تقديمها ما يستلزم من أكل وإذا لم تولي الاهتمام بأفراد هذه العشيرة فإن ذلك مفاده أننا لسنا أبناءها.". " الحكومة مثال سيئ للأبوة إذا لم تهتم بأبنائها." فالكثير من المواطنين يرجعون المطالب الحتمية التي يرونها شرعية وواجبة التنفيذ من قبل الدولة كتوفير الماء الشروب للمناطق التي تنعدم فيها هذه المادة و توفير السكنات وحسب تعبيرهم فهم يقولون: " ينقصنا كل شيء الماء أولا هنا وفي الصحراء ثم السكن فنحن نسكن مغارات تصلح فقط للجرذان، ينقصنا كذلك العمل ، تربية المواشي اندثرت واندثر معها الجني؟ يكفي أن ننظر إلى ما آلت إليه هذه السنة فهي ناقصة جدا نطلب من الحكومة بأن تساعدنا على تشجير الحمضيات والكروم ونباتات أخرى كالتبغ والقطن. ولتنمية كل ذلك عليها أن تمدنا بالماء ،عليها أن تبحث عن مصادر المياه وتنقب عنها وتحفر آبار لذلك فنحن مستعدون للقيام بكل أنواع الفلاحة.".

إن تأويل هذه السلوكات يرجع بالدرجة الأولى إلى أن المواطنين نتيجة لتضحيتهم الكبيرة من أجل استقلال وطنهم الأم أدى بهم ذلك إلى فقدان كل ما يملكون، ويرجع كذلك إلى الطبائع الخاصة بالتنشئة خلال الحرب التي التزم أثناءها المسؤولون بتنفيذ مطالب الرعية إلى أن تبين بأن الدولة غير قادرة على هذه المهمة وبعد الاستقلال التزمت بعض الجهات بتسجيل كل الخسائر الناجمة عن الحرب رغم أن كل شيء لم يتحقق، فإنه في عدد كبير من البلديات يبقى الأمل الكبير في التعويض المنتظر للخسائر خاصة وأن الإدارة تقوم بدوريات إحصائية لتسجيل احتياجات المواطنين مما يزيد في تدعيم موقفهم المتمثل في الانتظار المتواصل، وقد ترجم على لسان بعضهم بالشكل التالي: " سيكون هناك حتما شيئا إيجابيا في الآفاق خاصة وأن الدولة عاكفة على تسجيل المعلومات اللازمة بحاجات المواطنين..." وتعبيرا عن تذمر الجميع فإنه يبدو عليهم السخط على الحكومة في مبادرات رسمية " داعية من الحكومة القيام بكل الأعمال اللازمة كبناء المدارس والمساجد فهذه الشؤون هي ليست من صلاحياتنا.." إن ما يمكن تسجيله على هذه المواقف هو أن المطالب تتحول إلى حقوق فعلى الدولة ديونا كبيرة إزاء الريفين.

ويرى أحد أمير هذه البلديات بأن: " الناس يريدون من الدولة تدبير كل شؤونهم فهم ينتظرون عتادا فلاحيا وإعانات مالية، لأن الحكومة في نظرهم إذا ما أداعت العتاد مجانا فإن ذلك يدفعهم إلى اتهام شخص المير بتحويله الأموال الخاصة بالعمال لصالحه ." ويصرح أحد مسؤولي الحزب محليا بأن. " الأمر يتعلق بفوضى عارمة تتمثل في أنه منذ الاستقلال يحق للناس النوم في الوقت الذي تدفع لهم الحكومة الأجر مجانا." إلى درجة أن أحد الفلاحين يرفض التنقيب عن منبع للمياه بأرضه رغم سهولة العملية وبساطة الوسائل الخاصة بذلك حينما بينها له أحد المهندسين الذين مروا بهذه الأرض وذلك فقط لأنه لم يتقاضى منحة تعويضه عن الحرب والمقدرة ب 1000 دج.

إذا كان هذا النوع من الفلاحين يردون كل شيء إلى الحكومة وينتظرون منها كل شيء فذلك لأنها تمثل من جهة دور الأب ولأنهم لا يستطيعون بمفردهم التحكم في المصادر والموارد النفيسة من جهة أخرى، إنه يملك شعورا بالقصور والضعف يشخصه هذا النداء بطلب المعونة واعتبارا لأنه لا يقدر القيمة الحقيقية لما يختزنه باطن الأرض فإن يستهين بالاستثمارات التي يقدمها المهندس الأجنبي لجهته وعامل الثراء الطبيعي لمخزون بلاده ربما قد يعيق ويحد من حركته ،حيث يكون له دائما موقف المالك بدلا من المستثمر فأدنى مؤشر منجمي مهما كان بسيطا وضئيلا من المفروض أن يكون محفزا على الاستثمار دون ربطه بالكم الحقيقي له كمنجم. إن هذا الفلاح يخلق من حقيقة مصادر باطن الأرض أسطورة عالمية تقف وراء كل مشاكل التشغيل إلى درجة أن التنقيب على آبار المياه في أقصى الشرق الجزائري من قبل مجموعة من المهندسين الروس أعتبر بمثابة التنقيب على البترول إضافة إلى مجموعة أخرى من التصورات الثقافية المحلية التي تقف كحجر عثرة أمام السبل المختلفة للقيام بالأعمال التي تعود بالنفع على الجميع[1] فالهيئة البلدية معرضة منذ البدايات الأولى لانشغالها بجملة كبيرة من هذه المشاكل لذلك يتسنى للمنتخبين إقناع الجميع بالعمل والتعاون من أجل تجاوز مختلف المشاكل والعوائق وذلك بالتعاون مع جميع الجهات المحلية سواء على مستوى الدائرة أو الولاية.

بينت التجربة المحلية في الجزائر خصوصية الثقافة الشعبية التي تنعكس في الممارسات الشائعة و الظاهرة خلال المناسبات الثقافية أو الاجتماعية بشكل عام سواء كانت استحقاقا سياسيا أو تظاهرة موسمية أو تجمعات عائلية، حيث أن الوعي العشائري الذي ينبني على التحام أعضاء المجموعة يتجلى دائما في الولاء نحو شخص يجسد قيم المجموعة و هويتها و ينوب عنها في التمثيل المؤسساتي الحديث الذي تعرفه بلدياتنا، و رغم الهزات العنيفة التي مست هذا الكيان فإن الممارسة السياسية و الثقافية رغم أننا نلمس فيها بعض

[1] **Descloitres.R et cornet.R : OP. Cit. p. 62.**

التنصل و شيئا من التثاقف بفعل التواصل الداخلي و الخارجي للمجتمع المحلي ،إلا أنها بقيت دائما انعكاسا مباشرا لإعادة إنتاج نفس القيم و نفس الثقافة في أشكال جديدة. و حتى نكون منصفين مع أنفسنا و مع الحقيقة العلمية فإننا في هذا الصدد نشير من خلال معاينتنا لمجتمعنا أن القبيلة و العشيرة و العائلة والصراع والتغير بين هذه البنى هي من الأمور و الوقائع التي سجلت نفسها بقوة ، لأن القبيلة كانت و لا تزال حاضرة في ذهنية المجتمع المحلي و الذاكرة السياسية عند أي إجراء عملي في هذا الموضوع ويتبين لنا من خلال سبلها أنها متواصلة الأهداف و متصلة المنابع ، فهي في مواجهة علنية مع القوانين و الأمريات الوضعية التي يسنها النظام الحاكم ليس بإلغائها البتة و التنصل منها و إنما بإتباعها طوعا أو كرها شريطة إيجاد تلك المخارج التي تتنفس عبرها المفاهيم والهوية الذاتية .

الفصل الرابع : بلدية عين البرد التنمية والتسيير

4-1 بلدية عين البرد الإنتماء الإداري

أ- ولاية سيدي بلعباس

ب- الإدارة المحلية- الولاية

ج- الهيكل التنظيمي لبلدية عين البرد

4-2 الإطار الجغرافي لبلدية عين البرد

4-3 التوزيع السكاني وتطوره حسب الإحصائيات

4-4 تقرير حول الوضعية العامة لبلديات الدائرة

تعتبر بلدية عين البرد من بين البلديات الكبيرة والمعروفة على مستوى ولاية سيدي بلعباس، حيث أنها تمثل مربطا هاما واستراتيجيا مع ولاية وهران، نظرا لأنها تقع في الناحية الشمالية الشرقية للولية على الطريق الوطني رقم 13 ونظرا لأهمية المنطقة في مجال التنمية، فإن البلدية عرفت توسعا سكانيا كبيرا. ويجمع أغلب الملاحظين (والممثلين المحليين) على أنها نموذج للتنمية والتوسع الحيوي في أوج نشاطه. ولعل لخط السكة الحديدية الذي يربطها بولايات وهران، تلمسان وسيدي بلعباس وواد تليلات أهمية كبرى في تكييف نوعية المد المهني لدى المواطنين الذين يمارس جزء منهم أعمال حرة ومهن خاصة ويندمج جزء آخر بأكبر الشركات الوطنية المحاذية، كمؤسسة الإنتاج الفلاحي ووحدة إنتاج الأجهزة الإلكترونية بسيدي بلعباس والشركة الوطنية للإسمنت ومشتقاتها بزهانة ولاية معسكر.

إن هذا التوجه الاجتماعي الخاص، يحتم على هيئة الممثلين المحليين بالبلدية العمل على توسيع نطاق الواجهة التنموية تماشيا مع القدرات العامة التي تزخر بها البلدية.

لذلك فإن هناك نمطية إدارية تنتمي لها البلدية، تصنفها ضمن البلديات التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 10.000 آلاف نسمة وأقل من 20 ألف نسمة. وبما أن تاريخ تأسيس عين البرد يعود إلى سنة 1886 فإنها عرفت مدا حضريا يبرز هذا البعد التاريخي ويحصر خصوصيات المنطقة في مختلف المجالات.

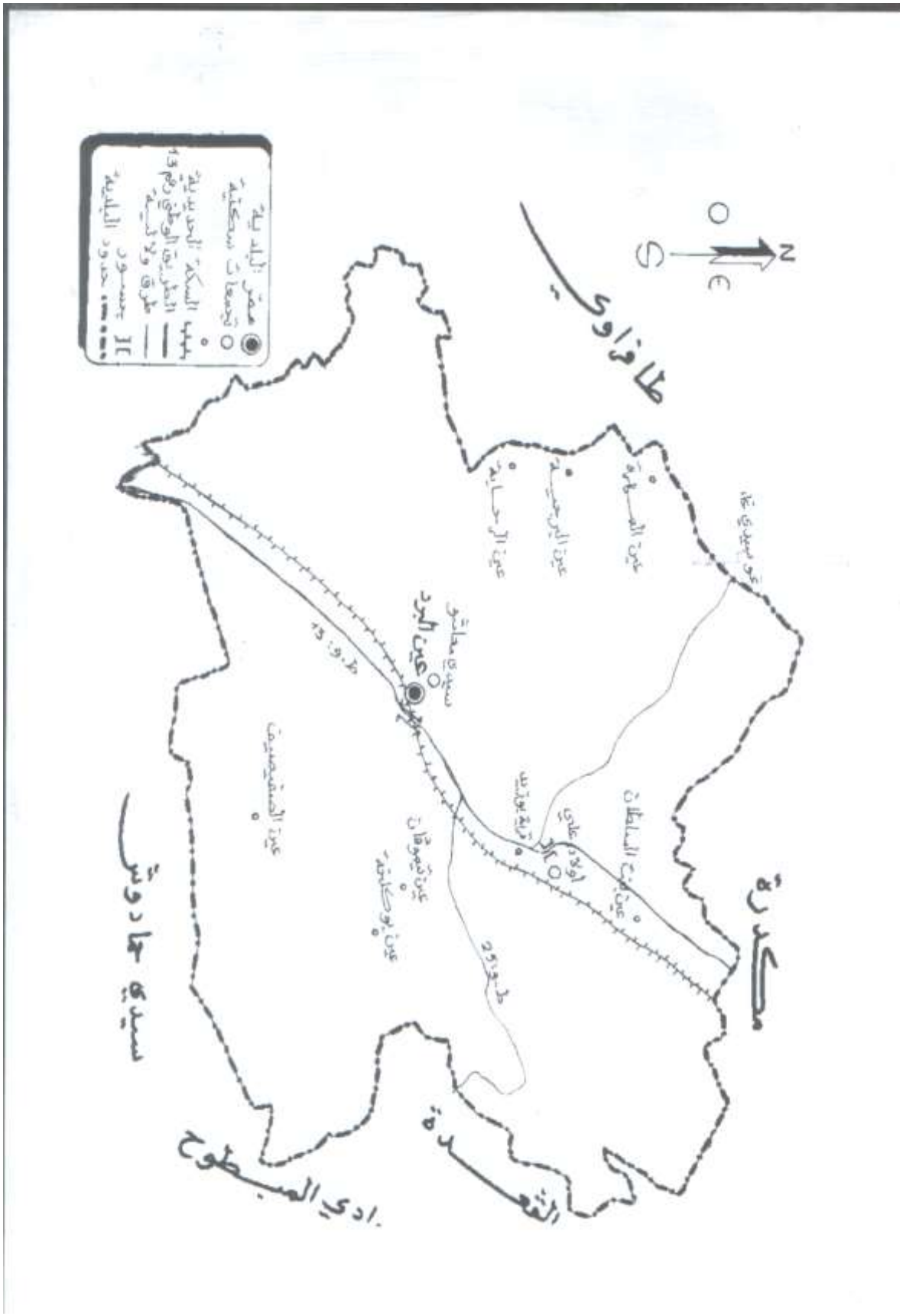
مقر البلدية
تجمعات سكنية
السكة الحديدية
الطريق الوطني رقم 13
طرق ولائية
حدود البلدية
N
S
O
E
طاوي
مكدرة
سيدي حمادوش
الفقارة
وادي المبطوح
عين البرد
عين الصفصيف
عين تيموقان
عين بوكلابة
قرية بوزيد
عين بنت السلطان
عين الرحايبة
عين البرجيلة
عين المسطورة
طريق 13
طريق 23

4-1 بلدية عين البرد الانتماء الإداري:

اعتبارا لكون البلدية هي إحدى الأقاليم الترابية و الإدارية التابعة لولاية سيدي بلعباس، فإنه يجدر بنا أن نقدم الهيكل التنظيمي للولاية واعتبارا لأن الخدمات العمومية المقدمة من طرف البلديات والدوائر والتي تهم إطار حياة المواطن لاسيما إصدار جميع وثائق الحالة المدنية، القرارات والعقود التنظيمية المتعلقة بالمواطن والتي هي دوما تحت إشراف ووصاية الولاية باعتبارها السلطة الوصية والمركزية التي تأخذ على عاتقها مراقبة، رعاية وتسوية مشاكل مواطني الولاية.

أ- ولاية سيدي بلعباس: تقديم وجيز

تقع ولاية سيدي بلعباس غرب الوطن، تمتد على مساحة تقدر ب 9.150,63 كلم2 من بينها 377.196 هكتار أراضي زراعية و 196.144 هكتار ثروة غابية. تحتل الولاية مركزا استراتيجيا يحدها شمالا ولاية وهران، جنوبا ولايتي سعيدة والبيض وشرقا ولاية معسكر وغربا ولايتي تلمسان وعين تموشنت.

يقدر عدد سكانها بحوالي 544.558 نسمة وقد قسمت إداريا إلى 15 دائرة و 52 بلدية. من الناحية الاقتصادية فإن الولاية تكتسي طابعا فلاحيا بالدرجة الأولى ومن أهم منتوجاتها الزراعية القمح، الحبوب الجافة، الزيتون، الكروم إضافة إلى تربية المواشي. مكن الناحية الصناعية تحتوي الولاية على قطبين اقتصاديين هامين (مركب العتاد الفلاحي والمؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية إلى جانب وحدات اقتصادية أخرى مختصة في الأشغال العمومية ....إلخ.) ، أما فيما يتعلق بميدان التربية تحتوي ولاية سيدي بلعباس على هياكل تربوية هامة في التعليم العالي تماشيا مع التحولات الكبرى في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، الثقافي والرياضي.[1]

ب) الهيكل التنظيمي لولاية سيدي بلعباس

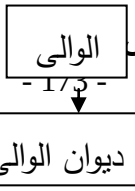

[1] **دليل المواطن – ولاية سيدي بلعباس 1997 – ص**

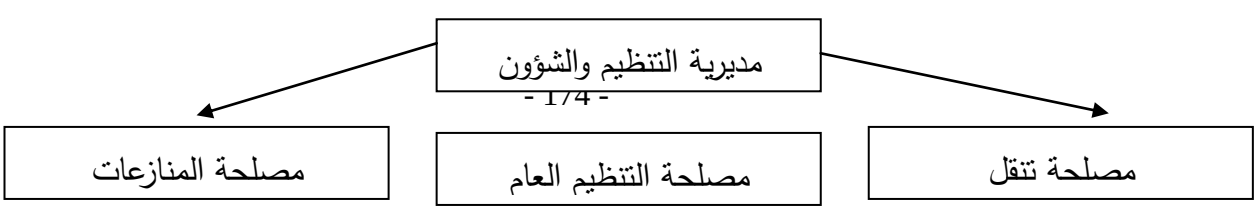
مديرية التنظيم والشؤون
مصلحة تنقل
مصلحة التنظيم العام
مصلحة المنازعات

ج)

الهيكل التنظيمي لبلدية عين البرد

مصلحة التنظيم والشؤون

الأمانة العامة

مصلحة الشؤون المالية

1 - حشيشي محمد رئيس مصلحة 1- تالوتي قويدر أمين عام 1 - قايد محمد رئيس مصلحة
2- عربي محجوبة رئيس مكتب 2- أوهيبة محمد نذير ملحق إداري 2- مخلوف محمد كاتب
3- نكراف نبيلة مستشارة 3- قرور معاشو عون مكتب 3- عربي عباس كاتب بلدي
4- شايب ذراع فتيحة مستشارة 4- غالي مختار راقن بلدي
5- عسال قويدر كاتب بلدي
6- غلامون عكاشة عون إداري **المهام**
7- عين القط ميلود عون إداري
8- عربي عباس عون إداري
9- معاشو زواوي عون إداري
10- مهداوي قادة عون مكتب
11- عابد قويدر عون إداري **المهام**
12- عربي الحاج عون مكتب
13-مولاي جلطي محمد عون مكتب
14-مهداوي أحمد مكتب النشاط الاجتماعي
15-عربي بومدين مكتب النشاط الاجتماعي
المهام

4-2 الإطار الجغرافي لبلدية عين البرد: (Le contexte Géographique)

تقع بلدية عين البرد أقصى الشمال الشرقي لمدينة سيدي بلعباس حيث إنها تبرز عند نهاية سلسلة جبال تسالة الجنوبية الشرقية وعند بداية الامتداد الجنوب الغربي لسلسلة جبال بني شقران.

يبعد مقرها البلدي عن عاصمة الولاية ب 24 كلم وب 56 كلم عن مدينة وهران وتعتبر نقطة مربط رئيسية للطريق الوطني رقم 13 .

إن التقسيم الإداري ل 1984 أنقص من مساحة البلدية بتخصيصه جزءا كبيرا منها لبلدية مكدرة حيث أصبحت المساحة الإجمالية تقدر ب 8436 هكتار.

وتقع بلدية عين البرد من حيث الحدود على النحو التالي:

- تحدها شمالا بلدية زهانة (ولاية معسكر).
- تحدها غربا بلدية طافراوي (ولاية وهران).
- تحدها بلدية مكدرة شرقا.
- وتحدها جنوبا بلدية سيدي حمادوش.
- بلديتا القعدة (معسكر) ورج بوجبهة من ناحية الجنوب الشرقي.[1]

أ– عناصر تاريخية:

عرفت منطقة عين البرد قبل الإستطان الفرنسي تجمعا سكنيا محددا يتميز بموقع الوالي الصالح "سيدي معاشو" Sidi Maachou – Marabout المكان الذي يعرف إقبالا شعبيا كبيرا، قبل 1870 عرفت المناطق المحاذية لعين البرد تشكيل مراكز استيطانية كتسالة – سيدي إبراهيم وسيدي حمادوش.

بينما شهدت عين البرد المركز الإستطاني لها في حدود سنة 1878 كانت تسمى المنطقة بواد آمبير oued Imbert للواد المحاذي للقرية حيث كان منبعا للمياه الصالحة للشرب وهو أحد فروع واد مكرة الكبير.

[1] **Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de Ain El Berd. P10 .**

في 1877 عرفت المنطقة إنجاز مشروع خط السكة الحديدية الرابط بين تلمسان وواد تليلات وكان هذا دافعا لبناء سكنات جديدة بالمنطقة.

وبموجب المرسوم الإداري بتاريخ 15 أفريل 1886 تأسست بلدية عين البرد حيث دعمت بعدة هياكل قاعدية لتحفيزها على العمل كزراعة الكروم نظرا لقيمة المنطقة فلاحيا.

تميزت المنطقة بظهور حيين جديدين بعد ذلك: أولاد على قرية ريفية شمالا على بعد 6 كلم عن التجمع السكني لعين البرد وحي سيدي معاشو بالقرب من الولي سيدي معاشو الملتصق تقريبا عن 1 كلم من النواة الاستعمارية.[1]

ب) مجالس الفلاحة والإصلاح الغابي: Espaces agricoles et forestiers occupation du sol

إن طبيعة التضاريس بهذه البلدية التي تتميز بتمركز أودية داخلية محددة بسلاسل جبلية وطبيعية مناخها التي تتميز بالتساقط المقدر ب 422 ميلمتر سنويا. ووسط مقياس حرارة ينحصر بين 8° درجات في شهر جانفي و23.5 درجة حرارة في شهر جويلية مع أكبر نسبة في شهر جويلية و أوت التي تصل إلى 32° درجة مئوية وأقل منخفض لهذه النسبة هو3° درجات فوق الصفر خلال شهر ديسمبر، جانفي وفبراير.

كل هذه العوامل أنتجت نوعا خاصا من التوجه في عملية استخدام الأرض، فزراعة الحبوب تمثل أكثر من 12.5 % من الأراضي المرتفعة وهذا مما أدى إلى التآكل، ورغم أن الظروف المناخية ملائمة والأراضي خصبة إلا أن الإنتاج بقي محدودا، ففي المساحة المخصصة لهذا النوع من الفلاحة، يمكننا ذكر 49 % من الأراضي خاصة بهذه العملية و 40 % تترك للراحة.

للفرد تقسيم أن معدل المساحة المخصصة لوحظ من حيث ال 1987 في هكتار و هذا حسب معدل الذي 1.2 هكتار بدلا من 0.78 تتمثل في رسمية وحدة التهيئة و هذا ما يدل على مدى التركز السكني بالبلدية 15 الغطاء الغابي مساحته تقدر ب % من المساحة الإجمالية وينظر على أنها نسبة قليلة خاصة وان المنطقة

[1] **Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de Ain El Berd. P12.**

تتميز بتواجد سلاسل جبلية، فكان التخطيط يرمي إلى تخصيص مشاريع للتشجير للمحافظة على الممر الرئيسي أي الطريق الوطني رقم 13 من الفيضانات وكذا المحافظة على المركزيين السكنيين (أولاد علي وعين البرد).

المساحة المتبقية تصل إلى 1240.34 هكتار وهي مساحة غير منتجة متكونة أساسا من طبقات صخرية وميادين متآكلة على جبال الجرابة Djrab Djebel شمالا وجبل Graia شرقا.[1]

إنتاج الخرطال Culture fourrageres لا يتعدى 4 ق في الهكتار ويغطي مساحة إنتاجية تقدرب 2 % الحبوب الجافة مساحة إنتاجها تقدر ب 5 % بينما مردوديتها لا تتعدى 3 ق في الهكتار. ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى عدم استعمال التقنيات الحديثة في الفلاحة (الري المحوري، ...) فإذا نظرنا إلى بلدية تسالة المحاذية فنجد أنها سجلت بإحدى مزارعها النموذجية Ferme pilote Rabah ما مردوديته 50 ق في الهكتار الواحد من القمح و40 ق في الهكتار الواحد من الشعير.

أما فيما يخص الأشجار المثمرة فتتمثل في 74 هكتار من أشجار اللوز، 118 هكتار من أشجار الزيتون، أما مساحة الكروم فتقدر حاليا ب 42.50 هكتار وهذا لأن المساحة المنتزعة لم تعوض بأشجار جديدة بل تركت المجال لزراعة الحبوب.

ج) أصناف التربة:

أثبتت الدراسات أن أصناف التربة محدودة كما يلي:

أراضي زراعية بنسبة 200 هكتار: تربتها طينية بسبب تواجدها بالقرب من واد عين البرد، واد بوطارق وواد أولاد علي. وذات عمق شديد وتركيبة متوازنة فلهذا أراضيها قابلة لكل أنواع المزروعات الجافة والمسقية ومردودها ممتاز.

[1] **Plan directeur OP.Cit. p.1**2.

– أراضي زراعية بنسبة 450 هكتار: هذه الأراضي كذلك تربتها تتلاءم مع جميع المروعات (البقول الجافة والحبوب) ، حيث مردود فلاحي جيد خاصة بسبب تربتها الطينية ذات العمق المتوسط الذي يفوق 50 سم وهي غنية بالحديد، وهذا النوع من التربة لا نجده إلا في السهول الواقعة على سفوح الجبال والهضبات.[1]

– أراضي زراعية بنسبة 3600 هكتار تربتها كلسية ذات اللون الأسمر الداكن المعروفة بالعمق المتوسط بنسبة 30 سم، إضافة إلى ذلك توجد مساحات مغطاة بالحصى، وهي تشغل أعلى سفوح الجبال فوق منحدرات متقلبة بين 10 % على 25 % ، ولهذا فهي صالحة لزراعة الحبوب والأشجار المثمرة والكروم ومردودها متوسط عموما.

– أراضي زراعية بنسبة 543 هكتار: وهي أراضي كلسية متكونة من تربة صفراء غير خصبة ، ولذلك فهي غير صالحة للزراعة وهي تشكل معظم المنحدرات المتواجدة على مستوى بلدية عين البرد ومعروفة بالانحرافات و الانزلاقات ولخطورة الوضع تستلزم هذه الوضعية إعادة تشجيرها وهي ضعيفة المردود.

- (الفلاحة) – المساحة الزراعية الإجمالية: 5366.06 هكتار.
- عدد الفلاحين 661 فلاح.
- المساحة الزراعية المستغلة: 4698.06 هكتار.

الطبيعة	المساحة المخصصة		العدد
	المجموع	المزروعة	المستغل
مستثمرة فلاحية جماعية E.A.C	2508.02	2349.02	26
مستثمرة فلاحية فردية E.A.I	766.04	602.04	74
خواص PRIVE	2092.00	1747.00	561
المجموع	5366.06	4698.06	661

[1] **Plan directeur OP.cit. p.25**.

أما المساحات الزراعية، فتتميز بلدية عين البرد بالطابع الفلاحي الزراعي ، حيث تنحصر زراعتها أساسا على الحبوب 89 %، أما زراعة علف المواشي فال تحتل سوى 2 %، لذا تعطي مردودا ضئيلا. والحبوب الجافة 5 % .

أما الزراعة المروية فمهملة تماما 0.1 % تمارس من طرف السكان في بساتينهم. زراعة الأشجار المثمرة قليلة جدا حيث تقدر ب 0.5 % ومنحصرة في أشجار اللوز على مساحة تقدر ب 74 هكتار.

د) وصف الوسط البلدي (الوسط الفيزيائي):

الموارد المائية: من جهة الموارد المائية للبلدية فهي نادرة نوعا ما، حيث أن المياه الجوفية غير مستغلة وبالتالي تعتمد البلدية على واد عين البرد وعين بنت السلطان في جاجياتها من المياه. وفي السنوات الأخيرة ضرب الجفاف المنطقة مما جعلها تعاني ندرة كبيرة من المياه.

قرية أولاد علي: يوجد بها بئرين واحد مستغل و الآخر في الانتظار يصب في خزان بسعة 500 $م^3$ وعين تسمى جنان الميلود تصب بدون محرك كهربائي في أنابيب حنفيات عمومية.

حي سيدي معاشو: يوجد به خزان بسعة 400 $م^3$ يتزود من عين بنت السلطان.

عين البرد: يوجد بها خزان بسعة 400 $م^3$ يتزود من عين بنت السلطان كذلك .

والتوزيع يكون كالآتي: خزانين بسيدي معاشو يوزع على حي سيدي معاشو وحي السلام والنصر والبدر وحي 100 سكن وحي 18 سكن وحي الرائد فراج.

وخزان عين البرد يوزع على باقي السكان، حسب المخطط التوجيهي لتدعيم المياه الصالحة للشرب للمراكز الثلاثة: عين البرد – سيدي معاشو – و أولاد علي لسنة 1996 واعتبارا لأننا نحاول الإلمام ببعض الجوانب التي تتعلق بمحيط الإقليم الذي ندرسه، فإننا ارتأينا أن نتكلم عن نموذجين يتمثل الأول في كونه المنبع الرئيسي لتموين البلدية بالمياه الصالحة للشرب، ويتمثل الثاني في منطقة النفايات بالبلدية.

هـ) عين بنت السلطان:

تعتبر أهم منبع وممون رئيسي ووحيد لسكان بلدية عين البرد، ولم يفكر في منبع آخر مع قلة نسبة مياهه، وقد كلف المسؤولين استغلال هذا المنبع حوالي 02 مليارين سنتيم. وكل الدراسات التي أقيمت بشأنه، تعلقت أساسا بتدفقه والتحاليل البيولوجية التي تجرى عليه، لكن المشكل البيئي والمتمثل في منبع القاذورات الخاص بقرية أولاد علي والذي يصب بالقرب من منبع عين بنت السلطان لم يولى الأهمية الكبرى وذلك منذ 1992 ، ولم يحرك المسؤولون – ولا المواطنون ساكنا في حين أنه عرف توقفا لمدة 15 يوما فكثر الكلام حوله . أما الغابة المحادية للطريق الوطني فهي تستقبل يوميا ما سعته 05 شاحنات محملة بالنفايات والقاذورات المنزلية المختلفة الأحجام. ولمعالجة آثارها يتم حرقها يوميا ويعتبر هذا من بين الأسباب التي تؤدي تقريبا إلى حرق جزئي لهذه الغابة.

ومن بين الآثار المباشرة لهذه الآفة كذلك رؤية الأكياس البلاستيكية معلقة بالأشجار، كما أن رائحة هاته النفايات أو الدخان المنجر عن ذلك يصل إلى السكان المجاورين والفلاحين، و لعل تفاقم الوضع جعل المسؤولين المحليين يفكرون في إنشاء مشروع يدخل في إطار تشغيل الشباب يرمي إلى تنظيف الغابة من هذه الأكياس البلاستيكية والنفايات الصلبة. وقد أدت هذه النفايات إلى هجرة الحيوانات والطيور لهذا المكان الذي كان في وقت من الأوقات حضيرة طبيعية تليق بإقليم عين البرد وتزينه.

3-4 التوزيع السكاني وتطوره حسب الإحصائيات ANALYSE SOCIO-ECONOMIQUE

حسب الإحصائيات، فإن تعداد سكان بلدية عين البرد يعرف زيادة أو تطورا يقدر ب 2.10 % و 2.9 % بين (1966 - 1977) و (1977 – 1987) وتعتبر هذه النسب قريبة من نسبة التطور المسجلة بالولاية (2.25 %) وبمعدل (3.34 %) ورغم ذلك فإن المنطقة لم تستفد بقدر كبير من المجالات الحيوية المختلفة بالمقارنة مع مستويات التطور التي تعرفها الجهات الأخرى بالولاية.

إن مركز التجمع السكاني بأولاد علي يتحدد ب (2.5 %) بينما مقر البلدية يعرف ثقلا من حيث الكثافة التي تتمثل في (65 %) بحجم إضافي قدره بين 1689 و 1026 شخص بين 66 و 77 وتعتبر نسبة هذه الإضافة قريبة من المعدل الخاص بالبلدية الذي ارتفع من 2.14 على 2.8 % .

إن التجمع الثانوي (قرية أولاد علي) كانت الزيادة به مرتفعة مقارنة بالمقر (عين البرد)، وتنحصر بين 331 شخص 962 شخص. أما المناطق المتفرقة عبر تراب البلدية فتسجل مستوى منخفض (2.12 % في 1977) كما تسجل انخفاضا في تعداد السكان (0.6 %) ويتمثل الحجم في 789 إلى 741 بين 1977 – 1987 .[1]

التوزيع	إحصاء السكان			التطور السكاني حتى 01 / 01 / 95			
السكاني	1966	1977	1987	77/ 66	87 / 77	عدد السكان	نسبة التطور
عين البرد	4112	5138	6827	2.17	2.8	8700	% 3.07
أولاد علي	1560	1891	2853	2.5	4.1	3200	% 1.44
المناطق النائية	740	789	741	2.12	0.6	600	% 2.60
البلدية	6412	7818	10721	2.10	2.9	12500	% 2.3

* جدول يمثل التطور السكاني Evolution de la Population

من خلال هذا التوزيع، نفهم بأن الكثافة السكانية أكثر تركيزا بالتجمعين السكنيين أولاد علي وعين البرد وبنسبة 93 % على حساب المناطق الريفية النائية الأخرى التي تبقى معزولة ودون هياكل تذكر.

الملاحظة التي يمكن نسجلها من خلال الجدول تتمثل في التطور السكاني الذي عرفته المناطق النائية، حيث أنه في سنة 1966 كان العدد يتمثل في 740 شخص وحتى سنة 1977 ارتفع ارتفاعا بسيطا جدا حيث وصل إلى 789 شخصا ، ليعرف بعد ذلك انخفاضا كبيرا وبعد عشر سنوات حيث وصل إلى 741

[1] **Plan directeur OP.cit. p.38 et p.39.**

ويرجع ذلك إلى دخول بعض سكان الدواوير[1] إلى التجمعين السكنيين عين البرد و أولاد علي.وتعتبر مساحة 39 هكتارا مبنية لارتفاع سكني يقدر بحوالي 11800 ساكن يقابلها 20 هكتار بأولاد علي.

ومن بين أسباب التوزيع السكني الغير متوازنة:

- بعث النشاط الفلاحي وخلق مناصب الشغل.
- انعدام الهياكل بالمناطق النائية المتفرقة.
- وضعية المركزين السكنيين في قاعدة مناسبة جدا لمناطق كبيرة تسمح بالعمل (وهران – سيدي بلعباس – زهانة).

وقبل أن نتطرق إلى الأرقام التي تمثل التطور الطبيعي للسكان، تجدر الإشارة إلى أن الرقم الإحصائي المعطى في الجدول السابق للتطور السكاني، يأخذ بعين الاعتبار المناطق المعزولة قبل التقسيم الإداري لسنة 1984 الذي كان يجمع المساحة الحالية للبلدية، بالإضافة إلى إقليم المساحة الخاصة ببلدية مكدرة التابعة سابقا.

أ) التطور الطبيعي للسكان: نمثله حسب الحالة المدنية والإحصاءات المسجلة بالفترات حسب الجدول التالي:[2]

إذا رغم أن التجمع السكني لعين البرد يعتبر مربطا رئيسيا لكونه محطة للتوجه والنزول، إلا أنه فقد جزءا هاما من ساكنيه لاختيارهم الهجرة نتيجة الإهمال الذي لحق بالمناطق الريفية، لكن مع بداية الثمانينات 80 وبداية مشاريع (التهيئة – البرامج السكنية، ...) وتوفر النقل أصبحت البلدية تعرف نوعا من الاستقرار، بحيث فتح مجال التهيئة وبدأ التفكير في الحاجات المستقبلية كالتخطيط للسكن، التمدرس و الشغل.

بلدية عين البرد	الولادات	الوفيات	السكان

[1] **جمع دوار ويدل في الأصل على مجموعة من الخيام المنصوبة على شكل دائري، ثم صار بالتوسع في المعنى يدل على القرية الصغيرة .**

[2] **Plan directeur OP.cit. p.**41.

1 أفريل 87	مسجلين بالحالة المدنية	مسجلين بالمراكز الصحية للتلقيح	سجل الحالة المدنية	التطور	المجموع
	38	421	30	391	10812
1988	48	433	47	386	11198
1989	38	302	54	248	11446
1990	29	258	55	203	11649
1991	20	326	39	287	11936
1992	35	242	48	194	12130
1993	29	205	53	152	12282
1994	34	261	52	209	12491
1995 إلى أوت	271	221	12	209	12700

ويمكننا أن نسجل ما يلي: – فئة المتمدرسين في الابتدائي تمثل 21 % من المجموع الكلي، 16 % مسجلة فعليا في 1995 .

– فئة الشباب بالبلدية بين 14 و 19 سنة تمثل 18 % من المجموع، 7% منها مسجلة بالإكماليات (CEM)، 4 % منها مسجلة بالتعليم الثانوي، 7% بمراكز التكوين المهني أو بصدد البحث عن نشاط تكويني أو مهني.

– تزخر البلدية على ثلاثة مدارس ابتدائية بمجموع 2153 تلميذ وإكماليتين ب 1054 تلميذ مؤطرة ب 67 أستاذ، قدرة استيعابها للتلاميذ الداخليين تتمثل في 200 مكان، كما عرفت البلدية فتح متقنة سنة 1991 لتلاميذ البلدية و لآخرين قادمين من مناطق مختلفة قريبة من بلدية عين البرد.[1]

ب) النشاطات على مستوى بلدية عين البرد:[1]

[1] **Plan directeur OP.cit. p.**43.

Nature de l'activité	Ain El Berd	Ouled Ali
Industrie 41 B.T.P Act para – agricole 06 Ensaisinement (182) Santé (20) Administration et services	Unité P.M.A 41 Fob parping 08 Artisans 28 Unité CCLS 06 Ensaisinement primaire 52 Ensaisinement complémentaire B7 Technicum 41 Polyclinique – centre de santé (07) Daira 29 Apc 7 P. civil 21 PTT 04 Contrubution diverses 08 Such 16 Hydrolique 02 Infrastructures 03 Agricultures 08	22 3
Commerce 108	Edipal 09 aswak 07 commerce 83	Commerce 09
Artisant	34	2
Service a cractaire commerciale 18	Bain café 18	
transport	SNTF. TAXIS 40	

إن الملاحظ من الجدول الخاص بالنشاطات، يبين لنا مدى أهمية هذه النشاطات وكيفية توزيع المستخدمين بحيث أن الأرقام المبينة التي تمثل عدد الممارسين حسب النشاط المعطى، إلا أن هذا التوزيع لم يبق بنفس الانتشار نظرا للظروف الاقتصادية التي تعرفها البلاد.

فالبعض من هذه النشاطات عرفت تزايدا في عدد المستخدمين والعاملين وعرفت أخرى تقليصا.

[1] **Plan directeur OP.cit.** p.**47**.

من خلال هذه النشاطات التي عرفتها المنطقة فإن البلدية عرفت هيكلا معماريا جديدا غير معطيات الإطار الجهوي للإقليم حيث خصصت ميزانية للسكن.

تطور حظيرة السكن:

الآفاق	R.G.P.H . 1977			R.G.P.H . 1987			1995		
الانتشار	النسمة	السكنات	المجموع	النسمة	السكنات	المجموع	النسمة	السكنات	المجموع
عين البرد	5138	710	7.2	6827	1077	6.3	8700	1263	6.9
أولاد علي	1891	330	5.7	1742	409	6.9	3700	411	7.8
المناطق المعزولة	789	167	4.7	741	147	5.0	600	147	4.0
البلدية	7818	1207	6.4	10421	1633	6.4	12500	1821	6.8

ج) تطور برنامج السكن من 1987 إلى 1995 :[1]

تمثل توزيع قطع أراضي للبناء في هذه المرحلة في ثلاثة حصص ظاهرة تمثلت الأولى في:

1- 100 قطعة للبناء.

2- الحصة الثانية 158 قطعة.

3- الحصة الثالثة 46 قطعة من 236 – 20 % من المجموع 18 سكن خاص بقطاع التعليم.

322 سكن كمجموع كلي للسكن.

أما القطع التي هي في إطار الإنجاز فتتمثل في 190 قطعة من أصل 236 بمعدل 80% ومع اكتمال سنة 1996 أصبحت جاهزة بنسبة 99%

[1] **Plan directeur OP.Cit. p48**.

سكنات OPGI عددها 60 وزعت على حالتين 10 سكنات في المرة الأولى ثم إكمال 50 سكن في المرة الثانية.

أما السكنات الريفية التي تم إنجازها فعددها 20 سكن.

ثم أخيرا تم توزيع أراضي قصد البناء الاجتماعي الذي شرع فيه مع بداية 1997 وتتمثل في 432 سكن اجتماعي من أصل 702 سكن اجتماعي.

أما بتجمع أولاد علي فمجموع السكنات التي تم انجازها في هذه الفترة فهو 86 سكن من بينها سكنين مدرسيين.

إجماليا لعدد هذه السكنات، فقد تم توزيع 1024 من أصل 1110 سكن ويتجلى مشروع 1987 وحده في 1077 سكن، وهذا بغية الوصول ل 12600 سكن. ومن خلال هذه المشاريع يتجلى عدم التوازن السكني وبتركزه بنسبة 93 % مقابل شبه شغوره بالمناطق المنعزلة.[1]

مستخرج من محضر اجتماع اللجنة البلدية للإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1998

التشتت	عدد البنايات	عدد المساكن	عدد الأسر	عدد السكان
تجمع مركز البلدية	1536	1546	1593	9940
التجمع الثاني أولاد علي	511	494	539	3473
المناطق المبعثرة	184	152	59	375
المجموع	2231	5192	2191	13770

إحصائيات السكن والسكان 2007:

المنطقة	السكـان	السكـن
المناطق المبعثرة الريف	427	194
أولاد علي	3350	555
سيدي معاشو	3396	584
عين البردLSP	953	238

[1] **Plan directeur OP.cit. p.**52**.**

80 +88 + 432 عين البرد Logement	1736	683
BADR	1059	158
Centre Ain El Berdun	3127	535
NASR	752	118
ESALEM	1020	199
المجمـوع	15820	2933

وقد عرف التوزيع السكني بقرية أولاد علي سيرا ضئيلا يعود للطابع المزري لضروريات الحياة بالمنطقة، وترجع البلدية سبب عدم الإنجاز السريع إلى الإنخفاض في زيادة المواليد وهذا حسب إحصائيات 1987 .ويمكننا من جهة اخرى اكتشاف ومقارنة هذا التوزيع بالبلدية من خلال القوائم الانتخابية.

مقر البلدية – عين البرد – سيدي معاشو ← 8700 ← % 69.6

أولاد علي ← 3200 ← % 25.6

مناطق متفرقة ← 600 ← % 04.8

في مجال الشغل نجد أن طموح البلدية يسعى إلى توفير حد أقصى من مناصب العمل يصل إلى 4820 منصبا ، إلا أننا إذا تتبعنا احصائيات 1987 نجد أنه من بين سكان البلدية هناك 2037 عاملا يعمل 30 % منهم خارج البلدية ، واصبح هذا العدد يتجه نحو الازدواجية فيما بعد نتيجة توفر شروط النقل المختلفة وارتفاع نسبة الشباب العاطل.[1]

المضمون الجغرافي

ZONE EPARSE A AIN EL ERD

1987 CISTRICT N° 1

DESIGNATION	APPELLATION	Pop	Logts
L.D	Douar ouled Benabdellah	30	4
L.D	Douar Maichou	20	3
L.D	Ain El kef	10	2
L.D	Segaya	15	5
L.D	Ouled si Meftah	67	7

[1] **Plan directeur OP.cit. p.**62**.**

4	/	Douar Ouled Salah	L.D
11	39	O.Fares	L.D
6	50	Adda Somra	L.D

1987 CISTRICT N° 1

Logts	Pop	APPELLATION	DESIGNATION
15	9	Douar Gouaidia	Hameau
9	43	Douar Hamamcha	L.D
6	31	Douar soualem	L.D
4	7	Douar Hdaida	L.D
25	165	DAS si Bouzid	Hameau
8	45	DAS Si Merabet	L.D
2	20	Ferme Charef	L.D

تميزت المنطقة باضمحلال الثروة الغابية، مما جعلها عرضة للتآكل، وبالتالي فإن النشاط الفلاحي المتنوع والشامل الذي كان السمة الأساسية تقلص وتحول إلى نشاط واحد.

تكاثفت مختلف الجهود إلى إنجاحه، وهو زراعة الحبوب المختلفة ورغم تأثره ببعض الممارسات الرعوية، إلا أنه بقي سائدا ، رغم أنه لم يوفر فعليا مناصب عمل خاصة بالفئات الشبانية التي بدأت تعرف الارتفاع نتيجة الهجرة الداخلية من المناطق النائية المنعزلة إلى مقر البلدية. كما عرفت البلدية نوعا آخر من الهجرة، حيث وصلت إلى 60 شخص بين سنة 77 و 87 استقروا كلهم خارج حدود البلدية.[1]

وتظهر كما سبق وأن ذكرنا أن نسبة الارتفاع توجد بالتجمعين الأساسين للبلدية (عين البرد وأولاد علي) لتميزها بالموقع الهام وكذا وفرة الوسائل الضرورية خاصة منها التنقل عبر الطريق الوطني أو خط السكك الحديدية الذي يربط تلمسان وهران ....الخطوط الهاتفية المركزية، قنوات نقل الغاز

(Gaz multiproduit Gazodue) ، غاز المدينة ،ثم هناك الطريق الوطني المغاربي trasmaghrebine.

[1] **Plan directeur OP.cit. p.62**.

ومن جهة أخرى واعتبارا لان المنطقة أساس الالتقاء لمرتفعات تسالة وبني شقران فإنها تزخر بمعادن مختلفة صالحة لتجهيز أدوات البناء ، وبالتالي فإنه نظرا لهذه العوامل وعوامل أخرى فإنه في استطاعة البلدية أن تخطو خطوات مستقبلية نحو اقتصاد كبير.

إن تصحفنا وقراءتنا لمسار التنمية ببلدية عين البرد يجعلنا ندرك وبشكل سريع ومباشر المساوئ التي تعاني منها المنطقة أكثر من المحاسن المتوفرة فطابع المنطقة الفلاحي وتغير التوجه الفلاحي العام للمنطقة جعلها تفقد أكبر عدد ممكن من الأشجار المثمرة التي كانت تزخر بها منذ العهد الاستعماري دون تعويضها بأشجار أخرى لتضم هذه الأراضي إلى المساحات الخاصة بزراعة الحبوب مع تكليف بعض الشباب برعايتها، و هذا ما جعل أغلبهم يتحولون إلى عاطلين عن العمل طيلة السنة ما عدا خلال حملتي الزرع والحصاد وفي المقابل تعتبر الفئة الكبيرة المتبقية عاطلة عن العمل بشكل نهائي.

ومن بين أكبر المشاكل التي تعاني منها المنطقة نقص المياه الباطنية المتوفرة بشكل كبير لدرجة أنه لو تم التنقيب عنها بشكل عقلاني، فإنها تسد حاجة البلدية للماء الشروب والماء المستعمل للأغراض الأخرى كالصناعة والفلاحة. إن إثارة هذه النقطة هو في حقيقية الأمر تطلع عميق لدور الممثلين المحليين ومدى استفادة البلدية من موارد مالية كبيرة في مستوى إنجاز مثل هذه المشاريع.

أما المرافق الحيوية التي من المفروض أن تحوي هموم واهتمامات المواطنين الثقافية والسياسية نستطيع أن نقول بأنها مجمدة لانعدام الأندية الترفيهية والفكرية نظرا لتوفر البلدية على مركز ثقافي واحد، العناية به جد محدودة وبالتالي فإن الرياضة وعلى الخصوص كرة القدم هي المجال الوحيد والكبير في نفس الوقت الذي يضم أكبر شرائح المجتمع بهذه المنطقة. في مجال السكن رغم الاستفادة من توزيع الأراضي لعدد كبير من المواطنين للبناء، وكذا إدماج عدة طلبات لقبولها على السكنات الاجتماعية يبقى السكن من بين أكبر المجالات التي تعاني منها

المنطقة،لكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن طابع المنطقة الإستراتيجي يجعل منها منطقة خصبة قابلة للاستثمار لذلك فالاعتماد الجيد بها يغير وجهتها الحالية إلى وجهة فعلية ينتظرها سكان البلدية.

4-4 تقرير خاص بالوضعية العامة لبلديات عين البرد :

أ) تقديم الدائرة:

انبثقت دائرة عين البرد عن التقسيم الإداري لسنة 1991 ، باشرت مهامها بصفة رسمية في شهر أفريل 1991 ، تتميز أراضيها بطابع فلاحي وتقدر نسبتها بـ 80 % من المساحة الإجمالية، تضم أربع بلديات وهي: عين البرد، سيدي حمادوش، سيدي ابراهيم، ومكدرة وتقع كلها على محور الطريق الوطني رقم 13 الرابط وهران بسيدي بلعباس.

تقع في الشمال الشرقي لمقر ولاية سيدي بلعباس، حيث يحدها من الشمال إقليم ولاية وهران، من الشرق إقليم ولاية معسكر وإقليم دائرة سفيزف، من الغرب إقليم دائرة تسالة، من الجنوب إقليم دائرة سيدي بلعباس ودائرة مصطفى بن إبراهيم.

تقدر المساحة الإجمالية للدائرة بـ 291.64 كم^2، ويبلغ المجموع الإجمالي لسكان الدائرة بـ 33.447 نسمة.

4-4-1. تنفيذ البرامج التنموية:

1- برنامج مخططات التنمية البلدية :

أمام ضعف اعتمادات التجهيز المرصودة في ميزانيات البلديات المخصصة لمشاريع التنموية ولمواجهة الانشغالات الأساسية لسكان البلديات فيما يخص تحسين الإطار المعيشي للمواطن، فقد تم التركيز على البرامج التنموية لممولة من طرف الدولة لسد احتياجات المواطنين لاسيما فيما يتعلق بأشغال تهيئة الأحياء السكنية وتدعيم خدمات التزود بمياه الشرب وصرف المياه القذرة وإيصال الطاقة الكهربائية، ونورد في هذا

المختصر من التقرير حصيلة عامة للبرامج التنموية الخاصة بالمخطط البلدي للتنمية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي خلال سنوات 2002 ، 2003 و2004 .

أ) البرنامج العادي (PCD) 2002 .

استفادت دائرة عين البرد خلال سنة 2002 من غلاف مالي قدره 26.060.000,00دج لتمويل (08) ثمانية مشاريع عبر بلديات الدائرة، وقد تم انجاز جميع هذه العمليات بصفة كلية.

ب) برنامج الإنعاش الاقتصادي (PRE) 2002

يقدر الغلاف المالي الذي تحصلت عليه الدائرة ضمن هذا البرنامج خلال سنة 2002 بـ 16.500.000,00 دج خصص لتمويل (10) عشر مشاريع بكافة البلديات، جميع هذه العمليات تم اختتامها.

ت) البرنامج التكميلي (PCD) 2002 (الشريحة الإضافية)

ولتدارك النقائص المسجلة في البرامج الأولية وتلبية لحاجيات البلديات، فقد منح للدائرة غلاف مالي إجمالي قدره 49.800.000,00 دج لإنجاز (19) تسعة عشر عملية في البرنامج التكميلي لسنة 2002 .[1] ويعد هذا البرنامج الأهم منذ عدة سنوات بالنظر إلى الغلاف المالي الضخم المرصود له وحجم العمليات المسجلة به، وقد سمح فعلا بتدارك العديد من النقائص المسجلة عبر الأحياء والتجمعات السكنية ولا سيما فيما يتعلق بأشغال التهيئة وإحداث منشآت شبانية وصحية جديدة.

ث) برنامج سنة (2003).

[1] عن اجتماع المجلس التنفيذي لدائرة عين البرد ليوم 2004/10/11

في إطار برنامج سنة 2003 للمخطط البلدي للتنمية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي تحصلت الدائرة على غلاف مالي إجمالي قدره 47.000.000,00 دج لتمويل 24 عملية موزعة كالتالي:

- المخطط البلدي للتنمية: 24.000.000,00دج.
- برنامج الإنعاش الاقتصادي: 23.000.000,00دج.

حيث توزع هذا الغلاف على البلديات كما يلي:

1- **المخطط البلدي للتنمية PCD**:

- بلدية عين البرد: 4 عمليات بمبلغ 9.000.000,00دج.
- بلدية سيدي حمادوش: 3 عمليات بمبلغ 5.900.000,00دج.
- بلدية سيدي إبراهيم: 4 عمليات بمبلغ 5.100.000,00دج.
- بلدية مكدرة: 3 عمليات بمبلغ 4.000.000,00دج

2- **برنامج الإنعاش الاقتصادي PRE**:

- بلدية عين البرد: 5 عمليات بمبلغ 5.000.000,00دج.
- بلدية سيدي حمادوش: 3 عمليات بمبلغ 8.000.000,00دج.
- بلدية سيدي إبراهيم: 2 عمليات بمبلغ 4.000.000,00دج.
- بلدية مكدرة: 1 عملية بمبلغ 6.000.000,00دج.

ج) برنامج سنة (2004)

في إطار برنامج سنة 2004 للمخطط البلدي للتنمية تحصلت الدائرة على غلاف مالي إجمالي قدره 15.551.000,00دج لتمويل (07) عمليات موزعة على البلديات كما يلي:

- بلدية عين البرد: 1 عملية بمبلغ 5.100.000,00دج.
- بلدية سيدي حمادوش: 2 عملية بمبلغ 3.231.000,00دج.

- بلدية سيدي إبراهيم: 2 عملية بمبلغ 4.820.000,00دج.
- بلدية مكدرة: 2 عملية بمبلغ 2.400.000,00دج

4-4-2- توزيع البرنامج التنموي حسب القطاعات:

أ) قطاع الري:

يحض قطاع الري على مستوى الدائرة بأكبر قدر من الغلاف المالي المسجل في إطار البرامج التنموية المختلفة والذي يستهدف على الخصوص ترميم وتجديد شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات التطهير، التنقيب عن الآبار وإنجاز خزانات المياه.

- مجموع العمليات المسجلة خلال سنوات 2002 ، 2003 و2004 : 25 عملية.
- الغلاف المالي: 56.960.000,00دج بنسبة تقدر بـ 35% من مجموع الغلاف المالي.
- العمليات المنتهية: 23 .
- العمليات التي هي في طور الإنجاز: 02 .

ب) قطاع الطرقات و الأشغال العمومية:[1]

أهمية القطاع تكمن في توفر الدائرة على طريقين وطنيين 13 ورقم 97 على امتداد 41 كم، يشهد الأول حركة مرور نشيطة في حالة جيدة أما الثاني فحركة المرور تعتبر به ضعيفة جدا وهو في حالة متدهورة. الطرق الولائية التي تتوفر عليها دائرة عين البرد تقدر مسافتها 32 كم، وعددها 5 طرق وهي الطريق الولائي رقم 5 ، الطريق الولائي الممتد بين بلدية عين البرد وإقليم ولاية معسكر مرورا ببلدية القعدة، الطريق الولائي رقم 25 والطريق الولائي الممتد بين بلدية مكدرة وإقليم ولاية معسكر مرورا ببلدية القعدة، والطريق الولائي رقم 37 المؤدي إلى بلدية زروالة.

[1] عن اجتماع المجلس التنفيذي لدائرة عين البرد بيوم 2004/10/11

كل هذه الطرق الولائية تشهد حركة مرور متوسطة إلى ضعيفة وذلك بسبب حالتها المتدهورة والتي لم تشهد الصيانة على مدار سنوات طويلة.

أما الطرق البلدية فيقدر امتدادها نحو 61 كم تربط أهم التجمعات السكانية، وهي بحاجة ماسة إلى ترميم نظرا لوضعيتها المزرية والتي تتطلب رصد أموال باهظة لإعادة الاعتبار لها، علما بأن هذه الطرق تخدم النشاط الفلاحي بشكل مباشر باعتبارها تمثل شبكة موجهة لحركة الفلاحين على الخصوص.

للقضاء على الوضعية المتدهورة للشبكة الطرقات فقد رصد غلاف مالي إجمالي قدره 52.100.000,00دج لتمويل 25 عملية خلال الثلاثة سنوات الأخيرة.

ضمن برنامج المخطط البلدي للتنمية التكميلي فقد سجلت العمليات التالية:

- إنجاز الطرق الحضرية بحي 50 سكن اجتماعي تساهمي بعين البرد بغلاف مالي يقدر بـ 1.500.000,00دج، المشروع انتهت الأشغال به،

- إنجاز الطرق الحضرية بحي 104 سكن اجتماعي تساهمي بعين البرد بغلاف مالي يقدر 1.500.000,00دج المشروع انتهت الأشغال به،

- إنجاز الطرق الحضرية بحي 30 سكن اجتماعي تساهمي بقرية أولاد علي ببلدية عين البرد بغلاف مالي يقدر 700.000,00دج، المشروع انتهت الأشغال به،

- إنجاز الطريق الرابط بين الزاوية 1 والزاوية 2 ببلدية سيدي حمادوش، بغلاف مالي يقدر 3.000.000,00دج، المشروع انتهت الأشغال به،

- إنجاز الطرق الحضرية بحي 10 سكن اجتماعي تساهمي بسيدي حمادوش بغلاف مالي يقدر 200.000,00دج، المشروع انتهت الأشغال به،

- فك العزلة عن دوار الزاوية ببلدية سيدي حمادوش، بغلاف مالي يقدر 1.500.000,00دج، المشروع انتهت الأشغال به.

– إنجاز الطرق الحضرية بحي 300 قطعة بسيدي إبراهيم بغلاف مالي يقدر 4.000.000,00دج، المشروع انتهت الأشغال به،

إنجاز الطرق الحضرية بحي 100 سكن اجتماعي تساهمي ببلدية سيدي إبراهيم بغلاف مالي يقدر 3.000.000,00دج، المشروع انتهت الأشغال به،

– تهيئة الطرق الحضرية ببلدية مكدرة بغلاف مالي يقدر 1.000.000,00دج، المشروع انتهت الأشغال به.

ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2002 فقد سجلت العمليات التالية:

– إتمام إنجاز الطرق الحضرية بحي السلام بعين البرد بغلاف مالي يقدر بـ 2.000.000,00 دج انتهت الأشغال به،[1]

– إتمام إنجاز الطرق الحضرية بحي 84 قطعة بأولاد علي بلدية عين البرد بغلاف مالي يقدر بـ 2.000.000,00دج، المشروع انتهت الأشغال به،

– إتمام إنجاز الطرق الحضرية بقرية الدلاهيم بلدية سيدي حمادوش بغلاف مالي يقدر بـ 2.000.000,00دج، المشروع انتهت الأشغال به،

– إتمام إنجاز الطرق الحضرية بحي 89 قطعة ببلدية مكدرة بغلاف مالي يقدر بـ 1.000.000,00دج، المشروع انتهت الأشغال به.

– تهيئة الطريق الرئيسي ببلدية مكدرة بغلاف مالي يقدر بـ 1.500.000,00دج، المشروع انتهت الأشغال به،

ضمن برنامج المخطط البلدي للتنمية لسنة 2003 وتكملية للبرامج التنموية السابقة فقد سجلت العمليات التالية:

– إتمام إنجاز الطرق الحضرية بحي "السلام" بعين البرد بغلاف مالي يقدر بـ 4.000.000,00دج، المشروع انتهت الأشغال به،

[1] عن اجتماع المجلس التنفيذي لدائرة عين البرد بيوم 10/11 /2004

– إنجاز دراسة لبناء جسر بقرية أولاد علي بلدية عين البرد بغلاف مالي يقدر بـ 1.500.000,00دج، حيث انتهت الدراسة،

– تهيئة الشارع الرئيسي بعين البرد بغلاف مالي قدره 2.100.000,00دج، المشروع انتهت الأشغال به،

– تلبيس شارع " عزة عبد القادر" بسيدي إبراهيم بغلاف مالي قدره 1.700.000,00دج، المشروع انتهت الأشغال به،

وبعنوان سنة 2003 ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي فقد سجلت العمليات التالية:

– تهيئة الطرق الحضرية بحي "السعادة" بلدية عين البرد بغلاف مالي يقدر بـ 3.000.000,00دج، المشروع انتهت الأشغال به.[1]

– تهيئة الطريق المؤدي إلى "حي البدر" بسيدي حمادوش بغلاف مالي يقدر بـ 3.800.000,00دج، المشروع انتهت الأشغال به.

– إنجاز الطرق الحضرية بحي "125 سكن اجتماعي تساهمي" ببلدية سيدي إبراهيم بغلاف مالي يقدر بـ 2.000.000,00دج، المشروع انتهت الأشغال به.

– وتلبيس الطرق الحضرية ببلدية سيدي إبراهيم بغلاف مالي قدره 2.000.000,00دج، انتهت الأشغال به.

وبعنوان سنة 2004 ضمن برنامج المخطط البلدي للتنمية فقد سجلت عملية واحدة (01) وهي:

– إنجاز منشاة فنية (جسر) بقرية أولاد علي ببلدية عين البرد بغلاف مالي يقدر بـ 5.100.000,00دج، المشروع لم تنطلق به الأشغال بعد حيث يوجد قيد الاستشارة.

ت) قطاع الشبيبة والرياضة:

خصص لهذا القطاع خلال سنوات 2002 ، 2003 و 2004 غلاف مالي قدره 28.951.000,00دج لتمويل 11 عملية تتمثل في إنجاز وترميم 05 ساحات لعب، وإنجاز 03 قاعات

[1] **عن اجتماع المجلس التنفيذي لدائرة عين البرد بيوم 2004/10/11**

متعددة الخدمات وإنجاز دار للشباب، حيث توزعت هذه المنشآت على كافة التجمعات السكانية الحضرية والريفية.

تعد هذه المنشآت مكسبا ثمينا لشباب المنطقة بحيث حركت النشاط الرياضي والترفيهي خاصة بـ المناطق الريفية التي شهدت جمود في هذا القطاع خلال السنوات الماضية.

ث) قطاع الصناعة والمناجم:

حضي هذا القطاع هو الآخر باهتمام البرامج التنموية، حيث وظف لتغطية النقص في التموين بالطاقة الكهربائية والإنارة العمومية بمختلف الأحياء التي كانت محرومة من هذه المادة الحيوية وقد سجلت ضمن هذا القطاع خلال الثلاثة السنوات الأخيرة 07 عمليات خصص لها غلاف مالي قدره 13.300.000,00دج استهدف تمويل التجزئات والبرامج السكنية الجديدة بالطاقة الكهربائية، تجديد وإصلاح شبكات الإنارة العمومية وإنجاز مخابئ للمولدات الكهربائية.

ج) قطاع الصحة:

لازالت تعاني دائرة عين البرد من تدني ملحوظ في مجال الخدمات الطبية نظرا لعدم توفر مرافق صحية هامة من جهة، والنقص الفادح في الإمكانيات المتوفرة لدى القطاع بالدائرة.

تتوفر دائرة عين البرد على عيادة متعددة الخدمات واحدة تقع بمقر دائرة عين البرد، تفتقر لبعض الشروط الضرورية لسيرها، عشر (10) مراكز صحية وقاعات علاج موزعة على التجمعات السكنية بالدائرة، وحوالي إحدى عشرة (11) عيادات طبية خاصة.

إن هذا النقص الفادح في كمية ونوعية المرافق الصحية لا يمكنه تلبية احتياجات أكثر 33500 نسمة خاصة في الأوساط الريفية التي تعاني بحدة من هذا النقص.

من أهم التطلعات للنهوض بهذا القطاع يمكن اعتبار إنجاز مستشفى بالمنطقة خلال السنوات القادمة كأولوية مطلقة، إضافة إلى تحسين نوعية الخدمات بالمرافق الموجودة وتزويدها بالإمكانيات المادية الحديثة والوسائل البشرية المتخصصة.

ونشير إلى أن هذا القطاع تدعم في إطار البرنامج التنموي لسنة 2003 بقاعة علاج جديدة بقرية أولاد علي ببلدية عين البرد بغلاف مالي قدره 1.300.000,00دج.

4-4-3. البرنامج القطاعي: [1]

أ) قطاع التربية:

في إطار تدعيم المنشآت التعليمية لمختلف الأطوار، فإن قطاع التربية حضي خلال سنة 2002 بمجموعة من المشاريع الهامة.

فيما يتعلق بالبرنامج القطاعي للتنمية فقد تحصلت بلدية عين البرد على إنجاز إكمالية من ب5، وقد تم استلام هذه المنشأة خلال الدخول المدرسي 2003 / 2004 .

كما استفادت المؤسسات التعليمية للطور الثالث والثانوي من غلاف مالي إجمالي قدره 10.500.000,00دج لتمويل 5 مشاريع استهدفت ترميم وتجديد بعض الجوانب من هذه المؤسسات وقد تم الانتهاء من جميع هذه العمليات.

أما بعنوان سنة 2003 فقد تدعم القطاع بفضل تسجيل 06 عمليات بغلاف مالي قدره 4.905.949,00دج، حيث سمحت هذه العمليات بتحسين بنايات المؤسسات التعليمية لا سيما فيما يتعلق بترميم الأسقف والساحات، حيث اختتمت جميع هذه العمليات.

1- برنامج البناءات المدرسية:

[1] عن اجتماع المجلس التنفيذي لدائرة عين البرد بيوم 2004/10/11

في إطار برنامج البناءات المدرسية فقد تحصلت دائرة عين البرد خلال سنة 2002 على غلاف مالي يقدر بـ 7.820.000,00دج لإنجاز:

- مطعم مدرسي بقرية الزاوية ببلدية سيدي حمادوش بمبلغ 2.200.000,00دج انتهت به الأشغال.
- مطعم مدرسي بقرية الزليفة ببلدية سيدي حمادوش بمبلغ 2.200.000,00دج انتهت به الأشغال.
- ثلاثة أقسام بالمدرسة الجديدة ببلدية عين البرد بمبلغ 3.420.000,00دج انتهت به الأشغال.

أما بعنوان سنة 2003 فقد تحصلت الدائرة على إنجاز مطعم مدرسي بقرية أولاد علي بلدية عين البرد بغلاف مالي قدره 3.400.000,00 دج حيث انتهت به الأشغال، وتعد هذه المنشأة تدعيما لخدمات الإطعام المخصصة لتلاميذ المناطق الريفية.

2- برنامج الترميمات المدرسية:

وفي إطار برنامج الترميمات المدرسية لسنة 2002 فقد خصص غلاف مالي قدره 3.850.000,00دج لترميم ستة (06) مدارس عبر الدائرة، وقد تم إتمام الأشغال كلها.

وبعنوان سنة 2003 تحصلت الدائرة على عمليتين استهدفت مؤسستين تعليميتين بعين البرد وسيدي إبراهيم بغلاف مالي قدره 305.000,00 دج حيث انتهت هذه العمليات.

أما بعنوان سنة 2004 فقد تحصلت بلديات الدائرة على عملية واحدة (01) وهي ترميم المطعم المدرسي ببلدية سيدي حمادوش بغلاف مالي قدره 380.000,00دج .

4-4-4. وضعية مختلف القطاعات الأخرى على مستوى الدائرة:

أ) قطاع السكن:

يحضى هذا القطاع بأكبر قدر من الاهتمام منذ سنة 1998 عبر الدائرة، حيث تعتبر دائرة عين البرد رائدة في هذا المجال وذلك بفضل البرامج السكنية التي سجلت بها لا سيما فيما يتعلق بالسكن الاجتماعي

التساهمي، فقد ساهم هذا القطاع في التخفيف من أزمة السكن التي تشهدها بلديات الدائرة. وتوزعت حصص البرامج السكنية عبر الدائرة على النحو التالي:

1- برنامج السكن الاجتماعي التساهمي:[1]

تحصلت الدائرة منذ سنة 1998 على مجموع 1143 وحدة سكنية في إطار هذا البرنامج، وقد تم استلام منها 501 وحدة سكنية، أما الباقي والمقدر بـ 550 وحدة سكنية فالأشغال لازالت جارية بها، و92 وحدة لم تنطلق الأشغال بها بعد.

2- برنامج السكن الاجتماعي الإيجاري:

في إطار هذا البرنامج خصص لدائرة عين البرد منذ سنة 2001 ، حصة 150 وحدة سكنية جماعية، منها 130 وحدة ببلدية عين البرد و 20 وحدة سكنية ببلدية سيدي حمادوش.وقد تم استلام من مجموع هذه السكنات 120 وحدة سكنية أما الثلاثين الأخرى الباقية فالأشغال لازالت جارية بها.

ب) قطاع الشؤون الاجتماعية:

1- التشغيل:

لامتصاص ظاهرة البطالة تم اللجوء إلى التوظيف في إطار برامج التجهيز المختلفة للدولة حيث حقق في هذا المجال إنشاء 1610 منصب مؤقت موزعة على النحو التالي:

- المشاريع الممولة من ميزانية البلدية: 19 منصب.
- المشاريع الممولة في إطار برنامج المخطط البلدي للتنمية: 128 منصب.
- المشاريع الممولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي: 56 منصب.
- المشاريع الممولة في إطار برنامج الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:1293 منصب.

[1] عن اجتماع المجلس التنفيذي لدائرة عين البرد بيوم 2004/10/11

- المشاريع الممولة في إطار برنامج التشغيل الريفي: 114 .

وأمام هذا الوضع فقد تم اللجوء إلى برنامج التشغيل المؤقت والمحدود من خلال برنامج تشغيل الشباب وبرنامج الشبكة الاجتماعية.[1]

أ)- تشغيل الشباب: عدد المناصب الممنوحة للبلديات إلى غاية 31 /12 /2004

السداسي الثاني من سنة 2004

- بلدية عين البرد: 35 منصب.
- بلدية سيدي حمادوش: 20 منصب
- بلدية سيدي إبراهيم: 15 منصب.
- بلدية مكدرة: 15 منصب. **مجموع الدائرة: 85 منصب.**

ب) الشبكة الاجتماعية:

1- المنحة الجزافية التضامنية **1- التعويض عند أداء نشاطات ذات نفع عام**

- **بلدية عين البرد:** 312 منحة - **بلدية عين البرد:** 73 منصب
- **بلدية سيدي حمادوش:** 233 منحة - **بلدية سيدي حمادوش:** 107 منصب.
- **بلدية سيدي إبراهيم:** 184 منحة - **بلدية سيدي إبراهيم:** 47 منصب.
- **بلدية مكدرة:** 46 منحة - **بلدية مكدرة:** 38 منصب.

مجموع الدائرة: 775 منحة **مجموع الدائرة:** 265 منصب

ج)- عقود ما قبل التشغيل:

مجموع المناصب الممنوحة لإدارة البلديات والدائرة 10 ، 05 جامعيين و 05 تقنيين ساميين.

2- النشاطات التضامنية:

[1] **عن اجتماع المجلس التنفيذي لدائرة عين البرد بيوم 2004/10/11**

أ) منحة التمدرس:

مجموع الغلاف المالي الممنوح لبلديات الدائرة في إطار منحة التمدرس (2000 دج) التي أقرها فخامة رئيس الجمهورية للتلاميذ المعوزين يقدر بـ 5.000.000,00دج خصص لحساب 2500 تلميذ خلال الموسم الدراسي 2004 / 2005 ، العملية مست جميع المؤسسات التعليمية المتواجدة عبر الدائرة والمقدرة بـ 20 مؤسسة.

ب)– توزيع المحافظ الدراسية:

تكملة للبرنامج التضامني المذكور أعلاه فقد استفاد 698 تلميذ من محافظ دراسية تكفلت بها مديرية النشاط الاجتماعي و 167 مستفيد من ميزانيات البلديات و 30 مستفيد من مساهمات المحسنين، وهو ما يمثل 895 تلميذ مستفيد.

هذا النشاط التضامني الخاص بالتلاميذ المعوزين والذي مس 3395 تلميذ بمجموع العمليتين المذكورتين أعلاه، يمثل نسبة 46 % من مجموع التلاميذ المسجلين عبر كافة المؤسسات التعليمية للدائرة.

ج)– قفة رمضان:

يحضى هذا العمل التضامني سنويا اهتمام البلديات والمصالح المكلفة بالنشاط الاجتماعي للولاية وذلك بهدف التخفيف عن العائلات الفقيرة عبأ قضاء هذه الشعيرة الدينية، وقد سجلت بميزانيات البلديات مبلغ مالي قدره 496.000,00 دج لتغطية نفقات توزيع قفف رمضان على حوالي 570 عائلة معوزة.

أما من جانب المصالح المكلفة بالنشاط الاجتماعي فقد تسلمت الدائرة حصة من مواد غذائية لتوزيعها خلال شهر رمضان المقبل على حوالي 231 عائلة فقيرة.

د) النقل المدرسي:

مشكل النقل المدرسي مطروح على مستوى بلدية سيدي حمادوش، حيث تشهد القرى التابعة لها أزمة في نقل المتمدرسين للالتحاق بالمؤسسة التعليمية للطور الثالث والثانوي بكل من بلديات عين البرد

وسيدي إبراهيم وكذلك إكمالية سيدي حمادوش مقر البلدية، كما أن التلاميذ المتنقلين من قرية أولاد علي إلى بلدية عين البرد ومن بلدية مكدرة إلى بلدية عين البرد، يعانون أيضا من هذا المشكل.

أمام هذا الوضع لم تتمكن البلدية من إيجاد حل لهذه الأزمة، وذلك بسبب محدودية ميزانيتها، وبالرغم من مساهمة ميزانية الولاية في حل هذه الأزمة، إلا أن الاعتمادات الممنوحة كإعانات مالية لتغطية مصاريف النقل المدرسي كانت محدودة جدا.

وتجدر الإشارة إلا أن البلديات الثلاثة المعنية بهذه الأزمة استفادت من مجموع 752.485,00دج للمساهمة في أعباء نقل التلاميذ المتمدرسين والمقدر عددهم بـ 1062 تلميذ يتنقلون يوميا إلى المؤسسات التعليمية عبر الخطوط المذكورة سابقا.

ج) قطاع التكوين المهني:

تتوفر الدائرة على مركز واحد للتكوين المهني والتمهين يقع ببلدية عين البرد، سمح بامتصاص فئات التلاميذ والطلبة الذين لم تسعفهم الفرص في مواصلة أطوار التعليم، حضيت هذه المؤسسة التكوينية منذ ترقيتها إلى مصاف المؤسسات التكوينية المستقلة بتوسيع في هياكلها وتنويع في فروعها التكوينية.

د) قطاع البريد والمواصلات:

تتوفر دائرة عين البرد على شبكة هاتف هامة تدعمت بفضل تنصيب تجهيزات جديدة استفادت منها التجمعات السكانية للدائرة، كما نشير إلى استفادت المناطق الريفية من التجهيزات الهاتف الريفي (WLL) أما بخصوص تجهيزات الإعلام الآلي للسحب النظري، فقد استفادت منها جمع المكاتب البريدية عبر بلديات الدائرة، هذا الإنجاز سمح بتخفيف العبء الذي كان يتلقاه العمال والموظفين في سحب أرصدتهم المالية.

هـ) قطاع النقل:[1]

[1] عن اجتماع المجلس التنفيذي لدائرة عين البرد بيوم 2004/10/11

التوسيع التدريجي لمخطط النقل على مستوى دائرة عين البرد، انعكس بتزايد حجم مركبات نقل المسافرين للقطاع الخاص، حيث أن هذا المشكل لا يطرح بحدة على مستوى التجمعات السكانية الرئيسية للدائرة التي تقع كلها على محور الطريق الوطني رقم 13 الذي يربط مدينة سيدي بلعباس بمدينة وهران.

غير أن هذا المشكل لازال مطروحا على مستوى التجمعات السكانية الثانوية، حيث تشهد اضطراب في ضمان نقل المواطنين خاصة بتجمعات بلدية سيدي حمادوش.

مصالح مديرية النقل للولاية فتحت المجال لتلبية طلبات استغلال خطوط النقل عبر هذه المناطق التي مازالت تشهد تغطية ناقصة.

و) قطاع الثقافة:

الحركة الجمعوية في المجال الثقافي، لازالت ضعيفة النشاط وذلك بسبب ضعف التمثيل وقلة الجمعيات الثقافية التي تنشط في هذا القطاع.

حيث تتوفر الدائرة على ستة (06) جمعيات ثقافية وعلمية.

ي) قطاع الفلاحة والغابات:

بفضل العناية الكبيرة الذي يوليها برنامج التنمية الفلاحية والريفية، فقد تحسن قطاع الفلاحة والغابات بشكل ملفت للانتباه خاصة وأن المجال الفلاحي يمثل النشاط الرئيسي الذي يزاوله سكان المنطقة.

تتوفر الدائرة على عدد معتبر من الفلاحين الذين ينشطون في هذا الوسط، بحيث تدعم نشاطهم أيضا بفضل برنامج الدعم الفلاحي للقطاع الممول من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، حيث استفاد العديد من الفلاحين من إعانات لتدعيم المنتوج الفلاحي.

1- المخطط التنمية الفلاحية والريفية:[1]

[1] عن اجتماع المجلس التنفيذي لدائرة عين البرد بيوم 2004/10/11

تركز تدخل هذا المخطط على محورين رئيسيين وهما:

– تنمية العالم الفلاحي والريفي بواسطة تسجيل مشاريع جوارية للفلاحين والمواطنين الذين ينشطون في هذا الوسط.

– دعم عمليات البناء والترميم للسكنات في الوسط الريفي.

بخصوص تنمية العالم الفلاحي والريفي سجلت الدائرة منذ سنة 2002 إلى غاية اليوم 19 عملية جوارية استهدفت تحسين الإطار المعيشي للفلاح في الوسط الريفي ويقدر الغلاف المالي الإجمالي لهذه العملية 89.993.928,00دج.

من مجموع 19 عملية، تم اختتام 12 عملية، وتوجد 03 عمليات قيد الإنجاز، و 04 عمليات لم تنطلق بعد.

بخصوص دعم عملية البناء والترميم للسكنات في الوسط الريفي، صادفت لجنة الدائرة على 99 ملف منه 51 خاص بالبناء و 48 بالترميم، من هذه الملفات صادقت اللجنة الولائية المختصة على 69 ملف، منه 24 ملف خاص بالبناء و45 خاص بالترميم.

وتقدر نسبة تقدم الأشغال بالترميمات والبناءات 45%.

أما في إطار البرنامج التكميلي للبناء الريفي فقد استفاد 306 مواطن من إعانات موزعة بـ92 إعانة على البناء و 214 إعانة على الترميم، هذا البرنامج لم ينطلق بعد حيث توجد الملفات قيد الدراسة من طرف لجنة الدائرة.

أما قطاع الغابات الذي يشرف على تنفيذ برامجه إقليم الغابات بدائرة عين البرد يتضمن إنجاز 45 عملية في الوسط الغابي، الفلاحي والريفي منها 38 عملية انتهت بها الأشغال، 5 عمليات توقفت بها الأشغال وعمليتين في قيد الإنجاز.

تنحصر هذه العمليات فيما يلي:

– تصحيح السيول: 16870 م^3 الأشغال انتهت.

- تهيئة المدارج: 100 هكتار، الأشغال قيد الإنجاز.
- فتح طرق فلاحية (المسالك): 05 كلم، الأشغال انتهت.
- تهيئة طرق فلاحية (المسالك): 40 كلم، 20 كلم انتهت بها الأشغال، و20 كلم الأشغال متوقفة.
- أشغال التشجير: 126 هكتار: الأشغال انتهت.
- صيانة المناطق المشجرة: 50 هكتار، الأشغال انتهت.
- غرس الأشجار المثمرة: 545 هكتار،تم الإنجاز منها 422,5 هكتار.
- غرس الكروم: 131 هكتار، الأشغال انتهت.
- ترقية المرأة الريفية: منح 94 وحدة تربية النحل و320 دجاجة بيض.

وقد أتاح هذا البرنامج الفرصة لفتح 114 منصب شغل مؤقت خلال سنة 2002 ، كما أتاح الفرصة لحل مشاكل الفلاحين والعاملين في الوسط الريفي ومساعدتهم على ترقية استثماراتهم في قطاع الفلاحة وتربية الحيوانات.

4-4-5. انشغالات المواطنين

في سبيل تحسين الوجه العام للتجمعات السكنية، ومن ثم تدعيم الإطار العام للمواطن، تتطلع البلديات إلى تحقيق جملة من المشاريع في الآفاق يمكن تلخيصها في المحاور التالية:

- إيصال الغاز الطبيعي لبلديات سيدي إبراهيم، سيدي حمادوش ومكدرة، مع توسيع شبكة الغاز الطبيعي ببلدية عين البرد مقر الدائرة.
- تهيئة الطرق الحضرية والأرصفة داخل التجمعات السكنية.
- تدعيم حضيرات البلديات بالعتاد اللازم للصيانة.
- تدعيم برنامج السكن الاجتماعي الإيجاري.
- تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب.

– تدعيم الإنارة العمومية.

– إنجاز منشآت رياضية وترفيهية كبيرة الحجم.[1]

على ضوء ما تقدم، فإن التقييم الإجمالي للإنجازات المحققة خلال سنوات 2002، 2003 و2004 والتي استندت إلى برامج التنمية المختلفة ساهمت في تحسين ظروف حياة المواطنين، إلا أنها لم تلبي حاجياتهم كلية نتيجة العجز المسجل في مختلف الميادين خاصة في قطاع السكن والشغل بالدرجة الأولى وهذا بالرغم من المجهودات المبذولة في هذا المجال.

وتوازيا مع الإنجازات المحققة خلال هذه الفترة تزايدت احتياجات المواطنين وذلك بسبب التوسع العمراني الذي تشهده البلديات خاصة بلدية عين البرد مقر الدائرة.

إن برنامج الدائرة لهذه السنة يتضمن تسجيل مشاريع وجهت أساسا إلى تنمية المناطق الريفية المحرومة وذلك بإنجاز الشبكات والطرق المختلفة وفك العزلة عنها.

فيما يخص الشباب فلابد من الاعتناء به، التكفل بمشاكله قصد تدعيمه والسماح له بإبراز قدراته ومواهبه ميدانيا.

أما الإدارة المحلية التي هي على صلة دائمة بالمواطن، ينبغي أن تتلاءم اكثر مع المرحلة الجديدة والاستمرار في تنشيط المجالس الشعبية البلدية مع التركيز على دورها الميداني وجعلها في خدمة المواطن.

القطاع الفلاحي سيحضى باهتمام خاص نظرا للطابع الزراعي للدائرة وذلك بتحسين الفلاحين للاعتناء بالإنتاج الفلاحي كما ونوعا وذلك عن طريق تنويع غرس الأشجار المثمرة والكروم.

إن هذا العرض لواقع حال البلدية بكل تفاصيلها المتعلقة بالموارد الطبيعية والبشرية ،إنما يقودنا ليس فقط للوقوف على طموحات الشباب و مبتغيات السلطة المحلية و إنما للقيام برؤية الخبير بأحوال هذا المجتمع و محاولة تشريحه و معرفة ما بنتظره أبناءه من خلالهم مباشرة ، إن ذلك ليس تخبطا نحو اليمين و الشمال لإيجاد

[1] عن اجتماع المجلس التنفيذي لدائرة عين البرد بيوم 2004/10/11

حلول لكل هذه الإنشغالات و التطلعات ، وإنما هو محاولة سوسيولوجية و فلسفية لإستقراء واقع الحال و فهم هوية الحاكم المحلي التي تمهد أمامنا الطريق لفهم و تفكير إشكالية الفعل و الممارسة السياسية على هذا المستوى . طبعا يأخذنا هذا الإنشغال بإعتباره هما معرفيا إلى إعادة إنتاج أفكارنا السوسيولوجية في صيغة هذا العمل ، لكن هذه المرة من منبر نحس أنفسنا طرفا منه و نشعر بمسؤولية تحليل واقعه حتى لا نكون منفعلين دائما بل فاعلين في تغيير دواليب التفكير في مثل هاته الوضعيات الإجتماعية التي ألفناها نظريا .

الفصل الخامس : سوسيولوجيا الممارسة السياسية

5-1 المؤسسة البلدية كوحدة بنيوية

أ- الفعل الاداري و تنظيم الهيكل البلدي

ب- الثقافة المدنية – 1- المواطن و البلدية

2- الحاكم و البلدية

ج- الازدواجية الوظيفية

5-2 المراحل المؤسساتية للبلدية

أ- الوقائع الرسمية لما قبل الاستقلال إلى غاية اليوم.

ب- مرتكزات المجلس البلدي بين الخطاب والممارسة.

ج- تفاعل المجلس مع الوصاية و التوجهات المحلية.

5-3 الاسقاطات السياسية المركزية و وظيفة البلدية.

أ- التضامن كمرتكز للعمل السياسي على المستوى المحلي.

ب- المجال العقلاني للممارسة.

ج- واقعية التسيير و التمثيل السياسي.

تؤشر المؤسسات المحلية علانية على العلاقة التي ترتبط المواطن بالدولة بطريقة قانونية تتضمن التواصل والاندماج داخل التركيبة المدنية للمجتمع، وتعد البلدية إحدى هذه المؤسسات التي تقف على كل ذلك رغم أنها تشكلت كبنية من خلال القانون المركزي المنبثق عن الدولة والنظام السياسي العام، و تعتبر في جانبها الآخر نتاج إرهاصات المجتمع المعقد، لذلك فإن اقترابنا منها ومن القانون الأساسي هو لمعرفة الشخصية المعنوية التي تشكلتها ومعرفة ما إن كانت فعلا تلك الخلية الأساسية التي تشرف عل جملة القيم والأعراف الاجتماعية بالاستناد على ما تسنه لها الهيئة الوصية عبر هيئتها التنفيذية التي يشكلها رئيس المجلس الشعبي البلدي والأعضاء المنتخبون الذين يسعون كل من جهته إلى منح الأطر الإدارية بالسياسة بغية اضطلاع المجتمع على التنمية والحيوية الاجتماعية، إن تصورات مستخدمي البلدية وعناصر العمل الإداري بها، هي من أجل الوقوف على آليات النشاط العملي بين مختلف مصالحها وإعطاء صورة عن العلاقات العامة بين العمال فيما بينهم، وبينهم وبين المواطنين وبينهم و بين المسؤول الأول على هذه الهيئة، إضافة إلى أعضاء المجلس المنتخب. أما تصورات مواطنين البلدية لبلديتهم وللممارسة السياسية بها فهي من إنتاج صور واختيارات اتفاقية قمنا بها مع مجموعة من المثقفين من أساتذة وإطارات ينتمون إلى المجتمع المحلي الذي قمنا بدراستنا عليه.

5-1 المؤسسة البلدية كوحدة بنيوية : تعتبر بلدية عين البرد من أقدم البلديات، فقد تأسست سنة 1886 كولونياليا، حيث خضعت للريجيم العسكري الفرنسي عبر الحاكم العام للجزائر الذي قرر تحويلها من وحدة نظامية إلى بلدية مختلطة، ثم إلى هيئة كاملة الصلاحيات إلى أن أصبحت بلدية محلية قائمة بذاتها بداية من الاستقلال.

تعتبر المنطقة من حيث تركيبها المناخية والجيولوجية فلاحية بشكل كبير ، حيث تقدر مساحتها بـ أكثر من 8436 هـ ويسكنها أكثر من 15 ألف نسمة، تخضع للقانون البلدي المخصص للبلديات التي يفوق عدد سكانها 10 آلاف وتقل عن 20 ألف نسمة.

تتشكل تركيبتها الإجتماعية من ثلاثة مناطق أساسية إضافة إلى أخرى جوارية تجمع في طياتها ثلاثة تشكيلات اثنية متجانسة اجتماعيا لكنها متصارعة في مجالات معينة. هذه المناطق هي :

1- عين البرد : المركز أو النواة المتكونة من أحيائها القديمة كحي بلحوسين، وفيلاج عواد والبارريال وأحيائها الجديدة كالبدر والكناين وهي السلام والباطيمات .....الخ

2- سيدي معاشو وهو أقدم حي يوجد بالقرب منه ضريح الولي الصالح الذي سمي الحي باسمه، وكان ينفصل بحوالي كيلو متر عن المركز عين البرد وبعد الامتداد العمراني الذي عرفته المنطقة في العشرية الحالية و الماضية أصبح الحيين ملتصقين.

3- أولاد علي وهي قرية منفصلة عن المركز وتبعد عنه بـ 5 كيلومترات وتخضع لوصاية بلدية عين البرد.

ومما لاشك فيه فإن للثقافة المغاربية مكانتها في الذاكرة الجماعية لسكان المنطقة ، واستنادا للتاريخ العربي بالمنطقة، فإن سكان بلدية عين البرد هم من العرب الذين عمروا المنطقة منذ أكثر من خمسة قرون ، حيث تعتبر الفئة الغالبة منهم من الفاتحين لبلاد الأندلس الذين انزاحوا نحو المغرب وشمال إفريقيا عموما بعد سقوط غرناطة سنة 1492م.

وحسب الثقافة الشعبية المحلية فإنهم إما أن يكونوا معايشية أو علياوة أو غوالم أو فئة رابعة خارجة عن إطار هذه القبائل الثلاثة.

1. **المعايشية** : نسبة إلى سيدي معاشو فهم من ذريته ويعتبرون من عائلة شريفة تاريخيا، ولد سيدي معاشو بفاس المغربية التي يوجد بها ضريح أبيه سيدي أحمد ولد معاشو، وينقسم المعايشية إلى المعايشية الكبار الذي لهم مكانة قريبة من سيدي معاشو لهم صلاحيات التقرب منه أكثر ولهم الحق في دفن موتاهم بالقرب منه، بينما الفئة الثانية فهي غالبية العائلات الأخرى التي نسميها بالمعايشية الصغار الذين يأتون بعد الأوائل

ويقتربون من القبائل الأخرى بالمنطقة ويدخلون معهم في مصاهرة متبادلة تسكن عناصر هاتين الفئتين من هذه القبيلة الكبيرة بعين البرد وبسيدي معاشو.

2. علياوة : وهم كل سكان قرية أولاد علي وعناصر أخرى من سكان عين البرد وسيدي معاشو الذين ينتمون إلى الأعراش المشكلة لدواوير أولاد صالح، أولاد فارس، القوادية، الحدايدة، السعايدة..الخ التي تنتمي إلى العشيرة الكبيرة المسماة بذلك أي أولاد علي.

3. الغوالم : وهم الذين ينتمون إلى قبيلة سيدي غالم الذي يوجد ضريحه بمنطقة قريبة من طفراوي أي شمال غرب وهران وشمال شرق عين البرد، ولأن أعضاء هذه القبيلة من أكثر نشطاء ثورة التحرير فإنهم دخلوا في صراع قبلي مع المعايشية لذلك رحل غالبيتهم إلى منطقة الدلاهيم والسانيا بوهران وبقي بعضا منهم بمنطقة عين البرد.

4. البراني : و هم كل العناصر التي لا تنتمي إلى القبائل الثلاثة المذكورة و فئة قليلة منهم قديمة المكوث والأغلبية الباقية هي حديثة العهد بالمكان نتيجة الظروف المساعدة على ذلك وعلى استقرارهم.

شكلت مختلف هذه الفئات النسيج المجتمعي محليا وانصهرت سياسيا لتتفاعل فيما بينها عبر الظروف التاريخية التي عرفتها المنطقة خاصة الفترة الاستعمارية التي تشكلت بها النواة الأولى لمؤسسة البلدية التي يحكمها أناسا وهم من الجيل الاستعماري الأول الذي كان يحمل أفكارا متنوعة ويدعون عبر البلدية أنهم يحملون هدفا عاجلا وساميا يتمثل في تربية الشعب الذي سيضعون بين يديه وفي ذهنه القوى الضرورية لتطوير ظروف حياته، لذلك يجب اختيار مجالات فطنته وذكائه بطريقة بسيطة، خاصة و أن التنظيم العام للدولة يحمل بين خباياه إدارة البلدية، لكن ما يقابلها أثر على السلوك السياسي المعلن للجماعات والأفراد و اللاشعور السياسي ذاته، لذلك فممارسة عملية الانتقال من سياسة سلطوية إلى أخرى ديمقراطية يقابلها صعوبات شتى على الحاكمين والمحكومين، فالحاكم يعز عليه التخلي عن سلطته التي تعود عليها فهو يمانع دائما عملية

الانتقال هذه، أما المحكومين فقد تعودوا هم كذلك وعبر حقب تاريخية ممتدة ممارسة أنماطا معينة من السلطة عليهم، لذلك ليس من السهولة بما كان أن يتصرفوا اجتماعيا بصفتهم مواطنين أحرارا في الانتخابات المختلفة بأن يقولوا نعم لشخص أو لحزب معين فاللامبالاة السياسية تطبع تصرفهم بعدم الانخراط في البرامج السياسية للأحزاب ويتجلى ذلك من خلال الامتناع عن التصويت الذي يعتبرونه اهانة مباشرة لكل أنواع السلط[1]، وقد تكون الفطنة الشعبية موجودة ولكنها غير موجهة وضائعة و الطرق المؤدية إليها تتقاطع عند اللانهاية فالإشارات الموجهة لها حسب الغزاة والمعمرين الفرنسيين الذين اكتسحوا كل أقاليم المجتمع المحلي خاصة السلسلة الشمالية للجزائر بها متاهات يجعلنا دخولها نخرج منها فارغي الأيدي أو موتى ، لكن الطرق بميدان الإدارة البلدية هي أكثر وضوحا وسهولة والفهم العمومي لها أخف ضررا، حيث تأخذنا شبكة الطرقات لهدف قريب جدا بطريقة سهلة وتحتم علينا الطرقات الأخرى الوزارية والحكومية منها العمل أكثر من أجل ضمان بعض الأمن.

فالمواطنون يتحركون بالبلدية بأقل صعوبة ممكنة لأنهم مرتبطون بالتراب ومصالحهم مركزة به، وهم بحاجة إلى إدارة تسير وتوجه هذه المصالح وتراقب التوجهات، إن الاهتمام الاستعماري الأول ركز على هذه الجوانب حسب ما ورد بجريدة البلدية الجزائرية الصادرة عن الإدارة الفرنسية لسنة 1901، لكن واقع حال هذه البلدية، بين أنه بالإضافة إلى الأسباب السياسية والاقتصادية التي تحول دون التطبيق الكامل للديمقراطية هناك أسباب اجتماعية وثقافية متعددة أهمها القبيلة التي بدأت حالتها تسوء في المجتمعات العربية عموما سواء في المناطق الحضرية أو الريفية أو البدوية ، فهي هنا لا تشير إلى انتشار وتعدد وصراع القبائل بالمعنى التقليدي للكلمة بما يتضمنه ذلك من التشيع لابن القبيلة في مواجهة أبناء القبائل الأخرى، ولكنها تشير أيضا إلى الأسر الممتدة والعائلات الكبيرة حيث يتم الانحياز إلى هؤلاء في الانتخابات ايا كانت اتجاهاتهم السياسية وسواء كانوا

[1] **السيد ياسين – اعادة اختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة – الهيئة المصرية العامة للكتاب 2006 ص 271.**

المحلية

ينتمون إلى الحزب الحاكم أو الحزب المسيطر أو إلى الأحزاب المعارضة وهذا يعني أن القبيلة أو العائلة هي المحك وليس البرنامج السياسي الذي يطرحه المرشحون[1] فالبلدية هي التعبير الأكثر اختصارا للتنظيم الاجتماعي الحالي رغم نقائصها ورغم حدة الوصاية القانونية الروتينية الخانقة لها التي قد تكون مستبدة في حالات كثيرة، مما قد يربك بوظيفة البلدية وبقدر ما تبدو إدارة بسيطة في متناول الجميع لاستثمار كل الجهود فإنها موقعا للانسجام والوفاق المحلي لمختلف الشرائح الاجتماعية العاملة على تنشئتها مدنيا واقتصاديا وأخلاقيا لكن الخطورة تكمن في بعض الأحيان في تلك الممارسات السياسية التي تتجلى في الانتخابات الناجمة عن الاختيار الحر للمواطن أثناء تصويته على مرشح بناءا على برنامجه السياسي الذي يطرحه للناس والمتميز بالخدمات الكبيرة التي يقدمها لهم دون مراعاة هويته واتجاهه الفكري والسياسي خاصة وأن مجتمعاتنا لها من الثوابت والخصوصيات ما يميزها عن المجتمعات الأخرى[2] إن المقترحات التي تضمنتها الجريدة الخاصة بالجمعية البلدية هي في حد ذاتها قاعدة للتنظيم الاجتماعي الذي يشمل كل مظاهر تشكل الأمة و المجتمع، أما عن الممارسات السياسية النابعة عن مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي والتي قدمها الأشخاص الأوائل لهذه المهنة، فإن أحدهم يرى أن الحكم المطلق من أجل هذه المسألة هو لأجل التنظيم الاجتماعي والعمل الحر والانسجام الساخن حتى وإن كنا حسب تعبيره نتحاشى التكلم عن العدالة والأخلاق والوئام والمصداقية، فإن مثل هذا النوع من الممارسات أحدث لنا جرائم العنف المتعدد، ولأننا نكتب عن ذلك فإننا نركز على عدم اعتبار ذلك غذاءا نقدمه لناشريناو قرائنا وناخبينا، لذلك يتحتم علينا احتكار الرجال الطيبون لاستخدامهم في فترات استثنائية خاصة بالنظام وبحرية الجمهورية.[3]

---

[1] السيد ياسين – مرجع سبق ذكره ص 273.

[2] السيد ياسين – مرجع سبق ذكره ص 272.

[3] La commune algerienne – raoul –mayence – mustapha – 7 rue warnier,7- mustapha – l'association communale premiere année n°4 dimanche 14 avril 1901.

المحلية

يقترح هيكمان بعد دراسته للتجربة الديمقراطية الأمريكية شروطا أساسية لنجاح الانتخابات تضمن ممارسة سياسية عادية ومقبولة بالإجماع عند كل الأطراف حيث يراها أولا في: أن يكون التسجيل للناخبين عاما يشمل كل السكان ويكون محايدا سياسيا وأن يعتبر التصويت حقا عاما لكل المواطنين الذين يمارسونه بدون ضغوط عليهم كتخويفهم أو إخضاعهم أو محاولة إرهابهم على أن يتم ثالثا عد الأصوات بصورة دقيقة، يضيف هيكمان إلى هذه الشروط الإدارية بعض المعايير الفلسفية التي تتمثل اولها في أن الناخبين يجب ان يتعرضوا لعملية الاختيار بين أحزاب سياسية حقيقية معترف بها ومرشحين متنوعين بالقدر الكافي الذي يمثل الدائرة الواسعة للتباينات الايديولوجية والاختلاف في المصالح على نطاق المجتمع، كما يجب أن تترجم الاختيارات إلى نواتج انتخابية بكل إخلاص وصدق بواسطة النظام الانتخابي[1] على أن يمارس الأشخاص والاحزاب الناجحة في الانتخاب السلطة وأن يحكموا فعلا، لعل ما يقترحه علينا أحد أمير الفترات الاستعمارية بالجزائر من خلال كتابته في جريدة l'antijuif algerien في شهر جويلية 1898 تأكيدا على ذلك وعلى أن التوجه الشعبي يتطلع على الأفكار حيث يقول : " ... قبل أن ينطلق المواطنون من جديد في المعركة الانتخابية عليهم البحث عن لحظة فهم الخطوط العريضة لهذا التنظيم البلدي فالانتخابات الرسمية لا تقدم خدمات حسنة إلا في هذا الإطار، لأن المنتخبين والمنتخبين هم في اتصال مباشر وثابت تنشط بمقتضاه المراقبة العمومية بشكل فعال ومتواصل، لكن الملفت للانتباه هو أن المجلس البلدي عليه بلورة كل الحاجات وكل المصالح وكل ما يشد انتباه المواطنين الذين يجب أن يكونوا ممثلين في كل شؤونهم، لأنه كتنظيم هو قاعدة للبنية الاجتماعية حيث يظهر ذلك جليا من خلال العمال الذين توصلوا إلى انجازات باهرة عبر البلدية، إن استيعاب هذه الفكرة من قبل السكان وفهمهم للجوانب التمثيلية فإن ذلك يكون مدعاة لجاهزيتها تجاه أكبر الاكتشافات والإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للمستقبل ...". إن ما أقوله وأؤكد عليه هو أن الحركة ما هي

[1] **السيد ياسين – مرجع سبق ذكره ص 286.**

إلا وسيلة، أما الهدف منها فهو التطور لأن ذلك يبقى هو الحقيقة[1]. إن جملة ما ذكر عن التنظيم البلدي هو تصور عن نوع ما من أنواع الممارسة السياسية والإدارية التي تميز هذه المؤسسة، وفي خضم التصورات الخاصة بذلك ،يجدر بنا تقديم الرؤية التقويمية للشخصية الحاكمة باعتبارها انعكاسا للتنظيم الإداري الحاكم، ونملك بين أيدينا ما حلل به أحد أساتذة علم الاجتماع المواقف السياسية لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، حيث اعتبره من النخبة السياسية رفيعة المستوى التي من الله بها الشعب الجزائري وهو من النخبة المثقفة التي تحمل مشروعا فكريا و اجتماعيا وروحيا حيث استطاع أن يشكل مع إخوانه آليات جديدة تهيء لبروز نخبة ثقافية وفكرية في المجتمع تختلف عن النخب التي ورثتها الجزائر بعد الاستقلال، وأعتقد أنه استفاد من العلماء الأمريكيين الذين كتبوا حول القيادة بمعنى الإجابة عن الإشكالية المتعلقة بالشخصية وبالممارسة على النحو التالي : ما هي النخبة أو القيادة التي تختارها في القرن 21م ؟ ما هي الآليات التي تهيؤها لهاته النخبة لكي تؤدي دورها ؟ ما هي المعالم الجديدة التي ترجع إليها هاته النخبة في كل عمل ثقافي أو تربوي ؟ وما هي التحديات التي تضطلع بها في مواجهة العولمة الحضارية والدينية والثقافية ؟. ثم أخيرا ما هي الآفاق المستقبلية التي تهيء جيل الشباب اليوم لكي يؤسس نخبة المستقبل؟[2]

إن البناء الدقيق للبلدية قد يبدو وحسب تحليلنا السابق أنه أبعدنا عن الإشارة إلى واقع حال بلديتنا، لكن الأمر ليس كذلك ولا يختلف البتة عما ورد في التحليل خاصة وأنه جمع بين النسق الإداري وقوته المعنوية وبروز الشخص الحاكم بممارساته العلنية بهذا الجهاز وهذا مطابق لحال بلديتنا ، لذلك أثرنا رؤية تلك الشخصية الاستعمارية لإمارتها البلدية من خلال تجربتها التي جمعت بين الأسس الإدارية والممارسة السياسية المتمثلة في عملها وفي توجهات الشعب نحوها ونحو الأفكار الحيوية التي تحرك المجتمع.

---

[1] **La commune algerienne . op. cit : p 4.**

[2] **قوراية أحمد – عبدالعزيز بوتفليقة بين الموهبة و القيادة : رجل الاقدار و زعيم المصالحة الوطنية – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 2005 ص 199.**

ثم عرجنا على تلك الوقفة التقويمية من خلال التحليل السوسيولوجي لأحد الباحثين لشخصية الرئيس بصفة عامة وتبيان خصوصيات الشخص الحاكم وتميزاته التي نجدها بكل تأكيد مخزنة في مخيال الذاكرة الجماعية.

أ- الفعل الإداري وتنظيم الهيكل البلدي : إن الإدارة هي الخطوات والإجراءات المحددة التي يتم ترتيبها وتنفيذها للوصول إلى هدف معين، ويعني هذا وجود جماعة بشرية تمتلك مبادرة الترتيب والحساب لاستعمال الموارد الموجودة في حوزتها ، حيث تهدف من خلال هذا الحساب تنفيذ ما ترغب فيه و منع ما لا تريد وقوعه، وعلى هذا تتلخص العملية في تسيير الموارد والطاقات البشرية في نظام نهايته وهدفه الحصول على ما تريد بأرخص التكاليف وأكبر الفوائد وأقل الاستهلاك للطاقة والجهد والنفقات[1] لكن واقع بلديتنا يراه مبحوثينا **على أنه ذلك الفضاء الذي يعرف ارتيادا مستمرا من قبل المواطنين، وهذا يستدعي نظاما إداريا محكما يتوافق ومتطلباتهم ويسهم في تفعيل نظام التسيير ونجاعته، إلا أننا نلحظ نمطا غير متجانس في طبيعة هذا النظام التي تحتكم إليه الإدارة، مما يجعلها مطية السخط من قبل المواطنين الذين ينقمون على مصالحها الإدارية التي تعرف انساقا فوضوية في تسيير مصالحها** ويرى مبحوث آخر وهو أستاذ باحث سبق له وأن اشتغل كإطار البلدية **بأنها تتسم بطابع التواصل مع المواطنين على الرغم من الحذر الذي يشوبه نظرا لسلوكات الأشخاص الإداريين** ولقد ثبت عمليا في مختلف الدراسات الحديثة أن كل العقبات الإدارية و التنظيمية وما يتصل بالإطارات والسلوكات المهنية سياسية أو إدارية يمكن علاجها وتجاوزها إذا ما أمكننا فهم أو بعبارة أخرى إعادة تركيب أوضاع البيئة الإجتماعية والمناخ

[1] **عبدالمالك عودة : الادارة العامة و السياسة (دراسات في البيروقراطية و التطبيق الاشتراكي) مكتبة الانجلو – مصرية – دار الطباعة الحديثة – القاهرة 1963 ص 16.**

الفكري والسياسي، وكذا عادات التفكير التي تعتبر عن هذه البيئة[1] ولقد أبرزت نفس الدراسات أنه من خلال بعض المعاينات، فإن فعل التخلي عن النظام القديم تنجر عنه محاولات انحرافية كبيرة تضر بكيان المجتمع ،حيث أن هذه الأفعال لا تختلف في صلبها عن واقع المؤسسات المتردي، لذلك فإن محاولات تخطيها دائما تكون مصحوبة بهذه النزعة فالتغيير الذي نتكلم عنه و تميزه الأهداف المجتمعية النبيلة المتمثلة في محاولة إحداث أو تحقيق ما يصبوا إليه أفراد المجتمع، هو مسعى يؤول إلى تلك الإجراءات التي تكلمنا عنها ، وحالة بلديتنا تبرز في هذا الشأن حسب معاينتنا في : **نقص التأطير الإداري من ناحية المستخدمين ومن ناحية التاهيل ،إضافة إلى عدم الاعتماد على النظام المعلوماتي الذي يضبط كل الاعتبارات الإدارية في الشبكة** خاصة وأن لكل مجتمع وعصر وحضارة وميراث فكري وخبرات وأساليب وقيم اجتماعية وأوضاع اقتصادية ومفاهيم سياسية وعلاقات اجتماعية تؤثر في الدور الإداري وتميزه عن الدور الذي يشابهه في عصر آخر أو حضارة مختلفة، وحتى تواكب الإدارة هذه النسبية المجتمعية يرى بروكس آدايز أن الإدارة هي القدرة على تنسيق وترتيب عددا من ضروب النشاط الاجتماعي الذي يكون في بعض الأحيان متآلفا مع بعضه البعض في إطار اجتماعي بسيط لا تملؤه العقد وأحيانا أخرى يكون متناقضا مع بعضه البعض فيكون بذلك العمل الإداري صعبا يحتاج إلى خبرات وممارسات وتقنيات واساليب ذات قوة فعالة لحل ما يملأ الحياة الاجتماعية من تعقيدات أو ليقود مواقف و مناورات ومساومات وحلول نصفية تؤدي إلى تحقيق أهداف نبتغيها من هذا الجهد التعاوني أو العمل الجماعي المتمثل في استخلاص خيوط الوحدة العضوية من مختلف قدرات أو خبرات وظروف وطاقات هؤلاء العاملين تحت قيادته[2]، لأن الحاكم لا يهتم إلا بالابقاء على الوضع الراهن statuts quo ويرى أن أي محاولة ولو مخلصة صادقة لتغييره أو هزه إنما

[1] **عبدالمالك عودة – نفس المرجع ص 10.**
[2] **عبدالمالك عودة – نفس المرجع ص 17.**

هي مؤامرة تهدف إلى إحداث انهيار عام في مراكز توزيع السلطة ، إضافة إلى إظهار الأمور على أحسن ما يكون من خلال الإشراف على العمل دون تحقيق أحسن ما كان عليه الوضع آنفا، فالإدارة هي مجرد تطبيق روتيني لقوانين ولوائح تؤدي إلى التكرار الذي يبين كل العمليات في شكلها المغلق[1] والراكد الذي يتناسب مع المناخ العام للمجتمعات، أما التغيير فهو صياغة السياسة العامة للمجتمع وللنظام الجديد **فالطاقم الإداري رغم أنه يؤدي وظيفته في جانب ما عند فئة معينة من المستخدمين من حيث التكامل والانسجام ،فإنه يبقى بعيدا عن المبتغى والعمل المتكامل عند أعضاء المجلس كونه بني على أسس منفعية** . وحتى لو اعتمد على القوانين بشكل مطلق لا يجب أن ننظر إليه على أنه قوة كامنة لا تفوقها قوة العالم، اعتبارا لأن هذا من الأخطاء فالفكرة القائلة ليس لأحد الحق مطلقا أن لا يكون عالما أكثر من القوانين هي فكرة حكم بموجبها على سقراط حكيم الحكماء بالموت[2] ،إننا نخلص من خلال هذا إلى أن بناء التنظيم لا ينفصل مطلقا عن الأصل الفلسفي العقائدي السياسي والاقتصادي لعملية التغيير الاجتماعي وأهدافه ومبادئه، لذلك فإنه إذا كانت الموازين الإجرائية والعملية في مؤسساتنا الإدارية غير ملائمة، فإن هذا لا يعني أن ضرورة التغيير هي مجرد قرار حاسم يتم في لحظة واحدة حاسمة ، وإنما قاعدته تتمثل في قناعة القيادات السياسية التي تتخذ القرار على أعلى مستوى من مستويات السلطة السياسية بما يتماشى والأوضاع البيئية والثقافية التي لا تموت بمجرد إعلان التغيير السياسي ، المهم أن نية الرقي نحو الأحسن هي عملية مستمرة تتطلب اختيار الطريق السليم والتعقل الصبر على ما يمكن مصادفته من اذى في هذا الطريق، إن واقع مؤسساتنا الإدارية الصعب هو صورة انعكاسية لعدم التحلي بهذا النوع من الصبر والتعقل ،وقد يكون للتنشئة دور كبير من خلال عمليتي الإبلاغ والتوجيه للمعرفة الصادقة الصحيحة من

[1] **عبدالمالك عودة – نفس المرجع ص 5.**
[2] **جان جاك شوفالييه – تاريخ الفكر السياسي – المؤسسة الوطنية للكتاب .1986. ص 52.**

اجل تكوين المجتمع والأفراد العاملين في الأجهزة الإدارية، لأن تكوينهم النفسي والاجتماعي وعلاقاتهم تطرح نتائجها وآثارها على قيم وحياة جميع المواطنين في المجتمع ، لأن هذا النوع من الثقافة المدنية هو الذي يجعلنا نستمد الأفراد الفاعلين أي الموظفين في الأجهزة الحكومية ومما لاشك فيه فإن لآثار محاكاة النماذج الإدارية والسياسية الأخرى في هذا العالم دور بارز لهذا الركود، لأن النموذج الآخر هو في حقيقة الأمر نتاج مجتمع معين ذي فلسفة معينة ذي مشكلات معينة وذي كفاءات معينة ، ولا يمكن أن يوجد مجتمع آخر على ظهر الكرة الأرضية يشابهه من حيث الشكل والمضمون وعملية إعادته والعمل به هي عملية ميكانيكية لا أثر فيها للفكر الخلاق ولعناصر الإتفاق والاختلاف بين البشر والشعوب اليوم.[1]

وقبل أن نلج إلى انعكاسات كل ذلك على واقع التنظيم الإداري نشير إلى أن هذه الوحدة العضوية في شكلها التضامني وفي بدايتها القاعدية على مستوى الفعل والسلوك كتضامن جماعة تربطها روابط الدم والقبيلة لاختيار وتزكية قائد يتولى شؤون تنظيمها الإداري والسياسي في الانتخابات المحلية أو المركزية يتحقق دائما وابدا في حالة مجتمعاتنا، لكن لا يتحقق معه في المقابل نفس الرد من قبل الهيئة الحاكمة أو الممثلة، لأنهم يعد ما تلقوا الإجماع في حقهم فإنهم سواء استندوا على القوانين أو تجاهلوها وسواء كانوا مقبولين من طرف الشعب أو مفروضين عليه وسواء فقراء أم أغنياء، فإن هذا لا يهم اعتبارا من اللحظة التي يقودون فيها بكفاءة بأي شكل من اشكال السلطة[2] وهذا ما نجم عنه اختلال التوازن ولا يعني أن هذه الهيئة لا تفكر في الفائدة العامة، وإنما يتم ذلك بطريقة خاصة قد تختلف في أحيان كثيرة عن طموحات ورغبات العشيرة وإن تسنى للحاكم القيام بفعل إيجابي إزاء جماعته فإنه يتحجج لهم بالقوانين المؤسساتية والتنظيمات الإدارية الممثلة لهذه الهيئة، لأن الممارسة تقبع بين اتجاه الحزب كعمل سياسي هو بيد الشعب وبين إدارة الدولة التي تبحث في

[1] عبدالمالك عودة – نفس المرجع ص 8.
[2] جان جاك شوفالييه : مرجع سابق , ص 51.

مسعاها عن سلطة التسيير في لامركزية المجتمع المحلي[1]، فالموقف التنظيمي هو في الحقيقة موقفان : موقف الإدارة و موقف الجماعة المنظمة، فالإداري هو ذلك الذي يمتلك حق التوجيه والتبرير والمراقبة وهو الذي يرى طرق الوصول إلى الهدف المعين الذي تحدد قبل البدء في هذا العمل الجماعي. علما أن منصبه هذا كما سبق وأن ذكرنا، إما أن يكون نتيجة اختيار لجماعة له عبر الانتخاب أو التعيين من قبل الجهاز الحكومي أو التنظيم الصناعي إذا ما تعلق الأمر بالمؤسسات الصناعية ، أو أن يكون عبر الميراث كما هو متبع في بعض المجتمعات ومنذ العصور القديمة، ويتمثل من حيث الخصوصيات في شكلها الديني أو في شكل المركز الاجتماعي الطبقي أو القوة العضلية الجسدية ،لكن المفارقة فب الجتمعات السياسية هي في كونها تشكل العراقيل أمام الفقير وتعطي القوة للغني وتؤدي لتدمير الحركة الطبيعية، فتكون بذلك فائدة لبعض الطموحين وعبودية وبؤسا للبعض الآخر ،وإن كانت المجتمعات السياسية تشكلت من خلال اتحاد المستضعفين ورمي انفسهم بين يدي سيد مطلق بدون شروط ولا رجوع عن ذلك[2] فإن هذا ما يختلف عن رؤية مبحوثينا انطلاقا من بلديتهم التي يجمعون فيها بين السياسي والإداري مع غلبة النزعة الأولى على الثانية، و يرى أحدهم وهو متصرف إداري بالبلدية **بأن رئيس البلدية يصل في الجزائر إلى السلطة وفكره مزدوج، لكنه سياسي أولا قبل أن يكون إداريا، لأنه يدرك أن الأبعاد السياسية هي التي أوصلته إلى السلطة ولا يستطيع الانسلاخ عنها ،وإن كان ذلك، فإنه سيكون في حالة واحدة فقط، وهي مطالبة الحزب له بأمور ورغبات لا يمكنه تلبيتها لهم لكونها غير قانونية أو فيها بعض الإذلال لشخصه، وقد يتنحى عن الحزب بسببها، لذلك نقول بأن هناك بين**

[1] **Remond .R. nouvelle histoire des idées pos. Edition pascal- hachette .1987. p 629.**
[2] **محمد علي محمد – علم اجتماع التنظيم – دار المعرفة الجامعية 1982 ص 483.**

رؤساء البلديات من ينجح في السياسة ولا ينجح في الإدارة لأنه مقيد بالتسمية فقط ولا غير.

أما الهيئة المستخدمة والممثلة لجميع مصالح المؤسسة الإدارية الحاكمة ،فهي التي تعبر عنها باسم الشخصية المعنوية وتتكون من عديد من الأفراد يجمعهم رابط معين يخضعون له، لكن الانقسامية باشكالها المختلفة هي الجوهر الذي ينسج هذه الوحدة وغالبا ما تكون الرؤية المتعصبة للفكرة أو لمذهب خاصة مذهب الانتماء ، فالمناضلون في أحزابهم والمسؤولون في مجالسهم هم بفضل الإدارة السياسية واعتمادا على خيرات البلاد في مختلف المناطق وبشتى الطرق، لكن التسييس المبالغ فيه ينهي البلديات كمؤسسات والأفراد كمواطنين ويؤدي إلى الفشل والإحباط[1]، إن ذلك يقودنا دائما إلى فكرة الإدارة التي تختص حسب الدارسين بنشاط السلطة التنفيذية والهيآت المحلية، وإذا كانت معانيها المأخوذة من اللاتينية تعني الخدمة العامة ،فإن في ذلك ترجمة تامة لسلوكها الذي يبتغي العمل السياسي . فإذا كانت الممارسات السلطوية تقبع فيما هو تنفيذا فإن ذلك يعني بطريقة أو بأخرى إنتقالا صارخا إلى الأنواع الأخرى من السلطات، لذلك يعبر أغلبية الأعوان الإدارية من مبحوثينا على ذلك كقول أحدهم :**أن لا انسجام أو تكامل بين فئة المستخدمين وأعضاء المجلس البلدي، لذلك أنا غير راض على مسار البلدية من حيث المردودية على المستوى الإداري، نظرا لنقص التنظيم والانضباط وبصفة عامة لأن الخدمات ليست في المستوى المطلوب** فحقيقة الجوانب التشريعية والقضائية تنم عن مهام خاصة تترتب عنها مشكلات دقيقة، لذلك يحاول بعض الدارسين فصلها عن مدلول الإدارة العامة، لكن تطور العمل الإداري وخضوعه للتراكمات الحضارية المختلفة يبرز عكس ذلك ويؤكد ضرورة التقاء السلطات الثلاث داخل نطاق

[1] **Ghalem.A. (Actuel) republique- nation - journal la voix l'oranie mardi 15 fevrier 2000, p. 9.**

المجتمعات الحديثة، ويوضح لنا التاريخ الاجتماعي خروج أوربا من عصر الإقطاع ودخولها العصور الحديثة المتميزة بالنظام الرأسمالي والمواطنة والولاء السياسي، لكننا على مستوى القاعدة لا يمكننا أن نذهب إلى هذا التفسير، لأن السلطة الأبوية تعد نوعا من أنواع الحكم المطلق الذي يسترسل حتى أطراف المجتمع الذي به أفرادا يمكنهم التجرد من حرياتهم لفائدة أفراد آخرين بواسطة اتفاقيات وعقود[1] إننا نجد أنفسنا إزاء هذا التحليل في تناغم تام مع ما قدمه المفكرون السابقون حول حقيقة هذا البناء الذي لا يسع العلماء اليوم إلا إعادة تفكيره وترتيب حالاته مثلما هو عليه في الواقع ، وما مسايرة هؤلاء للنظام أو معارضتهم له إلا محاولة منهم توضيح فهم هذا الواقع . أما إشكالية الحاكم المحلي في ممارساته لا تتجلى فقط في القانون بقدر تجاهل الأشخاص الذين يخول لهم تطبيقه ليكونوا ممثلين حقيقيين للبلدية فإن عليهم تطبيق القوانين والنظم قبل توجيهات حزب الانتماء وتطبيق مداولات المجلس قبل المبادرات الفردية[2] فشكل الممارسة السياسية اليوم لا يحاكم المواقف العلمية التي سجلها لنا التاريخ العلمي الحافل بقدر ما هو انعكاس لفلسفة العصر وأوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية بكل ما تحمله من جديد وكذلك من ميراث.[3]

فعندما يتولى أمين المال تسيير المصالح الإدارية والتقنية التابعة للهيئة يكون مسيرا لها وليس مسؤولا عن الأمور التي ليست لها علاقة بالتسيير كالمهام المسندة للبلدية من تنمية ونظافة[4] فالتساؤل الذي يطرح نفسه علينا وبإلحاح شديد هو : هل كل سلوك أو فعل سياسي بمفهوم ماكس فيبير max weber هو تنفيذ وتطبيق لعمليات واساليب لا تتأثر بحقائق التركيبة الاجتماعية في الدولة ؟ . خاصة وأن السياسة العامة ليست هامشية عن قيم وعقائد المجتمع كما أتصور أنها مقصودة اعتبارا لأنها وسيلة بيد السلطة تهدف من ورائها الوصول إلى غايات وأهداف تكمن في التشكيلة الفكرية والاجتماعية للقيادة السياسية، وإذا علمنا أن الزمرة الحاكمة هي من أفراد المجتمع ومن اختياره الحر فالعملية تتأثر بمسألة الأخذ والعطاء الاجتماعي، فهي

[1] محمد علي محمد . مرجع سبق ذكره. ص 484.
[2] العمري بوحيط مرجع سبق ذكره . ص 12.
[3] عبدالمالك عودة مرجع سبق ذكره. ص 21.
[4] العمري بوحيط . مرجع سبق ذكره ص 476.

اجتماعية خالصة حتى وإن تميزت مثلا باعتناقها أو تمثيلها لفئة إجتماعية تختلف معها في المصالح الأساسية، فإن ذلك سيتجلى في خطوات تنفيذ الأهداف من حيث أولويات الترتيب ويرجع هذا الخلاف إلى طبيعة الواقع الخاص بالسياسة، ورغم أن الاستقامة كفضيلة وكأمر واجب خاصة وأنها منقوشة في كل القلوب يكفينا معها الاصغاء إلى صوت الضمير لنتحاشى بعقلانية الشر الناجم عن النمو المتتالي للحاجات[1]. إلا أن رؤساء البلدية الذين مروا بالتداول على إدارة النظام البلدي لم يكونوا أبدا في مستوى تطلعات المواطنين فمنهم من كان رد فعله إيجابيا إزاء جماعته التي اختارته وأهمل بقية الأفراد الذين يخرجون عن هذه الجماعة ، ومنهم من كان رد فعله استجابة لتطلعاته ولرغباته وانقطاعا حتى عن ذويه، وهذا ما جعلنا نصرف النظر على أن الوزن الشعبي رغم تجلياته كخصوصية مدنية تجعل المواطن يمارس حقه الانتخابي وتجعل من قوة العدد في المشاركة الانتخابية قوة فاعلة تجبر رجال السياسة على المطالبة دوريا بثقة الناخبين[2]، وحتى لا يجرنا هذا الاختلاف الخاص بالممثلين والممثلين بعيدا أو ما دمنا نتكلم عن الإدارة فإن الاختلافات هي جذرية لابد منها من اجل تعديل أفكارنا وخططنا واتجاهاتنا فالمعادلة التي عبر هذا التحليل مفادها أن التغيير الاجتماعي حاصل داخل عوامل تاريخية وجغرافية واقعية متوارثة لا يجب أن نهملها وهي دائما ذات أثار متباينة على مر العصور، لذلك فالحكمة في التسيير الإداري أو الممارسة السياسية الراشدة هي في أن نخطط لتغيير هذه العوامل المناهضة لنا أو أن نسطر بشكل صحيح للاستفادة منها ، لذلك يرى بيرد أن دراسة الإدارة العامة في المجتمع الحديث تفرض علينا تبين مدى أثار البيئة في الأجهزة القائمة في المجتمع، وهذه الأجهزة ليست شيئا منفصلا عن الحياة الاجتماعية و العلاقات إنما هي تنمو نموا عضويا في المجتمع ذاته.[3]

لكن المفارقة في هذا الأمر المطروح هي لانتقاد السلوك السياسي الذي يحمل مخارج اجتماعية تبدو فيها الغلبة للمشروع الخاص على حساب العام أوالعكس على الرغم من أنهما متماثلان من حيث الجوهر

[1] محمد علي . مرجع سبق ذكره ص 476.
[2] جان مينو – الجماعات الضاغطة – ترجمة بهيج سفيان – طبع بمركب الطباعة برغاية ,د.تاريخ. ص 22 .
[3] عبدالمالك عودة مرجع سبق ذكره. ص 23.

المحلية

ولتفسير أحد المعلمين فإننا نقول بأن أصول الإدارة الخاصة هي الفلسفة الرأسمالية والامتلاك والاشراف والتوجيه لتحقيق هدف معين سبق تحديده ورغم أن الانتخابات تمثل دائما جانبا بالغ الأهمية في الحياة السياسية يقوم بمقتضاها الشعب بفعل اسناد السلطة السياسية لبعض المرشحين رغم تعقد هويتهم وتشابك اختيارهم[1] في نطاق الدولة وفي نطاق قانونها الذي قد يتولد عنه في أحايين معينة نوعا من الممارسة الاستبدادية والطغيان، ربما لأن الفضيلة قد لا تحقق تلك الغاية الخاصة أو لأن تحقيق أهداف المجتمع العامة هي، إعلان مسبق عن إلغاء نوعية النظام الحاكم وفي آجال قياسية.

ب– الثقافة المدنية : 1/ المواطن والبلدية :

تكمن العلاقة بين المواطن وإدارته من جهة في ذلك التعامل المستمر لمتطلباته كفرد ومساهمته كعضو اجتماعي ومدني، وتبرز من جهة أخرى في محاولة هذه الهيأة الأخذ بيده وحل مشاكله أو التعرض لها والوقوف أمام احتياجاته بالتصدي لها و إعاقة تسييره العام، وقد تكلم siegfriend عن النظام العقاري على أنه المؤثر في هذه العلاقة بحيث يكون الرأسمال السياسي الذي إما أن يكون تسلطيا أو قاضيا أو مؤسسا على الحرية المادية والروحية للفرد الناخب، وبهذه الطريقة تستغل الفئات ذات الولاء لتقوية تبعيتها بالنسبة للطبقات الأخرى[2] فعملية التواصل الإيجابي بين الأطراف الفاعلة حددها العقد الاجتماعي وأرجع تأزم الأمور بينهما إلى تخاذل أحدهما في علاقته بالأخر، فالبلدية في هذه الحالة وحسب مبحوثينا **قد فشلت في أداء دورها كون مواطنيها لا يتمتعون بالحس المدني الذي له دور في الترابط مع هذه الهيأة المحلية، ويبرز ذلك في تذمرهم** وحسب نفس المبحوث الذي يواصل قائلا **أنه على المواطنين التحلي بسمة إدراك الواجبات والحقوق في البلدية التي يقطن بها ، ثم**

[1] **جان بياركوت – جان بيار مونبي – من أجل علم الاجتماع السياسي – المؤسسة الوطنية للكتاب 1986 ص 159.**
[2] **Siegfriend. A. tableau politique de la france de l'ouest. Paris a collin .1964 edition originale, p 389.**

المساهمة بصدق في بناء وتنمية بلديته من خلال المواطنة الحقة التي تتجلى في تأسيس جمعيات وتوضح لنا الصورة أكثر أحد الإداريين الذين يمتلكون تجربة كبيرة بمنصب عمله كمتصرف إداري بقوله : **أنا لست راض على مسار بلديتنا من حيث المردودية بشكل عام، والتنمية بشكل خاص علما أن السيولة المالية التي سخرها برنامج رئيس الجمهورية والمتعلقة بالانعاش الاقتصادي والتي يصل غلافها إلى 50 مليار دولار بجميع بلديات الوطن ورغم إشارتي إلى ذلك، فإنني لا ألوم رؤساء البلديات على هذا الفشل في التسيير بقدر ما أنتقد السلطات الوصية التي لم تكلف نفسها في غالب الأحيان تسطير برنامج صحيح ووضع قانون خاص لمراقبة كل سنتيم يصرف على المشاريع بشكل محلي و مركزي.**

وعندما يتكلم المبحوثون عن فشل البلدية، فإنهم يقفون بشكل دقيق على علاقتها بالمواطن ، وما إشارة أحد الموظفين العموميين إلى ذلك، وهو إطار بالدائرة لدليل على ذلك حيث نظر **إلى ظاهرة التذبذب في التطور والتسيير المالي وركودها التام من حيث المداخيل المحلية ووقوعها في النفقات الغير ضرورية التي أدت إلى تراكم الديون من سنة إلى أخرى ، ورغم ذلك فإن صانعي القرار بها لم يتخذوا الاجراءات الضرورية كانتهاج سياسة التقشف للحد من المشكل وتفادي النفقات العشوائية** إن الرؤية السياسية تذهب إلى الوقوف بجانب طرف معين، فهي تعمل على تسخير الأعداد الهائلة من الموظفين من أجل القيام بتنفيذ سياستها، لكن العمل البيروقراطي يؤسس لعملية الحرك الاجتماعي الذي ينبني على التمسك بالروتين في تسيير

دولاب العمل الذي يتبعه أفراد المجتمع، ومن خصوصيات هذا النظام التأخر المستمر في اتخاذ القرارات واثر ذلك على المواطن في نظرته لمؤسسته الحاكمة.

فالرؤية القائمة بين هاته الأطراف تجعلنا نناقش : ضرورة وجود الإدارة الحكومية المشكلة من جماعة الموظفين الذين يتزايد عددهم طبقا لتزايد واتساع وظائف الحكم ، وكذا تصنيفهم كأفراد داخل تراتبية تقوم على أساس توزيع السلطة والمسؤولية على نمط هرمي من أعلى إلى أسفل.وكملاحظة سوسيولوجية معمقة للممارسة السياسية عند ماكس فيبر max weber الذي يرى أن مختلف الاجابات المتعلقة بمن يتولى زمام الحكم و كيف تتم عملية النشاط، التي تكون مرهونة في أن لا جدال ولا معارضة عن الموضوع الذي هو فعلا أساسيا في التاريخ، وأن نتيجة الممارسة نادرا ما تجيب عن النوايا الأولية للفاعل أو الحاكم، ويمكننا أن نؤكد من خلال القاعدة العامة الخاصة بذلك أن النوايا وأصول الفعل السياسي هي متباينة جدا مع الفعل[1] ويلتقي مع فيبر weber دوركايم durkheim الذي يرى ذلك التواصل الترابطي بين الفعل وكل النشاطات الأخرى التي تتصل[2] به ، إن ملاحظاتنا الميدانية لقضية التعقد الوظيفي وتعقد المشكلات في المجتمع الراهن تشرع بطريقة ما أو بعبارة أخرى تفسح المجال أمام الطاقم الحاكم في أن يتصرف حسب المسؤولية التي تستحوذ عليها، وليست كما اعتدنا القول الملقاة على عاتقها، لذلك نلاحظ إثر هذا التعقد عدم القدرة على الرقابة والضبط والتنسيق فالثقافة المدنية إذا ركزنا في تحليلنا هذا على المؤسسة الإدارية العامة و ما ينجر عنها من علاقة مع المواطنين، فإنها في الحقيقة مصاغة وبشكل آخر في المؤسسات الصغيرة وعند الأفراد، فالتداخل المؤسساتي يعسر من وضعية القائد والحاكم على وجه عام، بحيث تنعدم وضعية تعامله المباشر مع الجمهور إن لم نقل أن هذا الدور يختفي مباشرة نتيجة جملة التعقدات المذكورة سواء المتمثلة في المطالب الجاهزة أو التي يجب أن تنجز أو الأدوار المدنية التي يجب أن يقدمها الأفراد للمؤسسة.

[1] **max weber : le savant et le politique , paris plon, coll « 10/18 » 1963. p 165.**
[2] **pierre favre jack- hayward .yeves shemeil :etre gouvernée quand personne ne gouverne ? presses de sciences politique flach juin 2003 page 263 .**

فالعمل السياسي ليس هو ذلك الاتجاه الواحد نحو أهداف معينة خاصة بالقيادة وإلى غاية انتهاء مدة حكمهم ، ولا ذلك الاختيار الآني للقادة من قبل الأفراد الذين ينتظرون الأخذ لأنه حق مشروع للقائد وللأفراد في حدود الحق القانوني، لكن العطاء هو الأحق من كل حق لضمان كل شيء .وهذا سر نجاح أي بلدية كانت وقد عبر أحد المبحوثين عن ذلك بقوله : **على البلدية قيامها بالاحصاء الشامل لممتلكاتها العقارية المبنية والعتاد المتنقل وغير المتنقل وإحصاء كل الفلاحين والموالين، مع مراقبة الانتاج الفلاحي مراقبة صارمة تعتمد على تتبع المراحل الفلاحية، ومن جهة أخرى عليها القيام بالاحصاء السكاني للسكنات من أجل الحصول على ضريبة سكنية لكل سكن دون أن تهمل ترميم ممتلكاتها العقارية حسب الظروف، عليها كذلك أن تعين مختصين لدراسة طبيعة الأبعاد الجيولوجية لتربتها قصد البحث عن المناجم و قصد تدعيم ميزانيتها، كما يجدر بها كبلدية الاعتماد على الانفاق على المشاريع ذات الطابع الانتاجي الدائم والملموس.**

إن أبسط صورة لتعامل المواطن مع القائد أو مع الإدارة، هي تلك العلاقة الشخصية التي تنتج في كل الحالات إذا ما حققت الاغراض العامة والخاصة لذلك، فغيابها في الواقع هو ليس كليا، لأن هناك قواعد واساليب تنظم هذا التعامل، وتحدد غالبا على الأوراق وفي السجلات الإدارية التي تصدرها القيادات العليا ويتم نزول هذه القرارات من أعلى الهرم الذي يمثل السلطة إلى غاية الموظفين الذين هم في وضعية الصلة المباشرة مع الجمهور، فحسب مصطلحات max weber ماكس فيبر للسلطة والسياسة التعريفية التي يخلص فهمنا لها على أساس ذلك التشغيل لأفكار اخذ القرار خاصة قدرة اللمسة السياسية في ذلك، بينما تشغيل وتفعيل الأفكار من منطلق الحقيقة العلمية لا يتم إلا في الظرفية والآنية، فالقول والفعل يجب أن يخضعا لاستراتيجية القول و

الفعل العقلانية في شكل خاصية اجتماعية مقبولة ويتعلق الأمر هنا لمعرفة مسيرة[1]. ولهذا السبب بالذات لم تتمكن البلدية حسب رأي أحد الأساتذة المبحوثين **من تحقيق جل الطموحات المدنية والحضرية لمواطنيها تبعا لرغباتهم غير المحدودة واستنادا إلى حاجاتهم الماسة إلى كثير من المرافق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية التي تبدو بعيدة المنال بسبب التغيرات السريعة والنمو والحيوية التي تعرفها البلدية ويؤكد** نفس المبحوث على العلاقة التكاملية الناجمة عن الثقافة المدنية التي يقول عنها بأنها **:تساهم في توطيد الصلة الاجتماعية و السياسية بين الوطن والجماعات المحلية وهذا ما يبدو جليا من خلال أحاديث الناس عن النظام الإداري وعن طبيعة التسيير وما تعرفه البلدية من نجاحات واخفاقات، لذلك تتراوح الآراء وتتضارب المواقف بين هؤلاء وأولائك بين الذم والمدح والرضى والسخط** لذلك فتدبر أمور التسيير تستلزم معرفة أساسية يشترطها ماكس فيبرweber كرابطة تقويمية، إذا ما حاولنا قياسها على المجتمع الجزائري فإننا نجدها تتجلى من خلال هيمنة البيروقراطية (الإدارية) على وجه التحديد مقابل العلم والمعرفة بمعنى واجب الوظيفة وحق الاجتهاد يخلقان فنيا غلبة وقوة البيروقراطي الذي يقوم بذلك كمسؤول وكحاكم لأنه يمثل النجاعة و الجدية بمفهوم السلطة ويمثل العكس بمفهوم العلم وهذا ما يولد اختلالا[2] بالمؤسسات التي لا تجعل هيكلا خاصا بالمعرفة العلمية في التسيير، ولأنها مهمشة لكل ذلك، فإننا في حالة بلديتنا لاحظنا تلك الطرائق الملتوية التي يسلكها المواطنون من أجل الوصول إلى المير بطرائق غير نظامية رغم أن المؤسسة القاعدية تخصص يوما واحدا خلال الأسبوع لاستقبال المواطنين بعد تهيئة ظروف مقابلتهم

[1] abderrezak dourari – les malaises de la société algerienne – crise de langues et crise d'identité – cas bah editions algerie 2004- page 68.
[2] abderrezak dourari :OP.Cit .p .70.

لحاكم هذه المؤسسة ، وقبل أن نواصل التعليق على العلاقة التي تربط بينهما نعود إلى تلك الرؤية المستطردة لنظام الحكم السياسي بشكل عام في الجزائر وانعكاسه على نمطية الجماعات المحلية ببلديتنا من خلال تدخل أحد المبحوثين الذي يرى **أن المتأمل لتاريخ الثورة الجزائرية لا يمكنه التنكر لصنيع مجاهدي التحرير الذين ضحوا من أجل حرية الجزائر وكرامة الوطن والعرق و الدين، ومن هنا كان مقدسا أن تحكم السياسة الجزائر و تخضع إدارتها السياسية لسلطة حزب جبهة التحرير الذي يرتبط بتاريخ البلد ،إلا أن التسيير الإداري يختلف كلية عن تسيير الثورة إضافة إلى طبيعة الحكام الذين تعاقبوا على سدة الحكم ومع مرور الزمن خابت الصلة الحميمة بين الحاكم والشعب وتفجرت الأوضاع، مما حتم الاحتكام إلى نظام التعددية الحزبية فكانت الديمقراطية أفضل رداء يحلم به المواطن، والتمسك بالدين جعل الجزائريون يسارعون إلى معانقة التيار الإسلامي ولاشك أن العربي مفطور على دين الاسلام، بغض النظر عن كونه حزبا سياسيا وبغض النظر عن شخصيات ممثليه، إلا أن الرياح تجري بما لا تشتهي السفن ، حيث انجرفت الجزائر مع سيل من الدماء لعشرية سوداء ومارست السياسة وظيفتها المحكمة في فك الصلة بين المواطن و الحاكم أو الحزب المنحل ، واحتكمت الجزائر إلى نظام المندوسات المتناسب مع الوضع الراهن، ثم بعدها انفسح المجال أمام تعددية حزبية يشهر لها الإعلام المساند لنظام الحكم، وتتعارض معها أقلام الصحافة المعارضة فيما يشهده الوطن بحرب تعددية مموهة شاحبة لأن الحزب الحاكم للبلاد هو دائما حزب جبهة**

التحرير الوطني، وهذا هو حال بلديتنا ربما يرجع ذلك إلى أن الممارسة السياسية المتبعة لا تحول ظروف الحياة و الانساق الوظيفية للخطب ولا يمكن أن تكون تسلطية أو مستبدة أو حرة ويتم إجراؤها في مجال له ظهوره الخاص، وهذا ما قد لا يعطي الإمكانيات الغير محددة للتحول لذلك تنعدم الدلالة الكلامية التي تشكل بموجبها والتي ليس لها دورا نقديا عالميا. فالانتقادات رغم ذلك تفكر نمط الحياة ووظائفية العلم الذي تتحكم فيه الممارسة، فحالة العلاقة بين الطرفين كيفما كانت جيدة أو غير جيدة، فإن هناك من ينظر[1] إلى المؤسسة الحاكمة والحاكم في كل الحالات نظرة سلبية نتيجة لفقدانه لبعض الامتيازات ،لذلك فإن هذه الجماعة هي دائمة التبرير الخاص لمعارضة ما تقوم به الهيآت الحاكمة بالاعتماد خاصة على الأخطاء الحتمية في كل الحالات نتيجة لطبيعة هذا التنظيم، وكيفما كان حال هذه المعارضة فإنه يتم التحكم فيها من قبل الهيآت المسؤولة حتى و لو خرجت عن نطاق المعقول، لأن هيئة الحكم تملك قوة الضبط من خلال مصالح الأمن والدفاع، فالطبيعة الاحتكارية للوظائف المختلفة تولد عدم التحكم في كل المسائل وتخلق بؤرالتفاوت، لذلك يكون النقد والرقابة الجماهرية المستمرة رغم عدم امتلاكها اليقين والمقاييس التي تحدد كفاءة العمل السياسي على عكس نفس العلاقة في الإداريات البسيطة الخاصة التي تقيس نموها وحياتها بالأرباح وعملية توليد الأموال، لكن كل ما في الأمر هو ليس الهجوم على النظام الحاكم والقيادة الموالية و الخروج عن اطر التبعية للعمل واستحداث غيرها بحثا عن وضع أحسن، فالأمر لا يجزم في تحقيق الهدف لتفادي الانتقاد بقدر ما هو محاولة تجنب الخطأ، لأن الممارسة في كليتها تعني عدم وجود الحافظ الإجابي على حسن التصرف نظرا للتركيز على السلطة وتحاشي تفويضها.

[1] lawrence olivier : Michel faucault et l'histoire- archeologie du savoir et pratique politique – these de doctorat 3ème cycle d'histoire et civilisation decembre 1983 page 316.

2- الحاكم والبلدية : تعني اللعبة السياسية في لغة الديمقراطية الحديثة انعدام وفقدان العلاقة الطبيعية الصحيحة التي يجب أن توجد بين الجهاز التنفيذي واصحاب السلطة الحقيقية الذين هم الشعب الذي وجدت السلطة من أجله ولخدمته إذا ما أحسن التعامل معها مدنيا، لكن الاختلال بينهما هو الذي يعطي الأولوية البيروقراطيين في الانفراد بالسلطة المطلقة التي لا رقيب عليها، لذلك تستعمل بشكل ما من الاشكال المتعددة لخدمة مصلحة الفرد أو الجماعة. وقد ثبت من خلال معرفة ما إذا كان الطاقم الإداري يمثل كتلة وظيفية للبلدية أنه في الظاهر حسب كاتب عام بالبلدية سابقا **لا يحققها بينما في الخفاء على مستوى البنية الهيكلية يوجد تنافر بين الحاكم و البلدية، ورغم ذلك فإن التسيير يعرف تماسكا فرضته طبيعة التحولات والاستحقاقات التي عرفتها المجالس المحلية، وإذا أخذنا مثالا على ذلك، فإن الأمين العام الأسبق (والي قويدر)كان يمتاز بطابع المرونة في تسيير المؤسسة الإدارية، لأنه يوظف خبرته في استجلاب المشاريع التنموية على الرغم من ان عهدته عرفت فتورا في الموارد المالية**. فالموظفون اليوم يميلون ويتجهون لخدمة الجماعة الضاغطة التي تملك قوة الرأسمال المادي أو المعرفي، إن هذا الدور بطبيعته الاقصائية إذا كان فيه نوعا من التمادي لجهة معينة دون الأخرى، فإن ذلك في حقيقة الأمر هو إقصاء وقهر لهذه الجهات الأخرى الممثلة للمجتمع ، فالفئة الحاكمة قد تتحول إلى رهينة بيد الجهة المالكة لهذا النوع من الراسمال المادي أو المعرفي على النحو الذي يبرز في التفسير الاقتصادي للتاريخ والصراع الطبقي، لذلك يصبح هذا الصراع مشروعا من أجل البحث عن طريقة لاعدام الحكم المطلق، فالدولة بالمفهوم الحديث لم يجد لها

ماركس حسب لينين تبيانا عدا الاعتراف بقوة البروليتاريا وثورتها العنيفة التي قد تحولها إلى ديكتاتورية تهيء نظامها المستمر.[1]

إن المعنى الذي يعطي للسلطة البلدية الأهمية التي تحضى بها هي محددة بشكل واضح في التمييز بين السلطة والسياسة أو الجمع بينهما، حيث يرى بعض الدارسين أن النزعة نحو تحليل السلطة الممارسة على القرويين الذين اضطر البعض منهم الابتعاد عن الإطار البلدي نتيجة ضغوطات الزمتهم بالبحث عن أصلوهم ومرجعيتهم وبين البعض الآخر الذي يرى ضرورة تشخيص العلاقات السياسية خاصة وأن البلدية تتوفر على تركيبة تراتبية[2] مناسبة لذلك وتقوم بنشاطات وفعل محلي يجعل منها إطارا للمقارنة، فالمجالس الشعبية اليوم المنتخبة طبعا عليها أن تتأكد وباستمرار من خلال سلطتها على تنظيم سيادة الشعب، لأن ذلك كفيلا بأن يجعله يعيش المدنية ويحمي الدولة من قوة الاندفاع الثوري الناجم عن تعقيدات الأجهزة الإدارية والتنفيذية بفعل الاهمال و الانحراف، فالحكم المحلي يجب أن ينقل تدريجيا سلطة الدولة إلى الطموحات والقدرات المجتمعية التي تمتلك الشعور بمشاكل المواطنين ، فالمتهمون بالشؤون المحلية والمتخصصين في علم الاجتماع والانتروبولوجيا وعلم الاجتماع السياسي يرون أن التنظيم المحلي يأتي دائما من خارج حدود البلدية و من بين أسباب فقدانها لقوتها المؤسساتية الهجرة الريفية التي أفرغت الريف من سكانيه، وأربكت العلاقات الأبوية وأدى ذلك إلى زعزعة النشاط التجاري واندثار الصناعة التقليدية وأثقل كاهل البلديات بالاستنزاف المادي من أجل التهيئة والصيانة، إضافة إلى ذلك ظهرت إطارات من خارج البلدية في الجهاز الحاكم تسير مخلف نشاطاته المحلية فوقعت البلدية في حرج نسقي من الداخل يهز العلاقات الاجتماعية وخضعت لإكراء خارجي[3] يتعلق بالتطور الكبير للاقتصاد الكوني، فعلاقة المواطن أو الحاكم ببلدية هي نمطية سلوك الانسان أيا كان وكيفما كان ، ولعل

[1] **عبدالمالك عودة مرجع سبق ذكره ص 32.**

[2] **Pierre favre , jack hayward : OP cit .page 259.**

[3] **Pierre favre , jack hayward : OP. cit. page 261.**

التصورات البحثية خير دليل على ذلك ويؤكد لنا أحد المبحوثين ذلك بقوله أن: **الانسان مسؤول في كل مكان و زمان ومسؤوليته يحددها العمل الذي يقوم به والذي يعود عليه وعلى غيره من الناس ، وهذا هو المنطلق الذي ينبغي أن يتمكن من عقيدة الإنسان والمواطن الصالح ، فلا يقبل على التصرفات الشائنة ولا يمارس سلوكات بغيضة بل يقوم بكل عمل -هو واجب عليه -أو عمل تطوعي من شأنهما المساهمة في تقديم التنمية ولو بشكل جزئي في مسيرة بلديته ، إلا أننا إزاء هذه المحطة نركز النظر إلى البلدية أكثر من المواطن وصدق من قال : " لا تسل الوطن ماذا كسب بل سله ماذا وهب"**. يتبين من تدخلات مبحوثينا رؤيتهم النقدية لنظام البلدية ولسلوكات الأشخاص الذين يمثلونها وتمثلهم، فكلما تشبعنا بسلوكات حضارية ، فإننا نساهم بأي طريقة كانت في تحسين مردودية البلدية ويتعلق الأمر خاصة بالحاكم المنتخب.

ج- الازدواجية الوظيفية : لقد عرفنا عبر التاريخ البشري أن المسألة السياسية هي مفسدة لكل موضع تذهب إليه وتتعامل معه وبرز ذلك مع الدين والمخاض العسير الذي عرفته البشرية إزاء ذلك، إلى أن جاء الفصل بينهما عند المجتمعات العلمانية أو التحامهما عند المجتمعات الأخرى، وقد كان ذلك مدعاة لاستنكار تواجد السياسية في أي مجال كان ورغم أن فهمها ومفتاح فهم الإدارة العامة، إلا أن نفس الاشكالية أعيد طرحها، فأفسدت السياسة ما أفسدته من الإدارة العامة بسبب ما عرف بنظام الغنائم[1] الذي سلكه النظام الأمريكي، إلا أن الدمج بينهما في بلديتنا يأخذ حسب أحد المبحوثين **بتسيير شؤونها من خلال المزاوجة والدمج بين التوجيه الإداري كتقديم الخدمات، وهذا واجب وظيفي**

[1] **عبدالمالك عودة – مرجع سبق ذكره ص 50.**

وبين السياسي من خلال التقيد بإيديولوجية التيار السياسي الذي ينتمي إليه المنتخب (السياسي) وهذا تعبيرا عن انتماءه فالزامية تزاوج السياسية بالإدارة أو الإدارة بالسياسة هي حتمية لا مفر منها توضحها خاصة دروس الإدارة العامة التي تبين بأن المادة الخام للإدارة هي السياسة وأن النشاطات الإدارية هي أهداف حكومية، لذلك فإن ما تقوم به المؤسسات المحلية هي نشاطات اجتماعية بغية التكوين التنشئوي بكل تناقضاته ومصالحه المتضاربة، ومنه فإن ممارسة السياسية في شكلها الاجتماعي تتم عبر قناة الإدارة ، لذلك فالبلدية نجدها وسيطا شرعيا بين المواطن و السلطة العليا وهي تؤدي دورها في جو من الصراع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وحتى تنجح البلدية في مأموريتها يرى أحد الإداريين المبحوثين :

ضرورة الانصياع لتسلط الامناء العامين من قبل رؤساء البلديات الذين يجب أن يتكفلوا بالتسيير المحلي داخل المؤسسة بإشرافهم الخاص مع عدم أخضاع المجلس المحلي للنزاعات الحزبية واعتباره بيتا واحدا يتم فيه اتخاذ القرارات بصفة التناصح فيما بينهم على أن يمثل الحاكم نموذجا لشخصية كارزماتية على الأقل متمتعة بمواصفات الكفاءة و النزاهة والالتزام بقضايا المواطن المحلي (مثل الالتزام بتوزيع السكنات الإيجارية في ضوء التركيبة الاجتماعية المحلية) يأخذنا هذا التصور من آلية العمل المزدوج بالمؤسسة إلى ثقافة الممارسة المتعلقة بالملكية التي تعتبر جذرية لكن التصادم مع الجهاز المركزي[1] يهيء لإعداد شخصية الممثلين للسلطة الداخلية بإبعاد الاقليم الترابي الذي يقبع فيه المجتمع المحلي عن السلطة الخارجية ، فنقص التجربة في ممارسة السلطة وتسيير الشؤون العمومية عند أغلبية المنتخبين الذين يتولون السلطة باسم الشعب، رغم أن مهنتهم الأصلية تختلف كثيرا عن مهنهم في البلدية و هذا ما يجعلهم تحت

[1] **Gérard althabe : anthropologie politique d'une colonisation l'harmaltan 2000- p 39.**

ضغط المسؤولية و يرغمهم بالرجوع إلى الامناء العامين، حيث يستندون عليهم في العمل و لشعور هؤلاء بأهميتهم يجعلهم كل ذلك يتصرفون بالمير كما يريدون بطريقة مباشرة وظاهرة وإما بطريقة فيها من الحيلة والذكاء ما يجعل أعضاء الهيئة المنتخبة يتبعونهم للثقة المتزايدة فيهم، لذلك يقترح علينا أحد الكتاب العامون من مبحوثينا فكرة : **التداول على ممارسة مهام الأمين العام من خلال مفهوم التغيير والحركة الذي أبطل مع مستهل الثمانينات، فدورهم مثل دور مدراء المصالح العامة تماما مثل الولاة والقضاة ورؤساء الدوائر ....الخ ففي استطاعة أحدهم إعداد قائمة للمستفيدين من السكنات الاجتماعية في الفترة الحالية للهيئة الموجودة الآن، ثم يقترحها أو يفرضها بطريقته على مجلس العهدة القادمة** وحتى لانجحف في حق الإدارة بقولنا أنها في يد السياسية يجب أن نقر إضافة إلى ذلك هي أنها في خدمة نفسها أي خدمة الإدارة العامة ،وبذلك فإننا نبعد تماما فرضية فصلهما عن بعضهما البعض، خاصة وأن النشاط الإداري هو عملية رسمية مقررة لتنفيذ سياسة السلطة المسؤولة في الدولة ،فالقوانين السلطوية لا يمكنها بأي حال من الأحوال تطبيق نفسها وإنما تحتاج إلى إجراءات وسبل لا نجدها إلا في الإدارة بعينها، لكن صفة هؤلاء ممارسة السياسة بطريقة خاصة لأنهم يتحينون فرض عدم المراقبة بإمحاء الآثار المؤدية إلى متابعة الفعل قانونيا، فالإطار بالإدارة هو مسؤول على جملة معينة من القرارات يتابعها إلى غاية التجسيد بينما الحاكم أو السياسي يحق له التمتع بالسلطة كطالما تمتع برضى وتأييد الشعب الممثل له في الانتخابات، على أن يتولى المسؤوليات التالية : تنفيذ القوانين و التنظيمات عبر تراب البلدية، السهر على حسن النظام والأمن العموميين ، اتخاذ جميع التدابير الوقائية لضمان سلامة الاشخاص والأموال والأماكن العمومية، التي يمكن أن يحصل فيها أي حادث أو نكبة أو حريق، وفي حالة الخطر الداهم والجسيم يأمر بتنفيذ تدابير تقتضيها الظروف ويعلم الوالي بها فورا.-يقوم بتسخير الاشخاص

والأملاك عند الحاجة (المادة 72 من ق.ب).-يطلب تدخل قوات الشرطة أو الدرك عند الحاجة (المادة 74 من ق.ب) .-المعاقبة على كل ميساس بالراحة العمومية وكل الاعمال المخلة بها.-السهر على نظافة العمارات والطرق العمومية و الساحات وسهولة السير في الشوارع -السهر على نظافة المواد الاستهلاكية.-اتخاذ الاحتياطات و التدابير الضرورية لمكافحة الامراض المعدية والوقاية منها.-يأمر باتخاذ اجراءات محلية تدخل في إطار سلطته.[1]

هذه السلطة التي يراها أحد الموظفين بالبلدية **قائمة على اساس تسلطي تماشيا مع رغبات رئيس الدائرة ، ولكي تحقق البلدية مصالحها يجب ان تكون لها علاقة جيدة مع رئيس الدائرة كشخص، فهو يتدخل في كل كبيرة وصغيرة بشكل غير قانوني رغم أنه مجرد وسيط بين البلدية و الولاية لا يحق له أن يتدخل في منح ترقيات الموظفين الإدارية بحجة نقص الميزانية أو شيء آخر، يحق له في إطار مسؤولياته المصادقة على مخطط التسيير** le plan de gestion **والتوظيف الخارجي وليس الترقية الداخلية، ففي حالة بلديتنا هناك موظفين لم يستفيدوا من الترقية الإدارية منذ 10 سنوات، في حين أن القانون ينص على أن الموظف البلدي له الحق الترقية كل خمسة سنوات، وهذا ما يجعلني أقول بأن كل ذلك يرجع إلى ضعف شخصية رئيس البلدية الذي يتقبل هذه التدخلات، بينما يوظف ممارسته في الضغط على من هم في اتجاه سياسي أو حزبي غير حزبه ويتضامن مع من هم في اتجاهه باستفادتهم من**

[1] **لطرش عمر – دليل المنتخب المحلي – دار الخلدونية 2005 ص .20.**

عدة خدماته. ورغم كل ذلك فإن للاداريين دور كذلك في هذه المسألة، حيث تختلف مهامهم من عنصر لآخر حسب تعقد مسألة التسيير في طبائعه المختلفة سواء الاقتصادية أوالثقافية أو غيرها، وما تخاذل بعضهم بشكل فاضح أو مستتر إلا سمة سياسية أو وجها من أوجه الثقافة التكوينية التي تخلق ما تسميه بالبيروقراطية، لذلك فإما أن يكون الحاكم من انتقاء الشعب بعد معرفته لبرامجه ونواياه وثقافته وتواصله مع هذا الشعب بالعمل المدني المتبادل لتحقيق أهداف المؤسسة و المجتمع باستخدام الإدارة طبعا وتشخيص طموحات المواطنين، وإما أن يخترق وعوده ويقايض بين مصالحه ومصالح المواطن و يعلن إجرائيا عن طريق الإدارة عدم امكانية تواصله مع هذا الجمهور.

يتبين لنا من خلال ذلك أن السياسة والإدارة هما وجهان لعملة واحدة بيد الإداري أي السياسي الذي يمتلك حاسة سياسية سادسة [1] بجوار الحواس الخمس المعروفة دونما كونه عضوا في حزب سياسي أو تنظيم آخر من مقربيه في العلاقات الاجتماعية في شكلها الواسع ، فخط الفصل بينهما غير واضح، لأن كل السادة سواء كانوا وزراء أو برلمانيون أو رؤساء للمجالس الشعبية أو ممثلين لمختلف التنظيمات السياسية و الاجتماعية هم مجبرين عند أي مبادرة يقومون بها في عملهم بالاستناد على الإدارة وثوابتها لبلوغ أهدافهم و نفس الشيء نجده عند الإداري حينما يتصل بالسياسي ليثبت هويته المهنية المتصلة اتصالا عضويا بالوزير أوالنائب بالبرلمان أو الحاكم المحلي، وحتى تبقى البلدية محافظة على طبيعتها التمثيلية محليا ، وحتى لا تفقد استقلالها فإن لها إطارا خاصا بإصدار القوانين الإدارية النافذة [2] دون خضوع لأوامر السلطة المركزية ، ونظرا لتعقد مامورية الحكم المحلي لأسباب شتى وعوامل متداخلة يحق لسلطة الحاكم أن تتعدى أي سلطة أخرى، وقد أوجز العمري بوحيط هذه العوامل في كتابه المتعلق بالبلدية فيما يلي :

1. تمثيل شرائح المجتمع في تسيير شؤونهم لا يمر عن طريق الأحزاب والأحرار

[1] **عبدالمالك عودة – مرجع سبق ذكره ص 52.**
[2] **حسين مصطفى حسن – الادارة المحلية المقارنة – ديوان المطبوعات الجامعية 1982 -ص 10.**

2. التعددية داخل المجالس المنتخبة تشكيلية ومتحزبة نظرا لانعدام التكوين المتخصص

3. غياب كلي لممثلي الدولة لدى هذه المجالس

4. عدم استطاعة رئيس المجلس تجاوز نظرته الضيقة لمفهوم التمثيل الشعبي

5. إن التنظيم الحالي أعطى للهيئة التنفيذية حق التصرف والاستعمال والاستقلال في شؤون المواطنين حسب ميل رئيس المجلس وحسب توجيهات حزبه دون حصر للبعد الحقيقي لهذه المسائل[1]، إن مدعاة كل ذلك ضرورة الالتحام بالإدارة التي يصعب معها فك التداخل بين المهام السياسية والمهام الادارية، وهذا ما يجرنا إلى الجذور التاريخية في تنظيمات الادارة ، ففي الدولة الرومانية تولدت الادارة عن النظرية السياسية المطبقة على الامبراطورية ومعاونيها و موظفيها دونما خلط بين مهامهم ومسؤولياتهم الشخصية ومع توسع ذلك بظهور النظام الهرمي للتسلسل الوظيفي في الحكومة والكنيسة الكاثوليكية و مع مجئ دولة الاقطاع تغيرت المسؤولية مع بقاء الهيكل التنظيمي ليتواصل مع الملكيات المطلقة التي ارتبط ظهورها بظهور الاقتصاد النقدي والطبقة البورجوازية وما ترتب عن ذلك من صراع بين السياسي وقوة المجالس البرلمانية الذي أدى إلى ظهور جهاز إداري حكومي أصبح في وقت متقدم من التوسعات العسكرية لنابوليون منظما للعلاقات الاجتماعية[2] في الوقت الذي تبينت بشكل جديد علاقة الحاكم بالموظف من خلال ما ترتب عنها من خدمة اجتماعية كبديل للخدمة الادارية ، و لا يختلف الأمر بين مجتمع وآخر ففي المجتمعات التقليدية التي عرفت نفس المسار الذي يتزعم التحكم فيه القائد الذي يمثل كل شيء ويجوز له كل شيء شريطة أن يوفر الخدمة لجماعته في شكل تضامن قبلي والتحام عضوي لم يكن فيه للادارة دور إلى أن جاءت الحملات الاستعمارية بأفكار الاستيطان ونقلت آليات الإدارة إلى هذه المجتمعات التي نظمتها في شكل تجمعات مركزة.

[1] **العمري بوحيط : مرجع سبق ذكره .ص 19.**
[2] **عبدالمالك عودة – مرجع سبق ذكره. ص 53.**

5-2 المراحل المؤسساتية للبلدية :

عرفت البلدية الجزائرية مراحل متعددة نوجزها في ما خطه النظام الاستعماري من مندوبية خاصة استمرت من فترة ما قبل الاستقلال إلى غاية 1967 تاريخ انتهائها وبداية المجالس الشعبية البلدية في صيغتها الأحادية التي لازمت خلالها البلدية حزب جبهة التحرير الوطني منذ البدايات الأولى لنضالها السياسي والمؤسساتي إلى غاية 1989 تاريخ الاسنداد الاجتماعي وانغلاق النفق النسقي للنظام الجزائري الذي مس معه حتى الأسس القاعدية للمجتمع بما فيها البلدية، لنعش فترة وجيزة في ظل التعددية الحزبية مع الجبهة الاسلامية للانقاد كحزب مس تقريبا 70 % من المجالس البلدية و الولائية بتفوقه الساحق في التشريعات ثم توقيف المسار الانتخابي الذي انعكس على مجال البلديات والمجتمع المحلي لتدخل هذه المؤسسات مرحلة المندوبيات التنفيذية البلدية التي استمرت في مراحل متعاقبة إلى غاية 1995 تاريخ ثاني انتخابات تعددية بعد انتخابات جوان 1990، وعشنا بها عهدتين إلى غاية اليوم و نحن بصدد الاستعداد للانتخابات نوفمبر 2007 ، ولأن هذه الصورة تمثل قواعد تحديد الاطار التأسيسي المحلي الذي يسمح بنجاح الديمقراطية على مستوى القاعدة ، فإن هناك قوانين تشريعية تتجلى في قانوني البلدية و الولاية و النشرات الدورية للجريدة الرسمية للجمهورية على أن تقوم البلدية بدورها التنموي و الاجتماعي خاصة وأنها تستفيد من ميزانية سنوية وأخرى تكميلية لانجاز هذا النوع من المشاريع ولتحقيق الأهداف فإن الأمر يتطلب تركيبة بشرية مؤهلة ومناهج عمل قوية وموارد مالية مناسبة، لذلك فإن تتبع كيفية عمل البلدية يجبرنا على تصفح خلفية التشكيل السياسي والإداري لها باعتبارها خلية أساسية في اللامركزية الاقليمية بالجزائر، وذلك بمشاركة جميع أفراد المجتمع المحلي المعنيين بالمشاركة في كل استحقاقاتها وفي أساليب عملها مع الشخصية الممارسة لمهامها قبل وأثناء وبعد عهدتها . من خلال ذلك كله، هل استطاعت بلديتنا أن تكون في صورة كل ذلك، وهل ما تم انجازه لحد الآن يعكس الوجه الحقيقي للبلدية؟.

أ- الوقائع الرسمية لما قبل الاستقلال إلى غاية اليوم :

تأسست عين البرد كبلدية في سنة 1886 في الفترة الكولونيالية باسمها الأصلي واد أمبير oued imbert و تأريخا لأهم مراحلها البلدية نبدأ بالفترة السابقة مباشرة للاستقلال و تحديدا بعملية تنفيذ القرار الإداري المؤرخ في 28 مارس 1959 الذي توجه بموجبه سكان البلدية المتمثلين في 2446 نافيا من أصل 3194 مسجلا لانتخاب قائمة من القائمتين الممثلة كل منها بثلاثة عشر عضوا و ثم بعد عملية الفرز، حصول القائمة التي ترأستها raffin dourny charlotte التي حصلت على 2059 صوتا على حساب القائمة الأخرى التي ترأسها bernaomarc françois التي تحصلت على 347 صوتا،و مثلت الأصوات الغير المعبر عنها و الملفاة 40 حالة، أما عن القائمة الفائزة في الإنتخابات إضافة إلى رئيسها الذي يليه في الترتيب ثلاثة من الفرنسين من بين ثمانية أعضاء ممثلين تمثيلا شاملا لمختلف الشرائح إن لم نقل الاثنيات أو المرجعيات الثقافية المحلية و قد وردت القائمة الفائزة في الانتخابات بالشكل التالي :

رفان دوربي شارلوت raffin dourny charlotte

نونديباش بول nanduech paul

دياز انطوني dias antonie

دير مارين dirr marins

مقري عبدالقادر mekri abdelkader o/mohamed

شارف محمد charef mohamed o/bouziane

زوقار عدة zouggar adda O/ghalem

سعيد عبدالقادر said abdelkader o/miloud

جيلاني كوبيبي محمد djilani kobibi o/bouamrane

عربي الصحبي arbi sohbi o/belarbi

حنيتات محمد hanitet mohamed o/ahmed

شارف الحبيب charef elhabib o/mohamed

و بانتهاء عملية الانتخاب على القوائم قرأ رئيس المندوبية الخاصة قانون الانتخابات الذي يخول لكل عضو من أعضاء القائمة المنتخبة الانتخاب على عضوية لجنة الإدارة من بين الأعضاء الثمانية المحليين، لذلك أسفر الدور الأول على النتائج التالية :

- عدد الأصوات المعبر عنها : (13) صوتا.
- الأوراق الملغاة : واحد (01).
- الأصوات المعبر عنها (12) إثنا عشرة صوتا.
- الأغلبية المطلقة (07) سبعة.
- و قد تحصل السيد : جيلاني كوبيبي محمد على 12 صوتا.djilani kobibi mohamed

و بالأغلبية المطلقة عين نائبا. و رئيسا للجنة الادارة.

و تشكلت اللجان الأخرى بالطريقة التالية.

- لجنة الأحكام – دياز – شارف dias et charef
- لجنة المستخدمين : نانداش nanduech
- لجنة المساهمات المباشرة: دياز، شارف الحبيب، ديرمارينdias et charef et dirr marins
- اللجنة البلدية للأشغال العمرانية: نانداش– دير nandeuch et dirr
- لجنة الرياضية والتعليم: ديرمارين dirr marins

المحلية

- لجنة الوقاية الصحية: ديرمارينdirr marins
- اضافة إلى تعيين شرطي بلدي مسلم: (GARDE CHAMPETE MUSULMAN).

لجنة الإدارة:

1– دياز أنطوني مستشار بلدي dias antonie – زوقار عدة zouggarمستشار بلدي

2– شارف محمد انتخاب لجنة الأحكام charef – نانداش بول nandeuch paul

3– دياز أنطونيdias antonie – دياز أنطوني النائب الثاني dias antonie

4– جيلاني كوبيبي محمد النائب الأولdjilani kobibi – دير مارين dirr marins

– جيلاني كوبيبي محمد النائب الأول djilani kobibi mohamed

لجنة المستخدمين

– نانداش بولnandeuch paul – شارف الحبيب مستشار بلديcharef

– دياز أنطونيdias antonie – سعيد عبد القادر said abdelkader

– عربي الصحبيarbi sohbi – عربي الصحبيarbi sohbi

– حنيتت محمد hanitet mohamed

لجنة المساهمات المباشرة : – شارف محمد charef mohamed

– دياز أنطوني dias antonie – مقري عبد القادرmekri mohamed

– شارف الحبيبcharef mohamed

– ديرمارين dirr marins

– سعيد عبد القادر said abdelkader

الأشغال العمرانية:

- نانديباش بول nanduech paul
- دياز أنطوني dias antonie
- جيلاني كوبيبي محمد النائب الأول djilani kobibi mohamed

عرفت المرحلة الأولى للإستقلال فراغا كبيرا على مستوى المؤسسات بعد رحيل المعمرين خاصة الفئة التي كانت تعرف باسم الأقدام السوداء الذي كان عدد أعضائها يقدر بأكثر من900 ألف فردا كانوا يشغلون كلهم مراكز في التسيير العام للمؤسسات الوطنية .

فعرفت بذلك البلدية مرحلة التعيين المركزي للمندوبيات الخاصة بداية من 09 جويلية 1962 بشخصية من خارج البلدية وهي تحديدا من ولاية الشلف مهمتها تنظيم الحياة المحلية الجديدة تحضيرا لمندوبيات خاصة محلية ولأن الإنتماء العشائري محليا للشخصيات المتداولة على المندوبيات الخاصة أو المجالس الشعبية أو المندوبيات التنفيذية للبلدية بعد توقيف المسار الإنتخابي أو المجالس التعددية بعد ذلك، هي مهمة جدا لتفسير أبعاد ذلك على كيفية الإنتاج السياسي والممارسة على المستوى المحلي ، كان لنا تسطير هذا الجدول الذي يمتد تاريخيا بشخصياته وانتماءاتها منذ 1962 تاريخ الإستقلال إلى يومنا هذا ، لنستنتج أن المحليات البلدية انقسمت إلى مرحلتين رئيسيتين، أي مرحلة الحزب الواحد والتي كان يتولى شؤونها الحزب بتنشئة أعضائه على العضوية والانخراط الرسمي للناشطين به حسب ما تمليه عليهم المادة 120، آخذا معه بعين الإعتبار التشكيلة الإجتماعية التي يتكون منها المجتمع من تصنيفات قبلية ومراكز اجتماعية ناجمة عنها ، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التعددية الحزبية بداية من التسعينات إلى يومنا هذا، إن هذا المد الكرونولوجي لهذه الفترة كان ممثلا بتسعة عشر فردا مروا على رئاسة المجلس البلدي من بينهم ستة 06 أشخاص منتخبين في إطار المجالس البلدية قبل فترة المندوبيات التنفيذية أي بين 1967 إلى غاية 1990 من بينهم آخر شخص في إطار التعددية

الوحيدة في هذه المرحلة ، أي قبل توقيف المسار الإنتخابي ممثلا للفيس، دون أن ننسى الفترة السابقة على ذلك والممثلة من خمسة 05 أشخاص معينين، وهم خليط من الإنتماءات القبلية المحلية حسب التوجهات السياسية والمركز الإجتماعي الذي يستحوذ عليه الشخص المعين وتجدر الإشارة هنا فيما يتعلق بالتعيينات ، بأن أول شخصية تم تعيينها من خارج البلدية كانت لإفتقار البلدية ربما لشخصيات قادرة على القيام بالبداية أو عن قصد مركزي لتنظيم الشؤون المحلية قبلية كانت أو في شكل آخر من أشكال المدنية، مرحلة التعيينات عادت من جديد بعد 1992 متمثلة في خمس أشخاص إلى غاية أكتوبر 1994 تاريخ التحضير للإنتخابات المحلية التعددية الثانية، وما يلاحظ على هذه التعيينات أنها شخصت القبضة الحديدية للإدارة في كل ذلك، فكان التمثيل في رئيسين لدائرة عين البرد وكاتبها العام بينما تمثل الشخص الرابع في أحد الإطارات المحلية وتمثل التعيين الخامس في شخصية شاب عاطل عن العمل سعى وراء التعيين من أجل الوظيفة.وكتنسييق بين المراحل تم تعيين إحدى الشخصيات المحلية بشكل إستثنائي في فترة الفراغ بين مرحلة الحزب الواحد والتعددية الأولى، وإلى حد الآن مرت شخصيتين تعديتين بعد المندوبيات .

المهم أن البداية الأولى للممارسة السياسية تمثلت في شخصية من خارج البلدية تعيينا من المركزية وتمثيلا لما كان يسمى المندوبية الخاصة Délégation Spéciale ، ولقد إشتركت محليا القبائل الثلاثة في إتجاه واحد تحرري أبعد عنها كل أشكال الصراع البيني، لكن الترتيبات الموالية لذلك كانت بمثابة رجوع القبيلة بقوة .

فالمرحلة الممتدة بين 1962-1967 هي مرحلة تنشئة سياسية لجميع الأطراف المحلية ولعل آخر حاكم لهذه المرحلة هو شخصية محلية محايدة قبائلي تبنته أكبر قبيلة في الإنتخابات الأولى وأعادت إنتخابه مرتين أخريتين ، ويرجع ذلك حسب تعليق منسق قسمة عين البرد سابق بأن ذلك يرجع إلى قوة شخصية السيد : بوديفة أحمد وإلى ولاء قبيلة أولاد علي له ضد القبيلتين الأخريتين خاصة المعايشية ورغم حياد هذا

الحاكم، فإنه أحسن التعامل وتوجيه أعيان قبيلة أولاد علي، حيث أنه كان يعبر بطريقة أكيدة على أن صناديق الإقتراع القادمة من "لاشين بوبيلار"la chine populaire أي من أولاد علي هي التي تحدد مصير المنتخب على المستوى المحلي، فالصراع كان ولايزال ثلاثيا قال عنه نفس المنسق لقسمة عين البرد هناك الثلاثي والآخر il y a le trio et les autres – ويتمثل في المعايشة المتواجدون أساسا بعين البرد المركز وعلياوة المتواجدون بشكل كلي ومطلق بقرية أولاد علي وبعين البرد وبسيدي معاشو ونسبة معتبرة من الغوالم مقسمة في أجزاء بين عين البرد المركز وسيدي معاشو، وقد بين أحد المستجوبين وهو كاتب عام : أن هذه الفكرة صحيحة جدا خاصة وأن سكان أولاد علي الذين يبلغون أكثر من خمسة ألاف نسمة كلهم من قبيلة أولاد علي وأن سكان المركز السكني لسيدي معاشو هو كذلك يتشكل من 5000 نسمة لكنها عبارة عن تجميع لكل من علياوة والمعايشية والغوالم ، وأن سكان عين البرد المركز كذلك في حدود 5000 نسمة ويتوزعون كذلك بنسبة كبيرة نوعا ما على المعايشية وبنسبة ثانية أقل من الأولى للغوالم وبنسبة معتبرة لأولاد علي .

إن هذا الكلام يتبين بصورة جلية في كل الإنتخابات التي مرت بها بلدية عين البرد، حيث كان المنتخب دائما وابدا من أولاد علي بطريقة مباشرة من خلال إنتخاب ستة أشخاص من اولاد علي على الترتيب وبطريقة غير مباشرة من خلال تبني شخصية محايدة لظروف معينة ، ثم عادت مرة أخرى طريقة الإنتماء والقبيلة بعد فترة المندوبيات التنفيذية، ثم جاءت الشخصيات الحالية خارجة عن نطاق هذه القاعدة كحالة إستثنائية نتيجة فتور القبيلة أو التحايل السياسي الذي أقدمت عليه الجهات الأخرى من خلال خلط الأوراق الخاصة بالممثلين لهذا الإنتماء.ولتوضيح مراحل المجلس الشعبي البلدي في ظل الحزب الواحد وخلال مرحلة التعددية وأثناء المندوبيات الخاصة والتنفيذية نخط جدولا تفصيليا لكل ذلك للتعبير عن التاريخ الخاص بكل المراحل تحت إسم وقيادة الشخصية المحلية حسب إنتمائها وترتيبها

المحلية

المندوبيات الخاصة(المعينة) Délégations spéciales	تاريخ بداية المرحلة	نهاية المرحلة
حاج هني حاج (من خارج البلدية)	09 جويلية 1967	أواخر جوان 1963
مخلوف لخضر (من أولاد علي)	01 جويلية 1963	أواخر ديسمبر 1963
حنصالي محمد (معايشي)	01 جويلية 1964	03 فبراير 1966
سعيدي إبراهيم (معايشي)	03 فبراير 1966	31 ديسمبر 1966
بوديفة أحمد (قبايلي)	01 جانفي 1967	بداية جوان 1967

المجلس الشعبي البلدي	تاريخ بداية المرحلة	نهاية المرحلة
بوديفة أحمد(قبايلي منتخب)	06 جوان 1967	ديسمبر 1979
صغير محمد (أولاد علي منتخب)	01 جانفي 1980	18 ديسمبر 1982
أدبة جلول (أولاد علي نائب أول)	18 سبتمبر1982	ديسمبر 1982
مكرلوف محمد (أولاد علي منتخب)	01 جانفي1983	09 ماي 1984
عربي الصحبي (أولاد علي منتخب)	12 ماي 1984	ديسمبر 1989

من 01 جانفي 1990 إلى غاية جوان 1992 تم تعيين السيد قايد الطيب وهو من أولاد علي بشكل مؤقت لتحضير الإنتخابات التعددية الأولى التي أسفرت على النتيجة التالية:

المجلس البلدي التنفيذي(الفيس)	تاريخ بداية المرحلة	نهاية المرحلة
قايد الطيب (من أولاد علي منتخب) وهو شخص آخر على قرابة بالأول	جوان 1990 نوفمبر 1992	نوفمبر 1992 نوفمبر1992

المندوبية التنفيذية البلدية	تاريخ بداية المرحلة	نهاية المرحلة
بريش عبد الرحمن معين وهو كاتب عام بدائرة عين البرد	01 ديسمبر 1992	مارس 1993
ميكرات حسين معين موظف ببنك	أفريل 1993	جانفي 1994
مدوري رئيس دائرة عين البرد (معين)	فبراير 1994	ماي 1994
بن عبد لي قويدر رئيس دائرة عين البرد (معين)	جوان 1994	سبتمبر 1994
مصالح جمال بطال (معين)	أكتوبر 1994	إلى غاية التحضير للإنتخابات المحلية التعددية الثانية

المجلس البلدي التعددي رقم 02	تاريخ بداية المرحلة	نهاية المرحلة
معرف الحاج RND منتخب من أولاد علي	أكتوبر 1997	اكتوبر2002
مختار الحبيب FLN منتخب من المعايشية	نوفمبر2002	اكتوبر2007

بإعتمادنا على سجل المداولات لبلدية عين البرد على مسار كل المراحل السابقة وقفنا على أن التسلسل المسجل تحت الرقم 63/57 المتعلق بالمندوبية الخاصة التي كانت تمثل هيئة تنفيذية على مستوى البلدية خاصة بعد الإنتخابات البلدية ليوم 19 أفريل 1959، تبعه محضرا محليا تنظيميا واردا من سيدي بلعباس بتاريخ 08 جانفي 1962 لتوضيح المهام وتحديد الصلاحيات لمختلف الهيئات والمستخدمين حيث مثلت فيه المصالح الإدارية كل من الكاتب العام كعون أساسي وعون آخر للمكتب، بينما شملت التركيبة البشرية الخاصة بالمصالح

التقنية : عاملا محترفا من الدرجة الأولى – مصلحة الشرطة– ممثلة في الشرطة البلدية gardes champetesإضافة إلى دركي .

وقد وجدت المندوبية الخاصة أنذاك ضالتها في هذه الفترة التي إتسمت بمراسلة محلية من الجهات المعنية بدائرة سيدي بلعباس التي تقترح بموجبها اسماء جديدة تعكس الإرتباط الثقافي و الإنتماء العرقي أو تجسد أحد الرموز الثورية والوطنية المعروفة[1] بدلا من التسميات الكولو نيالية السابقة.

بينما شمل موضوع التسمية الجديدة للمقر البلدي والساحة العمومية محضرا خاصا متعلقا بالتسلسل المدون تحت الرقم 63/08 بتاريخ 09 أفريل 1963، حيث انه بعد قراءة المرسوم البلدي المحلي الوارد من سيدي بلعباس تحت رقم 2161 المتضمن قرار تغيير اسم للبلدية والساحة العمومية، بحضور كل من : حاج هني الرئيس والأعضاء الممثلين في كل من : مقري بلقاسم ، سعيد بوعزة، مصنف الطيب، صغير الطيب ، بودالي محمد، نذير علي ، وكانت الإقتراحات بالشكل التالي:

1– بلدية واد عين البرد بدلا من واد آمبير Oued Imbert.

2– ساحة الشهداء بدلا من الساحة العمومية[2].

بينما كان أول محضر للمندوبية الخاصة المكونة من عشرة أعضاء مسجلا تحت الرقم 63/13 وبتاريخ 01 جويلية .1963.

تتمة لسجل المداولات الخاص بفترة مابين 1964- 1986، يتبين لنا بوضوح أثر تعيين والي ولاية سيدي بلعباس للسيد صغير محمد رئيسا للمجلس الشعبي البلدي المتكون من إحدى عشر عضوا 11، وذلك بتاريخ

[1] **- legislation nouvelle relative a l'organisation de l'administration locale (commune-wilaya). Avril 1990.**

[2] **- Sommaire- Loi n°90-08 du 07 Avril 1990 relative à la commune**.

- Loi n°90-09du 07 Avril 1990 relative à la wilya.

20 ديسمبر 1979 بعد انقضاء عهدة مكررة لثلاث مرات لصالح السيد: بوديفة أحمد بين 1967 إلى غاية1979 .

– أما في 22 جانفي 1983 . وبعدة قراءة المادة 132 من القانون البلدي من طرف لجنة دائرة سفيزف ولاية سيدي بلعباس تم تعيين السيد مكرلوف محمد رئيسا جديدا لبلدية عين البرد

– أما في 02 جانفي 1985 وطبقا للمادة 94 من قانون 81-09 لـ 04 جويلية 1981 المتمم والمكمل لقرار Ordonnance 27-24 لـ 18 جانفي 1967 من القانون البلدي تم تعيين السيد : عربي الصحبي رئيسا جديدا للمجلس بعد إنتخابه أما سجل المداولات لسنوات 94/93/92/91/90 .فإنه يتضمن أنه في 18 جوان 1990 تم تنصيب المجلس الشعبي البلدي للجبهة الإسلامية للإنقاذ كأول مجلس تعددي FIS .من قبل السلطات المحلية لدائرة سفيزف.

وتمثل المجلس على النحو التالي: 07 أعضاء من الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS .

– 01 واحد عضو من جبهة التحرير الوطني FLN.

– 02 عضوين من قائمة الأحرار قائمة رقم 44.

وبعد إنقضاء هذا المسار بالتوقيف، جاءت مرحلة جديدة برزت على سجل المداولات من خلال أول جلسة للمندوبية التنفيذية بتاريخ 02 جوان 1993، وآخر جلسة لها بتاريخ 1995/12/15بعد تقديمها للاستقالة، ودونت أول جلسة للجنة معينة لاكمال دور المندوبية التنفيذية بتاريخ 1995/10/02 . وقد تجسد عمل المندوبيات في آخر أيامه في الإعلان والتأكيد على قانون التشريعات الجديد، بعد قانون 1990 المتعلق بالبلديات، والذي يشمل قانون المجلس للبلدية المنتخبة بعد 1996 . ومنذ هذا التاريخ إلى غاية نهاية سنة 2007 مر بالبلدية نموذجين من المجالس الشعبية يمثل الأول ممثلا عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي ويمثل الثاني ممثلا عن جبهة التحرير الوطني وهو أكبر مناضل في قسمتها ويعتبر خريج الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية UNJA، وباقتراب

إنقضاء عهدته وبتنافس مناضلي الحزب على رئاسة القائمة الجديدة للإنتخابات نوفمبر 2007 المحلية ، إختار هو قائمة التجمع الديمقراطي الجزائري عكس كل التوقعات.

ب– مرتكزات المجلس البلدي بين الخطاب و الممارسة:

إن الخطاب السياسي الجزائري عبر ممارساته المركزية يعمل على بلورة السلطة في قبضة إيديولوجية متماسكة وردت بشكل جلي في نصوص مابعد 1962 التشريعية والتنفيذية، تعمل الدولة على تشخيصها للمواطنين عبر عمل مؤسساتها المختلفة كما تريد لها هي وليس كما ينتظرها هؤلاء المواطنين، ولأنها لاتستطيع توجيه وتسيير الحياة المحلية في كل تفاصيلها، تندرج المساءلة في العلاقات التي تنسجها الحياة الإجتماعية المحلية المتعلقة تحديدا في البلدية.

لذلك توجهت الجزائر خمسة سنوات بعد إستقلالها إلى إنشاء مجالس إدارية بلدية محلية منتخبة بالطريقة المتوارثة عن الفترة الكولونيالية بعد أن خرج الجزائريون لإنتخاب مجالس شعبية بناءا على ما أملاه عليهم الميثاق والمرسوم المتعلق بقانون البلدية الذي تمت المصادقة عليه في نفس السنة من شهر جانفي، والذي يتضمن توضيح دور ومكانة البلدية في الحياة المحلية والوطنية ،بعد أن قامت وسائل الإعلام المكتوبة والمنطوقة طيلة صيف وخريف سنة 1966 من تبيان مكانتها الكبيرة على هذا المستوى لنقل السلطة المركزية بواسطتها ، أي بتجلي سلطة الدولة عن طريق التسيير المحلي المتعلق بالبلدية، فالممارسة السياسية المحلية من خلال بيانات الميثاق الرسمية تبرز ذلك التناقض واللاإنسجام الذي وقعت فيه بعض النصوص التشريعية مثلما ورد في الميثاق البلدي أو القانون الوزاري المتعلق بالإعلام والثقافة حول البلدية والداعي إلى لامركزية البلدية في الوقت الذي يجب أن تقوم فيه هذه البلدية بخدمة السلطة الثورية[1]، لذلك عليها وفي كل الحالات أن تقوم بمختلف الإنجازات داخل إطار التوضيحات الخاصة بالمخطط. خاصة وأن المجتمع الجزائري عاش ولحقب زمنية طويلة تحت السيطرة الأجنبية

[1] - la charte communale ministére de l' information et la culture Alger 1968.

المتعددة والمتنوعة والتي تميزت جميعها بالقمع والتعسف والقهر لنمط حكمها ولطبيعة سلطتها ، مما ترك أثارا واضحة على المؤسسات الإجتماعية [1]. فتغذت بطرائق مختلفة حسب تعبير أحد الأساتذة من مبحوثينا **النزعة القبلية التي أصبحت تتحكم في إختيار الشخصية الحاكمة التي ينعكس سلوكها وممارساتها الإدارية على الواقع، خاصة إذا تعلق الأمر بمسائل النفوذ والجاه وبعضها الآخر من الإستفادات التي تعود على الأفراد بالخير العميم جراء إنزوائهم تحت سلطة حاكمهم الذي يساندونه في مسيرته الإنتخابية ويكونون سببا في توليه سلطة الحكم البلدي** .أما الميثاق والقانون البلدي فهما التعبير الرسمي للسلطة والدولة في المجال الإقتصادي ، وهذا ما يحد وبشكل كبير دور البلديات في عمليتي الإبداع والإنجاز وبشكل عام كل ما يتعلق بالحياة المحلية يجب أن يندرج في إطار وحدوية الدولة لأن الجمهورية المستقلة لها مطلق الصلاحيات التشريعية[2] التي تتعارض جملة وتفصيلا مع ما يعرف بالسلطة البلدية المنقطعة عن الدولة والتي تسببب لها ضررا كمركز في الوقت الذي تكون فيه التحصينات القضائية خاصة المتجلية في التوصيات والمراسيم التي تضبط بشكل مقنن ومضبوط آليات التحكم المركزي لإذابة كل المحاولات الممكنة لسلطة بلدية مستقلة، تتجه إلى الفساد السياسي الذي يتجلى في فهم الأشخاص المسؤولين للزعامة فهما خاطئا تنجر عنه تجاوزات وصعوبات، لذلك يعمل الحاكم على تحريك العلاقات الشخصية في إطار ما يعرف بالشخصانية التي تبتعد عن المؤسسة الرسمية في صنع القرار السياسي، لأن عنصر الثقل في أبراز هذا النوع من الحكم يرتكز على منطلقات الطاعة والولاء، وتتميز العملية السياسية

[1]- العياشي عنصر – سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر – القاهرة دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع 1999 ص 31..

[2]- Francois Burgat : Les mutations d'un islam pluriel . journal ELHAQ n°07 du 15 au 21 juin 1993.

المحلية

باعتبارها أبوية رعوية[1] عصبوية في نسقية فعلية كممارسة للسلطة لكن إيمان المواطن بمشاركته في صنع المجتمع السياسي إنطلاقا من العقد الذي يربطه بالبلدية هو موجود ويشكل ميثاقا إجتماعيا أو ميثاق خضوع يزيد من إرتباطه الوثيق بهذه الهيئة بصرف النظر عن نوع العقد مزيفا[2] كان أو حقيقيا ، ولأن مؤهلات البلدية في حياتها المحلية تتأتى تبعا للمداخيل المركزية من موارد مالية تحتم عليها كسلطة محلية إرجاعها بطريقة محسوبة مسبقا ، ولأن أمرها ينجم عن المصادر المالية من جهة، فإن تبعية البلدية للمركزية أضحت أمرا حتميا ، فالدولة تمارس سلطتها مباشرة على مختلف المصالح بتوقيفها وتعليق نشاطاتها بأمر من رئيس الحكومة تبعا لتقرير والي الولاية، وتمارس سلطتها بشكل آخر يتعلق بكل الأفعال وهذا الذي لا تعرف له صدى تنفيذيا عبر المداولات البلدية إلا بعد المصادقة عليها وهذا ما يؤدي كذلك إلى إستقلالية جماعات معينة[3] عن التوجه الآلي للدولة التي تمثل من جديد الوازع المبدع للاقطاعية الجديدة ويشبه بابادجي حالة المجالس الشعبية البلدية في هذه الحالة بالموضوع المصاب بالعجز القضائي الذي يطبع علاقة الدولة بالبلدية المشلولة بطريقة يتعرض لها الحق الخاص[4]، رغم أن الممارسة الإنتخابية كحق مدني لازالت حسب أحد المبحوثين تخضع للنزعة القبلية وهذا رأي جميع أعضاء العينة دون إستثناء **في الوقت الذي تكون فيه نجاعة الإختيار السياسي للشخص الحاكم أساس نجاح الفعل السياسي وهذا يوجب تحقيق الوعي السياسي لدى المواطنين مقرونا بوعي ثقافي وواقعي بالشخص الذي يتوصلون إلى إختياره، وعلى مستوى بلديتنا لازالت هذه الفكرة مجرد ضرب في المجهول لأن المتتبع للسيرة الإنتخابية يجد إنتقاء القوائم الإنتخابية للأشخاص محكومة بالعروشية ، حيث يسعى المرشحون إلى حشد**

[1] **Babadji .R « remarques sur les rapports etat – commune en Algérie »indimocratie locale et participation populaire dans les pays africains et arabes – colloque université d'oran mai 1982.**

[2] **- La charte communale OP .cit .**

[3] **- جلال عبد الله معوض. الفساد السياسي في الدول النامية . مجلة دراسات عربية العدد4 .1987 -ص 17.**

[4] **- محمد علي محمد. مرجع سابق الذكر ص 482.**

أكبر الأسماء العائلية و أكثرها أفرادا، مما يحقق لهم النجاح في كسب المنصب السياسي وإذا وقفنا على آخر كلمة في تعليق هذا المبحوث نفهم بأن وصول المير إلى هذا المنصب هو مكسبا له أولا وقبل كل شيء وتقريبا هي نفس السمة التي تعيشها كل البلديات الجزائرية ، ونظرا لعدم قدرة المطالبة بالحرية السياسية الشفافة من القادة لجأ الشعب إلى الدين لإستفتاء المجتمع الأمثل ، مما أدى إلى فشل التجربة الديمقراطية في الجزائر [1]، إن المعلقين والمحللين لأطوار الميثاق البلدي خاصة الإطارات الإدارية والقضائية السامية المتخصصة في القطاع العمومي الجزائري هم الفئة التي رفضت واندهشت لعدم الإستقلالية ولو الجزئية منها للبلدية الجزائرية ،إذا إستثنينا الحاجات المحلية كمصالح الحالة المدنية ، والنقل الحضري ، والماء والغاز، والكهرباء ....إلخ ما هنالك من حاجات محلية. لذلك فإن البلدية في نص إديولوجية النظام الحاكم هي جد مقزمة ومصغرة في أدنى التعبيرات الإدارية الممكنة[2] ويعتبر أحد المبحوثين وهو أستاذ باحث إشتغل في الإدارة لمدة معتبرة **أنه ليس في كل الأحوال يكون ذلك ممكنا ففي السبعينات** على حسب تعبيره **كان يتم توزيع الأرباح بشكل جزافي مع التحولات السياسية ودخول البلد معترك الأزمة، لم تتح فرص الإستثمار و الدليل على ذلك سرعة تنامي الموارد البشرية على حساب الثروات الطبيعية ولعدم نضج التقديرات التي تسمح بإستشراف الآفات المستقبلية** ويبقى بأن نقول أن الدولة تعمل قدر الإمكان على إبعاد كل الأشكال السياسية المعبرة عن إتجاهات مختلفة ومتباينة، والتي ليس بمقدور الدولة والسلطة مراقبتها والتحكم فيها ، وهذا في الواقع هو مانجم عنه ذلك الضغط الداخلي والكبت الجماعي المتراكم في الوعي الشعبي الذي جعل الشعب ينتفض بشكل

[1]- الديمقراطية المصادرة – جريدة الخبر – الجزء الأخير –إرث بومدين العقيم الثلاثاء 08 نوفمبر 1994.

[2] - Lahouari Addi- L'imppase du populisme L'Algérie : collectivité politique et etat en construction Enal- Alger 1990. page 109.

جماعي عفوي وموجه في أحداث أكتوبر 1988، التي كانت بمثابة النبراس الذي أضاء على الأمة ببصيص من الديمقراطية والتعددية في التوجه السياسي الذي مس الأوساط المحلية كذلك، رغم أن حق المواطنة حسب إدلاءات أحد المبحوثين **بقي حبيس وثيقة واحدة ويتيمة هي الجنسية الجزائرية رقم (03)** Nationnalité **لأن بطاقة التعريف الوطنية هي بمثابة الهوية ، ولكن حين إستعمالها في التعاملات الإدارية لن تجد لها مفعولا** فسلطة البلدية إنحصرت في تنشيط نظام المراقبة التراتيبية التي قد تسبب في واقع الأمر انعكاسات بيروقراطية يستعمها مستخدمي الإدارة وفي أحيان أخرى الشخصيات الحاكمة باسم المجلس الشعبي البلدي لإستعمالات ذاتية وأغراض برغماتية محضة ، لذلك نلاحظ إذا ما أمعنا النظر في الميثاق والقانون الخاص بالبلديات أن إجماعا جزائريا تتبناه كل الأطراف الفاعلة سياسيا سواء على المستوى المركزي أو غير المركزي، بأنه لا ضرورة لتواجد إختلاف وتباين في المواقف السياسية لكل الجزائريين ،وأن الولاء يكون للدولة والنظام خاصة وأن المجتمعات بصفة عامة ومجتمعنا على وجه التحديد رغم ما عرفه من توسع في عشائره وقبائله، فإن الرابطة الأبوية تضعف به وقد برز ذلك بوضوح كبير على العلاقة المتميزة بالذاتية والمصلحية التي تميز إرتباط المواطن ببلديته،[1] وهذا ما تجسد فعلا في غالبية البلديات الجزائرية ، إلا أنه وفي حالة بلديتنا كان لعامل الثقافة المحلية دور في رسم معالم هذا النوع من الممارسة السياسية بتحرك الفئات الإجتماعية حسب وزنها الثقافي وانتمائاتها القبلية والعشائرية لتمثل ولاءها للسلطة ولنفسها من خلال فقط الصراع على هذا المكسب وعن طريق الشخصية المنتمية إليها فكرا وعملا، وقد استطردنا من واقع حال بلديتنا عبر مبحوثينا ما جاء على لسان أحدهم وهو باحث : **بأن المفهوم الإثني لطبيعة المجتمعات**

[1] - **Balandier G.OP .cit- p.152.**

كان من بين الأوراق الحساسة التي لعب عليها المستعمر الفرنسي في الجزائر حتى أنه أصدر خلال القرن 19 المجلة الإفريقية Revue africaine ذات الخصوصية المطلقة المتعلقة بالمفاهيم العشائرية والفلكلورية وما يتصل بالميزات الإجتماعية لكل قبيلة، لذلك فإن العودة اليوم إلى الحياة المدنية في ضوء السلوكات التي تنتهجها الجماعات المحلية حاليا ، لا تنفصل حاليا عن هذه التراتبية في توزيع المصالح المشتركة بين الفئات ذات التوجه السياسي والعشائري الواحد الذي عمل الخطاب السياسي منذ الستينات على إلحاقه وتركيز هذه السلسلة النظامية في يد المركز والوصاية ، ففي الإجتماع الأول الخاص بالمداخلة الوطنية المتعلقة برؤساء البلدية التي ورد في تقريرها العام بلورة هذا النموذج من الإدارة والذي تتبناه الدولة بتقوية رابطتها الحكومية من خلا التبعية والإنصياع العفوي للمسؤول والممثل المحلي لشخص الوالي والشخصيات الأخرى الحاكمة على أعلى مستوى من أجل ضمان ممارسة سياسية تتماشى و الطموحات الوطنية ، وهذا في إطار المضامين التي إقترحها مشروع التصحيح الثوري الخاص بتاريخ 19 جوان 1965 ،[1] لأن تغييب الأستعمال الحقيقي لهيكل الدولة من خلال البلدية أو إنحراف شخصية رئيسها أو حاكمها وأعوانه هي من الدوافع التي تجعل التحول السياسي يأخذ مكانته خاصة وأن أسس الحكم تنطلق من القوى الاجتماعية أو (الايديولوجيا) التي تعطي حركية المجتمع بواسطة علاقات الصراع للفئات الاجتماعية المحكومة من طرف السلطة السياسية[2]، التي عملت على توجيه إنتقاداتها اللاآذعة للمجالس الشعبية البلدية وعملت المركزية بالضغط الكبير عليها، فكانت البيروقراطية في كل حالاتها نتيجة لهذا النوع من التنشئة، حيث فتحت بابا للصراع المحلي بين مختلف الفئات الاجتماعية في أشكالها الاثنية والبدائية

[1] - **Lahouari Addi : L'imppase du populisme OP- Cit. page 110.**
[2] **Boukhobza .M : octobre 88 coolution ou rupture, ed bouchene -1991. p 11.**

وهي صراعات قبلية من أجل الجاه وبلوغ المكانة الاجتماعية، التي يصبح القادة بموجبها يعتمدون في سلوكاتهم على المعطيات التي يعرفونها عن الهياكل السياسية التقليدية الانتقالية من نسق السلطة الاسيوية الباتريمونيالية patrimonial بتعبير balandier.Gالى نسق السلطة البيروقراطية Bureaucratique[1]ويثبت لنا مسار بلدية عين البرد هذه الحقيقة في نموذج الشخصية الحاكمة التي مرت بالبلدية، حيث رغم إظهارها لنوع من الولاء للسلطة المركزية ولو بشكل نسبي، فإن ولائها للقبيلة أو العرش أو العائلة أكبر لكنه في دقائق تجلياته أي هذا الولاء هو للأغراض الذاتية والبراغماتية الضيقة التي تبعد المواطن عن حقوقه وواجباته المدنية، التي يرجعها أحد المتدخلين بمنطقتنا **إلى ذلك التقسيم المتوافق مع الحقبة الكولونيالية والتي يعكس في متنه عقدة الأنا حيال الآخر وتقديسه، وهي عقدة ما فتئت تتجذر في كل نواحي حياتنا، وحتى وإن كان هذا التقسيم مستمرا وفعالا، فنمطية الحياة الجديدة وتغير المجتمع في وتيرته الوجودية يفرض إصلاحه وتعديله وإيجاد مصالح أخرى تتناسب ومتطلبات هذا الحياد**، وفي نفس السياق تقريبا يتدخل مبحوث آخر بتعليق نستطيع من خلاله فهم حقيقة الثقافة المحلية التي تنعكس كممارسة فيقول: **بأن تعيين القايد من المعايشية نظرا لولائه يعني إعلان الصراع القبلي بين هذه الفئة الموالية والفئات الأخرى خاصة الغوالم الذين عرف عنهم وفائهم للثورة التحريرية رغم ما يربطهم من مصاهرة مع المعايشية، وقد تبدوا هذه السلوكات ضامرة في مجال الحياة لأن طبيعة المكان الذي تأسست عليه عين البرد هو مكان حيادي، أغلب العشائر كانت تحيط به فيما سبق، لكن التحولات الاجتماعية خاصة اليوم (المصاهرة، التمدرس داخل المؤسسة تعليمية واحدة تجمع**

[1] **bolandier .G. Op .cit .p54.**

تلاميذ من أولاد علي، سيدي معاشو وعين البرد) شجعت على زرع ثقافة التسامح، لكننا على صعيد التبادلات التجارية والمالية في الفترات الاستعمارية السابقة، نستطيع أن نستدل بفعل ثقافي محلي على أن التاجر (محمد بومنديل) وهو أمازيغي الأصل رغم أنه يملك محلا تجاريا ضمن المحلات التجارية للمعمرين، فإنه كان محل ثقة شيوخ المداشر الذين كانوا يودعون عنده أموالهم خلال المبيعات التي كانوا يقدون بها على السوق الأسبوعي للبلدة، ومرجع ذلك أولا هو نقاء السريرة لدى سكان البوادي ،لكنه من جهة أخرى ردءا للعشائرية، بدليل أن المستعمر ضمن الحكم العسكري غداة الاستقلال كان يعين بقوة العسكر القايد الذي ينتمي إلى جهة معينة غير معادية للنظام ويتحول بفعل الفتنة إلى صراع مع الاثنيات الأخرى بالمنطقة لذلك بقي العداء مستمرا وقد برز بشكل واضح من خلال التعاملات التجارية مع جنس من غير العرب، إضافة إلى انه يتقن التكلم باللغة الفرنسية فكان بمثابة الوسيط، وعلى ذكر القادة أو القيادة بالمفهوم التركي للكلمة تنطلق بحرف القاف المثقلة بنقطة إضافية فنقول قايد ونقول بشاغا وخوجة... الخ وهي مخلفات الوجود العثماني بالجزائر، وأول هؤلاء كان القايد أحمد ولد الزين وهو من عين الجمعة بأولاد علي ثم القايد بومدين الذي كان له إبنا بارزا أثناء الثورة التحريرية التي استشهد بها ويسمى مقري بوعزة ،بينما عين أحد أحفاده الآخرين عضوا بالمندوبية الخاصة فيما بعد من قبل الحاكم العام... لذلك حاول المسؤولين تدارك الوضع خلال العهدة

الانتخابية الثانية للمجالس البلدية إبتداءا من شهر فبراير 1971 عبر الخطاب الموجه لرؤساء المجالس ومنهم للشعب الجزائري عبر المؤتمر والمداخلة الخامسة المتعلقة بكل ذلك ، حيث نوه فيها رئيس مجلس الثورة بضرورة إشراك الشعب في المساهمة المحلية من أجل تغطية النقائص المسجلة ، لكن ذلك بقي حبرا على ورق لأنه في حالة بلديتنا كانت اللعبة السياسية تنسج بنفس الكيفية وذلك عبر خمسة مراحل إنتخابية التي جسدت نفس النموذج فمنذ 1967 وإلى غاية 1989 فإن الشخصيات الستة الممثلة للمجالس الشعبية البلدية هي سلسلة متواصلة لنموذج صنعته السلطة المركزية وفرضته طريقة الانتماء لفئة أثنية واحدة عرفت بقوها الانتخابية من حيث العدد والولاء مع تسجيل بعض المحاولات البسيطة التي كانت تستغلها الدولة من أجل التغيير النسبي والتكيف مع الأوضاع المختلفة، عن طريق التعيينات أو إيديولوجية الحزب ، إلا أن ممثلي الدولة والشعب بهذه المجالس والذين هم من اقتراح الحزب الذي يعيد إنتاج نفس الايديولوجية فإن اختيارهم لا يخرج أبدا عن القاعدة السابقة.[1]

ج- تفاعل المجلس مع الوصاية والتوجهات المحلية :

تقوم المهام العامة للبلدية كمؤسسة تحتية للمجتمع أو كبنية محلية أساسية في التسيير الاداري و السياسي العام على تلبية الخدمات ذات الطابع المحلي و يحتاج هذا العمل المتواصل إلى موارد مالية و بشرية مستمرة و مستقرة، لأن ذلك ينعكس على مردودية هذه المؤسسة حسب عمليتي التواصل أو الجمود، لذلك يتحتم علينا التساؤل عن مصدر هذه الأموال التي تعطي البلدية فرصة القيام بمهامها و مسؤولياتها كاملة، فالانتاج المحلي للموارد المالية خاصة، يفتح المجال أمام الحاكم المحلي لاستثمارها حسب المبتغيات و حسب المتطلبات الخاصة بالمواطنين التي تتجلى كخدمات و تغنيها عن كل تبعية مركزية أو اخرى، اللهم إلا إذا تعلق الأمر بتعاون مشترك مع وحدة محلية أخرى في إطار التوأمة المتعلقة بثقافة التواصل و الانفتاح على الآخر او

[1] **tahar ben saada .M : de la legitimité historique à la legitimité constitutionnelle, édition enal p91.**

التبادل المتعدد الابعاد و الذي تحدده المستويات المختلفة لهذه الاستقلالية المادية التي تؤهل هذه المؤسسة إلى ما نسميه بلامركزية التسيير التي تعطي للحاكم المحلي صلاحية التوجيه و المراقبة، لأن أمر تبعية البلدية لجهات مركزية يفهم من خلال التدعيم المركزي للموارد المالية التي تحتم عليها الخضوع للمتابعة و التوجيه عكس تلك النظرة القانونية التي تسجلها عليها النصوص الدستورية المتمثلة في أنها قاعدة اللامركزية. فهل يعتبر مجال التشريع كافيا لأن يجسد ذلك دونما اللجوء إلى مادة العمل الأساسية، و هل تضمن هذه الموارد فعلا فرص التسيير و التوجيه اللامركزي.

لقد أوردت مصلحة الاعلام و الاتصال تقريرا مفصلا للجنة الولائية لولاية سيدي بلعباس فيما يتعلق بتشخيص حالة البلديات التي حصرتها في افتقار معظم البلديات إلى ممتلكات منتجة للمداخيل، و عدم قدرتها على تحصيل ايرادتها المالية، و لذلك فقد يغدو من الضروري ايجاد الآليات اللزمة قصد إخراج البلديات من هذه الضائقة المالية من خلال المادة تتمين ممتلكات البلديات، رفع قيمة ايجار المحلات و العقارت وفقا لمتطلبات السوق، التحكم في الموارد البلديات و ترشيد النفقات، اعادة النظر في بعض الرسوم (كرسوم وقوف السيارات)، السهر على متابعة دفع المبالغ الخاصة بالاملاك البلدية، تفادي النفقات الغير الضرورية، رفع العائدات الجبائية للبلديات، تدعيم القباضات بالمستخدمين المتخصيصين في تحصيل مستحقات البلديات، الابتعاد عن التوظيف الخاصة في حالة عجر ميزانية البلدية، جرد و إحصاء دقيق لجميع الممتلكات قصد تسييرها و استغلالها بعقلانية، ترقية كل النشاطات التي من شأنها جلب أموال إضافية للبلديات، الصرامة في تسيير النفقات مع إعطاء الأولوية للنفقات الضرورية كالأجور، الكهرباء ، الماء [1].

إذا عدنا للوراء و تحديدا إلى النوع الأول من البلدية الجزائرية أثناء الفترة الاستعمارية أو البلدية الفرنسية بالجزائر لنفكر مع بعض المؤرخين كيفية إرتباطها بالمركز و ماهي وظيفتها، ليس من أجل المقارنة و إنما إدراك نسقها البنوي فإننا نجد :

[1] **أخبار المكرة، مجلة تصدر كل ثلاث أشهر عن ولاية سيدي بلعباس العدد 07 ديسمبر 2001 ص 8 .**

أن البلدية الكاملة الصلاحيات communes en plein exercices لم تكن بمثل التركيبة المؤسساتية للبلديات الفرنسية، لذلك ففي 1879 كانت المساحة الخاصة بـ 3/1 ثلث هاته البلديات تمثل 10000 هكتار، و تصل مساحة البعض منها إلى 30000 هكتار و كانت الدواوير العربية تلحق بها ، و كانت الاستحقاقات المالية تصل إلى كل هذا المد الاقليمي، الذي بلغ في 1884 : 209 بلدية و 261 في 1900 كاملة الصلاحيات، و انعكس ذلك على النقصان المباشر لإقليمها، لكن الطريقة التنظيمية بقيت على حالها بالاعتماد على ما يمكن جلبه من أراضي الدواوير الموجودة تماشيا مع المقولة المحلية السائدةأنذاك و هي الحياة و الأكل من الأهالي، فالبلدية حسب جيل فيري jules ferry هي الاستثمار المفتوح الآفاق لكل الأهالي في حين أن الطبقة الحاكمة من الفرنسيين و تحديدا رؤساء هذه البلديات كانوا يتصرفون في ميزانية هذه الهيئات في سبيل انعاش الشركة الأوروبية التي كانت تلحقها الضرائب المتعلقة بالأهالي التابعة لهم،[1] بينما عرفت البلديات المختلطة تزايدا و اتساعا في نفس الوقت حين وصلت مساحة الواحدة منها إلى 113000 هكتار و بمعدل 20000 ساكن تقريبا من المسلمين كلهم ، حيث تم تسجيل 73 بلدية مختلطة بالاراضي المدنية و 06 أخرى بالاراضي العسكرية، و رغم أنه كان مقررا أن تتحول هاته البلديات إلى كاملة الصلاحيات إلا أن التطورات أخرت ذلك.

أما البلديات الخاصة بالأهالي فقد بلغ عددها 12 بلدية في سنة 1900[2] و كانت مسيرة من قبل ضباط الشؤون المحلية و كانت توجد بالمناطق العسكرية و الأكثر عزلة و بوصول نسبة و لو قليلة من المعمرين تتحول إلى بلديات مختلطة، أما عملية الانتخاب بالمجالس الشعبية البلدية فقد كانت تتم بالطريقة التي تجرى بها بفرنسا، أما تعيين المستشاريين من الجزائريين فكان من أجل ترجمة السيادة الفرنسية حتى و لو كان عدد الجزائريين أكثر من الأوربيين في بلدية كاملة الصلاحيات، فإن التمثيل الاستشاري الفرنسي يصل إلى 3/2 كما

[1] **Charles- robert ageron :histoire de l'algerie contemporaine. édition actualisée PUF page 48.**
[2] **Charles -robert ageron : OP -cit. page 49.**

المحلية

يبين ذلك مرسوم 1914، في الوقت الذي كانت فيه قوانين 1912 السابقة للحرب العالمية أكثر صرامة، حيث كان عدد المستشارين الجزائريين يساوي أو أقل من ربع المستشارين بالبلدية، أما المدرسة التي يتم بها الانتخاب فكان تحديدها تابعا للقانون 1884 إضافة إلى تسخير 57000 فرد لتمثيل 1900000 شخصا في البلديات التي يسكنها الأهالي يكون نوابها من الجزائريين الذين يعينهم حاكم الأقليم – prefet– يتقاضون أجرا من البلدية من أجل الحراسة هؤلاء الأهالي[1] المتواجدين بالدواوير الملحقة و التي تعتبر قسما محليا يشكل الشخصية المعنوية المتميزة التي تمتلك أراضي بلدية تستخدم لأغراض المحلية. و قد عرف التنظيم البلدي الذي شكلته فرنسا بالجزائر خوصصة الحياة الكبيرة للقبيلة و الدوار ما عدا بمنطقة القبائل التي كانت منسجمة بشكل يقبل هذا التنظيم، لذلك لا يمكن مقارنتها بالبلدية الفرنسية و يعتبر صنفا منها و هي كاملة الصلاحيات قريبا بعض الشيء منها نظرا لأنها نتيجة للقانون البلدي الفرنسي و أن ممثلها و حاكمها فرنسي و قد أعطى هذا التنظيم توزيعا على النحو التالي :

فرنسا 14.5 كلم^2

الجزائر شمالا: البلديات الكاملة الصلاحيات 90.5 كلم^2

الجزائر شمالا: البلديات المختلطة 2329 كلم^2

الجزائر جنوبا : البلديات المختلطة 18576 كلم^2

الجزائر جنوبا بلديات الأهالي 285000 كلم^2

ورغم تداخل الاثنيات التي كانت تشكل النسيج الإجتماعي للمجتمع الجزائري ، فإن فرنسا كانت تدعو إلى الإدماج وقد لقت ما كانت تصبوا له عن طريق بعض التنظيمات السياسية الجزائرية، وقد عبر Albert camus في تقديمه لكتاب الجزائر المرسلة l'algerie revélée من خلال نصه كلنا جزائريون

[1] **Gilbert -meynier : l'algerie revelée – la guerre de 1914 – 1918 et le premier quart du xx siecle. librairie droz – geneve. paris 1981 .page 19.**

(tous algériens).بان الأمة تتكون من خليط لعشرين اثنية وسلالة، وقد أكد ذلك مير مدينة عين البيضاء شهر أوت سنة 1914 بانه لايوجد على التراب الإفريقي إلا الفرنسيون متحدون ومتضامنون من أجل الدفاع عن التراب المقدس للوطن، وكان ذلك تحضيرا للإندماج الذي ظهر في الخطابات السياسية بين سنة1956 و 1960 وفي منتدى الجزائر العاصمة سنة 1958 على لسان دوغول وقد عبر عن كل ذلك موريس طوريس maurice torez بأن الجزائر أمة في طريق التشكل [1] والعمل السياسي كان بيد فئة من النبلاء المحليين وبعض المعمرين، لذلك نرى أن البلديات الكاملة الصلاحيات هي معاقل للحذر من الإتجاه الكولونيالي المحافظ، لأن أمير الجزائر هم جماعة ضاغطة لا يمكن تجاهلها[2].

لكن التداخل اليوم بين المركزية واللامركزية ليس الغرض منه من حيث الفهم إبعاد جهة وتدعيم مركز الجهة الأخرى، وإنما إنتظار التطلعات المحلية هو الأهم في التحقيق حتى وإن تعلق الأمر بجهات بعيدة عن البلدية، لذلك فإن قضية الممارسة السياسية يدخل فيها هذا الجانب التقني الذي قد يؤثر على موازين الفعل والسلوك السياسي ،كأن يتحول الحاكم المحلي إلى وسيط سياسي أو منسق يحاول تجسيد ما تفرضه عليه الهيآت المركزية في الدولة، إننا إذا أخضعنا هذه المسألة إلى هاته الرؤية، فإنها إجراءا سياسيا أو ممارسة بشكل من الأشكال وإن كانت الأمور على غير هاته الوتيرة، فإن الأمر سيان بل يزيد الوزن الإجتماعي والسياسي للقائد وتتحول المسألة المتابعة السياسية المتبادلة بينه وبين المواطنين ، إلا أن احد المبحوثين يرى من وراء ذلك الفعل

تداخلا في أسبابه و مخلفاته حيث توجبه طبيعة القانون وبعضها الآخر مرده إلى أعضاء المجلس و قراراتهم غير المسؤولة في إتخاذ الأسباب الصحيحة والسليمة في خدمة الناس وتحقيق الأهم بالنسبة للمواطنين، إضافة إلى أن بعضا منهم يهتم بما هو

[1]-**Gilbert- Meynier: OP.Cit. p.3.**
[2]- **Gilbert- Meynier- OP.Cit. p.20.**

شخصي ولا تهمه خدمة الناس ولا ننسى أن الثقافة السياسية المحلية تلعب دورا كبيرا في إبراز معالم النجاح والفشل ، ذلك أن كثيرا من المواطنين يجهلون نظام التسيير الإداري وصيغة القانون الذي تتحكم إليه البلدية في تسييرها المختلف والمتشعب.

فالديمقراطية المحلية في حالة مجتمعنا أثبتت دائما ذلك التحفظ في المس بالرأي العام المحلي الذي تشيده ولاءات عائلية واثنية و قبلية لا يمكن التستر عنها، لأنها الكفيل الوحيد بضمان أحقية النتائج ومن ثم يجد هذا الحاكم نفسه متورطا في العملية السياسية إن لم نقل مضطرا إلى البحث عن مخارج لمختلف الإشكالات المحلية، لذلك فإن جل الإسقاطات السياسية الممكنة التي نسستقرئ من خلالها وظيفة البلدية سنشخصها في كل ما هو مصادر و آثار التمويل .

إن الإمكانيات المادية هي أسلم طريق موجه لاستقلالية الجماعات المحلية عن الجهات المركزية وأصعب شكل من أشكال التبعية لمصادر هذه التموينات المستمرة من حيث كيفية الحصول عليها ، فالإيرادات الجبائية مثلا[1] هي من الموارد التي تعتبر جد محدودة رغم ما تقتسمه من ضرائب مع الدولة والولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية، أو تلك المتعلقة بالدفع الجزافي المتمثل في معدل 03% من مجموع المدفوعات السنوية الخاضعة للضريبة والتي تقسم بدورها حسب نص المادة 23 من قانون 02-11 المؤرخ في 2002/12/24 والمتضمن قانون المالية لسنة 2003 الذي يبين أن 10/3 تبقى محليا على مستوى البلدية و 10/7 تقسم بين البلدية والولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية، وتأخذ الولاية 20% والصندوق المشترك للجماعات المحلية 20%، والبلدية 60% ، أما النوع الآخر للرسم على الضريبة السنوية الناجم عن مبيعات المؤسسات فينقسم حسب المادة 06 من قانون المالية التكميلي 2001 على الشكل التالي : الولاية 0.59- البلدية

[1]- مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية . أ. بن ورزق هشام – كلية الحقوق – العدد 15 ديسمبر 2006 ص 8.

1.30و 0.11 لصندوق الجماعات المحلية، وهناك رسوم إزالة الفضلات المنزلية التي تتوزع حسب قانون المالية لسنة 2002 إلى :

- من 500 إلى 1000 دج بالنسبة للسكن
- من 1000 إلى 10000 دج بالنسبة للمقرات التجارية المهنية
- من 5000 إلى 20000 دج بالنسبة للمخيمات والقافلات
- من 10000 إلى 100000دج بالنسبة للمحلات ذات النشاط الصناعي والتجاري والحرفي

وما شبه ذلك [1]، وهناك رسوم جبائية أخرى على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي وعلى الفضلات الصناعية الخاصة والحظيرة وعلى فضلات المستشفيات والعيادات الصحية وهناك رسم على تلويث الجو من مصدر صناعي، وكذلك الرسم على القيمة المضافة، وهناك أيضا حقوق الحفلات والتكريمات، كل هاته الأشكال الجبائية تعتبر من المصادر الرئيسية التي يحددها القانون والذي يعطي الأولوية فيها لرئيس المجلس لإتخاذ القرار بتصنيفها وتطبيقها حسب مستويات معينة وتخضع لسلطة السلطات المؤسساتية الأخرى التي تعمل في تكامل بتسخير منها لتطبيق هذه القرارات

تحتم الوضعية الجبائية السالفة الذكر حتمية تركيز السلطة في يد قيادة نزيهة تملك سلطة القرار محصنة بكل ما يساهم في صياغة تسيير عقلاني راشد يبلغ الأهداف البنيوية المسطرة ، فعلى القائد المختار أن يختار لقدرته ومستواه وإدراكه لأهمية هذه المسألة إضافة إلى ما يجب أن تجلبه له الرسوم من فوائد وموارد يتصرف فيها قانونيا بالمداولات لتحسين الأوضاع المطلبية، ومن واقع حال بلديتنا يتبين لنا عدم تطبيق هذه الإجراءات اللازمة لجلب الجبايات وحتى ولو جمعت بشكل صحيح وتام مقارنة بمهام البلدية وتطور أعبائها، فإن الأمر يستدعي النظر بعمق من قبل الهيآت العليا كالبرلمان ووزارة الداخلية والمالية التي أعادت النظر في كيفية التعامل

[1] -Chérif- Rahmani : Les finances des communes Algériennes ,Casbah 2002, Page 77.

مع الجماعلات المحلية نظرا للوضع الدولي الراهن ونظرا للإنتعاش الكبير للتنمية بمفهومها الإقتصادي المتعلق بالمداخيل وعائدات النفط، وقد يلاحظ ذلك جليا فيما تقوم به وزارة الأشغال العمومية بشكل كبير على مستوى البلديات ومقرات الولاية من تخصيص أغلفة مالية خاصة بغية التجهيز وإنشاء المشاريع وشق الطرقات وبناء الجسور .

فكيفما كانت سياسة التسيير المحلي نستخلص أمرا غاية في الأهمية وهو العجز الحقيقي للإيرادات الجبائية للبلدية بصفة عامة مقابل ضعف المداخيل، لذلك فإن هذه الحالة تؤثر إن بطريقة أو بأخرى على سياسة التسيير المتعلقة بالجماعات المحلية وتؤثر على الممارسة التي تطبع صفة الشخص بثقافته وقدرته على هاته المهام إضافة إلى هذا الجانب هناك الصيغ القانونية المتبعة والتي يقول بشأنها أحد المبحوثين بأن: **قوة القانون كامنة في الدساتير والمواثيق ولكن المنتخب لا يخضع سياسته لقوة القانون بقدر ما يخضعها لـ (الإهواء، المحسوبية، الولاء، إلخ) ، لذلك فإن مسألة نجاح البلدية من عدمه يرجع بالأساس إلى ضعف الشخصية السياسية (بطغيان الذاتي على المعنوي)** ويكون كإنعكاس على كل ذلك منشأ السلطة الذي هو عبارة عن تفاعل مجموع التناقصات التي تدفع الأفراد إلى إحداث عقد إجتماعي معها[1]، لكن هؤلاء الأفراد هم جمهور المنتخبين الذين لايظهرون إلا عند الإنتخاب ويهمشون طول الوقت، وهذا حتما ما لا يحسن من مستواهم الثقافي والجمعوي والإبداعي خاصة وأن المسؤولين يجعلون من الثقافة والفن تفاهات ومتعة لا تستلزم التحدث عنها،[2] ولأن مسألة الفعل السياسي المحلي تتوخى أمرين أولهما شخصي متعلق بالفاعل السياسي وحنكته وقدرته على مزاولة المهام وثانيهما المداخيل المتمثلة في الإيرادات الجبائية الناجمة عن الضرائب، نقول بأن المعيار قد يأتي من طريق البحث الصحيح أو ألإختيار السليم الذي تتطابق مواصفات صاحبه مع ما قد يؤديه بنجاح لهذه المسؤولية ،

[1] **brand phillippe : manuel de sociologie politique Ed . L.C.D.J .1982.p123.**
[2] **boukhobza M :Op. cit .p.96.**

المحلية

لكن الأمر المتعلق بأصل مادة التسيير فإنه لايوجد معيار موضوعي عادل تعتمد عليه الدولة في توزيع منتوج الإيرادات الجبائية بينها وبين الدولة، فالملاحظ أن الضرائب المحلية تعتبر على هذا المستوى بالنسبة للمواطنين جد قاسية لا يهضمون قبولها بسهولة، ثم إنها ذات نمو بطيئ غير مؤهل لتغطية االإحتياجات المحلية وفي مقابل ذلك هناك ضرائب الدولة العصرية السريعة النمو و الأكثر إنتاجية التي تجلت في الرسم على القيمة المضافة TVA ، لذلك فإننا إذا عكسنا حالة كل بلدية من حيث حجم النشاطات الإقتصادية ، فإننا نجد أن توسع ذلك وزيادته هو إثراءا وإنعاشا للبلديات الغنية ونقص هذه النشاطات هو زيادة في فقر هذا النوع منها ، وعدم أخذ هذه النقطة بعين الإعتبار يعمل على توسيع الهوة بين الحالتين وينم عن الإبتعاد الكلي عن عدالة المراقبة والتوزيع وتخلق نوعا اجباريا من سياسة الممارسة على المستويين، لأن البروز السياسي في شكله المحلي على مستوى القاعدة يقودنا لتفكيك وتفكير كل مؤهلات الشخصية التي تستند على القوة والعددو الثروة والكفاءة والحكمة، وتجمع بين الإهتمام الأخلاقي والعملي في إطار المدينة الدولة[1] ويجدر بالحاكم أن ينظر إلى المحكومين بدون إستثناء لأنهم يمثلون جميعا مادة فنه الصعب ويرفق الخدمة التي يبرر بها السياسة أخلاقيا[2]، لأن الأحزاب والجماعات الضاغطة كما يرى موريس دوفيرجيه تمثل التنظيمات الرسمية التي تقوم بالصراع [3]، لكن الأمر في حالة بلديتنا يختلف وبشكل كبير لأن هناك جملة من العوامل التاريخية ذات الطابع العشائري السياسي هي التي أثرت في جملتها على طريق سن القوانين التشريغية والتنفيذية، لأننا لو عرضنا قانون التنظيم الإقليمي للبلاد، فإننا سنلاحظ **أنه** لم يراع حجم النشاطات الإجتماعية والثقافية والصناعية خاصة على المستوى المحلي كما أن عدم التحكم فيه وبصفة عقلانية بسبب الأعراض المصلحية **الذاتية** والعشائرية الضيقة نظرا لعدم وجود وتوفر الجرأة والشجاعة الكافية لدى المنتخبين زاد الأمر حدة لأن هؤلاء لا يتغلبون على العاطفة الإجتماعية التي تنتابهم ولا يستطيعون وضع حد للحسابات السياسية التي تخدم فئة إجتماعية ما أو أناسا معينين على آخرين،

[1] جان جاك شوفالييه : تاريخ الفكر السياسي- من المدينة الدولة إلى الدولة القومية- ترجمة د. محمد عرب صاصيلا. ص 16.
[2] جان جاك شوفالييه : مرجع سبق ذكره .ص 34.
[3] جان بياركوت – جان بيارمونيي – مرجع سبق ذكره. ص 140.

فقط لأن وزن وطبيعة العلاقة الإجتماعية سواء كان صداقة أو قرابة أو متاجرة هي المحدد الحقيقي للممارسات السياسية في أغلب الحالات ، ومما لا يجب أن نغفله أن البلدية الجزائرية عموما وبلديتنا على وجه التحديد عرفت بموجب قوانين سنة 1990 توسعا كبيرا جدا وتضاعفت مشاكلها واحتياجاتها خاصة وأن التجهيزات الجماعية كالبناءات المدرسية والصحية ودور الشباب وصيانتها باستمرار تحتاج إلى أموال معتبرة ومما زاد في صعوبة الأمر أن المؤسسات العمومية والمقاولات البلدية خاصة أعباء العمال التي أثقلت كاهل البلدية بالمصاريف والنفقات، وقد إنعكس ذلك مباشرة على مجال التنمية الخاصة بالمواطنين ومجال التسيير اليومي لمصالح البلدية، لذلك فالصندوق الخاص بالإعانة المركزية هو الوحيد من نوعه لجملة الإيرادات ،ولأنه تحت وصاية وزارة الداخلية، فما على البلدية إلا إقتراح المشاريع التي تهدف إلى تحقيقها بما يتماشى ومتطلبات التنمية ، ولأن مساهمة الولاية ضعيفة جدا نظرا لإحتياجاتها هي الأخرى ، فإننا نعتبر بأن الجماعات المحلية مدعومة بنسبة 90% من طرف الدولة خاصة وأنها تقترض من المؤسسات المالية ويتعلق الأمر هنا فقط بالبلديات التي تملك القدرة على التسديد، لذلك فإن المشاريع التنموية لايجب أن تخرج عن الإطار الذي تخطه الهيآت المركزية كالتزويد بالماء الصالح للشرب ، صرف المياه، شبكة الطرقات، فالبلدية لا تستطيع بأي حال من الأحوال الخروج عن منطق تنفيذ الخطة الوطنية المسطرة في شكلها الجزئي، وهذا ما يحد من حرية التسيير المحلي الذي يبقى عرضة لتلاعب بعض الأطراف المحلية، استغلالا منها للوضعية لأن مسألة شد الخناق على البلدية يظهر حتى على مستوى البلديات الغنية التي لا يمكنها أن تكون مستقلة في مشاريعها وطموحاتها ويسمح القانون للدولة أن تتدخل للقيام بدور الوسيط بين البلديات ذات الإمكانيات الكبيرة من أجل التضامن مع البلديات الفقيرة. وتظهر في هذه الحالة كذلك أهمية الوصاية بالنسبة للبلدية، من أجل تحقيق منطق الخطط المركزية في التسيير المحلي، وهذا ما يصعب من مسألة إتخاذ القرارات اللامركزية أمام صلابة وقوة المركز.

5-3 – الإسقاطات السياسية المركزية ووظيفية البلدية:

إن التبادل الثنائي بين الحاكم والمحكوم كمحك جوهري في ممارسة الحق السياسي، يجعلنا نفكر في كيفية جعل هذه العملية الإجتماعية التي تنطلق من القوة كعنصر حاسم يشكل حلقة من حلقات التحصيل الذي تكون منطلقاته مختلف العمليات الإنتخابية والتجارب السياسية المستندة تارة على القانون وتارة أخرى على المؤهلات الشخصية، لكنها تستند في الأساس وفي جميع الحالات على ثقافة المجتمع التي تعطي دائما وبصيغتها الخاصة ذلك التوازن الإجتماعي، ورغم أن الدراسات أثبتت التعارض بين القوة والقانون من خلال ميكانيزمات السياسة، فإن ممارسة ما ونشاطا سياسيا ما سيبرز ليكون حالة تطبع ما تذهب إليه المؤسسة البلدية في كل أعمالها ونشاطاتها، ولقد رأى فالفريدو باريتو – Pareto– | أن الواقع حتى وإن إحتكم إلى نظام الحركية الاجتماعية النسقية التي يضبطها الإنتخاب، فإن الأوليغارشية– l'oligarchie – هي التي تحكم وتعطي التعبير الذي ترغب فيه الإدارة الشعبية وقد ثبت في حالة القوائم الإنتخابية لبلديتنا أنها تمثل القوة الضاغطة التي تصنع الحدث على المستوى المحلي وتذهب بالمشروع المؤسساتي إلى حيث تحتل موازين القوى، دون أن تراعي مخلفات ما وصلت إليه من نتائج متجلية ، لأن مهمة الرجال الأكثر إختيارا يقوم على أساسهم الحكم إنطلاقا من مقاييس ذاتية وموضوعية، فهم يستطيعون بفضل وظائفهم ومناصبهم أن يدركوا ويترجموا التيارات العميقة للاوساط والفئات التي يهتم بها الحزب وتخدم المجتمع ، وحتما وراء كل ذلك إدارة خاصة ومنهجا سياسيا خاصا يخدم عامة الناس. لكن منطق الحقيقة المحلية يبرز بذاته للتعبير عن منطق الممارسة بشكل رسمت وجوده الثقافة السياسية.

أ. التضامن كمرتكز للعمل السياسي على المستوى المحلي:

يرتكز العمل في أي مستوى كان على شروط معينة تتحدد بين القائد وجماعته أو الفئة التي فوضته حاكما عنها، وهذه الشروط تتجلى خاصة في التواصل بينهما، فالسلوك السياسي هو عملية بشرية تقوم بين هؤلاء وبينه أو بين المجلس الذي تم إختياره أو تعيينه، وهذا ما يتفق مع قيم المجتمع الذي يتشكل في إطار

منظم له هدف معين يريد أن يحققه من خلال العمل المشترك المنظم وفق ضوابط زمنية تدخل ضمن غايات وأهداف النظام السياسي العام للدولة، وهو أن تستمر الحياة الاجتماعية بشكل ما من أشكال التنظيم[1]، وفي حالة مجتمعنا التي تشكله القبيلة نقول بأنها من حيث الشكل المورفولوجي تمتاز ببساطة التركيب سواء في عدد السكان أو كثافتهم أو حركة الهجرة الداخلية والخارجية وعدد المؤسسات الاجتماعية وتمتاز بصدق العلاقات الاجتماعية وصغر الحجم ثم تجانس الجماعة وتماثل أفرادها وتقوم فيها العلاقات على أساس الترابط الميكانيكي القائم على التشابه،[2] أما القرية التي يصدق تسمية بلديتنا بها ، فهي ذلك النظام العائلي الذي بدأ يتفتت نوعا ما نتيجة لحركة التغيير التي سادت المجتمع القرية والنظام العائلي، وإن كان عدد سكانها يعتبر أكبر من عدد السكان القبيلة[3] بحيث يصل إلى 20000 عشرين ألف ، فإنهم لا يرجعون إلى جد واحد كما هو الحال في القبيلة[4] المهم أن الجماعة تبقى إطارا لتجسيد السلطة الأبوية وتحافظ عليها، فالمعايير التي تقوم عليها سلطة الأب في الأسرة هي ذاتها التي تبرر سلطة كبير العرش أو شيخ القبيلة، فالسلطة كنسق إجتماعي هي عملية إستشارية متبادلة يلعب فيها التأثير الزمني دورا مهما، حيث يستطيع بعض الحكام أن يتحكموا في إمكانيات الآخرين بتوجيه سلوكهم وتفكيرهم في اتجاه واحد، لذلك يبدو أن الحاكم ما هو إلا طرفا في هذه العملية لكنه طرفا مهما في هذه العلاقة خاصة وأنه يحق له أن يتصرف بشكل مطلق بإرادته وبصيرته فيجعل الجميع يتابعون هدفا وغرضا ايديولوجيا سطرته الدولة أو هدفا آخر آنيا يخدم مصالح ذاتية أو فئوية ، لكن هذا لا يعني قدرة الحاكم على حبس حريات الأفراد بقدر ما هو إحداث التشخيصات اللازمة المعبرة عن حاجة الجماعة والجماعات التي خولته حاكما ومتعهدا بمقتضى ذلك على خدمة مصالحها وحل مشكلاتها والسهر على تنفيذ كل ذلك، وحسب مبحوثينا **فإن النشاط السياسي في حركيته الدؤوبة لتطبيق أهدافه**

[1] **عبدالمالك عودة – مرجع سبق ذكره. ص 122.**
[2] **محمد الغريب عبدالكريم – ظاهرة التريف – 1989- 1990 -كلية الآداب جامعة أسيوط. ص 25 .**
[3] **محمد الغريب عبدالكريم – مرجع سبق ذكره. ص 26.**
[4] **العياشي عنصر – مرجع سبق ذكره .ص 31.**

المجتمع لا يعتمد فقط على تنظيم جيد ترسمه الأفكار والفلسفات الذاتية والأفراد المؤهلين والميزانية الكافية لإنجاز المشاريع، لأن كل ذلك يمثل أدوات آلية يجب أن يتولى تحريكها قائدا بحال من الأحوال ولرسم حدود تواجد هذه السلطة نعود إلى ذلك التسلسل الهرمي داخل النظام الاجتماعي الذي يقوم على أساس توزيع السلطة والمسؤولية تنازليا، لذلك يعكس مستوى هؤلاء الحكام وزن القيادة الاجتماعية حسب مقتضيات الوضع العام فأعمال الحاكم هي دائما التوجيه والرقابة في كل المستويات، لكن الاختلاف بين مختلف الحكام في مختلف المستويات كالمركزي والمحلي، تتم وتكون حسب عدم تماثل الوسائل والأدوات المستعملة في كل حالة. وما دمنا نتكلم عن مجتمع تعرف تركيبته الداخلية أشكال الانتماء والقرابة للرئيس دورا أساسيا للإنتساب إلى الإدارة ، فإن في ذلك تحديدا تناسبيا من الاستقلال الذاتي والارتباط الشخصي بحكم قوة الجماعة التي تحميه من كل مكروه،[1] وحتى نصيغ مفهوم التضامن بين الحاكم والمحكوم على المستوى المحلي يمكننا أن نستدل على ذلك من خلال التنظيم النسقي للإدارة فالمسؤول عليها طبعا في تلك البنية المحددة بمحيط الهيئة وبقوانينها يمكنه أن يصدر مجموعة من النصائح والنواهي بغية جعلهم متلائمين مع التنظيم والتوزيع الداخلي لمستوى هذا التنظيم الذي يراه كل المبحوثين شكلا واحدا ونمطا نرده في قول أحدهم: **بأنه يتم حسب الانتماء العشائري وتؤكده الحقب الانتخابية الفائتة وذلك جراء ما شهدته البلدية من تضامن أعضاء العشيرة الواحدة وحتى القوائم الانتخابية للأحزاب تجسد ذلك وهذه النظرة**

[1] **محمد علي محمد : مرجع سبق ذكره. ص 81.**

الايديولوجية للمترشحين، لذلك نقول بأن نتائج لا تخضع لما تمليه المركزية والوضع العام للمجتمع بقدر ما تمليه الثقافة المحلية واللمسة الخاصة بوعي المواطن وفهمه السياسي المنحاز لعشيرته وحتى سلوك الحاكم وممارسته التعسفية وميولاته الذاتية وإستغلال نفوذه في تحقيق مآربه ومآرب مقربيه الذين ساندوه في مسيرته الانتخابية لأنهم من أبناء عشيرته. قد يتسنى لهؤلاء عدم التعاون مع الحاكم في تحقيق مآربهم لكن ذلك لا يعكس حقيقة التضامن الذي نقره أولا في ذلك الوعي الجماعي المشترك حول شخصية حاكمهم ومستلزماته أو على الأقل السياق الذي يجب أن يندرج قيه نضاله العملي وسلوكه السياسي، ثم تتم التزكية أو الاختيار أو الانتقاء بالانتخاب أو الاستفتاء له ثم عليهم ألا يتركوه وحيدا أمام صعوبة التسيير العام للمهام الإدارية والسياسية، فاستجابتهم له من أجل تحقيق الأهداف الجماعية هي تضامنا يعكس فهمنا له بشكل صحيح مفهوم الديمقراطية في أبعادها الممارسة والمتمثلة في التلائم الذي يحدث إنسجاما جماعيا يتأتى عنه العمل المشترك والصحيح والذي يدعوا إلى تحقيق الأهداف التنظيم، إن هذا الواقع محكم بعوامل ثقافية وقد يتوصل الحاكم خلال القيام بمهامه إلى تدبر أمر مجتمعه بتجسيد ما قام به هؤلاء الأفراد ،حيث يتضامن معهم هو بدوره من خلال إتمام ما يطمحون إليه، فتكون بذلك هاته الحالة ممارسة ثنائية بدأها أفراد المجتمع وختمها الحاكم المحلي عاكسة بذلك الوجه الحقيقي للتضامن وللثقافة المحلية وأهميتها في بلورة الفعل السياسي.

فالتكامل الثنائي بينهما لا يمكنه أن يحجب عنا قدرة الحاكم على التنبؤ وبعد النظر والبصيرة من خلال إعداد برامج طموحة تراعي الأوضاع المجتمعية من جهة والمالية من جهة أخرى، مع حسن إنتقائه للمتعاملين معه وتقويمه الدائم للنتائج عبر التقارير الرسمية والتفتيشات الداخلية. التي يعدها تحت إشرافه الأمين العام الذي نجده على مستوى الهيئة الاستشارية للبلدية بعد أن تم تعيينه من طرف جمعية منظمة أو هيئة تقوم

بإنتخاب مصغر على مستواها، لذلك فهو لا يملك صفة المنتخب المحلي ولا تربطه أية علاقة قانونية سوى إلتزامه المعنوي مع الجمعية، ثم مع أعضاء الهيئة الاستشارية التي سيكون فيها عضوا.[1]

وقد تباينت الدراسات حول أحقية القائد أو الحاكم الكفء ، حيث بينت إحداها أن القائد ينقسم إلى قسمين: ديمقراطي وتسلطي بحيث يكون الأول محبوبا ومطلوب الاقتداء بصورته وأفعاله حتى وإن كانت هذه الصورة مثالية، ويكون الثاني مكروها ومطلوب الابتعاد عن صورته، لكن حقيقة التركيبة العامة للمجتمع هي عكس هذه التوقعات[2]، ولأنها جد مركبة فإن صفات القائد الناجح يجب أن تكون كذلك معقدة أو مركبة من عدة خصائص تماما مثلما وقع لبلديتنا في العهدة الثانية بعد الانتخابات التعددية الثانية التي عبر عنها أحد المبحوثين **لأنها كانت كذلك نتيجة لقوة FLN في تمكنه من اختبار ماضي وتاريخ الحزب العتيد في تجاوز سلبيات العشرية السوداء ، وقد ساعدهم في ذلك التكوين والتنشئة الايديولوجية في دخول أعضائه مبكرا في النضال الحزبي بالتداول على المناصب الهامة في الحزب كالقسمة والمحافظة، وقد ساعدت هذه المكتسبات على خلق شخصية السياسي ، حيث إستطاع عناصر هذا الحزب إستغلال الجانب الرياضي لدى الشباب فمثلا عندما وقعت أحداث 13 مارس 2004 بعين البرد تدخل رئيس البلدية بنفسه لتهدئة الوضع، لأنه يملك كيفية التعامل مع الشباب، وقد عاين مخلفات الأحداث بالمراكز الاستشفائية، كل ذلك من أجل توظيفه في المراحل القادمة**، ولأن هذا الحاكم المحلي الذي تنتجه عقود التضامن يجب أن يمتلك الشجاعة وقوة العزيمة ومرونة

[1] **العمري بوحيط : مرجع سبق ذكره. ص 16.**
[2] **عبدالمالك عودة : مرجع سبق ذكره. ص 127.**

العقل، والمعرفة الواسعة للإستفادة والنزاهة لأن كل ذلك يعطيه القدرة على توجيه وبراعة في التحكم في شكل التنظيم الذي يجمع داخله مختلف الأفعال الاجتماعية سواء كانت ذات طابع إقتصادي أو سياسي أو إجتماعي، فإن مخرجها آيل إلى النجاح **خاصة إذا كانت فعلا مستندة إلى شعار** FLN **المتمثل في (الكفاءة، النزاهة، الالتزام)** كما ذكر أحد الاداريين **وإمتلاك قدرة القراءة الجيدة للقوانين وتكييفها مع المسائل المدرجة قيد الدراسة سواء في المجالس الدورية العادية أو الاستثنائية ،إضافة إلى الاستفادة من الخبرات المتوفرة على مستوى البلدية من جامعيين وأرباب عمل وأعيان البلدة وممثلي الجمعيات...**

إن الأمر يدعوا إلى الوقوف على ذلك التباين الفظيع بين شقتي المعادلة، لذلك نؤكد أن كل ما هو سياسة محلية لا يعني التنمية والتطور، لذلك فالممارسة تستدعي في حالة بلديتنا أمرا آخر غير الذي تعتقده السلطات المركزية بالولاية أو بجهات أخرى، وعلى ذكر الوصاية فإن قاعات إجتماعات الولاية تشهد دوريا نشاطات منقطعة النظير تتعلق بملتقيات تكوينية لفائدة مسؤولي البلدية من رؤساء المجالس البلدية والأمناء العامون وقباض الضرائب من أجل الاطلاع عن قرب على مستجدات التنظيمات الإدارية التي تعلق البعض منها بتجديد مفهوم الميزانية مثلا ومحتوياتها وإلى عملية التقدير فيها، فضلا عن العناصر الأساسية لتحديد الايرادات والنفقات ، أما في الجانب التطبيقي لذلك، فقد تم تعليق المدونة القديمة للميزانية مع تقديم أهم المشاكل التي تعاني منها بلديات الولاية خاصة الضائقة المالية التي أرجعها السيد مدير الإدارة المحلية لولاية سيدي بلعباس إلى ضعف الموارد الجبائية والملكية للبلديات، إرتفاع نفقات التسيير لا سيما (الكهرباء والإنارة العمومية والوقود والماء...) مما إنجرت عنه ديونا قدرت بـ: 212.319.621.23 دج في 1999 إضافة إلى إرتفاع نسبة كتلة أجور التوظيف العشوائي لعمال البلديات تشعب مجالات تدخل مصالح البلديات (المجال

التنموي، الاجتماعي، الرياضي أعباء التعليم...) [1] وهذا كذلك نوع آخر من أنواع التضامن التي تعرفها البلدية، أما التضامن كما ورد في شقه الأول والمتمثل في الفئات الاجتماعية المتمسكة بأصول إنتماءاتها الأثنية والعائلية هي قاعدة جماهيرية تحركها النزعة القبلية أو الدموية وبدرجة أقل النزعة المدنية، لأن إقتران الناخب والمنتخب في حالة الاستحقاقات المحلية لا يستوفي من حيث الواقع ولا من حيث قانون البلدية على الاجراءات الديمقراطية المباشرة التي تجسدها اللقاءات والتجمعات والاستفتاءات أو الحملات الانتخابية، لأن المرشح بعد إنتخابه وتوليه الحكم يفلت من يد المنتخب الذي لا يستطيع متابعته في حق من الحقوق [2]، ورغم ثقل الحزب في هذه العملية فإن الدراسات الخاصة بالمحليات بينت المشاركة الكبيرة في الانتخابات وهي الخاصية التي تشترك فيها كل المجتمعات مما يجعل عناصر خفية بالحزب تعمل على إشراك أصوات لأشخاص غير المسجلين بسجلات الانتخاب[3].

أما مفهوم التضامن في شقه السلطوي الذي يتبناه القائد ، فإن مرجعيته حسب مجموعة من الدارسين جملة من الشروط المتمثلة في الثقة بالنفس في شخصية هادئة ومتزنة تكسب الآخرين الثقة فيها، وهذا ما يحتم عليه خدمة الآخرين خاصة وأنه محل تقدير وإحترام ،ورغم أن دور المدرسة والجامعة قد أثر في تكوين الشخصية ،فإنه حاد على جادة الصواب وأثر على حميمية العلاقات البشرية واضطراب الرباط الرحمي والقرابي، وهذا ما أدى إلى ظهور الفرد كوجود مستقل يفكر في مآلاته وتصوراته الشخصية وأدى بطريقة من الطرق إلى ظهور أنواع أخرى من الأمراض النفسية [4]، أما إذا كانت هذه الشخصية تتصف بالعدل ، فإنه حتما سيميز بين الأسس الصحيحة لموضوعه ما إن كانت أصلية أو هامشية، فجملة هذه المواصفات تجعل صاحبها قادرا على أن يكون متعاونا وفاعلا للتضامن ،كما يمكنه أن يقدم عكس ذلك في صيغة الحاكم الظالم والمتسلط،

[1] **أخبار المكرة – مجلة تصرها ولاية سيدي بلعباس ,العدد 07, ص 06 .**

[2] **Babadji R.OP.cit p.6.**

[3] **Babadji R.OP.cit p.5.**

[4] **معن خليل عمر : نقد الفكر الاجتماعي المعاصر " دار الآفاق الجديدة "1983 .ص 269.**

لذلك تتزاوج بشكل سليم هذه المواصفات مع هذا النوع من الحكام الذين يشجعون التغيير وراحة الجميع ويستعملون القوة لأغراض أخلاقية، لأن قيمة هؤلاء تسمو وتكبر مع زيادة مهامهم وحسن تدبرها ،فجوهر الممارسة السياسية هو هندسة الأفراد للوصول بهم إلى المبتغيات، ومع تحقيق ذلك يكون للسلطة ولهذه الممارسة معنى، لأن الحاكم هو الربان الذي يقود السفينة إلى حيث يشاء ، لذلك عليه إنجاح التفاعل السياسي الإيجابي مع الطرف الآخر وليس المقصود في هذه الحالة تحقيق أغراض الجماعة بقدر ما هو ضرورة إيجاد طريقة دائمة للتواصل والتبادل والتضامن الذي يصنعه الطرفين، لأن الشرخ الذي صنعه FLN بطريقته الكلاسيكية المعاكسة للتصاعد المعبر عن الطلبات الإجتماعية الرافضة للنظام الذي كان يستند على سياسات إقتصادية ، إجتماعية غريبة مستوردة كالنموذج السوفياتي الماركسي والشيوعي [1] أنتجت حزب الفيس الذي كان يبدو متماشيا مع التطلعات الجماهرية، فاستحوذ على المجالس القاعدية المحلية وكان يصبو إلى المركز، لذلك ظهرت مقاطعة النمط النظامي صريحة في أكتوبر 1988، وانجبت حزبا آخر حاول إعادة شحذ فكرة التفاعل الرمزي لثقافة الأجداد لمواجهة التاثير الغربي الذي إستهلكه FLN [2]، ورغم ذلك فإن تصورات المبحوثين حول أحسن مرحلةكانت تصب كلها في عهدة هذا الحزب **الذي كان يملك شحنة سياسية وشعبية كبيرة أبانت عددا كبيرا من الأشياء الإيجابية ، لكن مرحلة الحزب الواحد هي أحسن لعدة أسباب رغم أن القانون يبقى دائما حكرا على الوثائق التي يصدر منها (حبر على ورق) ، إلا أن الحاكم يخضعه لخدمة المصلحةالعامة بدليل قول صلى الله عليه وسلم :" إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن" وهنا تنتفي طبيعة قداسة القانون على الرغم من وضعيتها** . ويقر جمهور مبحوثينا أن التعصبات الجماعية لرأي ما أو شخص ما في حالة

[1] **Burgat. françois –leca. jean : la mobilisation islamiste et les elections algerienne du 12 juin 1990. p.16.**
[2] **Burgat. F. Leca . J: Op. Cit. p.21.**

مجتمعنا مرجعيته النزعة العشائرية ، لكن بعض الحكام بعد إستحواذهم على السلطة تحرروا بشكل ما من الأشكال من الجماعة التي انجبتهم واصبحت قائمة فقط بمثل هذه الأغراض، لأن قوتها التضامنية هي التي قد ترشح من تشاء من ذويها ممن هم معنيون بالمشاركة في الإنتخابات ، لذلك على الحاكم أن يحمل ذلك الشعور المستمر بتقمص أهداف المجتمع ومحاسبة نفسه على تحقيقها وعن كيفية إنجاز ذلك، لأن نجاحه أو فشله لايعفيه أبدا من المسؤولية التي تلاحقه دائما ، لكن النجاح في تأدية المهمة هو من بين الأهداف التي تسعى إليها الجماعة وهو من المؤشرات التي تبرز قدرة الحاكم على تدبر المسائل ، وقد بينت الدراسات أنه لا يوجد إنسانا يجمع الصفات الإيجابية والصفات المضادة لها . إن تجميع نقائص السلوك البشري لفصلها عن السلوكات الأخرى ليس للوقوف على شكل ما من أشكال الحاكم وممارساته وإنما للوصول إلى الجمع بين العدل والإستبداد والعنصر الأساسي الذي يسمح للقائد بكل ذلك هو خضوعه أثناء تنشئته الأولى لتكوين تربوي وعلمي يسمح له بالإندماج، لأن مهمة إختيار الرجال الأكثر كفاءة وموهبة والذين يقوم على أساسهم الحكم إنطلاقا من مقاييس ذاتية مشكوك فيها، إنما هي مهمة جميع الرجال الذين يستطيعون بفضل وظائفهم ومناصبهم أن يدركوا أو يترجموا التيارات العميقة للأوساط والفئات التي يهتم الحزب برأيها [1] لأن أسسس الإختيار المتبعة تقليدية أو عقلانية مرجعيتها تتمثل في التاريخ السياسي والإداري لهذه الهيأة [2] التي تتكلم دائما باسم الإنتخابات التي تعد شرطا قانونيا وأساسيا وتشكل عاملا حاسما في التنظيم الإجتماعي ورغم أنها بدت بقوة الأفراد المنعزلين فإنها أصبحت تتحقق بقوة المجموعة [3] إن عدم إعتبار هذه المسألة قاعدة للعمل السياسي في مجتمعاتنا أربك التنظيم العام للمجتمع وصبغ السياسة عموما بصبغة إستثنائية عن ما هو متعارف عليه، لذلك نجد أولئك الذين وصلوا إلى هذه المراتب الإجتماعية في السلطة ونقصد من وراء ذلك المراكز المحلية وعلى وجه التحديد أولئك الأشخاص الذين تجند خلفهم من أيدهم، نظرا لإنتمائهم الأثني المشترك أو أولئك

[1] **جان بياركوت – جان بيار مونيي – مرجع سبق ذكره ص 155.**
[2] **جوليان فروند – باريتو – المؤسسة العربية للدراسات و النشر سنة 1985 ص 68.**
[3] **جوليان فروند – مرجع سبق ذكره. ص 202 .**

الذين إستطاعوا بحكم عوامل أخرى التوصل إلى هذه المراتب لذلك، ففي كلتا الحالتين هناك إقصاء لتلك المهارات والقدرات الشخصية التي يملكها من هم أحق بالسلطة على مستوى بلديتنا

ب- المجال العقلاني للممارسة:

تعتبر عملية توزيع الأدوار والمهام على جميع اعضاء المجلس الشعبي المنتخب وتحديدها حسب الهوية المهنية الخاصة بالمنتخبين وبأعوان الإدارة المحلية التي تسهر عليها الهيآت المحلية كالولاية ومصالح الوظيف العمومي من أهم الوسائل المتبعة حديثا والتي تخفف الخناق عن التركيز التقليدي للسلطة بيد القائد وتوفر الوقت كما تؤدي إلى رفع مستويات المشاركة الروحية في العمل ، لأن الدولة كوحدة رئيسية تقود وتوجه باقي الوحدات داخل البناء التنظيمي، ففكرة الدولة ملازمة لفكرة التسيير محليا على شكل دولة صغيرة الإقليم وواضحة المعالم[1]، أما توزيع الأدوار بهذه الطريقة وبشكل رسمي وقانوني، فإنه ليس ضعفا عن تحمل التبعية والمسؤولية، وإنما تسهيلا لها وتحريكها بشكل سليم، ومن ثم يكون التسيير الإداري بهذه المؤسسات حسب ما ذكره أحد المبحوثين : **إنعكاسا لمردودها من خلال المهام المسندة إليها والمرتبطة بمختلف الوثائق التي يقبل عليها المواطن يوميا لسحبها أوتسجيلها ، فتنعكس على أسفلها الخواتم، أما التسيير السياسي ، فتعكسه التصرفات والسلوكات والقرارات الصادرة عن الحاكم البلدي وجماعاته السائدة والمعاضدة له في فترة حكمه وما يصدر من هذه الهيئة من قرارات تتضارب حولها أراء المواطنين** . لكن الممارسة الصحيحة تبتغي حسب عون إدارة:

[1] **حسن مصطفى حسين – مرجع سبق ذكره ص 13.**

التنسيق والتفاهم بين أعضاء المجلس البلدي والثقافة السياسية السليمة للمواطن وتطبيق القوانين بصرامة ويدرك جيدا المبحوثون قيمة التواصل بين الأعضاء والمؤسسات ففي خصم حديث أحدهم ورد: **أن الولاية هي هيئة عليا سياسيا وإداريا تنضوي عنها كتلة كبيرة من الدوائر و الفروع البلدية، تشرف على تسييرها وتوجيهها ومراقبتها والتنسيق بينها في مختلف القرارات السياسية والإقتصادية، وهذا ما يحتم على والي الولاية عقد جلسات عديدة -عبر دورات منظمة أو استثنائية بين رؤساء البلديات لدراسة المشاريع وتقويمها وإيجاد الحلول والإستماع إلى إنشغالات المواطنين وهمومهم ومراقبة مشاريع أخرى وما شابه ذلك من المهام، وهذا الهيكل هرمي الشكل تعلوه الولاية وتتفرع عنه الدائرة في الوسط ، حيث تشرف كل دائرة على تسيير مجموعة من االبلديات ثم تأتي البلدية في قاعدة الهرم** وقد تناولت الدراسات موضوع الحاكم والسلطة واعتبرت أن مسألة التفويض هي شكل من أشكال العقلانية السياسية التي جاءت كنتيجة حتمية لتراكم الأطوار والتطور الطبيعي لتاريخ المجتمعات ، رغم ما تحمله الطبيعة القديمة لسيكولوجية الحاكم الذي يرى ذلك مظهرا من مظاهر السقوط والهوان لسلطانه، لأن كل ذلك يثير الشك والمخاوف ، عكس ما أصبحت عليه اليوم الهيآت الإجتماعية ذات الطابع السياسي التراتبي التي وضعت معايير ومقاييس للعمل الجيد تماشيا مع الفهم الصحيح لديمقراطية العمل السياسي الذي يقر بحق الإنسان بدلا من إبعاده عن الساحة واشراك قلة أرستقراطية .لأن في ذلك قوة بيروقراطية تظهر في هذه الهيآت التي يحكمها شخصا قادرا على فرض إدارته على سلوك الأخرين الذين يخضعون لسلطانه بغية إستمرار العلاقة التي تتأتى بفعل النسق المتفاعل من المعتقدات [1]

[1] **محمد علي محمد – مرجع سبق ذكره. ص 81 .**

فتقلد المهمة الجديدة من قبل الحاكم هي عملية جدية تأخذ الطابع الرسمي لها حتى يدرك المرؤوس دوره في إطار واضح المعالم بعد مناقشة لها مع الحاكم ، لأن ذلك يؤكد لنا بعض المهام الخرى كالتعيين والإقالة والموافقة على القوانين الداخلية الخاصة بالمجلس هي ليست من صلاحيات هؤلاء الشخاص المكلفين، وهذا ما يسهل على الحاكم مأموريته على المستوى المحلي خاصة بحيث يقوم بالمصادقة على أعمالهم أو سحب تفويضه منهم إذا لم يحسن إستعمال هذا التفويض، فقليلون جدا هم أولئك الذين يجدون صعاب التسيير عند إعتمادهم قوة القانون ومؤهلاتهم الشخصية، لأنه فقط مع أبعاد الطابع التقليدية المألوفة تضعف السلطة لأن قوتها تتركز في مركزها وتحولها عن هذا المسلك يؤدي بها بالضرورة إلى الضعف[1]، أما فيما يتعلق بالممارسة كشكل من أشكال الفعل الإجتماعي في طابعه السياسي، فإنه يرتكز بعد ذلك على التخطيط الذي يتم على أساسه ووفق أبعاده كل ما يتطلبه الحاكم والمحكوم في نفس الوقت شريطة أن يعتمد على التوجيه والرقابة ، فالتخطيط في معناه العام هو عملية جمع للحقائق والمعلومات وتحليلها[2] ثم ترتيب خطوط السير في المستقبل على هدى من عملية الدراسة والتحليل ، ولأن الممارسة السياسية كما عبر عنها أحد الأساتذة المبحوثين: **هي نشاط فعال في توجيه الإدارة ومختلف الأجهزة والمصالح الخاضعة للمؤسسة التي يمثلها الحاكم إضافة إلى نضجه السياسي وحنكته الإدارية التي توفقه في تأدية مهامه ، إلى أن يحظى جديا برضى الجميع عنه وينأى عن أن يكون محل الشبهات التي تطارد الحاكم الذي يفتقر إلى مثل هذه المواصفات السلوكية** لأن التحكم في زمام الأمور على المستوى المحلي هو ليس للتمتع و التبجح بهذه المكانة الاجتماعية ذات القيمة الكبيرة ، و إنما هو الايمان بضرورة الخضوع و العمل بهذا النظام الذي يتميز بتحديد الأهداف و اختيار الوسائل لذلك، فالأمر يقتضي العمل و

[1] **Balandier. G :OP. Cit. p.150.**

[2] **عبدالمالك عودة مرجع سبق ذكره. ص 140.**

الاجتهاد فيه مع فرضية توقع النتائج، فاستثمار المجهودات المعرفية من قبل الحاكم و طاقمه المتواجد بالمجلس و الإدارة بواسطة التنسيق، هو لتدارك مسألة التنمية و توفير مستجدات الحياة المدنية للمواطن، خاصة و أن أمور الحياة مهما كانت درجتها و مستواها تقتضي التخطيط، لذلك و في حالة بلديتنا حسب أحد المبحوثين : **تكيف مجلس بلديتنا مع التحولات السياسية العامة يعكس طبيعة الامتداد الواضح لطبيعة النظام المركزي بطريقة قد تبعدنا عن التفكير السياسي العقلاني ، لأن الذات مهمشة إلى حد بعيد، خاصة و أن السياسة الحاكمة للبلاد تكاد لم تتغير وتيرتها منذ تعاقب الحكام على السلطة و منذ نيل الاستقلال، فالحزب الواحد هو الحاكم للبلاد و يرفض التخلي عن ممارسة سلطته، و ايديولوجيته واضحة في تسيير الادارة**، أما الثقافة الاجتماعية فأيا كانت فلسفتها فهي تنشط على هذه الأسس و كانت بطريقة أو بأخرى وراء حالة اللاأمن التي عاشها المجتمع واضعا بذلك مسألة السياسة في تساؤل مستمر؟ و حسب ماكس فيبر max weber إن عدم التحكم في هذا التصاعد يضع شرعية السلطة على طاولة المناقشة، نظرا لظهور حالات الدفاع الذاتي أو انتشار مؤسسات الردع العسكرية من أجل التحكم في الوضع العام، و يرى بولنزاس boulanzas أن امتزاج الانوميا السياسية بالقضائية تتولد عنه أنظمة استثنائية تجعل المسألة الأخلاقية في تداخل مستمر، لأننا نعرف بالضبط ماذا يجب أن نفعل و لا نستطيع أن تتوقع ماذا سيحدث لنا إذا ما لم نقم بما يجب أن يكون عليه الأمر [1]، فالعمل السياسي ينبني على تخطيط البرامج و العمل عليها مهما تغيرت السياسات المتبعة و يعود الفضل في اعطاء قرارات تنفيذية لشخص الحاكم على هذا المستوى، لأنه المقرر الذي يطلع على الأهداف إن لم نقل يسطرها حسب مقتضيات الوضع الاجتماعي تماشيا مع السياسة

[1] **Raymond. boudon – françois bourricaud . :dictionnaire critique de la sociologie. puf 1982 page 674.**

العامة، ثم يبحث عن الوسائل الضرورية لذلك و المواد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، كل هذا في اطار النوع الثاني من السياسة التخطيطية المتعلقة ببرامج العمل، إن هذه الاجراءات تبقى نفسها في كل العمليات و النشاطات المحلية مع التركيز على ناحية دون أخرى حسب ما يقتضيه موضوع العمل [1]منا أي بحساب و تسطير ما يستلزمه منا الهدف الذي بين أيدينا و الأهداف المشتقة عنه ، أما أنواع التخطيط فهناك الآني و طويل المدى و على السلطة الحاكمة انتقاء أحسن الممارسين لهندسة هذا العمل التقني ، و كملاحظين نقول بأنه في حالة البلديات، قد لا تكون الدراسات التخطيطية الخاصة بالأهداف المحلية في المستوى الدقيق، و هذا ليس غريبا فنفس المجموعة التي هي تحت سلطة الحاكم أو المجلس المحلي هي مخولة لإعادة النظر في برامجها بغية الاستفادة أكثر فأكثر من المعلومات الميدانية و الاحصائية الدقيقة، لذلك فالممارسة السياسية هي ليست اصدار القرارات في حق العمل و العمال و المجتمع بصفة عامة، و إنما تحتاج إلى المرونة من السلطة الحاكمة التي تساعدها على اختيار أحسن الاداريين و الاستعانة بهم لوضع الخطط التي تنقسم إلى وحدات عمل متعددة و متنوعة تستدعي المراقبة و المتابعة و الانجاز ، لأن في ذلك تنمية اجتماعية كافية لأن تكون إجابة ايجابية للمواطنين أو للمنتخبين الذين أحسنوا إختيار مجلسهم، و يحتاج إنجاح مشروعات التنمية المختلفة إلى تقديم الاقتراحات اللازمة أثناء إعداد خطة العمل ، ثم يتم بعد ذلك توزيع الأفراد و المواد حسب ما تتوفر عليه العملية المقدمة للإنجاز و يتم كل ذلك بالسهر و المتابعة المستمرة في شكلها العملي الواقعي و الرسمي على مستوى التقارير التابعة لكل ذلك لتقديمها إلى الهيئات العليا.

إن الخطط التنموية محليا إذا أعتبرناها مقياسا لمجال الممارسة السياسية ، فإنها تنقسم على جميع القطاعات سوءا تعلق الأمر بالتعليم أو بالماء الشروب أو الموارد المياه الجوفية من اجل إستعملات الحيوية المختلفة أو الاسكان أي ما نسميه بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية بشكل عام.

[1] **عبدالمالك عودة . مرجع سابق 145.**

و يبقى مجالها في أرض الواقع مخالفا لكل التصورات النظرية نظرا لتعقد الشبكة العقلانية للتسيير و التي كنا بصدد عرضها لأنها غالبا ما تؤجل أو تلغي في سبيل تحقيق مآرب أخرى خاصتا البراغماتية منها، أو ترجع أساسا إلى جهل أمور التسيير و عدم إمتلاك القدرة على أخذ المسؤوليات في البلديات على أحسن وجه ممكن، و هذا غالبا ما تعيشه أغلب الجماعات المحلية التي تعمل السلطات المركزية على تجاوز ذلك عبر خلق قوانين محلية خاصة بالجماعات على مستوى البلدية و الولاية تراعي كل أنواع المشكلات الناجمة عن العمل كالاتفاق على أولويات التصرف الصحيح و السليم، و ذلك بتحديد الواجبات و المسؤوليات التي تعتبر مقياسا للجهود التي تبذل من أجل التنمية و التقدم.

ج- واقعية التسيير و التمثيل السياسي :

لا تتعدى أن تكون عملية إختيار الأشخاص للتمثيل السياسي عملية كلاسيكية بإنتقالها من شخص على أخر بالتوارث أو بإرتباطها لمجموعة إجتماعية ما كأسرة من الأسر أو أن تتعلق بمميزات شخص يتم إختياره دون قيود، لأن هناك مجتمعات أخرى كالعائلية و المهنية و الدينية و هي ضرورية كالدولة ، لكن لا يمكن إختزال الدولة بها[1]، أما الطرق الأخرى التي يتم من خلالها التمثيل في الوقت الراهن في الانتخابات و هو الأكثر شيوعا خاصة فيما يتعلق بانتخاب الشخصيات المحلية و النواب بالبرلمان الذي يخضع إلى اختيارات معينة يدركها الوعي الجماعي أو أن يتم إعدادها إعدادا خاصا ضمن تنشئة حزبية و هو الاطار الذي عرفته البلدية الجزائرية خلال فترة الحزب الواحد فالمجتمع الذي يتحول لمؤسسته التشريعية إلى دولة يميل إليها أفرادها نفسانيا و طبيعيا في إطار ما يعرف بالشيء العام يكون امتلاكها كرغبتهم ذاتها في العشي فيها، فينجذبون إلى اشتهاء السلطة التي مركزها المؤسسة [2] فيكون الإختيار يستند فعلا على ثقافة المجتمع التي تتلقح دائما بالجديد، و لأن النظام السياسي ليس مضطرا لسد الفراغات بهذه المؤسسات ،فإنه يلجأ لتدبير الأمر بتسهيل الكيفية

[1] **مارسيل بريلو : علم السياسة- منشورات عويدات. بيروت 1983 ص 141 .**
[2] **مارسيل بريلو : علم السياسة- منشورات عويدات. بيروت 1983 ص142 .**

إلى ذلك عن طريق تحضير الوسائل و الأدوات اللازمة من صناديق الاقتراع و أعوان المكاتب و القيام بالمساعدة على الحملة الانتخابية في الآجال المحددة و صرف الأموال اللازمة لانجاح العملية التي تعود في أساسها إلى الشعب، لكن حالتنا بإقليمنا المحلي يتم بها إختيار الأشخاص على حساب الأحزاب، لأنهم يخضعون لانتماءات عشائرية و عائلية و هذا على حساب البرامج المحلية، لذلك نلاحظ أن أكثر من 90% من الأشخاص الذين تداولوا على رئاسة المجلس الشعبي البلدي هم ليسوا بمثقفين و لا بأشخاص ماهرين يحسنون عملية التسيير الإداري و السياسي و أكبر نجاح على هذا المستوى هو ظهور نتائج الانتخاب التي تعتبر في حقيقتها تتويجا لعائلة ساحقة العدد، و قد جاء في إحدى التعليقات الساخرة للصحافة الوطنية أن أحد أمير ولاية سيدي بلعباس و هو شخص أمي غريب الأطوار، هو ليس بقارئ و لا بفاهم لأمور مؤسسته و موضوع مجتمعه، لدرجة أنه عند كل جلسة يطلب ممن هو بجانبه أن يسجل إسمه و ما عليه هو إلا الإمضاء و يواصل صاحب هذا العمود قائلا : و بعد ما مضى و مضى صاحبها وجدناها خالية على عروشها... فكيف للدولة بهؤلاء أن تلعب دورا هاما من بين الأمم و بعضا من مسيريها أميون جهلاء لا يعملون و لا يعلمون غير " الخلى" حتى" خلاوها"[1] ، قد يكون هذا الشخص من دون شك ذو مكانة اجتماعية بانتمائه لعائلة تنتمي بدورها لأكبر قبيلة بالمنطقة، و تأكيدا لفرضية إعادة إنتاج الثقافة العائلية في مفهومها القبلي الحديث، فاللامفكر فيه خلال هذه العملية هو الكيفية التي يؤدي بها الحاكم مهامه بنجاح و ما يطغى عليها من اجراءات تقويمية لعملية مراقبة و تسيير و توجيه المجلس الشعبي البلدي و المجتمع المحلي ، لأن ذلك يبقى من الأمور الثانوية فمؤهلات الحاكم و قدراته على حل مشاكل مجتمعه ليست بالضرورة سببا لتزكيته و اختياره، و إن حدث و أن تولى شخصا الحكم في البلدية بهاته المواصفات، فإن حقيقة إختياره هي الجماعة التي تقف وراءه ، فالروح الجماعية في مجتمعاتنا تعد من بين أهم و أكثر العوامل التي تساهم بشكل مباشر في تفتيت

[1] **جريدة الرأي : العدد 710 يوم الأحد 27 أوت ,2000 ركن الطحطاحة .ص 05 .**

الروح الرأسمالية أو الفردية ، حيث تعمل على كبت منظومياتها لذلك يندمج الفرد و ينصهر و يذوب في جماعته و هذا ما لا يساعد على تفتح القرائح و المواهب الشخصية، و لا يظهر المجهود الفردي بكل مكوناته و يتحدد مجال نمو الشخصية في معالم مرسومة [1] فالمنتخبون لا يصرحون بإختياراتهم التي تتم في آخر لحظة داخل العازل، رغم أنه يتكلمون دائما عن النجاعة و المستوى و القدرات الفردية الخلاقة القادرة على تسيير شؤون الأمة ، إلا أن واقع حال الجماعات التي تتولى سدة الحكم تبين النوايا و الإنتماءات الثقافية ، لذلك فهم لا يحسنون تولي هذه المهام و قد كشفت فترة توقيف الآلات الإنتخابية عن إنتاج نماذجها بنماذج معينة وبنفس جديد و بقدرات كبيرة ، و يتعلق الأمر بالفترة التي تدخلت فيها الدولة بشكل مباشر، و هي حالة وطنية طارئة ذهبت إل إختيار ينبني على أسس مركزية لتمثيل البلدية سياسيا بأسم المندوبيات التنفيذية البلدية على غرار المندوبيات الخاصة التي عرفتها الجزائر في الفترة الممتدة من الإستقلال إلى غاية سنة 1967 ، و يرجع ذلك إلى الفراغ الكبير الذي تركته قوافل الأقدام السوداء في كل أماكن العمل الحساسة ، لذلك عمدت الدولة تعيين من يملكون مؤهلات لهذه المسؤولية، و يتصور أحد المبحوثين و هو ذو مستوى ثقافي عالي أنه : **لو أتيحت له الفرصة ستكون نظرته توفيقية قدر الإمكان على مستوى التوجيه و على مستوى التسيير، و خاصة ما تعلق بسلوك الشفافية في إتخاذ القرار بإختيار المواقف الصارمة و المناسبة دون التعصب للعشيرة أو المقربين في المجلس، لأن المواطن يتابع سلبيات الحاكم أكثر مما ينظر إلى إيجابياته** . أما الفترة الثانية لنفس الحدث فجاءت عقب الأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر و المتمثلة تحديدا في توقيف المسار الإنتخابي و مصادرة النشاط السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ، لذلك تعاقبت التعيينات في بلديتنا ممثلة في مندوبيات تمثل شخصيات منها صفة الرئيس وهي شخصية الإطار الإداري الكفء في الدولة، ماعدا شخصية واحدة مثلت مواطنا شابا

[1] **محمد العربي سعودي : مرجع سبق ذكره .ص 272.**

من المجتمع المحلي كان قدم ملفا للعمل و كحل لحالته الاجتماعية فوضته إدارة الدائرة لتقويض هذه المأمورية تحت وصايتها الغير معلنة، و بإنتهاء عهدة التعيينات للفترة المشار إليها، عادت الديمقراطية المحلية من جديد في شكل ثقافة سياسية مستدعية شروط الاندماج مع نظام التعددية ، الذي أعاد إنتاج شكلين للشخصية المحلية، التي تعبر بشكل واضح عن ذلك الصراع الاثني المحلي المتواصل على هذا النوع من المناصب، و تعتبر الحالتين عينة قياسية لشرح أطوار الممارسة سواء في النموذج الأول أو الثاني، حيث تعتبران نسقا واحدا لنفس الأسلوب رغم إختلاف المشرب السياسي و الانتماء الحزبي لكل منهما، حيث ينتمي الأول إلى التجمع الديمقراطي الجزائري الذي عرف نجاحا إعلاميا كبيرا في السنوات القليلة الماضية وحملة جرفت معها القوى الشعبية المتمثلة في هذه الأعراش التي تعتبر عاملا حاسما لا يمكن الاستغناء عنه، خاصة و أن صورة رأس القائمة الانتخابية المشار إليها هو أحد أعضاء القبيلة ذات الغلبة من حيث عدد الأصوات، بينما تنتمي الشخصية الثانية للعهدة الموالية إلى جبهة التحرير الوطني التي أعادت حاليا مكانتها مع حسن التعامل مع الانتماءات الاثنية باختيار عناصر ثانوية فاعلة من القبيلة القوية كأعضاء في قائمته ابتداءا من العنصر الثاني شريطة البحث عن كيفية تشتيت قوة و تضامن القبيلة بإيجاد اربعة أو خمسة قوائم أخرى لأحزاب أخرى يترأسها أعضاء من القبيلة ذات الغلبة و فسح المجال أمامهم على المنافسة.

و الملاحظة السوسيولوجية التي نسجلها بقوة في هذا المجال هي أن التقويم السلبي عادة لمختلف العهد ، لم يكن محفزا على أخذ هذه المسألة باهتمام كبير و يتجاوز العثرات السابقة، و رغم أن غالبية الناس من المنتخبين في إطار الراي العام يتفقون على فكرة أن الشخص الذي ينتمي إلى عائلتي لا يهمني بقدر أهمية الشخص الكفء الذي يجب أن يكون على هذا المستوى خاصة و أن الخصائص الآيلة إلى ذلك، هي موجودة على مستوى الخطاب المجتمعي و يقترحها أحد المبحوثين في الآتي : **مواصفات الحاكم هي: البعد عن التعصب لعشيرته – تجنب الأهواء الذاتية و تحقيق المآرب الشخصية و**

غايات المقربين من الأهل – البعد عن الاختلاس و الرشوة مع ضرورة خدمة الصالح العام. -الاحتكاك بالواقع و المواطنين من خلال استقبالهم اسبوعيا و معرفة الواقع الاجتماعي لاختيار المشاريع المناسبة لاحتياجات المجتمع.

- العدل في تقديم الاستفادات و توزيع المستحقات الاجتماعية . فمسألة تجسيد هذا الخطاب على مستوى الواقع لم تحدث تقريبا و لا لمرة واحدة و يرجع تفسير ذلك إلى العجز الكبير في تحديد الكفاءات أو عدم القدرة على التعبير خارج إطار الثقافة و قوة الولاء إليها، و هذا ما أدى حسب توضيح أحد الاداريين : **إلى فشل مسار البلدية و مرده أسباب مادية ، لأن الادارة تفتقر إلى المداخيل الكفيلة باسكات صوت المواطنين، اضافة إلى طبيعة الفرد و وعيه الثقافي و السياسي ، حيث أكدت الحقب التاريخية الماضية و من خلال الهزات الاجتماعية التي عرفها المجتمع انعدام الثقة بين الحاكم و المحكوم ، و لأن البلدية وحدة إدارية صغيرة، فإن نجاحها يحتاج إلى تصحيح العلاقة المفروضة بين الحاكم و المحكوم، و يحتاج الأمركذلك إلى تفسير و تعديل كثير من القوانين و المواد بغية اعادة الوشائج الى نصابها لتصحيح هذه العلاقة التي تعد الناس لنجاح السياسي و اساس ادراك المواطن لحقيقة وضعه الاجتماعي.** يشخص هدا التدخل جانبا من جوانب التمثيل و يكفينا لكي نعودلجمبع حالاته ان نعود الى هدين النمودجين على التوالي في فترة التعددية الثانية من اجل الوقوف على المحك الاجتماعي لسلوكهما السياسي، فالاول أي الممثل لحزب التجمع الديمقراطي الجزائري، و الذي لم يفاجئنا انتخابه في المحليات ،نظرا للانتمائه لاكبر قبيلة و عائلة على مستوى بلدية عين

البرد و هي من بين القبائل الثلاثة الموجودة تمثلت عهدته بحملة كبيرة من المشاكل مع المواطنين و مسيري الادارة العامة كرئيس الدائرة و حتى الولاية عبر التقارير المتبادلة بينهما ، اضافة الى القضايا التى عرضت على المحاكم و كان طرفا اوليا فيها دون ان ننسى محاولات اعضاء المجلس الشعبي البلدي سحب الثقة لمرات متعددة منه كرئيس للمجلس ، و حتى نكون اجرائيين تكفينا جربدة الراي لبوم الاربعاء 23 جوان 1999 في عددها رقم 348 شهادة على الممارسة التفصيلية للسلوك الساسي لهده الشخصية المحلية بعد ان قام فريق صحفي بتحقيق حول تلك الضجة الاجتماعية بعين البرد و المتعلقة بالسكنات الاجتماعية و بطريقة توزيعها، وقد وضع على الصفحة رقم 09 تحديدا صورة امراة عجوز تسكن باحد الاكواخ القديمة و هو بقايا بناية استعمارية تحت سقف بال تكسوه الوان العلم الجزائري و تمثل هده العجوز المرشح الاول المؤهل باستحقاق للاستفادة من هذه السكنات، لكنها و رغم مرور السنين و سقوط جدران بيتها المهجور اليوم بعد موتها لم تستفد، و قد ورد التحقيق بالعناوين العريضة التالية : – صراع بين "المير" و "رئيس الدائرة" .– احباب "المير" هم المستفيدون. – لجنة التوزيع غير شرعية.– "رئيس الدائرة سبب كل البلاوي". وقد تزامن برمجة توزيع السكنات بالاحتفالات السابعة و الثلاثون بعيد الاستقلال التي ابت السلطات المحلية لولاية سيدي بلعباس الا أن تحييها بعين البرد، لان تفجير الوضع كان بايام قليلة قبل الخامس جويلية من سنة 1999 مباشرة بعد اعلان قائمة المستفيدين و الكشف عنها و المقدر عددها بثمانية و ثمانون سكنا و تجلى ذلك في الشجار بين جمع كبير من المواطنين و اعضاء المجلس الشعبي البلدي الذين يرون بان هناك اختراقا كبيرا لحقوقهم من قبل "المير" و طريقة توزيعه للسكنات في الوقت الدي ارجع فيه هو مسؤولية ذلك الى رئيس الدائرة الذي وصفه بالمحرض الاساسي لهاته الحملة التي يقودها ضده من اجل تنحيته، وقد التقت لجنة التحقيق الصحفية برجل زاد سنه عن الخمسة و الاربعين سنة مقدما اليها رسالة يطلب فيها انه اذا لم يعد النظر في هذا التقسيم الغير العادل فانه سينتحر، لأنه لم يتزوج بعد، و كان قدم ملفا يستوفي جميع الشروط المنصوص عليها، وقد اقصته لجنة

التوزيع لاعتباره خمارا فاسقا و مقابل ذلك يؤكد المواطنون : بأن المستفيدين في غالبيتهم هم من احباب و عائلة "المير" ، لان اللجنة كانت تضم خاله ممثل المجاهدين و ابنتي خالته العضوان بالمجلس الشعبي البلدي ، الدي استفاد احدهما مباشرة من مسكن اجتماعي، اضافة الى استفادة عضو اخر باللجنة و هو ممثل فئة ابناء الشهداء،و هذا ما جعل الامين العام يقف ضد هذه الممارسة بشدة كبيرة مشيرا الى المادة 45 من قانون البلدية والتى تنص صراحة، بأن كل المداولات تصبح باطلة اذا ما شارك في إتخاذها اعضاء من المجلس لهم مصلحة شخصية في القضية المطروحة ، او كانوا وكلاء عليها ، و مازاد الطين بلة إضافة إلى الصفة الغير شرعية للجنة التوزيع، حالة التذمر عند خمسة أعضاء من المجلس الشعبي البلدي الذين سحبوا الثقة مرتين من رئيسهم، لكنهم فشلوا نظرا لتماطل السلطات بولاية سيدي بلعباس في تحقيق مطلبهم، و قد بين ممثل الأفالان ، أنه بعد تعيين لجنة للتقسيم بتاريخ 20 سبتمبر 1998 كما توضحه الوثائق، فإن" المير" و بطريقة تعسفية أقصاها و شكل لجنة أخرى بتاريخ 12 جوان 1999 تتكون من مقربيه المذكورين آنفا، و رغم عدم اعتراف رئيس الدائرة بها، إلا أن اللجنة الثانية واصلت عملها دون أن تأبه بأحد، و هذا من بين الأسباب الرئيسية للصراع بين "المير" و "رئيس الدائرة"، و قبل أن تنتقل إلى النموذج الثاني لعينة المشاركة و التمثيل السياسي نعرج مرة أخرى على ميدان البحث الذي خلص عناصره إلى أن البلدية حسب قول أحدهم **هي مجموعة من المستخدمين في مختلف المصالح حسب المكاتب التي يلفيها المواطن بين أروقتها مع اختصاص كل مكتب بفرع من فروع الاهتمامات الادارية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، إلا أن الظروف التي تخضع لها مثل المناسبات السياسية كإجراء الانتخابات أو الاجتماعية كتوزيع السكنات و تشكيل الخلايا و لجان التحقيق تعرف شكلا فوضويا في تعيين المستخدمين فهي تضطر وهي هيئة سياسية على مستوى**

محدد إلى انتقاء أشخاص آخرين -ذوو صيت مسموع- من أبناء المجتمع لإدماجهم في تحقيق هذه المهمة الاجتماعية ،أما أعضاء المجلس الشعبي البلدي فان المواطن البسيط يجهل كلية مهامهم الإدارية والسياسية باستثناء رئيس البلدية، كذلك يبقى في تقديري أن مردودية البلدية هي نسبية بالنظر لما تعرفه الحياة العامة من حركة سريعة تحتم عليها النظر إلى مصالحها ومكاتبها بغية إيجاد حلول ناجعة كفيلة بجعلها مواكبة لهذا التغير السريع.

أما فيما يتعلق برد رئيس المجلس الشعبي البلدي للجنة التحقيق فإنه عبر قائلا: بأنني جد مرتاح لطريقة توزيع السكنات، خاصة وأنه أقصى أخاه وابن عمه من هذا التقسيم، وأن سبب كل المشاكل هو رئيس الدائرة الذي يحاول التدخل في كل كبيرة وصغيرة توجد بالبلدية، فقد سبق له وأن وزع 20 مسكنا و 10 أكشاك بطريقة شخصية، وعندما وجد مواجهة قانونية من قبلنا كمسؤولين مباشرين على المجلس، بدأ ينزع إلى خلق كل أنواع المشاكل للمجلس البلدي وعلى رأس أعضائه الرئيس ، وذلك بتحريض المواطنين ضده والأعضاء بسحب الثقة منه لسبب وحيد وهو زرع سياسة فرق تسد من أجل أن يخلوا له الجو لممارسة ما يريد ممارسته من أغراض تخدم بالدرجة الأولى أغراضه الشخصية، ويبقى في كل ذلك المواطن المتضرر الأول الذي يدفع فاتورة هذه الصراعات والأنانية التي يتحلى بها مسؤولون على المستوى المحلي، لذلك سبق وأن ذكرنا أن هؤلاء المحقورين من المواطنين لا يستخلصون الدروس والعبر من مثل هذه الممارسات خاصة، وأنهم وافقوا بإجماع سياسي وقبلي كبير على الشخصية السياسية الثانية الموالية للعهدة الأولى وتتمثل في ممثل عن حزب جبهة التحرير الوطني الذي يفوق نضاله مع تنسيقية قسمة نفس الحزب التي عمل بها أكثر ثلاثين سنة وهو من القبيلة الثانية الأكثر شعبية والأقل عددا، حيث أحسن استغلال فرصة تواجد أعضاء آخرين بأحزاب أخرى في تنافس بينهم في

الوقت الذي ينتمي فيه هؤلاء للقبيلة رقم واحد من حيث عدد الناخبين، وما يميز سلوكه السياسي وممارسته أنها استمرارية للنسق السابق ودون الدخول في تفاصيل ذلك لوقائع عجيبة ومتنوعة يكفينا في هذا المقام، أن نعود إلى طرح التساؤل المتعلق بالطريق الرئيسي للمدينة والذي يبلغ طوله ثلاثة كيلومترات، حيث بدأت الأشغال به منذ أكثر من سنة بتنحية التزفيت القديم الذي لم يكن فاسدا البتة ومحاولة إعادة تغطيته ببساط جديد وعلى الطريقة الحديثة في شق الطرقات، فكانت بداية الأشغال بحفر ما يزيد عن الخمسين سنتيما لعمق للأرض **لأكثر من نصف الطريق وسط كل الأخطار الناجمة عن مثل هذه الأعمال من غبار في الصيف وأوحال في الشتاء، وعندما اختتمت الأشغال التي مست نصف الطريق فقط بينما بقي الجزء الأول جد متدني عن النصف الثاني،** ورغم ذلك فإن المبحوثين حول تعليقهم عن مردودية البلدية نجد البعض منهم يقول: **الهياكل الاجتماعية تظل ناقصة في نظر المواطن رغم الميزانية التي أصبحت تتلقاها اليوم البلدية من أجل استحداث مشاريعها الاجتماعية والاقتصادية، وبتعاقب السنين وتداول رؤساء البلدية عليها ،فإن قراءتنا التقليدية على تفاوت بين بينهم تبعا لما خلفه كل رئيس بعد انتهاء عهدته، وهذا ما يوطد إنعدام الثقة بين المسؤول والمواطن كما نجد فوضى في تسيير المشاريع بالنظر إلى الأولويات والكماليات،** ويرى البعض الآخر أنه لنجاحها: **لا بد من اعتمادها قانونها الإداري، الذي يعرفه نسقا بينا في تسييره، أما الحكام الذين يتداولون تسيير دواليبها فهم متفاوتون في وعيهم السياسي وفي الثقافة والمستوى وحسن التدبير والتسيير، إضافة إلى أن نجاحها مرهون بالموارد المالية التي هي المصدر**

الأساسي لإقامة المشاريع التي تكون محل الرضى من قبل المواطن وهي مصدر الراحة أو النقمة من طرفه على هذا النظام وحتى هذا المصدر يستدعي وجود مورد آخر سابق له وهو المورد البشري -الفعال القادر على ضبط التسيير وتحقيق الأهداف، إننا نرد في الأخير كل ما توصلنا إليه من مبحوثينا من خلال المقابلات إلى هضمهم للتجارب التي مروا بها والمتعلقة بالتمثيل السياسي ، رغم أن مجتمعنا رفض سمة الشخص الطبيعي الذي يجب أن يكون خلف مؤسسة التاج بوزن إجتماعي متغير وموقف ظاهر خلف مجلس يقوم على أساس الرأي العام، ونجد فيه الصورة الحقيقية والمشاغل الحميمية والايرادات العميقة في آن واحد للبلاد الشرعية وللبلاد الحقيقية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

إن الجزائر بمؤسساتها المختلفة المركزية و المحلية و بآليات حركيتها الادارية و السياسية التي كانت تنشط مجالات الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية على جميع المستويات، لم تكن تحضى بكامل التقدير المؤسساتي رغم اتضاح هويتها و بروز معالمها في الشعب و الاقليم و الحدود، لأنها لم تتفتح بما فيه الكفاية مع الأنظمة الحديثة و مع مؤهلات و قدرات مواطنيها الذين حبستهم بما تغلغل فيهم من ارستقراطية حاكمة احسنت استعمال جميع قوى الإكراه دون أن تترك لهم مجال التعبير في المشاركة الجماهرية الواسعة لدواليب الادارة و الحكم، خاصة و أن التاريخ الجزائري قد سجل بحروف من ذهب المساهمات الشعبية في المقاومة الثورية التي يعترف بها كل العالم و شرعن شعبوية مؤسسات الدولة من خلال هذا الشعب.

إن جل التساؤلات التي نطرحها اليوم يدور صداها حول انشغالات المواطنين وحول تصوارتهم فيما يتعلق بالمساهمة المؤسساتية التي تخدم طموحاتهم خاصة و أنهم هلى أهبة مستمرة و استعداد للتعاون المدني الذي يساهم في اثراء الثقافة المحلية، التي بامكانها في هذه الحالة فتح الافاق أمام الجميع، لذلك كانت اطلالتها الميدانية منصبة خاصة على الاجراءات العملية بين جميع المتعاملين لمؤسسة البلدية سواء كانوا مستخدمين بمصالح الادارة أو مواطنين أو هيئة منتخبة لها السلطة المطلقة للقرار و كانت عملية البحث من جهة أخرى مركزة في دور القوانين وفهم خباياها و الايديولوجية الكامنة وراءها، أما مدى نشاط البلدية من خلال الممارسة السياسية المحلية فقسناه إضافة إلى ذلك من خلال الوجه الحقيقي للتنمية التي وجدنا حولها أراء مختلفة رغم ما تشخصه من واقع جديد ، فهي تصب في ذلك الانبعاث الجديد و الحيوي للحياة التنموية سواء تعلق الأمر بإصلاح الطرقات أو تقديم مشاريع سكنية جديدة أو بناء هياكل البنية التحية و التكثيف منها لتقوية أركان المجتمع المحلي، و لا يختلف الجميع في أن كوامن هذا الانبعاث مرجعيته واحدة و وحيدة و هي القدرة الطاقوية و غلائها في السوق العالمي و انعكاساتها النسبية على التنمية الوطنية بشكل عام و التنمية المحلية بشكل خاص.

و للتحكم في التدابير التي تتم بموجبها عملية ركزنا فهمنا على ثقافة الشخصية الحاكمة و هويتها المحلية التي تشحن في غالب الأحيان الاجراءات العملية التي قد تتلاءم مع وسطه الاجتماعي رغم أن القانون يخول صلاحيات القرار لهذه الفئة المدعمة قضائيا و دستوريا، فالنظام السياسي للدولة يصيغ قوانين تخدمها و الناخبون ينتقونها وفق نفس الاطار فتكون بهذه الكيفية هذه الهيأة على استعداد لتسيير دواليب هذه التنمية، و نظرا لاختلاف المشارب الثقافية و الأصول الاجتماعية لهؤلاء تختلف نتائج العمل المحلي، و تفاديا منا للمغالطة التي مفادها أن التنمية الصحيحة هي النشاط السياسي الصحيح ، فبها أو بإنعدامها هناك شكل من أشكال الممارسة و ما كان يهمنا في كل هذا المسعى هو محاولة كشف الغطاء عن نوع التسيير المحلي بالمرور تدريجيا على مختلف المراحل و الوقوف على حالات معينة كعينات تمثيلية .

فإذا رجعنا إلى الوراء و إلى تاريخ انتخاب أول مجلس بلدي تحديدا و إلى غاية اليوم نجد أن العلاقة العملية بين المنتخب و المستخدم الاداري خاصة فئة أعوان الإدارة المصلحة الحالة المدنية لم يتغير أبدا، فهي جد متدنية لأنها كمكانة إجتماعية لفئة عمالية جد مهمة تقوم بدور الوسيط القانوني بين القانون و الحاكم المحلي و حتى المركزي و بين المواطن، فهي فعلا انعكاسا للنظام، إن أصحابها أي العمال أو المستخدمين على وعي كبير بذلك، فهم يرون أنه من المفروض أن تكون لهم مكان خاصة و تمثيلية فعلية للدولة على الأقل فيما يتعلق بالهندام المحترم و الموحد لجميع أعضاء هذه الشريحة مثلما هو جار عليه الشأن في بعض المؤسسات الخاصة الثقافية منها و الاقتصادية و حتى السياسية، إضافة إلى ذلك من المفروض أن تلقى هذه المصلحة كحالة قانونية و خدماتية كامل العناية خاصة و أنها في ظروف معينة و مناسبات محددة من السنة تدخل في اتصال متواصل و مباشر مع مختلف الفئات المجتمعية ، خاصة إذا تعلق الأمر بالدخول الاجتماعي في كل سنة، فهم يجدون صعوبات جمة و مواجهات كلامية ساخنة حسب ثقافة المواطنين الذين يئسوا من طريقة معاملتهم عند استلامهم لوثائقهم الشخصية من حيث التأخر في اعداد و تحضير هذه المستلزمات أو مطالبتهم بوثائق أخرى من أجل الحصول على وثائق معينة كبطاقة الأقامة عبر وصل الغاز و الكهرباء أو ملف

بطاقة التعريف الوطنية الذي يستعملها بعض الشباب نظرا ليأسهم و لتصورهم السلبي لبلدهم عبر هذه المؤسسة، و لأنها حسب نظرهم لا تليق بمقام المواطن و المجتمع المدني فإن البعض منهم يسيئ لها و لنفسه و لبلده حيث يستعملها كأداة للجلوس خاصة و أنها كبيرة الحجم و هي مطوية إلى جزئين، نفس الشئ ينطبق على كل الوثائق الأخرى فالأهمال الذي لحق بهذه المصلحة، يعود بالدرجة الأولى إلى الإهمال الكبير الذي لقيه علما بأنها الأساس المتين للبلدية، و لأنها تقوم بدور الوسيط كما ذكرنا فهي شبيهة إلى حد ما بمؤسسة الدائرة التي تنسق محليا بين البلدية و الولاية لأنهما كجماعات محلية يستوفيان حق المنتخبين في كلا الهيأتين. و رغم أهميتها كما يقول أصحابها فهي إلى اليوم لم ترق إلى المستوى المطلوب منها من خلال نقطتين أساسيتين تتمثل الأولى في :

أولا : رغم أهميتها و صعوبة المعلومات الدقيقة الخاصة بالأشخاص و الممتلكات و المتابعة الشخصية لحياة مواطنيها و مكان إقامتهم و الاتصال بهم بالاعلان المباشر للمشاريع المحلية و الاوضاع الوطنية، إلا أنها لم تستفد إلى يومنا هذا من إلحاقها بشبكة معلوماتية تختزن دقائق هذه المعطيات و تسهل عملية إنجازها و تقديمها في أوقات قياسية و بصفة متقنة للغاية.

و حول هاته النقطة بالذات يرى أصحاب هذه المصلحة أنهم جد متأخرون عن الوضع الراهن، فهم يقولون أننا في سنة 2007 ولم نستفد بعد من هذه المزية التي من المفروض أنها إن وجدت للخدمة توجد من أجل أن تكون متصلة بالشبكة الوطنية حتى يتسنى للمواطن في أي مكان كان و في أي وقت شاء أن يستقي حقوقه بطريقة متقنة وسريعة لأن متطلبات الوقت الراهن في القطاعات الأخرى أنشأته على ذلك.

ثانيا : رغم أهميتها و وجوب تكوين أصحابها تكوينا جيدا من أجل حسن التحاور مع المواطن إلا أن التخصصات الموجودة بهذه المصلحة المتمثلة في عون مكتب أو عون إداري أو معاون أو مساعد هي من صلاحية أصحابها من أيامهم الأولى لإمضائهم عقود تشغيلهم و إلى غاية خروجهم على المعاش، فهم لا يستفيدون كغيرهم من مستخدمي المصالح الأخرى من تربصات و لا حتى من أيام تكوينية لرفع مستوياتهم و

من جهة أخرى لا يتدخل الأمين العام بتسيير أمور هؤلاء المهنية بأن يفسح لهم تداوليا فرصة ممارسة التخصصات الادارية الأخرى بمصالح البلدية من أجل كسب خبرة أكبر و معرفة بالإدارة ، و هذا دليل سوسيولوجي صارخ على أن الممارسة السياسية تتركز في جوانب أخرى لدرجة الإفراط على حساب هذه المأمورية الحساسة ، و قيل أن نرجع إلى تحليل و توسيع أسباب ذلك، نواصل التكلم عن هذه التركيبة على لسان أصحابها الذين يرون أن عنصر النساء لا يصلح البتة لهذا النوع من التخصص بالادارة ،لأنهن نتيجة لرتابة العمل فهم طول الوقت يتحدثن عن أحاديث البيت و كيفية تأدية واجباتهم به و كيف تحضر الأصناف و الأطباق المختلفة للمأكولات و الحلويات، إضافة إلى ذلك فإن التشريع أعطاهن حق الأمومة و حق تربية أولادهن في الرضاعة إضافة إلى حالات بيولوجية أخرى تحد من تواجدهن مركزات بعملهن ،لكل هاته الأسباب فهن لا يصلحن لهذا النوع من العمل، فهؤلاء المستخدمين لا يختلفون في نظرتهم و ثقافتهم و تعاملهم بالبلدية مع المواطنين لأنهم امتدادا لهم و لأنهم لا يثبتون ذواتهم مهنيا بشكل مريح، رغم أن الإمكانية لذلك متوفرة و ربما توجد بيد الهيأة الحاكمة، فالعون هو بذلك مواطن و وجد آخر مغلوب على أمره يعيش أحوالا مزرية لا تستطيع البلدية أن تفكها، حيث بدل أن تكون إهتماماته و اتصاله بالبلدية دعما مهنيا في سيرورة الشؤون العامة، لذلك تمثل لهم هذه الاهتمامات إشكالا كبيرا يعقد ديناميكية هذا الجهاز.

و مثلما ذكرنا سابقا رغم أن المواطن على أهبة و استعداد كبير لتقديم خدماته لبلديته و لوطنه ، فإنه لا يستطيع لذلك فعلا ، لأنه يرى الممارسات البيروقراطية أمام أعينه و لا يتلقى خدمات في المستوى اضافة إلى ذلك ، هل توفر له وسائل الإعلام التنشئة الضرورية لذلك، و هل تقدم له المعلومات الصحيحة المتعلقة بشؤون إقليمه المحلية و التي لها علاقة مباشرة بانشغالاته، فالأخبار المقدمة بالتلفزيون تبدأ عناوينها الرئيسية بالشؤون السياسية المركزية المتعلقة بالرئيس و الحكومة، فيجد بذلك نفسه غريبا عن أحواله الذاتية و يعتقد أحد المبحوثين أن العهدة الحالية بمجلس الشعبي البلدي خرجت ظرفيا عن القاعدة المحلية التي تنتج نموذجا معينا يخضع لغلبة الفئة الأكثر للقبيلة الأكبر ، و يعود ذلك إلى العودة القوية لحزب جبهة التحرير الوطني عبر

التلفزيزن خاصة عن طريق رئيس الجمهورية ربما من أجل الوقوف أمام الأحزاب الأخرى لأسباب سياسية يعاد انتاجها محليا ، خاصة منها حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي استغله بعض الانتهازيون حسب المركزية، لذلك كان لأول مرة في تاريخ بلديتنا منتخبا من انتماء محلي قوي لكنه دائما ثانويا لقلة أفراده، و يعود السبب بالدرجة الأولى إلى ما ذكرناه، ثم إلى قدرة هذا الحاكم على الممارسة النضالية التي باشرها مع الحزب لأكثر من عشرين سنة و كمنسق بقسمته سبق له و أن شارك في عدة انتخابات محلية و وطنية ثم كان له ما أراد بعد أربعين سنة من الممارسة التسييرية التي كان يتداول عليها فقط عناصر من قبيلة أولاد علي التي أنقسم منتخبوها إلى فئتين أو إلى قائمتين اختياريين و هذا ما إستغله الحاكم و خدم مشروعه به.

أما فيما يتعلق بالوجه الجديد و حركة الانبعاث الاقتصادي و الثقافي التي تبرز بشكل ما من الأشكال، فإن مردها للإحتياطي النقدي الكبير بخزينة الدولة، و قد غاب هذا النوع من التنمية بشكل كبير في التسعينات نتيجة لتدني القيمة المالية للبترول مقارنة بأسعاره اليوم و نتيجة للوضعية التي استدعت الانفاق على مشروع الأمن الوطني، لذلك فالأوضاع اليوم تدعو المتسابقين على الانتخابات لإختيار من هم أقل شأنا في الحياة الإجتماعية و أكثر أمنية من أجل رئاستهم ،ولعل أهم ملاحظة في هذا الشأن والتي تحرك آلة الحياة السياسية هي الأجرة التي يتلقاها هؤلاء أثناء مهامهم فالمير إذا كانت أجرته 10.000 دج قبل التحاقه بالمجلس تبقى كما هي، و إذا كانت أقل من ذلك فإنها تتم الإضافة إليها إلى أن تصل إلى 15.000 دج أما النواب و الأعضاء فهم يتلقون أجرا إضافيا إلى أجورهم الأصلية و الذي يصل إلى 2400 دج و إلى 800 دج عن حضورهم لجلسة خاصة بالمداولات، فالقاعدة القانونية لشبكة الأجور الخاصة بهم تدفعهم إلى التفكير في مبالغ أكثر، خاصة و أنهم يشرفون على تسيير المشاريع المحلية و التي تقدر بملايين الدينارات فمنهم من يشتري رفع الأيادي من قبل النواب من أجل تأكيد أخذ القرار في تسليم عقد المشروع لمن يقدم مبلغا ماليا مقابل استفادته من ذلك خارج إطار القانون و العقد المذكور.

إن التمثيل السياسي الذي تقدمه البلدية عن طريق هؤلاء المسؤولين هو لإعطاء صورة حقيقية للدولة شريطة أن تسترجع قيمتها بتقديم خدماتها بشكل منطقي متعارف عليه أي بالتخلص من عقدة الميل إلى حزب معين أو فئة اجتماعية من المواطنين دون الأخرى أو إقصاء الجميع من أجل المصلحة الخاصة ،لأن ذلك سيكون على حساب الدولة، و لأن الفعل السياسي الذي ينجرعنه رفض القيام بإجراءات تطبيق القانون من قبل هؤلاء المنتخبين قد يضر بالشخص و الحزب و الشعب.

فتجليات العمل البلدي الذي يبرز في القضاء على البناءات الفوضوية و متابعة كل شخص يمس بالشئ العام و إحترام قوانين البناء و النظافة و غيرها من شأنه أن يعيد للبلدية هيبتها و مصداقيتها و بذلك أو بعدمه ،فالبلدية من صلاحياتها الأهتمام بأمن المواطن و الأملاك العامة و الخاصة بممارسة سلطة الضبط الإداري و ممارسة صلاحية المرفق العام و متابعة شكاوي و منازعات المواطن.

إن دراسة واقع بلديتنا جعلنا نقف على حقائق المراحل و النتائج التي تشربت فيها القوى الاجتماعية الوضع على مستوى الاختيار و إندرجت الثقافة السياسية في ممارسة الطقوس و الولاءات، لذلك وجدنا أنه من بين من وصل إلى سدة الحكم المحلي ، هم أولا من فوضتهم شريحة المجتمع الكبيرة التي لها منطقها و ثقافتها، لذلك قد نجد من بينهم من هم أكثر وزنا شعبيا، رغم أنهم لا يمتلكون ثقافة واسعة ولا دراية بأمور التسيير.

فالوزن الشعبي هو الميزة المتعلقة بالمجتمع المدني و هو المأخذ الذي تنتقد من خلاله الديمقراطية التي يصل باسمها من يمثل وزنا جماهيريا حقيقيا لاعتباره مخلصا أو من عائلة متميزة و شريفة دون معرفة ما إذا كان واعيا بأمور التسيير أولا، و نؤكد هنا أن مواجهة المواطنين و حل مشاكلهم ليس أمرا هينا بل يتطلب معرفة و علما و منهجا و تواضعا و استشارة، و هذا ما لاينعكس البتة على واقع بلديتنا التي أصبحت صرحا حقيقيا لوصول من هم أكثر الناس شعبية و عروشية و إخلاصا و أخلاقا بدلا من أولائك الذين يمتلكون المعرفة الحقيقية لوظيفة البلدية و كيفية معالجة أحوالها.

فمجال العمل السياسي عندنا تحده التقاطعات الاجتماعية بين الفئات العشائرية المحلية التي تشكل النسيج المجتمعي الذي عبر عنه أحد أقدم منسقي قسمة عين البرد بقوله: إن التمثيل السياسي هو بين الثلاثي و الآخر حينما عبر عنها باللغة الفرنسية بقوله : il ya le trio et les autres فهو بذلك يراهن على المنافسة بين القبائل الثلاثة الموجودة في البلدية و التي تقدم كل منها ممثلا عنها تدافع عنه في الانتخاب.

و أن طبيعة العلاقات الاجتماعية الفوق قبلية هي التي تحدد مكانة هذا الآخر في الإدلاء بصوته لممثله سواء لخصوصياته الشخصية أو لطبيعة المكانة و العلاقة الاجتماعية التي أصبح يمثلها وسط هذا المجال الجديد و اذا أعتبرنا أن أول من انتخب لأول مرة على رأس المجلس الشعبي البلدي في سنة 1967 هو من خارج البلدية والقبائل المتصارعة ، اننا نجده بعد التحريات من انتاج و تزكية قبيلة أولاد علي له لقدرته على اقناع اعيانها بأنه سيمثلهم في كل الحالات وثانيا أن هذه القبيلة لم تكن على استعداد لدخول هذه المجالس نظرا لانعدام أشخاص في مستوى المشاركة البلدية منها خاصة و أن حركيتها كانت بين أعضاء جماعة الدوار و شيخ القبيلة، و يبقى بذلك تعليق أول منتخب لأول مجلس بلدي الذي تكررت عهدته ثلاثة مرات متتالية الى غاية 1979 حينما كان يصرح قبيل اعلان النتائج، بأن الفصل فيها سيكون بارزا حينما تصل صناديق الاقتراع، بعد العملية الانتخابية مما كان يسميه ب la chine populaire أو الصين الشعبية أي قبيلة أو قرية أولاد علي التي كانت تزكيه ، الى أن أعدت هذه القبيلة أجيالا لها قابلة للمشاركة السياسية منذ 1979 والى غاية العهدة الماضية في سنة 2002، فالمعاينة الواقعية هي تأكيد سوسيولوجي آخر يوضح أن الممارسة السياسية القاعدية تبقى بين تأطير القانون المركزي و تفاعلات انساق الثقافة الشعبية في تثاقف متواصل، ولم يستثن هذا المنطق فترة التعددية الحزبية الأولى التي أنتجت حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ الذي قدم تشكيلة بارزة بنفس الانتماء المذكور و الذي بلغ نسبة كبيرة في الانتخابات المحلية، لا تختلف عن النسبة الوطنية حيث بلغ عدد اعضائها السبعة أعضاء من بين العشرة، و حاول هذا المجلس أن ينفرد بصيغة سياسية جديدة ،خاصة و أن الشحنة العدائية للنظام حركت هذه الفئة التي كانت تبدو أنها سيكون لها شأنا كبيرا لكن العارفين بهذه المسائل سواء

من مختصين أو محللين أكدوا أن هذا الفعل ما هو الا رد فعل آني ، سنعود بعده الى ماهو ادهى و أمر، وبعد التوفيق الاضطراري للمسار الانتخابي التعددي الأول، كانت فترة التعيينات منافية و مفندة لحقيقة الانتاج العشائري المحلي، ففي غياب هذا النموذج تدخلت الدولة مباشرة لسد الفراغ باشراك أعوانها في هذه المأمورية، فكان من بين وقع عليهم الاختيار بالتعيين رئسين لدائرة عين البرد على التوالي، و بعض الاطارات المحلية و شاب عاطل و قد حتمت الظروف أمام هؤلاء العمل في ظل الولاء دون شروط و بعودة الأحوال الانتخابية المحلية الى الممارسة من جديد في اطار التعددية الثانية عاودنا الرجوع للنمطية النموذجية الأولى، و التي تنبني عل تضامن أفراد القبيلة لاختيار من يمثلهم ،فهل تندرج مساعي هذا الممثل المحلي في اطار ما يخدم من أختاروه و أنتقوه من بين كل الممثلين و تكفينا آخر حالة لشخصيته قبلية قبل العهدة الحالية مثالا للجواب على ذلك، فكلما خضعت النتائج لهذا المنطق يلتف بعض الاقارب من رئيسهم لمطالبته ببعض المزيات الخاصة ،و هو ما حدث لهذا النموذج المذكور عندما انتظرت عناصر قبيلته طويلا حقها من السكنات الاجتماعية التي كان من وراء توزيعها دون أن تستفيد عناصرها بالشكل التي كانت تنتظره منه ،فرغم أن التلاعبات السياسية ليست ملكا للدولة وحدها وتتحكم فيها دون تداخل وظائف الأجزاء المحلية أي المجتمعات العائلية أو المهنية أو الدينية فإن هاته البنى لا تختزل الدولة، لأن قواعد الفعل السياسي المحلي هي القانون المؤطر والثقافة التي تتجلى في تضامن عناصرها و المصلحة الشخصية التي ينفرد بها هؤلاء لشعورهم بقوة قرارهم و سلطتهم التي تخترق حتى القانون، لذلك يمكننا أن نقول بأن المجتمع المحلي و السلطة التي تمثله و الكيفية التي تم بها اختيار الممثلين يقودنا الى التكلم عن الوجود السياسي الذي يظهر عند جمهور المنتخبين الذين يختفون بمجرد إنتهاء مهمتهم الوظيفية، و قد يظهرون اذا ما أستفادوا أو شاركوا بشكل ما من الاشكال في صياغة العقل السياسي المحلي الذي غالبا ما يستولي عليه الحاكم لوحده بتسخيره لأغراضه السياسية الشخصية، فهو يضع نصب عينيه أهدافه و في سبيل تحقيقها و الوصول الى ما كان يسعى اليه، فانه لا يستحق هؤلاء المنتخبين و لا يخدمهم بقدر ما يخدم نفسه، فتكون بذلك البلدية رهينة ممارسات حزبية شعبوية سطحية لا

يعرف رئيسها كيفية التسيير، الا أن الجانب السياسي في كل ذلك وبشكل ديمقراطي صحيح هو انتماء للفئة التي إختارها المنتخبون، لذلك قد لا يهتم باصلاح العيوب و لا المحاسن و لا بادخال مفاهيم وتقنيات عمل جديدة ،و ان ما يبدو من تنمية و انبعاث على هذا المستوى هو جزء بسيط جدا من أموال طائلة أنفقت في سبيل انجاز مشاريع كبيرة و هذا فقط ، لأن البلدية أصبحت عرضة للتلاعبات و اللاستقرار و النهب و اللامبالاة .

البيبليوغرافيا

دليل المقابلة :

الحالة الاجتماعية:

السن :.....

المهنة : .....

المستوى التعليمي :.....

السكن : .....

الجنس :.....

I – البلدية كوحدة بنيوية :

– ما هو تقويمك العام للنظام الاداري للبلدية :

– هل يمثل الطاقم الإداري الحالي كتلة واحدة وظيفية للبلدية من حيث الإنسجام و التكامل سواء عند فئة المستخدمين أو عند أعضاء المجلس البلدي؟ مع الشرح.

– هل أنت راض على مسار البلدية من حيث المردودية على المستوى الإداري.

– هل أنت راض على مسار البلدية من حيث المردودية أو التنمية التي هي انعكاسا لأسلوب التسيير السياسي.

بين كيف و لماذا؟ و في الحالتين.

– هل يعود نجاح البلدية لقوة قانونها الإداري و حسن تدبره أم لقدرة الحاكم على تسيير دواليبها؟

– تعتبر الموارد المالية و البشرية أساس التنظيم البلدي السليم كيف ذلك؟

– هل توصلت البلدية إلى تحقيق الطموحات المدنية و الحضرية لمواطنيها.

– للثقافة المدنية دور كبير في الرباط الاجتماعي بين المواطن و الجماعات المحلية هل يتجلى ذلك فعلا في حالة بلديتنا؟

– حسب رأيك هل يحمل مواطنو البلدية نفس الرؤية التي تعرفها أنت في البلدية.

– كيف تنظر إلى الدور الذي يجب أن يلعبه مواطنو البلدية من أجل التنمية و الازدهار؟

ككل بلدية هناك ازدواجية في التسيير، الإداري من جهة عبر الخواتم و الخدمات و القرارات و السياسي عبر المواقف و السلوكات.

كيف يمكنكم تبيان ذلك.

– كيف تنظرون إلى العلاقة بين مختلف الهيئات المحلية، البلدية،دائرة، ولاية؟

– تقويمكم للبلدية من حيث النجاح و الفشل في تأدية مهامها ترجعه إلى القانون الأساسي أم إلى اعضاء المجلس و قراراتهم أم إلى الثقافة السياسية المحلية أم إلى ماذا.

II الفعل السياسي :

– إذا كانت النزعة القبلية من أسباب اختيار الشخصية الحاكمة فهل لذلك انعكاسا على الممارسة.

– هل هناك فصل أم تواصل بين ذلك الفعل التضامني للمنتخبين عند اختيارهم لمن يمثلهم على المستوى المحلي و بين رد فعل الحاكم إزاءهم و بنفس الصيغة التضامنية معهم.

– إذا كانت نجاعة الاختيار السياسي للشخص الحاكم أساس نجاح ممارسة الفعل السياسي على المستوى المحلي، فما هي مؤشرات الاختيار الواقعي في حالة بلديتنا؟

– من بين مراحل المجلس الشعبي البلدي المختلفة و حسب العمل الميداني المقدم، ما هي الفترة التي أعجبتكم سواء تعلق الأمر بحزب الانتماء أو بحزب آخر.

– حسب رأيك ماذا تعني لك الممارسة السياسية الصحيحة؟

– التقسيم الحالي لمصالح البلدية يعود للحقبة الكولونيالية التي عرفت نجاحا باهرا في تلك الفترة فهل إعادة إنتاجه هو من أجل البحث عن نفس النجاح أم هو عبارة عن عدم القدرة على ايجاد نمطية مستغلة؟

– هل تكيف المجلس البلدي مع التحولات السياسية العامة للبلد هو تبعية للنظام المركزي و تهميشا للذات أم قدرة على ممارسة عقلانية لنظام عقلاني؟

فيم يمكنك حصر اسباب فشل مسار البلدية؟

– ما هي الطريقة المثالية التي تسلك بموجبها البلدية سبل النجاح؟

– تم على مستوى البلدية تطبيق نظام الحزب الواحد ثم نظام التعددية الذي باشرة الفيس على هذا المستوى في أغلب البلديات ثم نظام المندوبيات نتيجة للأوضاع التي عاشتها الجزائر ثم كانت العودة إلى نظام التعددية في شكله الجديد دون أل FIS .

ما تعليقكم على كل ذلك.

– في حالة بلديتنا تتم العملية السياسية حسب الانتماء العشائري هل هذا صحيح؟

– هل ترجع في كل الحالات ما آلت إليه البلدية إلى ما تمليه عليها المركزية و الوضع المجتمعي العام أم أن الثقافة المحلية لها لمستها في كل ذلك؟

– كيف تنظر و تقوم فترة الـ FIS في المحليات؟

– لو أتيحت لك الفرصة كيف تسلك عملية التسيير و التوجيه المحلي؟

– ماهي المواصفات التي تراها ضرورية في شخص الحاكم؟

الخرائط

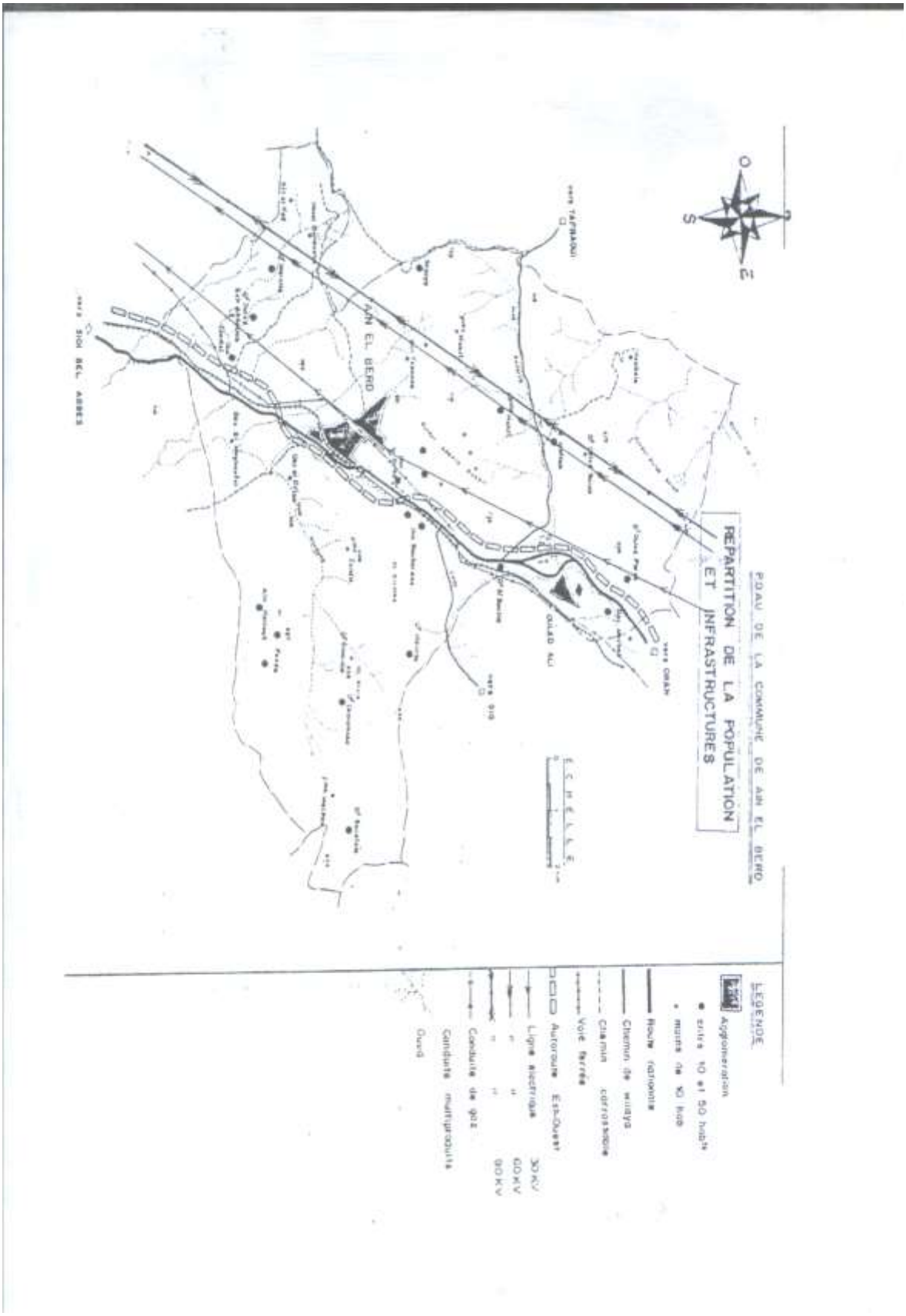
PDAU DE LA COMMUNE DE AIN EL BEIDA
REPARTITION DE LA POPULATION
ET INFRASTRUCTURES
AIN EL BEIDA
LEGENDE
Agglomération
Route nationale
Chemin de wilaya
Chemin communale
Voie ferrée
Autoroute Est-Ouest
Ligne électrique 30 KV
60 KV
90 KV
Conduite de gaz
Conduite multiproduits
Oued

الخرائط

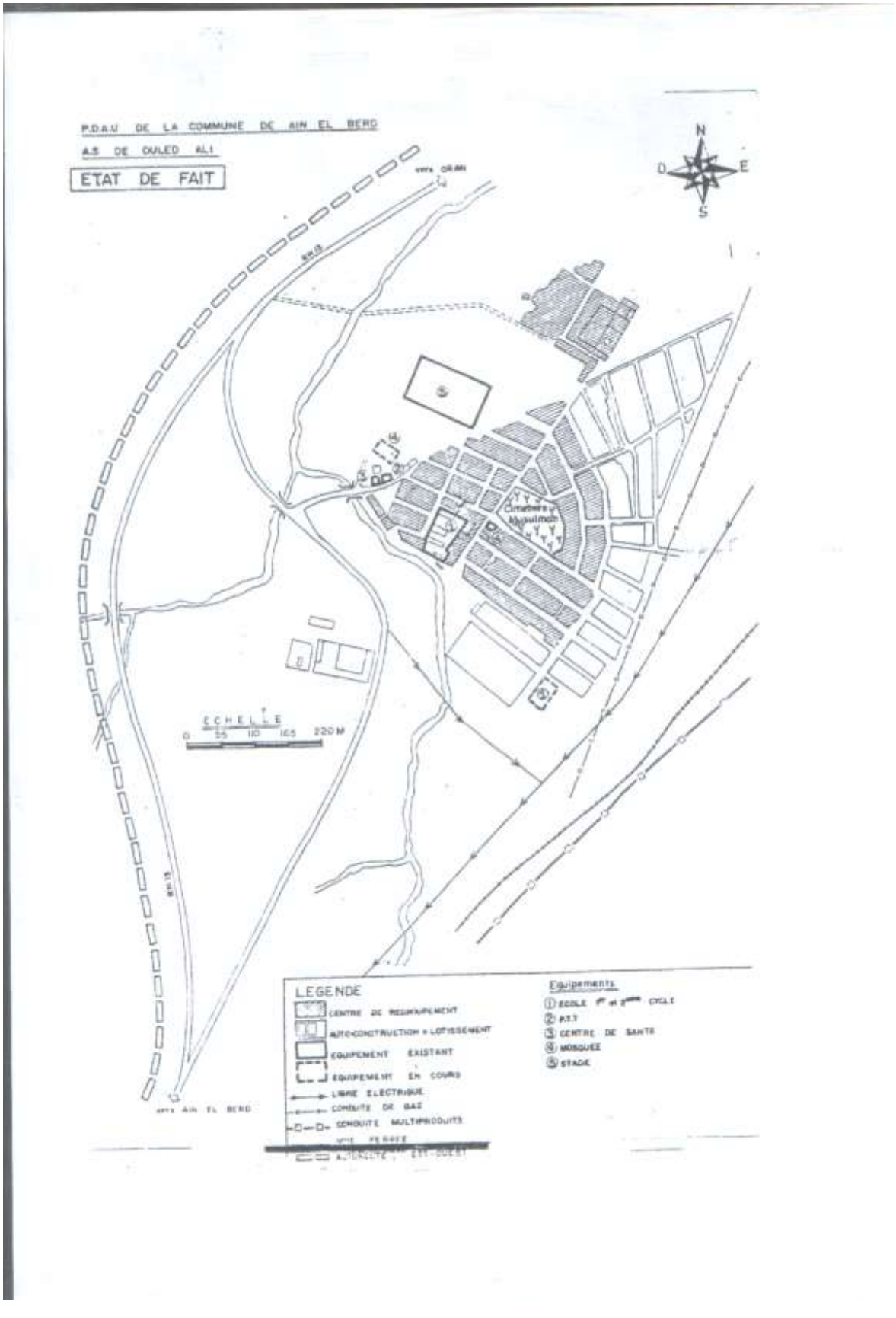
P.D.A.U DE LA COMMUNE DE AIN EL BERD
A.S DE OULED ALI
ETAT DE FAIT
vers ORAN
N
O
E
S
ECHELLE
0 55 110 165 220 M
vers AIN EL BERD
LEGENDE
CENTRE DE REGROUPEMENT
AUTO-CONSTRUCTION + LOTISSEMENT
EQUIPEMENT EXISTANT
EQUIPEMENT EN COURS
LIGNE ELECTRIQUE
CONDUITE DE GAZ
CONDUITE MULTIPRODUITS
Equipements
① ECOLE 1er et 2ème CYCLE
② P.T.T
③ CENTRE DE SANTE
④ MOSQUEE
⑤ STADE

الخرائط

الخرائط

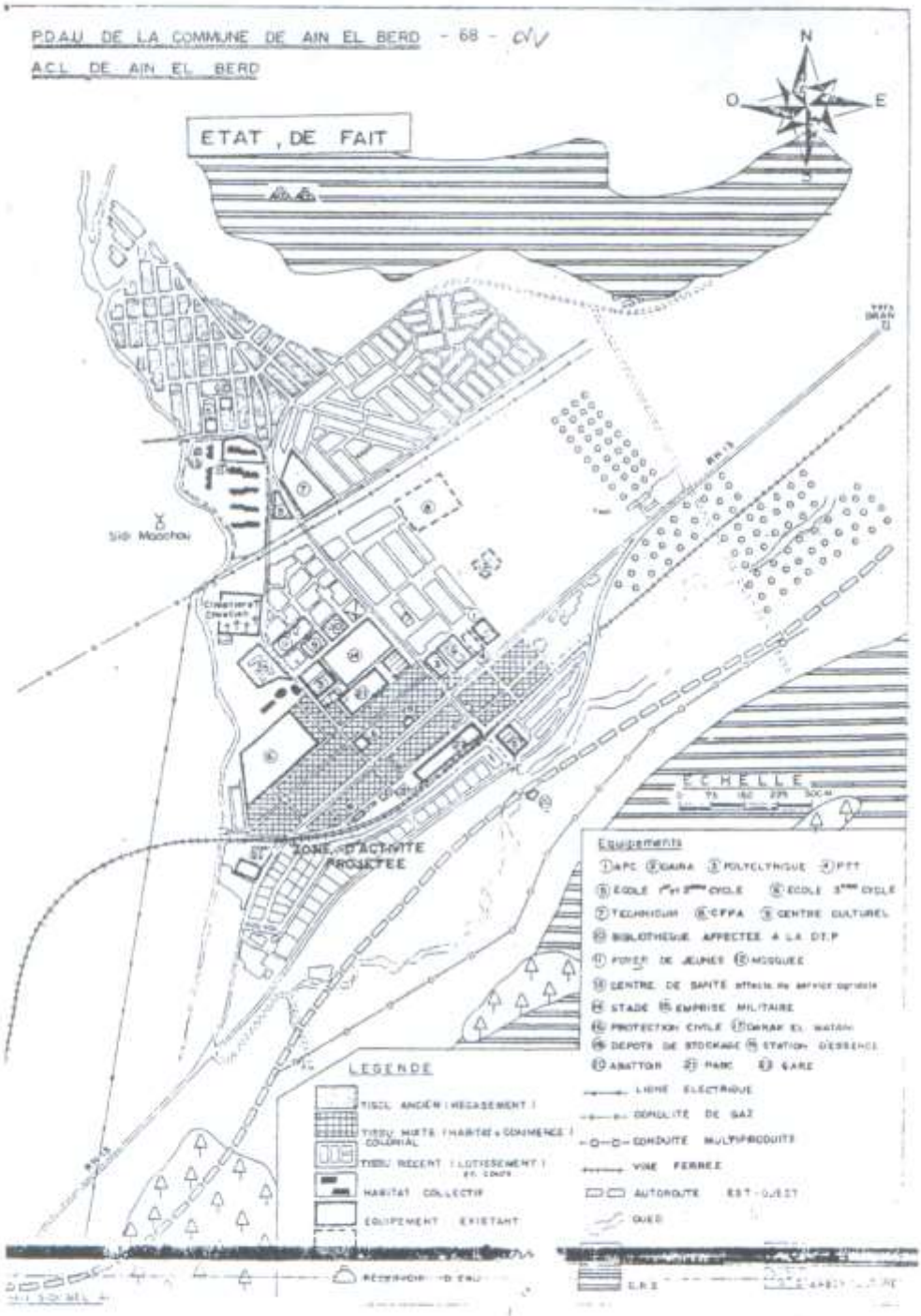
PDAU DE LA COMMUNE DE AIN EL BERD - 68 - CV
ACL DE AIN EL BERD
N
O
E
ETAT , DE FAIT
Sidi Maachou
ZONE D'ACTIVITE PROJETEE
ECHELLE
Equipements
LEGENDE
HABITAT COLLECTIF
EQUIPEMENT EXISTANT
AUTOROUTE EST-OUEST
OUED

الخرائط

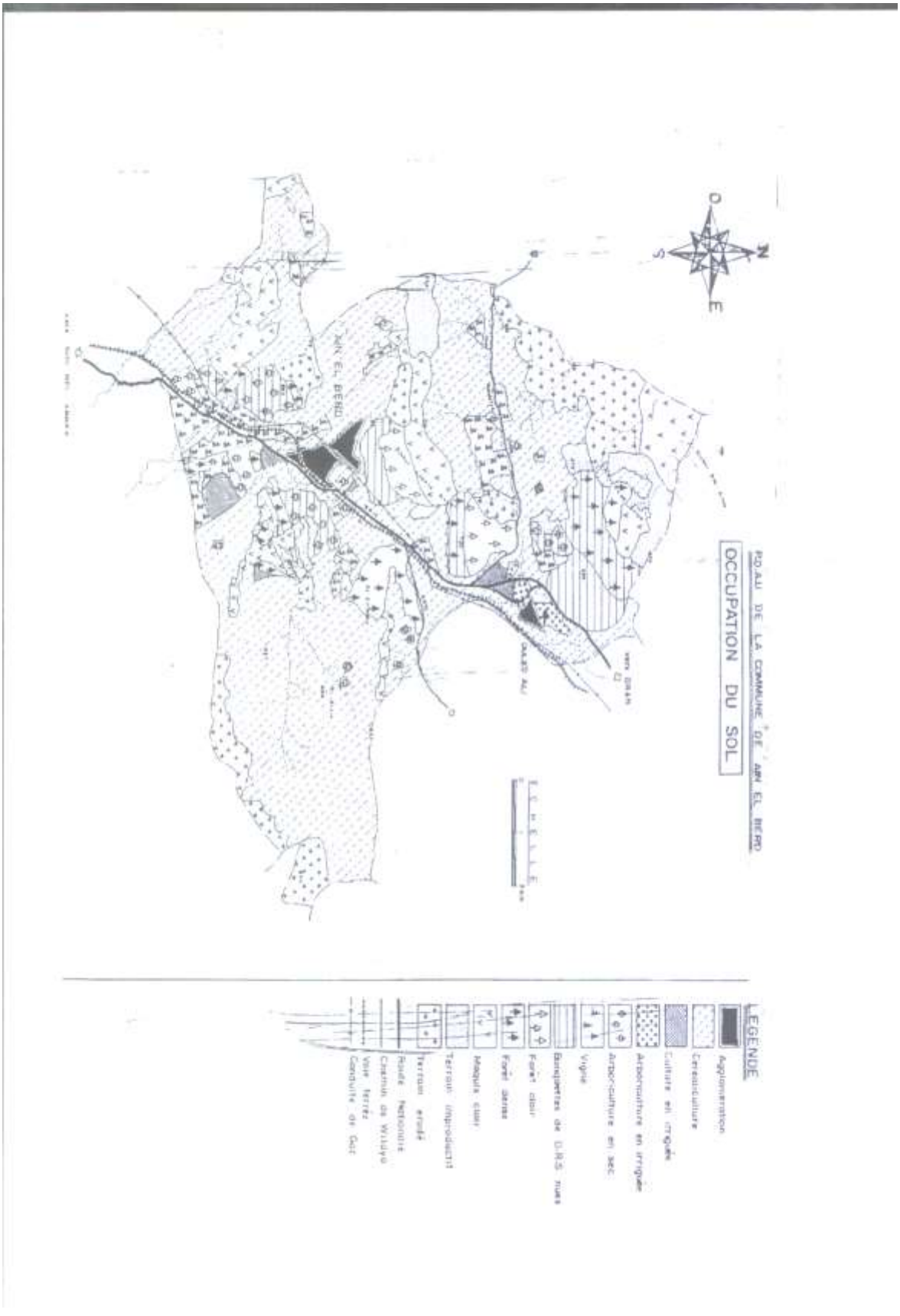
PLAN DE LA COMMUNE DE AIN EL BEIDA
OCCUPATION DU SOL
AIN EL BEIDA
OUED AU
LEGENDE
Agglomération
Céréaliculture
Culture en irriguée
Arboriculture en irriguée
Arboriculture en sec
Vigne
Bandes de O.R.S. nues
Forêt claire
Forêt dense
Maquis clair
Terrain improductif
Terrain érodé
Route Nationale
Chemin de Wilaya
Voie ferrée
Conduite de Gaz

الخرائط

Fait à Saida, le 27 avril 1961.

Le prefet,
Signé : MOKDAD.

EXPROPRIATIONS. — Arrêtés préfectoraux du 27 avril 1961. — Expropriation pour cause d'utilité publique des terrains nécessaires à l'aménagement de nouvelles constructions à Oued-Imbert.

Le prefet d'Oran,

Vu le décret du 23 décembre 1936 sur l'expropriation pour cause d'utilité publique en Algérie ;

Vu l'article 12 de la loi de finances du 31 decembre 1936 ;
Vu la loi du 20 septembre 1947 portant statut organique de l'Algérie ;

Vu le titre IV de la loi du 16 juin 1851 sur la propriété en Algérie, les décrets des 11 juin 1858 et 8 septembre 1859 et la loi du 5 mars 1927 sur la procédure d'expropriation pour cause d'utilité, avec prise de possession d'urgence ;

Vu le décret n° 57-1023 du 17 septembre 1957, portant réforme de la procédure d'expropriation pour cause d'utilité publique en Algérie ;

Vu le décret 60-958 du 6 septembre 1960 étendant aux départements algériens l'ordonnance 58-997 du 23 octobre 1958 et notamment l'article 15 de ce texte portant réforme des règles relatives à l'expropriation pour cause d'utilité publique ;

Vu la délibération en date du 22 novembre 1960 par laquelle le conseil municipal d'Oued-Imbert a sollicité l'expropriation pour cause d'utilité publique, avec prise de possession d'urgence d'un terrain d'une superficie de 9.404 m² appartenant aux consorts de Baciocchi-Sanguinetti et nécessaire à des travaux de voirie destinés à desservir les constructions prévues sur le lot n° 7 ;

Vu le registre de l'enquête ouverte au siège de la commune d'Oued-Imbert du 27 février 1961 au 9 mars 1961 inclus ;

Vu l'avis du tribunal administratif du 6 avril 1961 ;

Sur la proposition du Secrétaire général de la préfecture d'Oran,

Arrête :

Article 1er. — Sont déclarés d'utilité publique les travaux

tructions à Oued-Imbert.

Le prefet d'Oran,

Vu le décret du 23 décembre 1936 sur l'expropriation pour cause d'utilité publique en Algérie ;

Vu l'article 12 de la loi de finances du 31 decembre 1936 ;
Vu la loi du 20 septembre 1947 portant statut organique de l'Algérie ;

Vu le titre IV de la loi du 16 juin 1851 sur la propriete en Algérie, les décrets des 11 juin 1858 et 8 septembre 1859 et la loi du 5 mars 1927 sur la procédure d'expropriation pour cause d'utilité, avec prise de possession d'urgence ;

Vu le décret n° 57-1023 du 17 septembre 1957, portant réforme de la procédure d'expropriation pour cause d'utilité publique en Algérie ;

Vu le décret 60-958 du 6 septembre 1960 étendant aux départements algériens l'ordonnance 58-997 du 23 octobre 1958 et notamment l'article 15 de ce texte portant réforme des règles relatives à l'expropriation pour cause d'utilite publique ;

Vu la déliberation en date du 22 novembre 1960 par laquelle le conseil municipal d'Oued-Imbert a sollicité l'expropriation pour cause d'utilité publique, avec prise de possession d'urgence d'un terrain d'une superficie de 9.404 m² appartenant aux consorts de Baciocchi-Sanguinetti et nécessaire à des travaux de voirie destinés à desservir les constructions prévues sur le lot n° 7 ;

Vu le registre de l'enquête ouverte au siège de la commune d'Oued-Imbert du 27 février 1961 au 9 mars 1961 inclus ;

Vu l'avis du tribunal administratif du 6 avril 1961 ;

Sur la proposition du Secrétaire général de la préfecture d'Oran,

Arrête :

Article 1er. — Sont déclarés d'utilité publique les travaux de voirie prévus à Oued-Imbert pour l'aménagement de nouvelles constructions à édifier sur le lot n° 7

Art. 2. — Est prononcée, pour le compte de la commune d'Oued-Imbert l'expropriation pour cause d'utilité publique avec prise de possession d'urgence du terrain nécessaire à cet effet tel, au surplus, le dit terrain qu'il figure au tableau ci-après :

Numéro du plan parcellaire : n° 7 partie ;

Numéro du plan du service topographique : n° 7 partie ;

Lieux dits : Oued-Imbert ;

Nature de la propriété : Terre à céréales

Contenance à exproprier : 9.404 m² ;

Nom, prénoms et profession des propriétaires actuels ou présumés tels : Consorts de Baciocchi-Sanguinetti, propriétaires agriculteurs à Oued-Imbert ;

Art. 3. — MM. le secrétaire général de la préfecture d'Oran, le sous-préfet de Sidi-Bel-Abbès, le maire d'Oued-Imbert sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté qui sera publié au recueil des actes

session d'urgence d'une superficie de 9.212 m² appartenant aux consorts de Baciocchi-Sanguinetti et nécessaire à l'implantation d'un terrain de foot-ball ;

Vu le registre de l'enquête ouverte au siège de la commune d'Oued-Imbert du 27 février 1961 au 9 mars 1961 inclus ;

Vu l'avis du tribunal administratif du 6 avril 1961 ;

Sur la proposition du Secrétaire général de la préfecture d'Oran,

Arrête :

Article 1er. — Sont déclarés d'utilité publique les travaux nécessaires à l'implanaion d'un terrain de foot-ball à Oued-Imbert.

Art. 2. — Est prononcée, pour le compte de la commune d'Oued-Imbert l'expropriation pour cause d'utilité publique avec prise de possession d'urgence du terrain nécessaire à cet effet tel, au surplus le dit terrain qu'il figure au tableau ci-après :

Numéro du plan parcellaire : n° 7 partie ;

Numéro du plan du service topographique : n° 7 partie ;

Lieux dits : Oued-Imbert ;

Nature de la propriété : Terre à céréales ;

Contenance à exproprier : 9.212 m² ;

Nom, prénoms et profession des propriétaires actuels ou présumés tels : Consorts de Baciocchi-Sanguinetti, propriétaires agriculteurs à Oued-Imbert ;

Art. 3. — MM. le secrétaire général de la préfecture d'Oran, le sous-préfet de Sidi-Bel-Abbès, le maire d'Oued-Imbert sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté qui sera publié au recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran et inséré au recueil des actes administratifs de la délégation générale en Algérie.

Fait à Oran, le 27 avril 1961.

P. le préfet empêché,
Le secrétaire général,
Signé : GILLY.

propriété d'urgence [illegible] superficie de 1960 m² session d'urgence appartenant aux consorts de Baciocchi-Sanguinetti et nécessaire à l'implantation d'un marché à bestiaux ;

Vu le registre de l'enquête ouverte au siège de la commune d'Oued-Imbert du 27 février 1961 au 9 mars 1961 inclus ;

Vu l'avis du tribunal administratif du 6 avril 1961 ;

Sur la proposition du Secrétaire général de la préfecture d'Oran,

Arrête :

Article 1er — Sont déclarés d'utilité publique les travaux nécessaires à l'implantation d'un marché à bestiaux à Oued-Imbert

Art 2 — Est prononcée, pour le compte de la commune d'Oued-Imbert l'expropriation pour cause d'utilité publique avec prise de possession d'urgence du terrain nécessaire à cet effet tel, au surplus, le dit terrain qu'il figure au tableau ci-après :

Numéro du plan parcellaire : n° 7 partie ;

Numéro du plan du service topographique : n° 7 partie ;

Lieux dits · Oued-Imbert ;

Nature de la propriété : Terre à céréales ;

Contenance à exproprier : 1 960 m² ;

Nom, prénoms et profession des propriétaires actuels ou présumés tels : Consorts de Baciocchi-Sanguinetti, propriétaires agriculteurs à Oued-Imbert ;

Art 3 — MM. le secrétaire général de la préfecture d'Oran, le sous-préfet de Sidi-Bel-Abbès, le maire d'Oued-Imbert sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté qui sera publié au recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran et inséré au recueil des actes administratifs de la délégation générale en Algérie.

Fait à Oran, le 27 avril 1961

P. le préfet empêché,

Arrête :

Article 1er. — Sont déclarés d'utilité publique les travaux nécessaires à l'implantation d'un foyer des jeunes à Oued-Imbert.

Art. 2. — Est prononcée, pour le compte de la commune d'Oued-Imbert l'expropriation pour cause d'utilité publique avec prise de possession d'urgence du terrain nécessaire à cet effet tel, au surplus, le dit terrain qu'il figure au tableau ci-après :

Numéro du plan parcellaire : n° 7 partie ;

Numéro du plan du service topographique : n° 7 partie ;

Lieux dits : Oued-Imbert ;

Nature de la propriété : Terre à céréales

Contenance à exproprier : 9.266 m² ;

Nom, prénoms et profession des propriétaires actuels ou présumés tels : Consorts de Baciocchi-Sanguinetti, propritaires agriculteurs à Oued-Imbert ;

Art. 3. — MM. le secrétaire général de la préfecture d'Oran, le sous-préfet de Sidi-Bel-Abbès, le maire d'Oued-Imbert sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté qui sera publié au recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran et inséré au recueil des actes administratifs de la délégation générale en Algérie.

Fait à Oran, le 27 avril 1961.

P. le préfet empêché,

Le préfet d'Oran,

Vu le décret du 23 décembre 1936 sur l'expropriation pour cause d'utilité publique en Algérie :

Vu l'article 12 de la loi de finances du 31 décembre 1936 ;

Vu la loi du 20 septembre 1947 portant statut organique de l'Algérie :

Vu le titre IV de la loi du 16 juin 1851 sur la propriété en Algérie, les décrets des 11 juin 1858 et 8 septembre 1859 et la loi du 5 mars 1927 sur la procédure d'expropriation pour cause d'utilité, avec prise de possession d'urgence :

Vu le décret n° 57-1023 du 17 septembre 1957, portant réforme de la procédure d'expropriation pour cause d'utilité publique en Algérie :

Vu le décret 60-958 du 6 septembre 1960 étendant aux départements algériens l'ordonnance 58-997 du 23 octobre 1958 et notamment l'article 15 de ce texte portant réforme des règles relatives à l'expropriation pour cause d'utilité publique :

Vu la délibération en date du 22 novembre 1960 par laquelle le conseil municipal d'Oued-Imbert a sollicité l'expropriation pour cause d'utilité publique, avec prise de possession d'urgence d'un terrain d'une superficie de 10.260 m² appartenant aux consorts de Baciocchi-Sanguinetti et nécessaire à l'implantation d'H.L.M. :

Vu le registre de l'enquête ouverte au siège de la commune d'Oued-Imbert du 27 février 1961 au 9 mars 1961 inclus :

Vu l'avis du tribunal administratif du 6 avril 1961 ;
Sur la proposition du Secrétaire général de la préfecture d'Oran,

Arrête :

Article 1er. — Sont déclarés d'utilité publique les travaux nécessaires à l'implantation d'H.L.M. à Oued-Imbert.

Art. 2. — Est prononcée, pour le compte de la commune d'Oued-Imbert l'expropriation pour cause d'utilité publique avec prise de possession d'urgence du terrain nécessaire à cet effet tel, au surplus, le dit terrain qu'il figure au ta-

Contenance à exproprier : 10 260 m² ;

Nom, prénoms et profession des propriétaires actuels ou présumés tels : Consorts de Baciocchi-Sanguinetti, propriétaires agriculteurs à Oued-Imbert ;

Art. 3. — MM. le secrétaire général de la préfecture d'Oran, le sous-préfet de Sidi-Bel-Abbès, le maire d'Oued-Imbert sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté qui sera publié au recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran et inséré au recueil des actes administratifs de la délégation générale en Algérie.

Fait à Oran, le 27 avril 1961.

P. le préfet empêché,
Le secrétaire général,
Signé : GILLY

Le préfet d'Oran,

Vu le décret du 23 décembre 1936 sur l'expropriation pour cause d'utilité publique en Algérie ;

Vu l'article 12 de la loi de finances du 31 décembre 1936 ;

Vu la loi du 20 septembre 1947 portant statut organique de l'Algérie ;

Vu le titre IV de la loi du 16 juin 1851 sur la propriété en Algérie, les décrets des 11 juin 1858 et 8 septembre 1859 et la loi du 5 mars 1927 sur la procédure d'expropriation pour cause d'utilité, avec prise de possession d'urgence ;

Vu le décret n° 57-1023 du 17 septembre 1957, portant réforme de la procédure d'expropriation pour cause d'utilité publique en Algérie ;

Vu le décret 60-958 du 6 septembre 1960 étendant aux départements algériens l'ordonnance 58-997 du 23 octobre 1958 et notamment l'article 15 de ce texte portant réforme des règles relatives à l'expropriation pour cause d'utilité publique ;

Vu la délibération en date du 22 novembre 1960 par laquelle le conseil municipal d'Oued-Imbert a sollicité l'expropriation pour cause d'utilité publique, avec prise de possession d'urgence d'un terrain d'une superficie de 20.000 m² appartenant aux consorts de Baciocchi-Sanguinetti et nécessaire à l'implantation d'un stade et d'un groupe scolaire ;

Vu le registre de l'enquête ouverte au siège de la commune d'Oued-Imbert du 27 février 1961 au 9 mars 1961 inclus ;

Vu l'avis du tribunal administratif du 6 avril 1961 ;

Le préfet d'Oran,

Vu l'ordonnance du 1er octobre 1844, la loi du 16 juillet 1851, titre IV les décrets des 11 juin 1858 et 8 septembre 1859, la loi du 5 mars 1927 et le décret du 23 décembre 1936 sur l'expropriation pour cause d'utilité publique ;

Vu le décret n° 57-1023 du 17 septembre 1957 portant réforme de la procédure d'expropriation pour cause d'utilité publique en Algérie ;

Vu le décret n° 60-958 du 6 septembre 1960 étendant aux départements algériens l'ordonnance n° 58-997 du 23 octobre 1958 et notamment l'article 15 de ce texte portant réforme des règles relatives à l'expropriation pour cause d'utilité publique ;

Vu la délibération en date du 22 mars 1961 aux termes de laquelle le conseil municipal de Misserghin a sollicité l'expropriation pour cause d'utilité publique avec prise de possession d'urgence d'un terrain d'une superficie de 3.500 m² appartenant aux héritiers Auzimour Lucien et nécessaire à la construction d'un château d'eau et à l'installation d'une conduite pour l'alimentation de 100 logements du type « Million », actuellement en construction dans cette commune ;

Vu le plan parcellaire des immeubles à exproprier,

Arrête :

Article 1er. — Une enquête est ouverte en vue de déclarer l'utilité publique des travaux nécessaires à la construction, à Misserghin, d'un château d'eau et à l'installation d'une conduite, et de prononcer l'expropriation avec prise de possession d'urgence au profit de la commune de Misserghin du terrain nécessaire. Le dossier de cette enquête sera déposé dans les bureaux de la commune pendant dix jours consécutifs à partir du 5 juin 1961.

Art. 2. — L'avis annonçant l'enquête sera affiché et publié dans la commune de Misserghin. Il sera, en outre, inséré dans l'un des journaux de l'arrondissement désigné pour l'insertion des annonces judiciaires.

Art. 3. — Le maire de la commune de Misserghin certifiera ces publications et affiches. Il mentionnera sur un procès-verbal qu'il ouvrira à cet effet et que les parties qui comparaîtront seront requises de signer les déclarations et réclamations qui lui auront été faites verbalement et il annexera celles qui lui auront été transmises.

جداول

ملحقات

مكونات القوائم الملحقة بهذا التقرير

1- برنامج المخطط البلدي للتنمية لسنة 2002 (PCD)

2- برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2002 (PRE)

3- برنامج المخطط البلدي للتنمية التكميلي لسنة 2002 (PCD Complem).

4- برنامج المخطط البلدي للتنمية 2003 (PCD)

5- برنامج الانعاش الاقتصادي لسنة 2003 (PRE)

6- برنامج المخطط البلدي للتنمية لسنة 2004 (PCD)

7- برنامج البناءات المدرسية لسنة 2003/2002 (construction scolaire)

8- برنامج الترميمات المدرسية لسنة 2003 (Réhabilitation scolaire)

9- برنامج الترميمات المدرسية لسنة 2004 (Réhabilitation scolaire)

10- البرنامج القطاعي للتنمية (قطاع التعليم) لسنة 2002 (PSD Education)

11- البرنامج القطاعي للتنمية (قطاع التعليم) لسنة 2003 (PSD Education)

12- برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (BADR)

13- البرنامج السكن الاجتماعي التساهمي (LSP)

14- البرنامج السكن الاجتماعي الايجاري (LSL)

15- حالة تسوية ملف العقار (Régularisation du dossier Foncier)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سيدي بلعباس
دائرة عين البرد

العمليات المسجلة في إطار المخطط البلدي للتنمية PCD
لسنة 2002 موقوفة إلى غاية 2004/09/30

البلدية	موضوع العملية	المبلغ	مؤسسة الانجاز	مكتب الدراسات	مدة الانجاز	بداية الأشغال	النسبة		الملاحظة
							المادية	المالية	
عين البرد	توسيع شبكة التطهير بعين البرد	4 500 000.00	نميش محمد	الفرع الاقليمي للري	90 يوما	2003/03/30	%100	%100	عملية مختتمة
	إتمام شبكة التطهير بحي 432 قطعة اجتماعية بعين البرد	4 500 000.00	بورومي سيداحمد	الفرع الاقليمي للري	30 يوما	2002/05/12	%100	%100	عملية مختتمة
سيدي حمادوش	إنجاز دار الشباب بسيدي حمادوش	4 000 000.00	جواب حكيم	لاكلر حميد	4 أشهر	2002/04/02	%100	%100	عملية مختتمة
	إنجاز مقر الحرس البلدي بالزاوية	6 000 000.00	زحزوح ط	بونوة أحمد	4أشهر	2002/04/02	%100	%100	عملية مختتمة
	إنجاز شبكة التطهير بالزاوية	2 000 000.00	بلحاج علي	الفرع الاقليمي للري	30 يوما	2002/05/04	%100	%100	عملية مختتمة
سيدي إبراهيم	إنجاز خزان المياه ببوبرناس	5 000 000.00	زحزوح ط	عقيلة	4أشهر	2002/04/05	%100	%100	عملية مختتمة
	تجديد مصب التطهير بسيدي إبراهيم	1 500 000.00	بلحاج علي	الفرع الاقليمي للري	30 يوما	-	%100	%100	عملية مختتمة
مكدرة	إنجاز دراسة لحماية مركز مكدرة من الفياضانات	1 000 000.00	URBAT	URBAT	02 شهرين	2003/03/20	%100	%100	عملية مختتمة
المجموع العام		**26 060 000.00**							

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سيدي بلعباس
دائرة عين البرد

العمليات المسجلة في إطار الإنعاش الاقتصادي PRE
لسنة 2002 موقوفة إلى غاية 2004/09/30

البلدية	موضوع العملية	المبلغ	مؤسسة الانجاز	مكتب الدراسات	مدة الانجاز	بداية الأشغال	النسبة		الملاحظة
							المادية	المالية	
عين البرد	- اتمام إنجاز الحضرية بحي السلام	2.000.000,00	لعزيز	الفرع الإقليمي للأشغال العمومية	40 يوما	2003/03/30	%100	%100	عملية مختتمة
	- اتمام إنجاز الطرق الحضرية بحي 84 قطعة أولاد علي	2.000.000,00	لعزيز	الفرع الإقليمي للأشغال العمومية	30 يوما	2003/03/30	%100	%100	عملية مختتمة
	- كهربة حي الغوالم	1.700.00,00	سونلغاز	سونلغاز	30 يوما	2003/03/20	%100	%100	عملية مختتمة
سيدي حمادوش	- إتمام شبكة التطهير بالدلاهيم	2.000.000,00	ز. طلحة	الفرع الإقليمي للري	30 يوما	2002/03/18	%100	%100	عملية مختتمة
	إتمام إنجاز الطرق الحضرية بالدلاهيم	2.000.000,00	وداد بومدين	الفرع الإقليمي للأشغال العمومية	60 يوما	2002/06/01	%100	%100	عملية مختتمة
سيدي إبراهيم	- إتمام شبكة التطهير بحي إبن باديس بسيدي إبراهيم	1.500.000,00	حلام بومدين	الفرع الإقليمي للري	1 أشهر	2002/04/05	%100	%100	عملية مختتمة
	- تدعيم الإنارة العمومية بمركز مكدرة	2.000.000,00	بورومي س.	الفرع الإقليمي للري	1 أشهر	-	%100	%100	عملية مختتمة
مكدرة	إتمام إنجاز الطرق الحضرية بحي	1.000.000,00	لعزيز	الفرع الإقليمي	20 يوما	2002/05/20	%100	%100	عملية مختتمة

	89 قطعة		للأشغال العمومية						
	– تدعيم الإنارة العمومية بمركز مكدرة	800.000,00	معاشو جيلالي	الفرع الإقليمي للسكن والتجهيزات	30 يوم	2002/05/20	100%	100%	عملية مختتمة
	– تهيئة الطريق الرئيس المكدرة	1.500.000,00	مداح جيلالي	الفرع الإقليمي للأشغال العمومية	60 يوما	2002/02/25	100%	100%	عملية مختتمة
	المجموع العام	**26 060 000.00**							

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سيدي بلعباس

دائرة عين البرد

العمليات المسجلة في إطار المخطط البلدي للتنمية تكميلي PCD Complémentaire لسنة 2002
موقوفة إلى غاية 2004/09/30

البلدية	موضوع العملية	المبلغ	مؤسسة الانجاز	مكتب الدراسات	مدة الانجاز	بداية الأشغال	النسبة		الملاحظة
							المادية	المالية	
عين البرد	- كهربة حي 430 قطعة إجتماعية بعين البرد	7.000.000,00	سونلغاز	سونلغاز	02 شهرين	-	%100	%100	عملية مختتمة
	- توسيع شبكة التطهير بحي 432 قطعة إجتماعية بعين البرد	4.000.000,00	زبلاح	الفرع الإقليمي للري	40 يوما	-	%100	%100	عملية مختتمة
	- إنجاز الطرق الحضرية بحي 50 مسكن إجتماعي تساهمي بعين البرد	1.500.000,00	مؤسسة طيبي	الفرع الإقليمي للأشغال العمومية	02 شهر	-	%100	%100	عملية مختتمة
	- إنجاز الطرق الحضرية بحي 104 مسكن إجتماعي تساهمي بعين البرد	1.500.000,00	مؤسسة لعزيز	الفرع الإقليمي للأشغال العمومية	45 يوما	-	%100	%100	عملية مختتمة
	- إنجاز الطرق الحضرية بحي 30 مسكن إجتماعي تساهمي بأولاد علي	700.000,00	مؤسسة طيبي	الفرع الإقليمي للأشغال العمومية	1 شهر	-	%100	%100	عملية مختتمة
	إنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بحي 432 قطعة إجتماعية بعين البرد	4.100.000,00	مؤسسة نميش	الفرع الإقليمي للري	65 يوما		%100	%100	عملية مختتمة
مكدرة	- إنجاز وتجهيز قاعة متعددة الخدمات بمكدرة	4.000.000,00	رزقان محمد	الفرع الإقليمي للسكن والتجهيزات العمومية	2 شهر	-	%100	%100	عملية مختتمة
	- تلبيس الطرق الحضرية بمكدرة	1.000.000,00	عزاز جيلالي	لفرع الإقليمي للسكن والتجهيزات العمومية	1 شهر	-	100%	100%	عملية مختتمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سيدي بلعباس
دائرة عين البرد

العمليات المسجلة في إطار المخطط البلدي للتنمية تكميلي PCD Complémentaire لسنة 2002
موقوفة إلى غاية 2004/09/30

البلدية	موضوع العملية	المبلغ	مؤسسة الانجاز	مكتب الدراسات	مدة الانجاز	بداية الأشغال	النسبة		الملاحظة
							المادية	المالية	
سيدي حمادوش	- إنجاز الطريق الرابط بين زاويةI وزاية II	3.000.000,00	مؤسسة وداد	الفرع الإقليمي للأشغال العمومية	3 أشهر	-	%100	%100	عملية مختتمة
	- إنجاز وتجهيز قاعة متعددة الخدمات بالدلاهيم	4.000.000,00	مؤسسة بلحاج	الفرع الإقليمي للسكن والتجهيزات	3 أشهر	-	%100	%100	عملية مختتمة
	- إنجاز ساحة اللعب بالدلاهيم	2.000.000,00	مؤسسة وداد	الفرع الإقليمي للسكن والتجهيزات	3 أشهر	-	%100	%100	عملية مختتمة
	- إنجاز ساحة اللعب بالزليفة	2.000.000,00	مؤسسة مداح	الفرع الإقليمي للسكن والتجهيزات	3 أشهر	-	%100	%100	عملية مختتمة
	- إنجاز التهيئة الحضرية بـ 10 مساكن إجتماعية تساهمية بسيدي حمادوش	200.000,00	مؤسسة ميلوة	الفرع الإقليمي للسكن والتجهيزات	1 أشهر	-	%100	%100	عملية مختتمة
	- فك العزلة عن مركز الزاوية	1.500.000,00	-	الفرع الإقليمي للأشغال العمومية	-		%100	%100	عملية مختتمة
	- دراسة إنجاز جسر بدوار الفتايحة	300.000,00	-	-	-	-	%100	%100	عملية مختتمة
سيدي	- تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحي مرينة	2.000.000,00	مؤسسة بورومي	الفرع الإقليمي للري	1أشهر	-	100%	100%	عملية مختتمة
	- إنجاز وتجهيز قاعد متعددة	4.000.000,00	مؤسسة	BETA	3 أشهر	-	100%	100%	عملية مختتمة

ابراهيم	الخدمات بسيدي إبراهيم		تراجينا						
	- إنجاز الطرق الحضرية بحي 300 قطعة بسيدي إبراهيم	4.000.000,00	مؤسسة وداد	الفرع الإقليمي للأشغال العمومية	2 أشهر	-	100%	100%	عملية مختتمة
	- إنجاز الطرق الحضرية بحي 100 مسكن إجتماعي تساهمي بسيدي إبراهيم	3.000.000,00	مؤسسة لعزيز		2 أشهر	-	100%	100%	عملية مختتمة
المجموع العام		**49.800.000,00**							

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سيدي بلعباس
دائرة عين البرد

العمليات المسجلة في إطار المخطط البلدي للتنمية PCD
موقوفة إلى غاية 2004/09/30

البلدية	موضوع العملية	المبلغ	مؤسسة الانجاز	مكتب الدراسات	مدة الانجاز	بداية الأشغال	النسبة		الملاحظة
							المادية	المالية	
عين البرد	- إتمام إنجاز الطرق الحضرية بحي السلام	4.000.000,00	طيبي	فرع الأشغال العمومية	60 يوما	-	%100	%100	عملية منتهية
	- إنجاز دراسة لبناء جسر أولاد علي	1.500.000,00	BET SEROR	BET SEROR	60 يوما	-	%100	%37	عملية منتهية
	- إنجاز قاعة العلاج بأولاد علي	1.400.000,00	عبد اللاوي لامية	فرع السكن و التجهيزات	90 يوما	-	%100	% 31	عملية منتهية
	- تهيئة الشارع الرئيسي بعين البرد	2.100.000,00	لعزيز الحبيب	فرع السكن و التجهيزات	45 يوما	-	%100	% 83	عملية منتهية
	- تهيئة الملعب البلدي بعين البلدي	1.600.000,00	ملواح حنيفي	فرع الأشغال العمومية	45 يوما	-	%100	% 0	عملية منتهية
	- تجديد قنوات المياه الصالحة للشرب الرابطة بين الخزانين	2.100.000,00	SARL HYTK OK	فرع السكن و التجهيزات	60 يوما		%100	% 0	العملية قيد الإنجاز
	- تريم منشأة إدارية (صندوق الضمان الاجتماعي)	550.000,00	حبيباش محمد	فرع الري	30 يوما	-	%100	% 0	عملية مختتمة
سيدي حمادوش	- إتمام شبكة التطهير بالزاوية	3.400.000,00	خوجة عبد القادر	فرع السكن والتجهيزات	60 يوما	-	100%	100%	عملية مختتمة
	- إتمام أشغال إنجاز ساحة للعب بالدلاهيم	1.000.000,00	لوداد نور الدين	فرع الري	45 يوما	-	100%	100%	عملية مختتمة
	- إتمام أشغال إنجاز ساحة للعب بالزليفة	1.500.000,00	لوداد نور الدين	فرع السكن والتجهيزات	45 يوما	-	100%	100%	عملية مختتمة
	- إنجاز منصب المياه بحي 100 مسكن إجتماعي	1.000.000,00	حمياني محمد	فرع الري	45 يوما	-	100%	100%	عملية مختتمة
سيدي	- توسيع الإنارة العمومية بشارع بزروقي محمد	1.400.000,00	SARL SENIA LUMIER	فرع السكن والتجهيزات	30 يوما	-	100%	100%	عملية مختتمة

إبراهيم	- إتمام شبكة التطهير بحي 300 قطعة بسيدي إبراهيم	1.000.000,00	E	حلام بومدين	فرع الري	60 يوما	-	100%	100%	عملية مختتمة
	- تلبيس شارع عزة عبد القادر بسيدي إبراهيم	1.700.000,00	لعزيز الحبيب	فرع الأشغال العمومية	45 يوما	-	100%	100%	عملية مختتمة
مكدرة	بناء حائط سياج بمحطة الضخ	700.000,00	مقداد	فرع السكن والتجهيزات	30 يوما	-	100%	91%	عملية منتهية
	بناء حائط سياج بخزانات المياه (400 م^3 + 200 م^3)	1.300.000,00	زيدي عبد القادر	فرع السكن والتجهيزات	60 يوما	-	100%	49%	عملية منتهية
	- تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بمكدرة	2.000.000,00	دريش مزيان	فرع الري	45 يوما	-	100%	96%	عملية منتهية
المجموع العام		**24.000.000,00**							

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سيدي بلعباس

دائرة عين البرد العمليات المسجلة في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي PRE

لسنة 2003 موقوفة إلى غاية 2004/09/30

البلدية	موضوع العملية	المبلغ	مؤسسة الانجاز	مكتب الدراسات	مدة الانجاز	بداية الأشغال	النسبة		الملاحظة
							المادية	المالية	
عين البرد	- تهيئة منبعين (02) للمياه بدوار القوايدية	400.000.00	لوهاج بن سعيد	فرع الري	30 يوما	-	%100	%100	العملية مختتمة
	- بناء مخبئين لمحول الكهرباء بحي 432 قطعة إجتماعية	1.000.000.00	زبلاح بوعزة	فرع السكن والتجهيزات	30 يوما	-	%100	%100	العملية مختتمة
	- تهيئة الطرق الحضرية بحي السعادة	3.000.000.00	SARL BATYMHID	فرع الأشغال العمومية	60 يوما	-	%100	%100	العملية مختتمة
	- كهربة 20 مسكنا ريفي بعين البرد	600.000.00	SONELGAZ	فرع السكن والتجهيزات	30 يوما	-	%100	%100	العملية مختتمة
سيدي حمادوش	- تهيئة منبع للمياه بالدلاهيم	200.000.00	بلحاج علي	فرع الري	30 يوما	-	%100	%100	العملية مختتمة
	- تهيئة وتقويم الطريق المؤدي إلى حي البدر بسيدي حمادوش	3.800.000.00	وداد بومدين	فرع الأشغال العمومية	60 يوما	-	%100	%100	العملية مختتمة
	- توسيع مصب المياه القذرة بالزليفة	4.000.000.00	لوهاج بن سعيد	فرع الري	30 يوما	-	%100	%100	العملية مختتمة

سيدي	- إتمام إنجاز الطرق الحضرية بحي 125 مسكن إجتماعي تساهمي	2.000.000.00	SARL BATYMHID	فرع الأشغال العمومية	60 يوما	-	%100	%100	العملية مختتمة
إبراهيم	- تلبيس الطرق الحضرية بمركز بسيدي إبراهيم	2.000.000.00	مؤسسة حمياني	فرع الأشغال العمومية	60 يوما	-	%100	%100	العملية مختتمة
مكدرة	- إنجاز ذرع واقي لمركز مكدرة من خطر الفياضانات	6.000.000.00	وداد بومدين	فرع الري	90 يوما	-	%100	%100	العملية مختتمة
المجموع العام		23.000.000.00							

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سيدي بلعباس

دائرة عين البرد العمليات المسجلة في إطار المخطط البلدية للتنمية PCD

لسنة 2004 موقوفة إلى غاية 2004/09/30

البلدية	موضوع العملية	المبلغ	مؤسسة الانجاز	مكتب الدراسات	مدة الانجاز	بداية الأشغال	النسبة		الملاحظة
							المادية	المالية	
عين البرد	- إنجاز منشأة فنية (جسر)	5.100.000.00	-	فرع الأشغال العمومية		-	%0	%0	العملية قيد الانطلاق
سيدي حمادوش	- ترميم الملعب البلدي بسيدي حمادوش	2.031.000.00	لوداد نور الدين	فرع السكن والتجهيزات	30 يوما	-	%40	%0	العملية قيد الانطلاق
	- إنجاز محطة دفع المياه الصالحة للشرب	1.200.000.00	درقلي محمد	فرع الري	30 يوما	-	%60	%0	العملية قيد الانطلاق
سيدي إبراهيم	- إنجاز جدار محبط بساحة اللعب ببوبرناس	2.820.000.00	-	فرع السكن والتجهيزات	-	-	%0	%0	العملية قيد الانطلاق
	- إتمام أشغال إنجاز خزان لليماه 250 $م^3$	2.000.000.00	-	فرع الري	-	-	%0	%0	العملية قيد الانطلاق
مكدرة	- تدعيم الإنارة العمومية بمكدرة	800.000.00	-	فرع السكن والتجهيزات	-	-	%0	%0	العملية قيد الانطلاق
	- تهيئة حضرية (ساحة عمومية)	1.600.000.00	-	فرع السكن والتجهيزات	-		%0	%0	العملية قيد الانطلاق
المجموع العام		15.551.000.00							

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سيدي بلعباس

دائرة عين البرد العمليات المسجلة في إطار البناءات المدرسية لسنة 2002 و 2003

(الطور الأول والثاني) موقوفة إلى غاية 2004/09/30

البلدية	موضوع العملية	المبلغ	مؤسسة الانجاز	مكتب الدراسات	مدة الانجاز	بداية الأشغال	النسبة		الملاحظة
							المادية	المالية	
عين البرد	- إنجاز 03 أقسام بالمجمع المدرسي B1 بعين البرد.	3.420.000.00	مولاي حسان	بونوة أحمد	3 اشهر	-	%100	%100	العملية مختتمة
	- دراسة وإنجاز مطعم بمدرسة غوثي طيب بأولاد علي.	3.400.000.00	عزة نصيرة	بونوة أحمد	45 يوما	-	%100	%72	عملية منتهية
	المجموع العام	6.820.000.00							

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سيدي بلعباس
دائرة عيدالبرد

العمليات المسجلة في الترميمات المدرسية لسنة 2003

موقوفة إلى غاية 2004/30

البلدية	موضوع العملية	المبلغ	مؤسسة الإنجاز	مكتب الدراسات	مدة الإنجاز	بداية الأشغال	النسبة		الملاحظة
							المادية	المالية	
عين البرد	- ترميم الجناح الصحي بمدرسة لحمر قادة	163.000.00	ميلواح حنيفي	فرع السكن و التجهيزات العمومية	30 يوما	-	%100	%100	العملية مختتمة
سيدي إبراهيم	- ترميم الجناح الصحي بمدرسة كبداني أحمد	142.000.00	بلجة قادة	فرع السكن و التجهيزات العمومية	30 يوما	-	%100	%100	العملية مختتمة
المجموع العام		305.000.00							

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سيدي بلعباس
دائرة عيدالبرد

العمليات المسجلة في الترميمات المدرسية لسنة 2004

(الطور الأول و الثاني) موقوفة إلى غاية 2004/09/30

البلدية	موضوع العملية	المبلغ	مؤسسة الإنجاز	مكتب الدراسات	مدة الإنجاز	بداية الأشغال	النسبة		الملاحظة
							المادية	المالية	
سيدي حمادوش	-ترميم المطعم المدرسي بمدرسة كبداني أحمد	380.000.00	لوداد نورالدين	فرع السكن و التجهيزات العمومية	30 يوما	-	%100	%100	العملية منتهية
المجموع العام		380.000.00							

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سيدي بلعباس
دائرة عيدالبرد

العمليات المسجلة في إطار البرنامج القطاعي للتنمية PSD (قطاع التربية) لسنة 2003 المدرسية

موقوفة إلى غاية 2004/09/30

البلدية	موضوع العملية	المبلغ	مؤسسة الإنجاز	مكتب الدراسات	مدة الإنجاز	بداية الأشغال	النسبة		الملاحظة
							المادية	المالية	
عين البرد	-تلبيس سقف المطعم بمتقنة عين البرد	551.947.00	-	فرع السكن و التجهيزات العمومية	30 يوما	-	%100	%100	العملية مختتمة
	-ترميم ساحة اللعب بمتقنة عين البرد	836.550.00	-	فرع السكن و التجهيزات العمومية	30 يوما	-	%100	%100	العملية مختتمة
	-ترميم ساحة بإكمالية نجار عبدالقادر بعين البرد	836.550.00	-	فرع السكن و التجهيزات العمومية	30 يوما	-	%100	%100	العملية مختتمة
سيدي ابراهيم	-تجهيز محول كهربائي و توسيع الإنارة بثانوية هنان محي الدين	551.947.00	-	فرع السكن و التجهيزات العمومية	30 يوما	-	%100	%100	العملية مختتمة
	-إنجاز خزان مائي بثانوية هنان محي الدين	187.801.00	-	فرع السكن و التجهيزات العمومية	30 يوما	-	%100	%100	العملية مختتمة
	-إنجاز خزان مائي بإكمالية جبار مبخوت	293.101.00	-	فرع السكن و التجهيزات العمومية	30 يوما	-	%100	%100	العملية مختتمة
المجموع العام		4.905.959.00							

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سيدي بلعباس
دائرة عيدالبرد

العمليات المسجلة في إطار البرنامج القطاعي للتنمية PSD (قطاع التربية) لسنة 2002 المدرسية

موقوفة إلى غاية 2004/09/30

البلدية	موضوع العملية	المبلغ	مؤسسة الإنجاز	مكتب الدراسات	مدة الإنجاز	بداية الأشغال	النسبة		الملاحظة
							المادية	المالية	
عين البرد	-تلبيس سقف و حفر بئر بمتقنة عين البرد	1.700.000.00	لوداد نورالدين	فرع الإقليمي للري الفرع الإقليمي للسكن و التجهيزات	40 يوما	-	%100	%100	العملية مختتمة
	-تلبيس سقف بإكمالية عبدالقادر	1.900.000.00	-	فرع الإقليمي للري الفرع الإقليمي للسكن و التجهيزات	-	-	%100	%100	العملية مختتمة
سيدي حمادوش	-تهيئة الساحة و تركيب التدفئة المركزية بإكمالية زلماط	1.600.000.00	-	فرع الإقليمي للري الفرع الإقليمي للسكن و التجهيزات	-	-	%100	%100	العملية مختتمة
سيدي ابراهيم	-تهيئة الساحة و تركيب التدفئة المركزية بثانوية هنان محي الدين	2.500.000.00	مبي مدان	فرع الإقليمي للري الفرع الإقليمي للسكن و التجهيزات	-	-	%100	%100	العملية مختتمة
	-بناء مطعم مدرسي بإكمالية جبار مبخوت	1.600.000.00	-	-	-	-	%100	%100	العملية مختتمة
	المجموع العام	3.850.000.00							

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سيدي بلعباس
دائرة عيدالبرد

العمليات المسجلة في إطار مخطط التنمية الفلاحية و الريفية PADR

موقوفة إلى غاية 2004/09/30

البلدية	المنطقة الريفية	عدد العائلات	سنة التسجيل	طبيعة الأشغال	المبلغ	البرنامج	الملاحظة
عين البرد	قوايدية	60	2002	بناء 12 مسكن ريفي	6.000.000.00	FONAL -	10 ملفات صودق عليهم من طرف اللجنة الولائية
			2002	ترميم 24 مسكن ريفي	6.000.000.00	FONAL	24 ملفات صودق عليهم من طرف اللجنة الولائية
			2003	ترميم منبعين للمياه	400.000.00	PCD	العملية مختتمة
			2003	تصحيح السيول على 2000 $م^3$	5.000.000.00	PER	العملية لم تنطلق بعد
			2003	غرس 10 هكتارات أشجار مثمرة	700.000.00	FNRDA	العملية لم تنطلق بعد
			2003	تجهيز 10 مربين للنحل	800.000.00	FNRDA	العملية قيد الإنجاز

	بوطارق		2003	ترميم 05 مسكن ريفية	1.250.000.00	FONAL	04 ملفات صودق عليهم من طرف اللجنة الولائية
	أولاد صالح		2003	بناء 08 مسكن ريفية	4.000.000.00	FONAL	الملف صودق عليهم من طرف اللجنة الولائية
	القنابزة		2003	بناء 10 مسكن ريفية	5.000.000.00	FONAL	02 ملفات صودق عليهم من طرف اللجنة الولائية
سيدي إبراهيم	السراخنتة		2003	بناء 05 مسكن ريفية	2.500.000.00	FONAL	الملفات صودق عليهم من طرف اللجنة الولائية
	عزة عبدالقادر		2003	بناء 06 مسكن ريفية	3.000.000.00	FONAL	الملفات صودق عليهم من طرف اللجنة الولائية
	مزرعة برنو		2002	ترميم 01 مسكن ريفية	250.000.00	FONAL	الملف صودق عليهم من طرف اللجنة الدائرة
	مزرعة بكير		2002	ترميم 01 مسكن ريفية	250.000.00	FONAL	الملف صودق عليهم من طرف اللجنة الدائرة
مكدرة	العبايبة و الصوبرية		2002	بناء 03 مسكن ريفية	1.500.000.00	FONAL	01 ملفات صودق عليهم من طرف اللجنة الولائية
	المعايزة		2002	بناء 02 مسكن ريفية	1.000.000.00	FONAL	الملفات صودق عليهم من طرف اللجنة الولائية
	الزلالطة		2002	بناء 05 مسكن ريفية	2.500.000.00	FONAL	الملفات صودق عليهم من طرف اللجنة الولائية

البلدية	المنطقة الريفية	عدد العائلات	سنة التسجيل	طبيعة الأشغال	المبلغ	البرنامج	الملاحظة
سيدي حمادوش	قوايدية	40	2002	انجاز دراسة لبناء جسر بدوار الفتاحية	300.000.00	PCD -	العملية مختتمة
			2002	ترميم 10 مساكن ريفية	2.500.000.00	FONAL -	العملية قيد الإنجاز بنسبة 80%
			2002	غرس 10 هكتارات أشجار مثمرة	213.232.50	FNRDA	العملية إنتهت
			2002	تجهيز 10 مربين للنحل	800.000.00	FNRDA	العملية مختتمة
			2003	تصحيح السيول على 2000 $م^3$	6.504.000.00	PER	العملية قيد الإنجاز بنسبة 75%
	الدلاهيم	399	2002	إنجاز و تجهيز قاعة متعددة الخدمات	4.000.000.00	PCD	العملية مختتمة
			2002	إنجاز ساحة للعب	2.000.000.00	PCD	العملية مختتمة
			2002	إنجاز شبكة التطهير	2.000.000.00	PRE	العملية مختتمة
			2002	إنجاز الطرق الحضرية بالدلاهيم	2.000.000.00	PRE	العملية مختتمة
			2002	ترميم مدرسة صحراوي بالدلاهيم	1.000.000.00	PSD	العملية مختتمة
			2003	تجهيز 100 صندوق لتربية النحل	800.000.00	FNRDA	العملية مختتمة
			2003	إتمام أشغال إنجاز ساحة للعب بالدلاهيم	1.000.000.00	PCD	العملية مختتمة
			2003	ترميم طريق فلاحي على مسافة 5 كلم	789.928.00	PSD	العملية قيد الإستشارة

			إنجاز سد مائي	60.000.000.00	PSD	العملية قيد الإنجاز بنسبة 40%
			ترميم منبع مائي	200.000.00	PCD	العملية مختتمة
			تصحيح السيول على 1000 م^3	2.500.000.00	PER	العملية لم تنطلق بعد
	أولاد عابد	11	ترميم مساكن ريفية	1.250.000.00	FONAL	العملية قيد الإنجاز بنسبة 50%

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سيدي بلعباس

دائرة عيدالبرد

برنامج السكنات الإجتماعية التساهمي LSP

موقوفة إلى غاية 2004/09/30

البلدية	عدد السكنات	البرنامج	المحدث العقاري	مؤسسة الإنجاز	مكتب الدراسات	النسبة المادية	الملاحظة
عين البرد	50 مسكن	شريحة 98	لعزيز الحبيب	لعزيز الحبيب	بونوة	- 100%	السكنات تم تسليمها
	50 مسكن	اشغال التهيئة	لعزيز الحبيب	لعزيز الحبيب	بونوة	%100	العملية مختتمة
	104 مسكن	شريحة 99	لعزيز الحبيب	لعزيز الحبيب	بونوة	%100	السكانات تم تسليمها
	104 مسكن	اشغال التهيئة	لعزيز الحبيب	لعزيز الحبيب	بونوة	%100	العملية المختتمة
	30 مسكن	شريحة 99	تونسي عمر	تونسي عمر	بونوة	%100	السكنات تم تسليمها
	30 مسكن	اشغال التهيئة	تونسي عمر	تونسي عمر	بونوة	%100	العملية المختتمة
	80 مسكن	شريحة2000/1	لعزيز الحبيب	لعزيز الحبيب	بونوة	%100	57 مسكن سلمت و23 قيد الإنجاز بنسبة 60%
	80 مسكن	أشغال التهيئة	لعزيز الحبيب	لعزيز الحبيب	بونوة	%85	أشغال التهيئة قيد الإنجاز
	95 مسكن	شريحة 2000/2	لعزيز الحبيب	لعزيز الحبيب	بونوة	%60	السكنات قيد الإنجاز
	240 مسكن	شريحة 2003	الوكالة العقارية	مسكين (54 مسكن)	بونوة	% 25	السكنات قيد الإنجاز
	24 مسكن	شريحة 2003	مسكين	مسكين	بونوة	20%	السكنات قيد الإنجاز
سيدي إبراهيم	10 مسكن	شريحة 99	زبلاح	زبلاح	زعتر	%100	السكنات تم تسليمها
	10 مسكن	أشغال التهيئة	زبلاح	زبلاح	زعتر	%100	أشغال التهيئة إنتهت
	54 مسكن	شريحة 2000	زبلاح	زبلاح	بونوة	% 60	السكنات قيد الإنجاز
مكدرة	18 مسكن	شريحة2000	لعزيز الحبيب	لعزيز الحبيب	بونوة	% 98	السكنات قيد الإنجاز

البلدية	عدد السكنات	البرنامج	المحدث العقاري	مؤسسة الإنجاز	مكتب الدراسات	النسبة المادية	الملاحظة

سيدي إبراهيم	50 مسكن	شريحة 98	تونسي عمر	تونسي عمر	بونوة	- 100%	السكنات تم تسليمها
	50 مسكن	اشغال التهيئة	تونسي عمر	تونسي عمر	بونوة	%100	أشغال التهيئة تم إنجازها
	100 مسكن	شريحة 99	تونسي عمر	تونسي عمر	بونوة	%100	السكانات تم تسليمها
	100 مسكن	اشغال التهيئة	تونسي عمر	تونسي عمر	بونوة	%100	أشغال التهيئة تم إنجازها
	50 مسكن	شريحة 2000/1	تونسي عمر	تونسي عمر	بونوة	%100	السكنات تم تسليمها
	50 مسكن	شريحة 2000/2	تونسي عمر	تونسي عمر	بونوة	%100	السكنات تم تسليمها
	50 مسكن	اشغال التهيئة	تونسي عمر	تونسي عمر	بونوة	%45	أشغال التهيئة تم إنجازها، وأشغال كهربة الحي قيد الإنجاز
	96 مسكن	شريحة 2000 اضافية	تونسي عمر	تونسي عمر	بونوة	%70	السكنات قيد الإنجاز
	92 مسكن	شريحة 99	الوكالة العقارية	-	بونوة	%00	الأشغال لم تنطلق بعد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سيدي بلعباس

دائرة عيدالبرد

برنامج السكنات الإجتماعية التساهمي LSP

موقوفة إلى غاية 2004/09/30

البلدية	عدد السكنات	البرنامج	مؤسسة الإنجاز	مكتب الدراسات	النسبة المادية	الملاحظة
عين البر	50 مسكن	شريحة 98	بشير بويجرة	-	- 05%	السكنات قيد الإنجاز
سيدي حمادوش	20 سكن	شريحة 2001	مؤسسة بلاحة08 سكنات مؤسسة العوفي 06 سكنات مؤسسة بكار 06 سكنات	بن زينة	- 100%	السكنات تم تسليمها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سيدي بلعباس

دائرة عبد الـبرد

تسوية ملف العقار

حـــالة موقوفة إلى غايـــة 2007/09/30

البرامج السكنية	مجموع السكنات و القطع الموزعة	مجموعة العقود المسلمة إلى غاية 2002/03/31	مجموعة العقود المسلمة إلى غاية اليوم	مجموعة العقود قيد التسوية
تجزءان ترقوية	1489	1348	1428	61
تجزءان إجتماعية	447	0	161	286
سكنات ريفية fonal البناءات الذاتية	375	02	02	373
التجمعات السكنية	1252	673	818	434
المجموع	**3563**	**2023**	**2409**	**1154**

-

I المراجع باللغة العربية

1. الأزرق مغتية – نشوء الطبقات في الجزائر – دراسة في الاستعمار والتعبير الاجتماعي السياسي – ترجمة سمير كروم , مؤسسة الأبحاث العربية ,1980.
2. الاشرف مصطفى – الجزائر الأمة والمجتمع – المؤسسة الوطنية للكتاب . 1983 .
3. الجوهري عبد الهادي – دراسات في علم الاجتماع السياسي, مكتبة نهضة الشرق, القاهرة 1960.
4. السويدي محمد – علم الاجتماع ميدانه و قضاياه – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر د.ط . 1999 .
5. السويدي محمد – مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري , تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1990 .
6. السيد ياسين – إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة – الهيئة المصرية العامة للكتاب , 2006 .
7. العياشي عنصر – سوسيولوجيا الديموقراطية والتمرد بالجزائر – القاهرة , دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع, 1999.
8. القباح مصطفى – مقولة ابن خلدون – أزمة الديموقراطية ط1 – 1984 .
9. الكنز علي – حول الأزمة – 1993 .
10. الكواري علي خليفة – الديموقراطية و الأحزاب في البلدان العربية – ط2 , 2001 .
11. ألكيالي عبد الوهاب – موسوعة السياسة . مدير التحرير ماجد النعمة , الموسوعة العربية للدراسات والنشر , بيروت, ط1. 1990 .
12. بالانديه جورج – الانثروبولوجيا السياسية – منشورات مركز الإنماء القومي , الطبعة الأولى . 1986 .

13. بلحسن عمار – الأزمة الجزائرية – الطبعة الثانية . 1999 .

14. بوحوش عمار – التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 . بيروت. دار الغرب الإسلامي 1997 .

15. بوحيط العمري – البلدية إصلاحات مهام وأساليب – شركة زاعياش للطباعة والنشر – 1997 .

16. بوخنوفة عبد الوهاب – نشوء وتطوير بيروقراطية الدولة في الجزائر – جامعة عين شمس, 1990 .

17. بيومي محمد احمد – علم الاجتماع أسسه و موضوعاته . 2001 .

18. جان بياركوت – جان بيار مونييه – من اجل علم الاجتماع السياسي .. المؤسسة الوطنية للكتاب , 1986 .

19. جان جاك شوفاليه – تاريخ الفكر السياسي – المؤسسة الوطنية للكتاب 1986 .

20. جان مينو – الجماعات الضاغطة – ترجمة بهيج سفيان . طبع بمركب الطباعة برغاية ,1971

21. جلال سعد – علم النفس الاجتماعي , منشأة المعارف بالإسكندرية 1984 .

22. جوليان فروند- باريتو – المؤسسة العربية للدراسات والنشر , 1985.

23. حافظ سالم رعد – التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي « دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة » دار وائل للنشر , عمان , الأردن , د.ط .2000 .

24. حامد ربيعي – مقدمة في العلوم السياسية –دار الجليل . الطبعة الثانية 1981 .

25. حسين مصطفى حسن – الإدارة المحلية المقارنة – ديوان المطبوعات الجامعية, 1982.

26. دسوقي كمال – الاجتماع ودراسة المجتمع – مكتبة الانجلو- المصرية القاهرة , 1976 .

27. دو فورجيه موريس – علم اجتماع السياسة , ترجمة سليم حداد . المؤسسة الجامعية للدراسات العربية والنشر و التوزيع ط 2 – 2002 .

28. سعد الله أبو القاسم – الحركة الوطنية الجزائرية 1830 -1900 . الجزء الأول , بيروت مكتبة دار الغرب الإسلامي 1992.

29. سعودي محمد العربي – المؤسسات المركزية المحلية في الجزائر. الولاية - البلدية (1516 – 1962) ديوان المطبوعات الجامعية 2006.

30. شبلي إبراهيم احمد – علم السياسة, دراسة في قواعده الأصولية وضوابطه النظرية – الدار الجامعية, 1985.

31. صابر محي الدين – عوامل التغيير الحضاري في نمط الحياة البدوية – القاهرة , 1965 .

32. عاطف وصفي – الثقافة والشخصية – دار المعرفة القاهرة , 1971 .

33. عامر مصباح – التنشئة الاجتماعية و السلوك ألانحرافي. شركة دار الأمة للطباعة ط1 . 2003 .

34. عبد الرحمان عبد الله – تاريخ الفكر الاجتماعي. الإسكندرية.1999 .

35. عبد الفتاح محمد – ممارسة تنظيم المجتمع في الأجهزة والمنظمات الاجتماعية – المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية- د. ط – 2003 .

36. عبد المالك عودة – الإدارة العامة والسياسة (دراسات في البيروقراطية والتطبيق الاشتراكي) – مكتبة الانجلو-مصرية – دار الطباعة الحديثة, القاهرة,1963 .

37. عوض عباس محمود – في علم النفس الاجتماعي, دار المعرفة الجامعية 1996.

38. غيث محمد عاطف – علم الاجتماع الحضري , مدخل نظري – دار المعرفة الجامعية . 1987

39. فروع احمد – دولة القانون في العالم العربي الإسلامي – بن عكنون , الجزائر ط2 , 2004 .

40. فهمي مصطفى – الإنسان وصحته النفسية –مكتبة الانجلو -المصرية 1976 .

41. قوراية احمد – عبد العزيز بوتفليقة بين الموهبة و القيادة , رجل الأقدار و زعيم المصالحة الوطنية – ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر, 2005.

42. لطرش عمر – دليل المنتخب المحلي – دار الخلدونية . 2005.

43. مارسيل بريلو – علم السياسة – منشورات عويدات . بيروت. 1983 .

44. محمد الغريب عبد الكريم – ظاهرة التريف –كلية الآداب , جامعة أسيوط , 1990 .

45. محمد علي محمد – دراسات في علم الاجتماع السياسي – دار الجامعات المصرية. د.ط 1975 .

46. معن خليل عمر – نقد الفكر الاجتماعي المعاصر . دار الآفاق الجديدة , 1983 .

47. ملحم حسن – التحليل الاجتماعي للسلطة – 1988 .

48. مهنا محمد نصر- علم السياسة بين التنصير و المعاصرة. منشأة المعارف بالإسكندرية , ط1 . 1985.

49. نعمان احمد – سمات الشخصية الجزائرية من منظور الانثروبولوجيا النفسية – المؤسسة الوطنية للكتاب , 1988.

50. نوري الحافظ – تكوين الشخصية – مطبعة المعارف بغداد 1961 .

51. يفصح عبد القادر – مشكلة السلطة في الجزائر – ط2. 1991 .

52. يوسف مراد – مبادئ علم النفس العام –دار المعارف بمصر.ط2 القاهرة 1954.

II-قواميس .

1. بودون . ر . و بور يكو. ف – المعجم النقدي لعلم الاجتماع – ترجمة سليم حداد . ديوان المطبوعات الجامعية – الطبعة الأولى. 1986 .

III-مجلات وجرائد .

1. عدواني محمد الطاهر – المشاريع الاستعمارية في الصحراء والمقاومة الوطنية – مجلة الباحث. المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي , العدد الرابع , نوفمبر , 1986 .

2. بن خرف الله الطاهر- مجلة الذاكرة – المتحف الوطني للمجاهد السنة الأولى, العدد الأول, 1994.

3. مجلة الجماعات المحلية . رقم: 01 .1967 .

4. مجلة الثقافة, العدد 78, نوفمبر –ديسمبر 1983.

5. مجلة الأهرام- مقالات أسبوعية – 01 -01-2001 .

6. جريدة الرأي , العدد 710, يوم الأحد 27 أوت 2000 .

7. جلال عبد الله معوض – الفساد السياسي في الدول النامية – مجلة دراسات عربية, العدد 04. 1987 .

8. أخبار المكرة – مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن ولاية سيدي بلعباس . العدد 07 , ديسمبر 2001

9. مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية – الأستاذ بن ورزق هشام –كلية الحقوق, ديسمبر 2006.

10.جريدة الخبر –الديموقراطية المصادرة – ارث بومدين العقيم – الجزء الأخير . الثلاثاء 08 نوفمبر 1994.

11.دليل المواطن – ولاية سيدي بلعباس – 1997 .

IV-نصوص .

1. نصوص من برنامج جبهة التحرير الوطني المصادق عليها في طرابلس من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جوان 1962 –المرجع السنوي لإفريقيا السوداء 1962 –المركز الوطني للبحث العلمي .

2. المرجع السنوي لإفريقيا السوداء 1963 . المركز الوطني للبحث العلمي, نصوص قانون مارس ص 797, ص 806 , نصوص الدستور ص852, ص858.

3. المرجع السنوي لإفريقيا السوداء 1964 . C.N.R.S. نصوص متعلقة بمؤتمر جبهة التحرير الوطني, ص 543 , ص573.

4. حل مجلس الثورة بتاريخ 28 أكتوبر 1966 وخطاب الرئيس هواري بومدين في 01 نوفمبر 1966 , إضافة إلى خطابات متعددة أخرى تناولت الموضوع منذ شهر جويلية 1965.

V-بحوث ودراسات .

1. سعد الله عمر – الأبعاد السياسية للتنظيم الإداري في الجمهورية الجزائرية , دبلوم الدراسات العليا في القانون العام . معهد الحقوق والعلوم السياسية و الإدارية . جامعة الجزائر .

2. معمري مولود – علوم اجتماعية , ابستيمولوجيا الهيكل السياسي , إيديولوجية الجزائر – بحث . 1989.

Bibliographie

I- ouvrages généraux :

1. Accardo. F – répertoire alphabétique des tribus et douars de l'algerie –Alger 1879.
2. Addi Lahouari –l'impasse du populisme : l'Algérie collectivité politique et état en construction, ENAL Alger 1990
3. Addi Lahouari : état et pouvoir. ed. O.P.U .Alger1990 .
4. Addi Lahouari,- de l'algerie pré-conloniale a l'algerie coloniale. « Économie et société » ENL Alger 1985.
5. Ageron .C.R. –les algériens musulmans et la France. – Paris 1968
6. Aron .R,-l'age des empires et l'avenir de la France, -Paris, ED, de la défense de la France, 1945
7. Badie Bertrand : l'état importé. ed. Fayard 1992.
8. Belkheroubi, Abdelmajid.-la naissance et la renaissance de la république algérienne -, Alger : SNED ,1982
9. Benaissa. S : l'aide de l'état aux collectivités locales. Alger 1971.
10. Benakzouh- Chaabane, -la déconcentration en algerie, du centralisme au décentralisme -, Alger : OPU, 1984.
11. Bennoune .M : esquisse d'une anthropologie de l'Algérie politique. ed. Marinour 1998
12. Berger Gastron : caractère et personnalité. P.U.F.Paris 1954
13. Berger Gastron : traité pratique d'analyse de caractère. Paris 1950.
14. Bernard A. et la croise .N. –l'évolution du nomadisme en algerie – Alger –Paris ,1966.
15. Berque. J – qu'est ce – qu'une tribu nord africaine –SNED 1975
16. Bontenus, Claude,-manuel des institutions algériennes de la domination turke a l'indépendance, -Paris : édition Cujas, Tome 1 - 1976

17. Boukhobza .M-octobre 88 évolution ou rupture, édition Bouchéne 1991.

18. Bourdien. P – le déracinement,-Paris 1964

19. Brand phillippe : manuel de sociologie politique .ed.l.LGDJ .1982

20. Burgat François et leca Jean : la mobilisation islamiste et les élections algériennes du 12 juin 1990

21. Calvelli .M : état de la propriété rurale en Algérie 1935

22. Chaliand Gérard et Minces Juliette : l'algerie indépendante, bilan d'une révolution nationale. Maspero Paris 1970.

23. Charles-André julien – histoire de l'algerie contemporaine, Tome 1 la conquiéte et les débuts de la colonisation (1827-1871) .P, U, F.1964

24. Chérif Rahmani – les finances des communes algériennes. Casbah 2002

25. Chevalier. L –le problème démocraphique non-africain,-Paris 1948.

26.D'Arcy .F : l'administration communale dans les communes rurales du département de Constantine : in : Essain sur l'économie de l'algerie nouvelle PUF 1965.

27. De Peyre, A. Administration des communes mixtes.-Alger 1884

28. Descloitre .R. et cornet .r. –commune et société rurale en Algérie – administration et participation au développement. CASHA.

29. Domenach –Jean Marie : des idées pour la politique.-Seuil octobre 1988

30. Doubrousky, Corneille et la dialectique du héros 1963.

31. Dourari Abderrazek –les malaises de la société algérienne crise d'identité – Casbah édition, Algérie 2004

32. Droz B./ E . Lever -, histoire de la guerre d'algerie ,1954-1962 -, Paris Sirey, 1982

33. Dumas, Decaux,- la folie au pouvoir, -1966

34. Elharmassi Abdel Baki : état et société au Maghreb anthre pos Paris 1975.

35. Elkenz Ali : l'algerie et la modernité – éd. Codesria 1989.

36. Erasme, -Eloge de la folie, 1963.

37. Eric Well : philosophie politique –Paris 1965.

38. Freniont. A – la région d'Ain Mlila dans les hautes plaines constantinoises. In méditerranée 1962 Ni Ain en Provence.

39.Gérard Althabe – anthropologie politique d'une colonisation. L'harmattan 2000.

40. Ghalioun Borhane : le malaise arabe – éd. E.N.A.G 1991.

41. Gilbert Meynier –l'Algérie révélée : la guerre de -1914 .1918 –et le premier quart du XX siècle. Librairie Droz, Genève. Paris 1981.

42. Girault, A.-principe de colonisation de législation coloniale -, Paris Sirey, 1933, 4 vol

43. Guentari Mohamed,-organisation politico-administrative de la révolution algérienne de 1954 1962,- Alger : O P U Tome 1 -2000

44. Harbi Mohamed : l'islamisme dans tous ces états. ed. Rahma 1992.

45. Harbi Mohamed : le FLN mirage et réalité des origines a la prise du pouvoir –ENAL – NAQD 1993.

46. Harbi Mohamed : les archives de la révolution algérienne – ed. Jeune Afrique 1981.

47. Hermassi .E - leadership et développement national en Afrique du nord – université de california –Berbeley 1972.

48. Heymann A.- les liberté s publiques et la guerre d'Algérie.- Paris : L.G.I.J, 1972

49. Kaddache Mahfoud : histoire du nationalisme algérien – tome 1 et 2.ed. ENAL Alger 1993.

50. Lambert .j.- manuel de législation algérienne -, Alger, 1952

51. Lamchichi Abderrahim : l'Algérie en crise – ed. L'armaltan .1991 .

52. Laraoui Abdellah : islam et modernité –ed. Bouchene Alger 1990.

53. Le lourneau. R : évolution politique de l'algerie du nord musulmans (1920-1961) ,Armand colin 1962 .

54. Lebjaoui Ahmed : vérités sur la révolution algérienne -, Gallimard. Paris 1970.

55. Lopalude. P – le douar aghbal –Alger 1934

56. Mahiou Ahmed.- cours d'institutions administrative –office des publication universitaire 3éme édition,-Alger 1981

57. Marcel prelot : la science politique, Presse universitaire du France collection que sais je ? Paris 1963

58. Max weber, le saurant et le politique, -Paris plan, coll.

59. Megherbi .A. –culture et personnalité algérienne –OPU 1986.

60. Michels .R : les partis politiques -, Flammarion Paris 1914.

61. Perroux .F : l'algerie de demain, tiers monde NO, hors Série Paris P.U.F1962.

62. Pierre Favre Jack – hayward. Yeves schemeil –être gouvernée quand personne ne gouverne ? –Presses de sciences politique Floch juin 2003.

63. Remond .R : nouvelle histoire des idées -por édition pascal hachette 1987

64. Sari Djillali : la dépossession des fellahs (1830-1962) –SNED Alger 1978

65. Siegtfriend .A : tableau politique de la France de l'ouest –Paris Acoolin 1964.

66. Tahar Ben Saada .M – de la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle, édition ENAL Alger 1990

67. Teguia Mohamed : l'algerie en guerre O.P.U .Alger ,1988 .

68. Vatin .j.c.- l'algerie politique : histoire et société -, paris : FNS P/A colin1974

69. Viard, P,E.-les centre minicipaux dans la commune mixte d'algerie ,- Paris :Sirey ,1938

70. Yefsah Abdelkader : la question du pouvoir en Algérie. ENAP 1990.

II- thèses et mémoires

1. De Saint – Marie. A : l'application de senatus – consulte du 22. 4. 1863 dans la province d'Alger (1863-1870) mémoire de D.E.S d'histoire d'Alger 1969.
2. Lawrence Olivier – Michel Faucault-archeologie du savoir et pratique politique. thèse de doctorat 3éme cycle d'histoire et civilisation. décembre 1983.
3. Lazib Anissa : le royaume arabe : idéologie et réalité coloniale, mémoire de D.E.S Fac de droit d'Alger 1973.

III- Dictionnaires

1. Menerville .M .P, dictionnaire de la législation algérienne (1830-1872) .
2. Raymond Boudon - François Bourricaud : dictionnaire critique de la sociologie –PUF1982

IV- Annuaires , revues et journaux :

1. Ageron. R « jules ferry et la question algérienne » Revue d'histoire moderne et contemporaire, Avril –Juin 1963.
2. Lampue .P « le statut de l'algerie » (revue de l'union française 1947)
3. Collot : « tradition et innovation dans l'administration française. L'expérience algérienne de 1955 à1962, revue historique de droit français et étranger, 1974 n° 4
4. Augustin Berque –l'habitation de l'indigène algérienne. Revue africaine 1986.
5. Capot. R –Rey : la migration du Saïd Atba sou la « zenetie ressuscité » revue africaine 1941.
6. Les communes rurales : informations rapides, fiches d'informations sociales nouvelles. Série N°10 Juin 1964.

7. La reforme communale. Information rapide, 4 éme série N° 10 Avril 1967.
8. Descloitres .R et Debzi .M : systèmes de parenté et structure familiale en Algérie -. Annuaire de l'Afrique du nord II 1963. C.N.R.S.
9. La commune Algérienne –Raoul –Mayence –Mustapha 7 – revue africaine – l'association communale 1 ère année N°4 dimanche 14 Avril 1901.
10. Ghalem .A. (actuel) république – Nation – journal la voix de l'oranie mardi 15 février 2000.
11. François Burgat : les mutations d'un islam pluriel. Journal Alhaq N°7 du 15 au 21 juin 1993.
12. Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme, commune de Ain El Berd.

V- Décrets :

Dec du 20 janvier 1971 (J.O.P139) ajoute 15 communes. D'autres modifications résultent des dec. Du 12 juillet 1974 (P. 663) et 27 février 1975.

1. Journal officiel .P.82 at revue algérienne 1967.
2. Décret du 9 Août 1973
3. Législation nouvelle relative à l'organisation de l'administration locale (commune–wilaya) Avril 1990
4. Sommaire : Loi N° 90-08 du 7Avril1990 relative à la commune.
   Loi N° 90-09 du 7Avril1990 relative à la wilaya.
5. La charte communale, ministère de l'information et la culture Alger ,1968 .
6. Article ,5 de la loi du 20 septembre 1947

VI-Colloques et congrès :

1. Bbadji .R : « Remarques sur les rapports .état . Commune en Algérie »in démocratie locale et participation dans les pays africain et arabes. Colloque université d'Oran mai 1982.
2. Congrès de l'U.G.T.A des 21-27 mars 1965, la révolution sur la reforme communale apporte encore une précision supplémentaire concernant l'assemblée communale en insistant sur la nécessité d'assurer aux producteurs une représentation des 2/3